

لِمَا فِي الْمُؤْطَامِنُ الْمُعَانِي وَالْاَسِارُ مُرَسًا عَلَىٰ لاُنبِوارِ الْفِقرة لِلْمُوطَأُ

تاليفُ الامم الحافظ أبي مربوشِف بْن عليت ابْن محمَّد بْن عَبْ البّرالنمري الأندلسِيّ ابْن محمَّد بْن عَبْ البّرالنمري الأندلسِيّ 877-874 ه

الطبعة لؤحده الكامِلة والمرسة والمحققة عَلَى عِدَّهُ نَسْخِ حَطَيَّة تَخِقيق عليهِ عليهِ عليهِ المِنْدُولِيَعَلِيهِ عليهِ سِسَامَة بُن إِبْرِهِ مِنْ مَمْ حَسَامِمْ بِأَبُورِتِ لِمُ

> المجَلُدُ الرَّابِعِ عَشِر النَّاشِرُ الْفَالْوَٰ قِلَ لِلْظِيْرِ لِلْظِيْرِ الْنَشِيرُ الْنَشِيرُ الْفَالْفَيْرِيُّ الْفَالْفَالِيَّنِيْرُ الْفَالْفِيرِيُّ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تضرينه أو تسجيله بأية وسيلة علمية مستحدثة، أو الاقتباس من تخريجاته الحديثية، أو تعليقاته العلمية، أو تصويره دون موافقة خطية من الناشر، ولا يحق لأى جهة أو شخص إعطاء إذن بذلك سوى الناشر.

طبعة مزيدة ومنقحة

الفائوق للاتنا للظباء والنفي

خلف ۲۰ ش راتب باشا - حدائق شبرا ت: ۲۲۰۷۵۲۲ - ۲۲۰۵۵۲۸ القاهرة

اسم الكتباب: التمهيد لما في الموطا من المعاني والأسانيد مرتباً على الأبواب الفقهية للموطا

تـالــــــف: الإمام الحافظ ابن عبدالبر الأندلسي تحقيق وتعليق: أسامة بن إبراهيم و حاتم أبو زيد

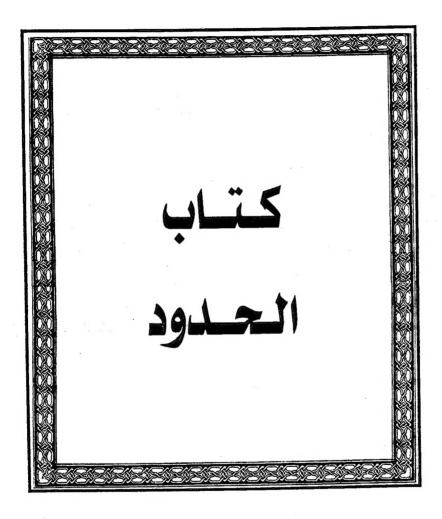
عصيق ونعلين. اسامه بن إبراهيم و محاتم ابو ريد رقسم الإيسداع: ١/٤٣٤٠ ٢٠٠١

رهم الريداع : ٢٠٠١/٤١ - ١٩٠٦-977 - 977-5704-43-X

الطبيعة: الرابعة

سنة النشسر": ١٤٣٠٩ هـ ٢٠٠٨م





,

كتاب الحدود

١_ باب ما جاء في الرجـــم

قال أبو عسمسر: هكذا قال يسحيى عند أكثر شيسوخنا يحنى على المرأة، وكذلك قال القعنبي، وابن بكيسر - بالحاء؛ وقد قيل عن كل واحد منهما يجني- بالجيم. وقال أيوب عن نافع يجافي عنها بيده. وقال معمسر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمسر يجافي بيده. والصواب فيه عند أهل اللغة يجنأ عن المرأة بالهمنز، أي يميل عليها(٢)، يقال: منه جنأ يجنأ جتبًا وجنوءًا إذا مال، والأجنأ: المنحنى، ويجنأ ويتجنى بمعنى واحد.

وفي هذا الحديث من الفقه سؤال أهل الكتاب عن كتابهم، وفي ذلك دليل

⁽١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [عبيد] وهو خطأ ظاهر .

⁽۲) أخسرجمه البخسارى (۳۵٦٥)، ومسلم فى الحسدود (۱۲۹۹/ ۲۷،۲۱) وأبو داود (٤٤٤٦) وغيرهم .

 ⁽٣) وقال ابن دقيق العيد: ﴿ وهو الجيد في الرواية ﴾ إحكام الأحكام [العدة (٣٥٧/٤)]
 وذكر الحافظ في الفتح أنه وقع له من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة وجوه .

على أن التوراة صحيحة بأيديهم، ولولا ذلك ما سألهم رسول الله على عنها ولا دعا بها(۱)؛ وفيما ذكرنا دليل على أن الكتاب الذين كانوا يكتبونه بأيديهم، ثم يقولون هذا من عند الله؛ هي كتب أحبارهم وفقهائهم ورهبانهم، كانوا يصنعون لهم كتباً من آرائهم وأهوائهم، ويضيفونها إلى الله عز وجل؛ ولهذا وشبه من إشكال أمرهم، نهينا عن التصديق بما حدثونا به، وعن التكذيب بشيء من ذلك، لشلا نصدق بباطل، أو نكذب بحق - وهم قد خلطوا الحق بالباطل؛ ومن صح عنده شيء من التوراة بنقل مثل ابن سلام وغيره من أحبار اليهود الذين أسلموا، جاز له أن يقرأه ويعمل بما فيه إن لم يكن مخالفاً لما في شريعتنا من كتابنا، وسنة نبينا وسنة ألا ترى إلى قول عمر بن الخطاب حين قال لكعب إن كنت تعلم أنها التوراة التي أنزلها الله على موسى بن عمران بطور سيناء، فاقرأها آناء الليل وآناء النهار؛ وقد أفردنا لهذا المعنى بابًا في كراهية مطالعة كتب أهل الكتاب، ذكرناه في آخر كتاب العلم يشفي الناظر فيه إن شاء الله (۲).

⁽۱) هذا ليس في دليل صحة التوراة التي كانت بأيديهم وقتها، وإنما هو دليل على أن ذلك الحكم هو من جملة ما لم تناله أيدى المحرفين بالعبث والتبديل، وإنما سؤاله لإلزامهم بما يعتقدونه في كتابهم، ولعلمه - الله الرجم فيها ثابت على ما شُرع لم يلحقه تبديل، ويحتمل أن يكون علم بإخبار الوحى أو بإخبار بمن أسلم منهم كعبد الله بن سلام وغيره، ولهذا لم يخف ذلك عليه حين كتموه، ألا ترى إلى أنه كعبد الله بن ناشدهم وألح عليهم في مناشدتهم، وكذا قوله في الحديث « فقال عبد الله بن سلام: ارفع يدك...» .

ثم كيف تكون صحيحة وقد أخبر عنهم سبحانه وتعالى أنهم يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله؛ فهذا تحريف بالزيادة. وذكر عنهم أنهم يكتمون الكتاب وأنهم نسو حظا عا ذكروا به، فهذا تحريف بالنقص. وأنهم يحرفون الكلم من بعد مواضعه، وهذا التبديل، وأنهم يلوون السنتهم بالكتاب، ويقولون هو من عند الله وما هو من عنده سبحانه وتعالى. فقد جمعوا جميع أنواع وأشكال التحريف. فكيف تكون صحيحة بعد ذلك. ثم هم أيضا يتهم بعضهم بعضاً بالتحريف والتغيير، وهذا التحريف قد وقع منهم قبل مبعث النبي على النه برمن. وذلك ثابت بالدلائل العلمية، ولكن هذا ليس محل بيانه .

⁽٢) انظر كتاب جامع بيان العلم .

كتاب الحسدود

وفي هذا الحديث أيضًا دليل على أنهم كانوا يكذبون على توراتهم، ويضيفون كذبهم ذلك إلى ربهم وكتابهم، لأنهم قالوا إنهم يجدون في التوراة أن الزناة يفضحون ويجلدون، محصنين كانوا بالنكاح أو غير محصنين، وفي التوراة غير ذلك من رجم الزناة المحصنين.

وفيه دليل على أن شرائع من قبلنا شرائع لنا، إلا بما ورد في القرآن، أو في سنة النبي محمد ﷺ نسخه وخلافه (۱)؛ وإنما يمنعنا من مطالعة التوراة، لأن اليهود الذين بأيديهم التوراة غير مؤتمنين عليها، إنما غيروا وبدلوا منها؛ ومن علم منها ما قال ابن عمر لكعب الأحبار، جاز له مطالعتها.

وفيه دليل على ما اليهود عليه من الخبث والمكر والتبديل، وفيه إثبات الرجم والحكم به على الشيب الراني، وهو أمر أجمع أهل الحق - وهم الجماعة أهل الفقه والأثر - عليه، ولا يخالف فيه من بعده أهل العلم خلافًا؛ وقد ذكرنا المعنى الذي اختلف فيه أهل العلم منه في باب ابن شهاب عن عبيد الله، وذلك الجلد مع الرجم وجمعهما على الثيب، فلا معنى لإعادة شيء من ذلك ههنا(٢).

وفيه أن أهل الكتاب وسائر أهل الذمة إذا تحاكموا إلينا ورضوا بحكم حاكمنا، حكم بينهم بما في شريعتنا - كان ذلك موافقًا لما عندهم أو مخالفًا، وأنزلهم في الحكم منزلتنا؛ وعلى هذا عندنا كان حكم رسول الله على بالرجم على اليهوديين، لأنه قد رجم ماعزًا وغيره من المسلمين؛ ومعلوم أنه إنما رجم من رجم من المسلمين بأمر الله وحكمه، لأنه كان لا ينطق عن الهوى، ولا يتقدم بين يدي الله، وإنما يحكم بما أراه الله؛ فوافق ذلك مافي التوراة، وقد

⁽۱) ليس فى الحديث دلاله على ذلك، لما قدمنا من أن سوالهم لم يكن لتقليدهم، ولا لمعرفة الحكم منهم؛ وإنما لإلزامهم بما يعتقدونه . نعم ما ورد في القرآن والسنة أنه كان شرع لمن قبلنا فهذا فيه الخلاف المشهور في الأصول. أما ما لم يرد في خبر الصادق أنه شرع من قبلنا فهذا لا نصادقه ولا نكذبه. وهذا هو حكم ما في كتب أهل الكتاب مالم يرد في شريعتنا ما يؤيده أو يرده .

⁽٢) انظر الحديث السادس من هذا الباب.

كان عنده بذلك علم، فلذلك سألهم عنه والله أعلم.

واختلف أهل العلم في أهل الذمة إذا ترافعوا إلينا في خصوماتهم وسائر مظالمهم وأحكامهم، هل علينا أن نحكم بينهم فرضًا واجبًا؟ أم نحن في ذلك مخيرون؟ فقال جماعة من علماء الحجاز والعراق إن الإمام والحاكم مخير: إن شاء حكم بينهم بحكم الله علينا، إذا تحاكموا إلينا، وإن شاء ردهم إلى حاكمهم؛ لقول الله عز وجل: ﴿ فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم، وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئًا، وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين ﴾.

وممن قال ذلك مالك، والشافعي في أحد قوليه، وهو قول عطاء، والشعبي، والنخعي، ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء. وذكره وكيع عن سفيان عن مغيرة، عن إبراهيم، والشعبي.

وجملة مذهب مالك في هذا الباب، أن ترك الحكم بين أهل الذمة أحب البه، ويردون إلى أهل دينهم؛ وإن حكم بينهم إذا تحاكموا إليه، حكم بحكم الإسلام؛ وهو مخير في ذلك، إن شاء نظر، وإن شاء لم ينظر، ولايعرض لهم في تعاملهم بالربا، ولا في فساد بيع؛ ولكن من امتنع من دفع ثمن أو مثمون في البيع حكم بينهم، لأن هذا من التظالم؛ قال: والذين حكم بينهم رسول الله عليهم لم يكونوا أهل ذمة.

وقال يحيى بن عـمر: إذا رضي الذميان بحكمه أخبرهم بما يحكم به؛ فإن رضياه حكم، وإن أبى أحدهما ترك؛ وإن كانا أهل ملتين، حكم بينهما ولو كره ذلك أحدهما، وقاله سحنون.

وذكر العتبي في كتاب السلطان من المستخرجة، قال عيسى: قال ابن القاسم إلا تحاكم أهل الذمة إلى حكم المسلمين ورضيا به جميعًا، فلا يحكم بينهم إلا برضى من أساقفتهم، فإن كره ذلك أساقفتهم، فلا يحكم بينهم؛ وإن رضي أساقفتهم بحكم الإسلام، وأبى ذلك الخصمان أو أحدهما، لم يحكم بينهم المسلمون.

وقال الشافعي: ليس للإمام الخيار في أحد من المعاهدين الذي يجرى عليهم الحكم إذا جاءوه في حد لله، وعليه أن يقيمه؛ لقول الله: ﴿وهم صاغرون﴾، قال المزني: هذا أشبه من قوله في كتاب الحدود لا يحدون إذا جاءوا إلينا في حد الله، وارفعهم إلى أهل دينهم، قال الشافعي: وما كانوا يدينون به فلا يجوز حكمنا عليهم بإبطاله إذا لم يرتفعوا إلينا، ولايكشفوا عما استحلوا، ما لم يكن ضررًا على مسلم، أو معاهد، أو مستأمن غيرهم؛ فإن جاءت امرأة منهم تستعدي بأن زوجها طلقها أو آلى منها، حكمت عليه حكمى على المسلمين.

ذكر عبد الرزاق، عن الثوري، عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، قال كتب محمد بن أبي بكر إلى علي - يسأله عن مسلم زنا بنصرانية، فكتب إليه أقم الحد على المسلم، ورد النصرانية إلى أهل دينها(١).

قال عبد الرزاق وأخبرنا معمر، عن ابن شهاب الزهري؛ وذكره ابن وهب عن يونس، عن ابن شهاب بمعنى واحد؛ قال مضت [السنة](٢) أن يردوا في حقوقهم ودعاويهم ومعاملاتهم، وموازينهم إلى أهل دينهم، إلا أن يأتوا راغبين في حد، فيحكم بينهم فيه بكتاب الله، قال الله عز وجل: ﴿ فَإِنْ حَكَمَتَ فَاحَكُم بِينَهُم بِالقَسْط ﴾.

قال أبو عمر: وقال آخرون واجب عليه أن يحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع إذا تحاكموا إليه، وزعموا أن قوله: ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ﴾ ناسخ للتخيير المذكور في الآية قبل هذا؛ روي ذلك عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وهو قول الزهري، وعمر بن عبد العزيز، والسدي، وأحد قولي الشافعي، وقول أبي حنيفة وأصحابه؛ إلا أن أبا حنيفة قال: إذا جاءت المرأة والزوج، فعليه أن يحكم بينهما بالعدل، فإن جاءت المرأة وحدها ولم يرض الزوج لم يحكم؛ وقال أبو يوسف، ومحمد، وزفر: بل يحكم؛ وكذلك اختلف أصحاب مالك على هذين القولين إذا شكا أحد

⁽۱) رواه عبــد الرزاق (۷/ ۳٤۲)، والبيهقــى (۸/ ۲٤۷) وقال: « مرسل، وقابوس غــير محتج به » ا هــ. وقال النسائي: قابوس لا بأس به، وكذا قال ابن حجر .

⁽٢) زيادة من (و) سقطت من المطبوع .

الزوجين الذميين وأبى صاحبه من التحاكم بينهما؛ والمشهور من مذهب مالك في الذميين يشكو أحدهما ويأبي صاحبه من التحاكم عندنا، أنا لا نحكم بينهما إلا بأن يتفقا جميعًا على الرضا بحكمنا؛ فإن كان ظلمًا ظاهرًا، منعوا من أن يظلم بعضهم بعضًا؛ وقد قال مالك وجمهور أصحابه في الذمي، أو المعاهد، أو المستأمن، يسرق من مال ذمي: أنه يقطع كما يقطع لو سرق من مال مسلم؛ لأن ذلك من [الحرابة](١)، فلا يقروا عليها، ولا على التلصص.

قال أبو عمر: الصحيح في النظر - عندي - ألا يحكم بنسخ شيء من القرآن، إلا ما قام عليه الدليل الذي لا مدفع له ولا يحتمل التأويل؛ وليس في قوله عز وجل: ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾، دليل على أنها ناسخة لآية قبلها، لأنها يحتمل معناها أن يكون: وأن احكم بينهم بما أنزل الله إن حكمت، ولاتبع أهواءهم؛ فتكون الآيتان مستعملتين غير متدافعتين.

واختلف الفقهاء أيضًا في اليهوديين الذميين إذا زنيا هل يحدان أم لا؟ فقال مالك: إذا زنى أهل الذمة، أو شربوا الخمر، فلا يعرض لهم الإمام؛ إلا أن يظهروا ذلك في ديار المسلمين، ويدخلوا عليهم الضرر، فيمنعهم السلطان من الإضرار بالمسلمين؛ قال: وإنحا رجم رسول الله عليه اليهوديين، لأنه لم يكن لهم يومئذ ذمة وتحاكموا إليه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يحدان إذا زنيا كحد المسلم، وهو أحد قولي الشافعي؛ وقال في كتاب الحدود: إن تحاكموا إلينا، فلنا أن نحكم أو ندع؛ فإن حكمنا، حددنا المحصن بالرجم، لأن النبي و لله وجم يهوديين زنيا؛ وجلدنا البكر مائة، وغربناه عامًا. وقال في كتاب الجزية: لاخيار للإمام ولا للحاكم إذا جاءوه في حد لله، وعليه أن يقيمه عليهم، لقول الله عز وجل: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾. والصغار أن يجري عليهم حكم الإسلام، وهذا القول اختيار المزني، واختار غيره من أصحاب الشافعي القول الأول.

وقال الطحاوي حين ذكر قول مالك إنما رجم رسول الله ﷺ اليهوديين،

⁽١) كن في (د) ووقع في المطبوع: [الخيانة] .

لأنهم لم تكن لهم ذمة وتحاكموا إليه؛ قال: ولو لم يكن واجبًا عليهم، لما أقامه النبي ﷺ في الزنا، أقامه النبي ﷺ في الزنا، فمن له ذمة أحرى بذلك؛ قال: ولم يختلفوا أن الذمي يقطع في السرقة.

قال أبو عمسر: إذا سرق الذمي من ذمي ولم يترافعوا إلينا، فلا يعرض لهم عندنا؛ وإن ترافعوا إلينا، حكمنا بحكم الله فيهم، لأن هذا من تظالمهم الذي يجب علينا المنع منه إذا رفع إلينا؛ وإذا سرق ذمي من مسلم، كان الحكم حينئذ إلينا، فوجب القطع؛ والحديث المشهور يدل على أن رسول الله على أن رسول الله على أن رجم اليهوديين، لأنهم تحاكموا إليه؛ وقد ذكرنا اختلاف الفقهاء في حد الإحصان الموجب للرجم في كتابنا هذا عند ذكر حديث ابن شهاب عن عبيد الله (۱)، فلا وجه لإعادته ههنا، وكلهم يشترط في الإحصان الموجب للرجم الإسلام، هذا من شروطه عند جميعهم؛ ومن رأى رجم أهل الذمة منهم إذا أحصنوا، إنما رآه من أجل أنهم إذا تحاكموا إلينا، لزمنا أن نحكم بينهم بحكم الله فينا؛ وكذلك فعل رسول الله عليه باليهوديين المذكورين في هذا الحديث حين تحاكموا إليه.

وقالت طائفة ممن يرى أن قول الله عز وجل: ﴿ وَأَن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾ ناسخ للآية قبلها: معنى قوله ﴿ فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ﴾ الآية. قالوا: على الإمام إذا علم من أهل الذمة حداً من حدود الله ، أن يقيمه عليهم وإن لم يتحاكموا إليه ؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿ وَأَن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾ ، ولم يقل إن تحاكموا إليك ، قالوا: والسنة تبين ذلك ؛ واحتجوا بحديث البراء في ذلك ، وهو ما حدثناه عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال حدثنا محمد بن عبد المؤمن ، قال حدثنا محمد بن المحد بن أسد ، قال حدثنا حمزة بن محمد ، قال حدثنا أحمد بن شعيب ، قالا حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب ؛ وأخبرنا محمد بن عبد الملك ، قال حدثنا أحمد بن الصباح الزعفراني ، أحمد بن محمد بن الصباح الزعفراني ،

⁽١) الحديث السادس من الباب.

قالا جميعًا حدثنا أبو معاوية، قال حدثنا الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن البراء، قال مر على رسول الله عَلَيْ بيهودي محمم مجلود، فدعاهم فقال: «هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ » قالوا: نعم؛ فدعا رجلاً من علمائهم فقال: « أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى، أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ " فقال: اللهم لا؛ ولولا إنك ناشدتني بهذا لم أخبرك. نجد حد الزاني في كتابنا الرجم؛ ولكنه كثر في أشرافنا، فكنا إذا أخذنا الرجل الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد؛ فقلنا تعالوا نجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع، فاجتمعنا على التحميم والجلد، وتركنا الرجم؛ فقال رسول الله ﷺ: «اللهم إني أول من أحيا أمرك إذا أماتوه، فأمر به فرجم»؛ وأنزل الله تعالى: ﴿ يأيها الرسول لايحزنك الذين يسارعون في الكفر ﴾ -إلى قوله: ﴿ إِن أُوتيتم هذا فخذوه، وإن لم تؤتوه فاحذروا ﴾. يقول: اثتوا محمدًا، فإن أف تاكم بالتحميم والجلد فخذوه، وإن أف تاكم بالرجم فاحذروا -إلى قوله: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ في اليهود، إلى قوله: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ في اليهود إلى قوله: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ قال هي في الكفار كلها(١)؛ - يعني - الآية، واللفظ لمحمد بن العلاء، والمعنى واحد متقارب؛ قالوا ففي هذا الحديث أنه حكم بينهم ولم يتحاكموا إليه.

قال أبو عسمسر: لو تدبر من احتج بهذا الحديث ما احتج به منه لم يحتج به، لأنه في درج الحديث تفسير قوله عز وجل: ﴿ إِن أُوتِيتُم هذا فَخُذُوه، وإِن لَم تؤتوه فاحذروا ﴾ - يقول إِن أفتاكم بالتحميم والجلد فخذوه، وإِن أفتاكم بالرجم فاحذروا ؛ وذلك دليل على أنهم حكموه، لا أنه قصرهم على ذلك الحكم ؛ وذلك بين أيضًا في حديث ابن عسمر وغيره. فإن قال قائل إِن حديث ابن عمر من حديث مالك وغيره. ليس فيه أن الزانين حكما رسول الله على الله على الله على الله على الحاكم المعلوم أن اليهود كان لهم حاكم يحكم بينهم ويقيم حدودهم عليهم،

⁽١) رواه مسلم في الحدود (٢٨/١٧٠٠)، وأبو داود (٤٤٤٨).

وهو الذي حكم رسول الله ﷺ والله أعلم؛ ألا ترى إلى ما في حديث ابن عمر أن اليهود جازوا رسول الله ﷺ فقالوا إن رجلاً منهم وامرأة زنيا، ثم حكموا رسول الله ﷺ في ذلك؛ فإذا كان من إليه إقامة الحد هو الذي حكم رسول الله ﷺ، فلا وجه للاعتبار بحكم الزانيين فيما ليس لهما ولا لأحدهما.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، قال حدثني ابن وهب، قال حدثني هشام بن سعد، أن زيد بن أسلم حدثه عن ابن عمر، قال أتى نفر من يهود فدعوا رسول الله على فأتاهم في بيت المدراس؛ فقالوا يا أبا القاسم، إن رجلاً منا زنى بامرأة فاحكم، فوضعوا لرسول الله على وسادة فجلس عليها، ثم قال ائتوني بالتوراة، فأتوه بها فنزع الوسادة من تحته ووضع التوراة عليها؛ ثم قال آمنت بك وبمن أنزلك، ثم ذكر قصة الرجم نحواً من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر(۱).

ففي هذا الحديث أن اليهود دعوا رسول الله ﷺ وحكموه في الزانيين منهم، وكذلك حديث مالك عن نافع، عن ابن عمر - بنحو ذلك؛ وحديث ابن شهاب أيضًا في ذلك يدل على ما وصفنا؛

قرأت على عبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا مطلب بن شعيب، قال حدثنا عبد الله بن صالح، قال حدثني الليث، قال حدثني عقيل، عن ابن شهاب، قال أخبرني رجل من مزينة ممن يتبع العلم ويعيه، عن سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة قال بينا نحن عند رسول الله علم جاءه اليهود - وكانوا قد شاوروا في صاحب لهم زنى بعد ما أحصن؛ فقال بعضهم لبعض: إن هذا النبي قد بعث وقد علمتم أنه قد فرض عليكم الرجم، فذكر حديثًا فيه: فقال لهم - يعني رسول الله عليه التوراة من العقوبة بن عمران، ما تجدون في التوراة من العقوبة على من زنى وقد أحصن؟ » قالوا: نجد يحمم ويجلد - وسكت حبرهم وهو على من زنى وقد أحصن؟ » قالوا: نجد يحمم ويجلد - وسكت حبرهم وهو

⁽١) رواه أبو داود (٤٤٤٩) وسنده حسن .

في جانب البيت، فلما رأى رسول الله ﷺ صمته، ألض به ينشده؛ فقال حبرهم أما إذ نشدتنا، فإنا نجد عليه الرجم - فذكر حديثًا فيه: فإني أقضي بما في التوراة، فأنزل الله: ﴿ يأيها الرسول لا يحزنك الله يسارعون في الكفر ﴾ - إلى قوله: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ ، فكان رسول الله ﷺ من النبيين الذين أسلموا، فحكموا بما في الـتوراة على الذين هادوا(١)؛ وهكذا رواه معمر، عن الزهري، قبال حدثني رجل من مزينة ونحن جلوس عند سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة - فذكر الحديث. ذكره عبد الرزاق في التفسير، وفي المصنف؛ وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد ابن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن صالح، قال حدثنا عنبسة، قال حدثنا يونس، قال قال محمد بن مسلم: سمعت رجلاً من مزينة ممن يتبع العلم ويعيه - ونحن عند ابن المسيب - يحدث عن أبي هريرة قال: أتى رجل من اليهود امرأة، فقال بعضهم لبعض: اذهبوا بنا إلى هذا النبي، فإنه نبى بعث بالتخفيف؛ فإن أفتى بفتـيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله، وقلنا فتيا نبي من أنبيائك؛ قال: فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه، فقالوا يا أبا القاسم، ما ترى في رجل منهم وامرأة زنيا؟ فلم يكلمهم بكلمة حتى أتى بيت مدراسهم، فقام على الباب فقال: « أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى؛ ما تجدون في التوراة على من زنى- إذا أحصن؟ " قالوا: يحمم [ويجيب](٢) ويجلد والتجبيه أن يحمل الزانيان على حمار ويقابل أقفيتهما ويطاف بهما، قال وسكت شاب منهم، فلما رآه النبي وَيُعْلِيْهُم أَلْظ بِه ينشده؛ فقال: اللهم إذ نشدتنا، فإنا نجد في التوراة الرجم؛ فقال النبي عَلَيْتُهُ: « فبم ارتخصتم أمر الله؟ » قال: زنى ذو قرابة من ملك من ملوكنا، فأخر عنه الرجم؛ ثم زنى رجل في أسرة من الناس، فأراد رجمه، فحال قومه دونه وقالوا لايرجم صاحبنا حتى نجيء بصاحبك فترجمه؛

⁽١) رواه أبو داود (٤٤٥٠، ٤٤٥١) .

⁽٢) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [ويجبه] .

ف اصطلحوا على هذه العقوبة بينهم فقال النبي ﷺ: « فإني أحكم بما في التوراة، فأمر بهما فرجما ».

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا عبيد ابن عبد الواحد بن شريك، قال حدثنا أحمد بن محمد، قال أخبرنا محمد بن حدثنا إبراهيم ابن سعد؛ وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال أخبرنا محمد بن بكر، قال أخبرنا أبو داود، قال حدثنا عبد العزيز بن يحيى أبو الأصبغ الحراني، قال حدثني محمد بن سلمة جميعًا، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، قال سمعت رجلاً من مزينة يحدث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: "زنسي رجل وامرأة من اليهود - وقد أحصنا حين قدم رسول الله علي المدينة، وكان الرجم مكتوبًا عليهم في التوراة؛ فتركوه وأخذوا بالتجبيه يضرب مائة بحبل مطلي بقار، ويحمل على الحمار- ووجهه مما يلي دبر الحمار؛ قال: فيه ولم يكونوا من أهل [ذمة](١)، فخير في ذلك »، قال: فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم في واللفظ لحديث أبي داود مختصر.

ففي هذه الآثار كلها دليل على أنه إنما حكم في اليهوديين بما حكم من أجل أنه حكم وتحوكم إليه ورضي به، وفي حديث ابن إسحاق أن ذلك كان حين قدم المدينة، وذلك يدل على أن اليهود لم يكن لهم يومئذ ذمة كما قال مالك رحمه الله؛ وعن ابن شهاب أيضًا في هذا الباب عن سالم، عن ابن عمر، قال شهدت رسول الله على أمر برجمهما، فلما رجما رأيته يجافي بيده عنها ليقيها الحجارة، رواه معمر وغيره عنه؛ والحكم كان فيهم بشهادة لا باعتراف، وذلك محفوظ من حديث جابر.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبو أسامة، قال مجالد: داود، قال حدثنا يحيى بن موسى البلخي، قال حدثنا أبو أسامة، قال مجالد: أخبرنا عن عامر، عن جابر بن عبد الله، قال: جاءت يهود برجل منهم وامرأة زنيا، فقال: « أنسوني بأعلم رجل منكم، فأتوه بابني صوريا فناشدهما كيف تجدان أمر هذين في التوراة؟ » قالا: نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا

⁽١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [دينه] .

ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما؛ قال: «فما منعكما أن ترجموهما؟ » قال: ذهب سلطاننا فكرهنا القتل، فدعا رسول الله عليه بالشهود، فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمر رسول الله عليه برجمهما(١).

وروى شريك عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، أن رسول الله عن سماك شريك .

وأما الرواية عن ابن عباس في أن الآية منسوخة، أعني قوله عز وجل: ﴿ فَإِنْ جَاءُوكُ فَاحِكُم بِينَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُم ﴾.

فأخبرنا محمد بن عبد الملك، قال حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني، قال حدثنا سعيد بن سليمان، قال حدثنا عباد، عن سفيان، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: نسخ من المائدة آيتان: آية القلائد، وقوله عز وجل: ﴿ فَإِن جَاءُوكُ فَاحِكُم بِينَهُم أُو أَعرض عنهم ﴾، وكان رسول الله عنها مخيرًا: إن شاء حكم، وإن شاء أعرض عنهم وردهم إلى حكامهم؛ فنزلت: ﴿ وإن احكم بينهم بما أنزل الله، ولا تتبع أهواءهم ﴾. فأمر رسول الله عنه أن يحكم بينهم بما في كتابنا(٣).

⁽١) ضعيف .

رواه أبو داود (٤٤٥٢)، وابن ماجه (٢٣٢٨) من طريق أبي أسامة به .

قال ابن مهدى: « حديث مجالد عند الأحداث أبى أسامة وغيره ليس بشيء، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء » .

وأخرجه أبو داود (٤٤٥٣) من غير طريق أبى أسامة عن الشعبى مرسلاً، ولم يذكر فدعا بالشهود .

⁽۲) رواه الترمذي (۱٤٣٧)، وابن ماجه (۲۵۵۷) .

⁽٣) أخرجــه الحاكم (٣/ ٣١٢)، والبــيهقى (٨/ ٢٤٨ – ٢٤٩)، وقــال الحاكم: صــحيح الإسناد ووافقه الذهبي .

ولأبى داود (٣٥٩٠) من طريق يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس نحوه وإسناده حسن .

قال أبو عمر : هذا خبر إنما يرويه سفيان بن حسين، وليس بالقوي^(۱). وقد اختلف عليه فيه: فروي عنه موقوفًا على مجاهد - وهو الصحيح من قول مجاهد، لا من قول ابن عباس.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، أن أباه أخبره، قال حدثنا عبدالله بن يونس، قال حدثنا بقي بن مخلد، قال حدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال حدثنا يزيد بن هارون، قال حدثنا سفيان بن حسين، عن الحكم، عن مجاهد، قال لم ينسخ من المائدة إلا هاتان الآيتان: ﴿ فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ﴾، نسختها: ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ﴾. قوله: ﴿ يأيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهرالحرام ولا الهدي ﴾. نسختها: ﴿ واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾.

وحدث السعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن مهدي، عن أصبغ، قال حدثنا ابن مهدي، عن هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن مجاهد في قوله: ﴿ فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ﴾، قال نسختها: ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾ .

وقد روى يونس بن بكر، عن ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس في قوله: ﴿ فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم، وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئًا، وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط، إن الله يحب المقسطين ﴾. قال نزلت في بني قريظة وهي محكمة (٢).

وذكر وكيع عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم، والشعبي - ﴿ فإن جاءوك فاحكم بينهم، أو أعرض عنهم ﴾، قالا إن شاء حكم، وإن شاء لم

⁽١) سفيان بن حسين ثقة في روايته عن غير الزهري .

⁽۲) رواه أحمد(۳۱۳/۱)، وأبو داود(۳۵۹۱)، والنسائي (۱۹/۸) من طريق ابن إسحاق عن داود بن الحصين، ولم أجد فيه ذكر لقول ابن عباس « هي محكمة » وإنما المذكور سبب النزول فقط، وعمومًا فرواية داود بن الحصين عن عكرمة ضعيفة .

يحكم؛ حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا موسى بن معاوية، قال حدثنا وكيع - فذكره.

حدثنا موسى، قال حدثنا ابن مهدى، عن أبي عوانة، عن المغيرة، عن إبراهيم حدثنا موسى، قال حدثنا ابن مهدى، عن أبي عوانة، عن المغيرة، عن إبراهيم والشعبي، قالا: إن شاء حكم، وإن شاء أعرض؛ وقد مضى القول فيمن تابعهم على هذا القول، ومن خالفهم فيه من العلماء - في صدر هذا الباب؛ والوجه عندي فيه التخيير لثلا يبطل حكم من كتاب الله بغير يقين؛ لأن قوله: ﴿ وَأَن احكم بينهم ﴾، محتمل للتأويل - يعني إن حكمت (١) وآية التخيير، محكمة، نص لا تحتمل التأويل؛ وذكر عبد الرزاق، وأبو سفيان، ومحمد بن ثور، عن معمر، عن الزهري في قوله: ﴿ فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ﴾ قال: مضت السنة أن يردوا في حقوقهم ومواريثهم إلى أهل دينهم، إلا أن يأتوا راغبين في حد ليحكم بينهم فيه، فيحكم بينهم بكتاب الله عز وجل.

قال معمر أحبرنا عبد الكريم الجزري، أن عمر ابن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطأة: إذا جاءك أهل الكتاب فاحكم بينهم بما في كتاب الله. وذكر سنيد عن هشيم، عن العوام، عن إبراهيم التيمي في قوله: ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾، قال: بالرجم.

قال أبو عمر: حكم رسول الله على [بما في التوراه] (٢) خصوص له - والله أعلم، بدليل قوله: ﴿ يحكم بها النبيون الذين أسلموا ﴾ . وقال - عز وجل-: ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا ﴾ ، ولقوله: ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ﴾ ، ولأنا لا نعلم من ذلك ما علمه رسول الله على . ويحتمل أن رسول الله على إلى التوراة - والحمد لله .

⁽۱) وذهب إلى ذلك أيضًا الطبرى في تفسيره، ولكن هذا التأويل سيجعل من قوله تعالى: « وأن احكم بينهم بما أنزل الله، ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك » غير مقررة لحكم جديد، وإنما تكون تكرارًا لآية التخيير . انظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على تفسير ابن كثير [عمدة التفسير(٤/١٦٥-١٦٨)]. (۲) زيادة من (و).

المرام الله عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق فقال له: إن الآخر زنى، فقال له أبو بكر: هل ذكرت ذلك لأحد غيري؟ فقال: لا؛ فقال له أبو بكر: فتب إلى الله واستتر بستر الله، فإن الله يقبل التوبة عن عباده؛ فلم تقرره نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب، فقال له عمر مثل الذي قال له أبو بكر، فلم تقرره نفسه حتى جاء رسول الله على فقال له: إن الآخر زنى؛ فقال سعيد: فأعرض عنه رسول الله على ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله على أبه جنة عن إذا أكثر عليه، بعث رسول الله على إلى أهله فقال: أبشتكي؟ أبه جنة فقالوا: يا رسول الله والله إنه لصحيح، فقال: أبكر أم ثيب؟ فقالوا: بل ثيب يا رسول الله، فأمر به رسول الله على فرجم(۱).

قال أبو عمر : هذا الحديث مرسل عند جماعة الرواة عن مالك، وقد تابعه على إرساله طائفة من أصحاب يحيى بن سعيد؛ وروى هذا الحديث الزهري فاختلف عليه، فرواه يونس عن الزهري عن أبي سلمة، عن جابر أن رجلاً من أسلم أتى النبي عليه الحديث (٢).

ورواه شعيب بن أبي حمزة، وعقيل بن خالد، عن ابن شهاب عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال شعيب: أتى رجل من أسلم النبي على وقال عقيل: أتى رجل من المسلمين رسول الله على عنى واحد وألفاظ مختلفة (٣)، ولم تختلف ألفاظهم في أنه ماعز الاسلمي، وأنه رده رسول الله على أربع مرات.

⁽۱) رواه النسائی فی الرجم مـن الکبـری (٤/ ٢٨١ – ٢٨٢) من طرق عن يحــيی بن سعيد به مرسلاً، وسيأتي موصولاً.

⁽۲) رواه البخاري (۲۸۲۰)، ومسلم في الحدود (۱۲/۱۲۹۱) .

⁽٣) رواه البخاري (٦٨١٥)، ومسلم في الحدود (١٦/١٦٩١).

وروى هذا الحديث مالك عن ابن شهاب مرسلاً، وقد ذكرناه في مراسل ابن شهاب، وذكرنا هناك الآثار المروية في هذا الباب وكثيراً من الأحكام التي توجبها الفاظها – والحمد لله(١).

وفي هذا الحديث من الفقه أن الستر أولى بالمسلم على نفسه إذا وقع حدًا من الحدود من الاعتراف به عند السلطان، وذلك مع اعتقاد التوبة والندم على الذنب، وتكون نيته ومعتقده ألا يعود؛ فهذا أولى به من الاعتراف، فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويحب التوابين؛ وهذا فعل أهل العقل والدين الندم والتوبة واعتقاد أن لاعودة، ألا ترى إلى قوله: أيشتكي؟ أبه جنة؟

وروى يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى إلى أبي بكر فأخبره أنه زنى، فقال له أبو بكر: هل ذكرت ذلك لأحد قبلي؟ فقال: لا؛ فقال له أبو بكر: استتر بستر الله وتب إلى الله، فإن الناس يعيرون ولا يغيرون، وأن الله يقبل التوبة عن عباده.

وأما إعراض رسول الله عليه عنه، ففيه مذاهب لأهل العلم؛ منهم: من زعم أن ذلك كان لأن الإقرار لابد أن يكون أربع مرات كالشهادات على الزنى، وكان إعراضه لشلا يتم الإقرار الموجب للحد محبة في الستر؛ فلما تم الإقرار على حكمه، أمر بالرجم؛ ومنهم من قال مرة واحدة تجزيء، وقد ذكرنا مذاهبهم والآثار التي منها ونزع كل فريق منهم قوله في باب مرسل ابن شهاب من هذا الكتاب.

وفي قـوله - عَلَيْقُ -: « أيشتكي؟ أبه جنة؟ » - دليل على أنه إنما رده وأعرض عنه من أجل ذلك، والله أعلم، لا ليتم إقراره أربع مرات كـما زعم من قال ذلك. ويدل على صحة هذا التأويل قوله عَلَيْقُ في حـديث ابن شهاب واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها، ولم يقل إن اعترفت أربع مرات (٢).

⁽١) انظر الحديث الرابع من هذا الباب.

⁽۲) متفق عليه .

وفي حديث الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن عمران بن حصين أن امرأة قالت: يا رسول الله، إني - أصبت حداً فأقمه علي، فأمر بها، فشكت عليها ثيابها(١)، وقد ذكرنا هذا الخبر في باب يعقوب بن زيد من هذا الكتاب(٢).

وفيه أيضًا دليل على أن المجنون لا يلزمه حد ولهذا ما سال رسول الله على أن المجنون المعتوه لا حد عليه، والقلم عنه مرفوع.

وفيه دليل على أن إظهار الإنسان ما يأتيه من الفواحش حمق لا يفعله إلا المجانين، وأنه ليس من شأن ذوي العقول كشف ما [واقعوه]^(٣) من الحدود والاعتراف به عند السلطان وغيره؛ وإنما من [شأنهم]^(٤) الستر على أنفسهم والتوبة من ذنوبهم، وكما يلزمهم الستر على غيرهم، فكذلك يلزمهم الستر على أنفسهم، وسنذكر في هذا الباب والباب الذي بعده في الستر - أحاديث يستدل بها الناظر في كتابنا على صحة هذا إن شاء الله.

وفيه دليل على أن حد الثيب غير حد البكر في الزنى، ولهذا ما سأل رسول الله على: « أبكر هو أم ثيب؟ » ولا خلاف بين علماء المسلمين أن حد البكر في الزنى غير حد الثيب، وأن حد البكر الجلد وحده؛ وحد الثيب الرجم وحده، إلا أن من أهل العلم من رأى على الثيب الجلد والرجم جميعًا وهم قليل؛ روي ذلك عن علي وعبادة، وتعلق به داود وأصحابه، والجمهور على أن الثيب يرجم ولا يجلد، وقد ذكرنا الاختلاف في ذلك في باب ابن شهاب عن عبيد الله (٥)؛ وأما أهل البدع من الخوارج والمعتزلة فلا يرون الرجم على أحد من الزناة ثيبًا كان أو غير ثيب، وإنما حد الزناة عندهم الجلد - الثيب وغير

⁽١) رواه أبو داود والنسائي، وانطر الكلام في الحديث الخامس من هذا الباب.

⁽٢) انظر الحديث الخامس من هذا الباب.

⁽٣) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [واقعه] .

⁽٤) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [شأنها] .

⁽٥) انظر الحديث السادس من هذا الباب.

الشيب سواء عندهم؛ وقدولهم في ذلك خلاف سنة رسول الله ﷺ وخلاف سبيل المؤمنين؛ فقد رجم رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، وعلماء المسلمين في أقطار الأرض متفقون على ذلك من أهل الرأي والحديث، وهم أهل الحق وبالله التوفيق.

وأما قوله: إن رجلاً من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق، فهذا الرجل هو ماعز الأسلمي، لا يختلف أهل العلم في ذلك، وقد تقدم من رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه ماعز بن مالك الأسلمي، وهو معروف عند العلماء، محفوظ لا يختلفون فيه.

أخبرنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، حدثنا عبيد الله بن موسى، قال أخبرنا إسرائيل، عن سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: أتى رسول الله عليه ماعز بن مالك فاعترف مرتين، فقال: « اذهبوا به ثم ردوه »، فاعترف مرتين حتى اعترف أربعًا، فقال: « اذهبوا به فارجموه »(۱).

قال ابن سنجر: وحدثنا عارم، قال حدثنا أبو عوانة، عن سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن رسول الله على قال لماعز: « ما بلغني عنك؟ قال: وما بلغك عني؟ قال: وقعت على جارية بني فلان؟ » قال: نعم؛ قال: فشهد على نفسه أربع شهادات، أو أقر أربع مرات؛ قال: فأمر النبي على برجمه (٢). وفي الباب بعد هذا في قصة هزال بيان ذلك أيضًا.

حدثنا أحمد بن عبد الله، قال حدثنا الميمون بن حمزة، قال حدثنا الطحاوي، قال حدثنا المزني، قال حدثنا الشافعي، قال أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج، قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: رجم

⁽١) رواه أبو داود (٤٤٢٦) من طريق إسرائيل .

⁽۲) أخرجه مسلم في الحدود (۱۹/۱۲۹۳)، وأبو داود (٤٤٢٥)، والترمذي (١٤٢٧) وقال: « وروى شعبة هذا الحديث عن سماك بن حسرب عن سعيد بن جبير مرسلاً، ولم يذكر عن ابن عباس » .

رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم ورجلاً من اليهود وامرأة(١).

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الرحمن المروزي، قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال حدثنا بشر بن عمر الزهراني، قال حدثنا عبد الله ابن لهيعة، قال حدثنا أبو الزبير، قال: سألت جابر بن عبد الله: هل رجم رسول الله ﷺ؟ قال: رجم رجلاً من أسلم، ورجلاً من اليهود وامرأة، وقال لليهودي: « نحن نحكم عليكم اليوم ».

حدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا عبد الرحمن بن إسماعيل أبو عيسى [الأسواني] (٢)، قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، قال حدثنا سفيان بن وكيع بن الجراح الرواسي، حدثني أبي، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر الشعبي، عن عبدالرحمن بن أبزى عن أبي بكر الصديق أن ماعزا أقر على نفسه بالزنى عند رسول الله ولله الله ولاث مرات، فقال له النبي وله: إن أقررت الرابعة، أقمت عليك الحد؛ فأقر عنده الرابعة، فأمر به فحبس، ثم سأل عنه فذكروا خيرًا، فرجم. وليس في هذا الحديث حجة من أجل جابر الجعفي، وإنما ذكرناه ليعرف؛ وقد أجمعوا على أنه يكتب حديثه، واختلفوا في الاحتجاج به؛ وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وكان أحمد وابن معين يضعفانه؛ وشهد له بالصدق والحفظ: الثوري وشعبة ووكيع، وزهير بن معاوية، وقال وكيع: مهما شككتم في شيء، فلا تشكو أن جابر الجعفي ثقة (٣).

⁽١) أخرجه مسلم في الحدود (١٠/١٧٠م)، وأبو داود (٤٤٥٥).

⁽٢) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع: [الأسوائي] .

وجابر أمره أشهر من أن يذكر مــا قيل فيه، وأقل أمره أن لا يحتج به إلا أن يروى شيئًا يشاركه فيه الثقات .

حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال حدثنا هشام بن عمار، قال حدثنا عبد حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال حدثنا هشام بن عمار، قال حدثنا عبد الحميد، قال حدثنا الأوزاعي، قال أخبرني عثمان بن أبي سودة، قال حدثني من سمع عبادة بن الصامت يقول: قال رسول الله عليه: « إن الله ليستر العبد من الذنب ما لم يخرقه، قالوا: وكيف يخرقه يا رسول الله؟ قال: يحدث به الناس ».

وأما قوله: إن الآخر زنى - فالرواية بكسر الخاء، وهو الصواب، ومعناه أن الرذل الدني زنى، كأنه يدعو على نفسه ويعيبها بما نزل به من مواقعة الزنى. قال أبوعبيد: ومن هذا قولهم: السؤال آخر كسب الرجل، أي أرذل كسب الرجل.

وقال الأخفش: كنى عن نفسه فكسر الخاء، وهذا إنما يكون لمن حدث عن نفسه بقبيح يكره أن ينسب ذلك إلى نفسه.

(۱۲۰/۲۳) ٣- مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: بلغني أن رسول الله على قال: لرجل من أسلم يقال له هزال، يا هزال لو سترته بردائك لكان خيراً لك. قال يحيى بن سعيد: فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي، فقال يزيد: هزال جدي، وهذا الحديث حق(۱).

قال أبو عمسر: وهذا الحديث لا خلاف في إسناده في الموطأ على الإرسال كما ترى، وهو يستند من طرق صحاح.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا مطلب ابن شعيب، قال حدثني عبد الله بن صالح، قال حدثني الليث، عن يحيى بن سعيد، عن يزيد بن نعيم، عن جده هزال؛ وعن محمد بن المنكدر، عن هزال – أنه أمر ماعز الأسلمي أن يأتي رسول الله على يخبره بحدثه، فأتاه ماعز فأخبره بحدثه فأعرض عنه مراراً – وهو يردد ذلك على رسول الله على أبه بنه فأعرض عنه مراراً به فسأل عنه: أثيب أم بكر؟ قالوا: فبعث إلى قومه فسألهم: أبه جنة؟ فقالوا: لا، فسأل عنه: أثيب أم بكر؟ قالوا: ثيب؛ فأمر به فرجم، ثم قال: يا هزال، لو سترته بردائك كان خيراً لك.

وأخبرنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا موسى بن معاوية، قال حدثنا وكيع، قال حدثنا هشام بن سعد، قال حدثني يزيد بن نعيم بن هزال، عن أبيه أن ماعز بن مالك كان في حجر أبيه هزال؛ فلما فجر، قال له: أبي، لو أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته؛ فلهذا قال رسول الله ﷺ لهزال حين لقيه: يا هزال، لو سترته بردائك كان خيراً لك(٢).

⁽١) أخرجه النسائي في الرجم من الكبري (٣٠٦/٤) من طريق مالك مرسلاً .

⁽۲) رواه أحسم (۷۱۷/۵)، وأبو داود (٤٣٧٨،٤٣٧٧)، والحساكم (٣٦٣/٤) وقال الزيلعى: ﴿ نعيم بن هزال مختلف في صحبته، فإن لم تثبت صحبته، فالحديث مرسل »، نصب الراية (٣٠٧/٣).

قلت: قد روى الحديث يزيد بن نعيم، وابن المنكدر عن هرال .

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا أحمد بن محمد [البغدادى](١) بكير بمكة، حدثنا محمد بن يونس [الكديمى](٢)، قال حدثنا الربيع بن يحيى الأشناني، قال حدثنا شعبة عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن هزال، عن أبيه أن رسول الله عليه قال: « لمو سترته بردائك كان خيراً لك (٣).

قال أبو عمر : هذا الحديث - وإن كنا ذكرناه من رواية [الكديمي]، فإنه محفوظ محفوظ عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن لهزال، عن هزال؛ وعن يحيى بن سعيد عن يزيد بن نعيم بن هزال من وجوه، وقد ذكرنا الحكم في معاني هذا الحديث في مواضع سلفت من كتابنا - والحمد لله.

وقد رويت آثار عن النبي ﷺ في فـضل الستـر على المسلم أذكـر منها مـا حضرني ذكره بعون الله:

حدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا محمد بن الفضل عارم، قال حدثنا أبو عوانة، عن سليمان الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة، وربما قال عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله عليه: « من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة؛ ومن يسر على مسلم، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر على مسلم، ستر الله عليه في الدنيا والآخرة؛ والله في عون

⁼ وفى حديث يحيى عند الحاكم قول يحيى: « فذكرت الحديث بمجلس فيه يزيد ابن نعيم بن هزال، فقال يزيد: هذا هو الحق، وهو حديث جدى » ا هـ .

وقال ابن حجر: ﴿ فَي إسناده الحديث اختلاف كثير ﴾ .

⁽١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع [البغادي] ولعله أحمد بن محمد بن عبد الله القطان البغدادي فهو الذي بروي عن محمد بن يونس الكديمي .

⁽٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [الكريمي] بالراء وهو خطأ .

⁽٣) إسناده ضعيف . فيه محمد بن يونس الكديمي، متهم بالكذب .

العبد ما كان العبد في عون أخيه (1).

حدثنا أحمد بن عمر، قال حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن فطيس، قال حدثنا مالك بن عبد الله بن سيف، قال حدثنا إسماعيل بن مسلمة بن قعنب، قال حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « من فرج عن أخيه كربة من كرب الآخرة؛ ومن ستر أخاه، ستره الله عنه كربة من كرب الآخرة؛ ومن ستر أخاه، ستره الله في عون أخيه » (٢).

أخبرنا أحمد بن محمد، قال حدثنا وهب بن مسرة، قال حدثنا ابن وهب، عن وضاح، قال حدثنا أبن وهب، عن عمرو بن السرح، قال حدثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن أبيه، عن مولى لخارجة، حدثه عن أبي صياد الأسود الأنصاري - وكان عريفهم - أن رجلاً قدم فحل بباب مسلمة بن مخلد، واستأذن فأذن له، وقال: حل، قال: لا ولكن أرسل معي إلى عقبة بن عامر؛ فأرسل معه أبا صياد، فدخلوا على عقبة، فرحب به؛ فقال الرجل لعقبة: هل تذكر مجلسًا كنا فيه عند رسول الله على قال رسول الله على الله ستر عورة مؤمن كانت له كموؤدة أحياها؟ » قال عقبة: نعم، لعمري إني لخاضر ذلك وسمعته منه، فكبر الرجل وقال: لهذا ارتحلت ورجع (٣).

⁽۱) أخرجه مسلم فى السدعوات (٣٨/٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦) والترمذى (١٤٢٥)، والنسائى فى الرجم من الكبرى (٤/ ٣٠٩) وغيرهم من طرق عن الأعمش به .

ورواه أبو داود، والترمذى، والنسائى، من طريق أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا فذكره. وقال الترمذى: ﴿ هذا أصح ﴾ . وفى الصحيحين من حديث ابن عمر مرفوعًا: «من ستر مسلمًا ستره الله يوم القيامة» ولأحمد (٤/٤) عن مسلمة بن مخلد نحوه .

وللطبرانی (۱۵۸/۱۹) من حدیث کعب بن عجرة « من ســـتر علی مؤمن عورته ستر الله عورته » رفعه . وفی سنده ضعف .

⁽۲) رواه النسائی فی الکبـری (۶/ ۳۰۹،۳۰۸) من طریق مـحـمد بن واسـع. وفیـه اختلاف کثیر علیه .

⁽٣) يأتى .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري، قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال حدثنا همام ابن يحيى، قال حدثنا إسحاق بن أبي طلحة، قال حدثنا شيبة الحضرمي، قال: شهدت عروة بن الزبير يحدث عمر بن عبد العزيز عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ﴿ ثلاث كنت حالفًا عليهن، ولمو حلفت على الرابعة، رجوت أن لا إثم؛ لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له، قال: وسهام الإسلام الصلاة والصيام والصدقة، ولا يحب رجل قومًا إلا جاء معهم يوم القيامة؛ ولا يتولى الله عبد في الدنيا يوليه غيره يوم القيامة، والرابعة: لايستر الله على عبد في الدنيا إلا ستره يوم القيامة ١(١). هكذا قال شيبة الحضرمي، وإنما هو شيبة الحضري؛ وكـذلك رواه عفان عن همـام، ذكر ابن أبي شيبـة، قال حدثنا عفان، قال حدثنا همام، قال سمعت إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قال حدثني شيبة الحضري أنه شهد عروة يحدث عمر بن عبد العزيز عن عائشة عن النبي على قال: ﴿ لا يجعل الله رجلاً لـه سهم في الإسلام كـمن لا سهم له ١، - وذكر الحديث سواء إلى آخره بمعناه، وزاد فقال عمر بن عسبد العزيز: إذا سمعتم بمثل هذا الحديث عن مثل عروة، عن عائشة عن النبي ﷺ فاحفظوه.

حدثنا خلف بن القاسم بن سهل بن محمد بن أسود الحافظ، قال حدثنا أبو الطيب محمد بن جعفر غندر، قال حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال حدثنا الحسين بن الحسن، حدثنا يحيى بن سليم، حدثنا إسماعيل بن كثير، قال: سمعت مجاهداً يقول: إن الملائكة مع ابن آدم، فإذا ذكر أخاه المسلم بخير، قالت الملائكة: ولك مثله، وإذا ذكره بشر، قالت الملائكة: ابن آدم المستور عورته أربع على نفسك، واحمد الله الذي ستر عورتك.

⁽۱) رواه أحمــد (٦/ ١٤٥ – ١٦٠)، والنـــائى فى الفرائض من الكبــرى (٤/ ٧٥) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن شيــبة به، وشيبة الحضرى لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال الذهبى: « لا يعرف » .

حدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا عفان، قال حدثنا وهيب، قال حدثنا سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « لا يستر عبد عبداً في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة »(١).

حدثنا محمد بن عبد الله، ومحمد بن إبراهيم، قالا حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أبو الوليد معاوية، قال حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب، قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال حدثنا الليث بن سعد، قال حدثني إبراهيم بن نشيط الخولاني، عن كعب بن علقمة، عن دخين أبي الهيثم كاتب عقبة، قال: قلت لعقبة بن عامر: إن لنا جيرانا يشربون الخمر - وأنا داع لهم الشرط فيأخذونهم؛ قال: لا تفعل ولكن عظهم وتهددهم، قال: يفعل ذلك بهم شهراً، ثم جاء دخين إلى عقبة فقال: إني نهيتهم فلم ينتهوا، وإني داع لهم الشرط؛ فقال له عقبة: ويحك، لاتفعل، فإني سمعت رسول الله عليه يقول: «من ستر على مؤمن عورة فكأنما استحيا موؤدة »(٢).

وهذا الحديث رواه ابن وهب، عن إبراهيم بن نشيط، عن كعب بن علقمة، عن كثير مولى عقبة بن عامر، عن عقبة بن عامر أن رسول الله عليه قال: « من رأى عورة فسترها كان كمن استحيا مؤووة من قبرها ».

حدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا أبو معاوية، عن وضاح، قال حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله على الأخرة؛ ومن نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة؛ ومن ستر مسلمًا، ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن يسر على معسر، يسر الله عليه في

⁽١) رواه مسلم في الأدب (٢٥٩٠/ ٧٢) وغيره .

⁽٢) ضعيف .

رواه أحمد (٤/ ١٤٧، ١٥٣، ١٥٩)، وأبو داود (٤٨٩١، ٤٨٩١).

الدنيا والآخرة؛ والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقًا يلتمس فيها علمًا، سهل الله له طريقًا إلى الجنة؛ وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدراسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به حسبه ».

حدثنا الحسن بن القاسم، قال حدثنا الحسن بن رشيق، قال حدثنا أحمد بن الحسن الصباحي، قال حدثنا يحيى بن ورد بن عبد الله، حدثني أبي، حدثنا عدي عن داود بن أبي هند، عن عكرمة عن ابن عباس أن عمار بن ياسر أخذ سارقًا فقال: ألا أستره لعل الله يسترني.

(۱۰۳/۱۲) ٤- مالك، عن ابن شهاب، أنه أخبره أن رجلاً أعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله على، وشهد على نفسه أربع مرات، فأمر به رسول الله على فرجم(۱).

قال أبو عـمــر: هكذا هو في الموطأ عند جـميع رواته - فيـما علمت، وقد روى هذا الحديث عن ابن شهاب - مسندًا - عقيل، وغيره:

حدثنا عهد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا المطلب ابن شعيب - قراءة عليه، قال حدثنا عبد الله بن صالح، قال حدثني الليث، قال حدثني عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبو سلمة، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أنه قال: «أتى رجل من المسلمين رسول الله علي وهو في المسجد، فناداه فقال: يا رسول الله، إني قد زنيت، فأعرض عنه حتى ثنى ذلك أربع مرات؛ فلما شهد على نفسه أربع مرات، دعاه رسول الله علي فقال: « أبك جنون؟ » فقال: لا. قال: « فهل أحصنت؟ » قال: نعم. قال رسول الله علي الله المنطقة الله المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة الله المنطقة ال

قال ابن شهاب: فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول: فكنت فيمن رجمه، فلما أذلقته الحجارة هرب، فأدركناه بالحرة فرجمناه (٢).

هكذا قال عقيل عن ابن شهاب، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، وبعضه عن جابر، وقد جوده - إن شاء الله.

ورواه معمر، ويونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن جابر.

أخبرنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا الحسن بن علي، وابن أبي السري العسقلاني، قالا حدثنا عبد الرزاق، قال أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد

⁽۱) روى موصولاً من حديث أبي هريرة ، وجابر بن عبد الله ، أخرجهما البخاى ومسلم.

⁽٢) مضى تخريجه قبل حديث .

الله، «أن رجلاً من أسلم - جاء إلى رسول الله ﷺ فاعترف بالزنا. فأعرض عنه، ثم أعترف فأعرض عنه، حتى شهد على نفسه أربع شهادات؛ فقال له النبي ﷺ: أبك جنون؟ قال: لا. قال: أحصنت؟ قال: نعم. قال: فأمر به النبي ﷺ فرجم في المصلى، فلما أذلقته الحجارة فر، فأدرك فرجم حتى مات. فقال له النبي ﷺ خيرًا ولم يصل عليه»(١).

وأخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله، قال: حدثنا أبو العباس بن تميم، قال حدثنا عيسى بن مسكين، وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا سحنون، قال حدثني ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبدالله، أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله على وهو في المسجد، فناداه وحدثه أنه زنا، فأعرض عنه رسول الله على فتنحى لشقه الذي أعرض قبله، فأخبره أنه زنا، وشهد على نفسه أربع مرات؛ فدعاه رسول الله على فقال: «هل بك جنون؟ » فقال: لا. قال: «فهل أحصنت؟ » قال: نعم. فأمر به رسول الله على فأمر به رسول الله على فلما أذلقته الحجارة، جمز حتى أدرك بالحجارة، فقتل بها رجماً.

وقد روى هذا الحديث في رجم الأسلمي - وهو ماعز - جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، رواه عنه ابن عمه عبد الرحمان بن الصامت؛ وأبو سلمة، ومنهم جابر بن عبد الله، روي عنه من طرق شتى؛ وابن عباس، روي عنه أيضًا من وجوه كثيرة؛ وجابر بن سمرة، وسهل بن سعد، ونعيم بن هزال، وأبو سعيد الخدري، وبريدة الأسلمي؛ وأكثرهم يقول: إنه اعترف أربع مرات، وفي حديث أبي سعيد الخدري - ثلات مرات، وفي حديث جابر بن سمرة، أنه اعترف مرتين، ثم أمر به، فرجم.

هكذا رواه شعبة ، وإسرائيل ، وأبو عوانة ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة.

⁽١) مضي .

واختلف الفقهاء في عدد الإقرار بالزنا، فقال مالك، والليث، والشافعي، وعشمان البتي: إذا أقر مرة واحدة حد، وهو قول داود، والطبري؛ ومن حجتهم ما روي من الآثار المذكور فيها الرجم بإقرار مرتين وثلاثًا - وهو دون الأربع. وحديث ابن شهاب. عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد - في قصة العسيف: قوله ﷺ: « واغديا أنيس على امرأة هذا. فإن اعترفت فارجمها »(۱)، فاعترفت فرجمها. - ولم يقل: إن اعترفت - أربع مرات، فكل اعتراف على ظاهر هذا الحديث، يوجب الرجم - مرة كان أو أكثر.

وقد أجمعوا أن الإقرار في الحقوق يجب بالمرة الواحدة، وكذلك الحدود في القياس، وليس الشهادات من باب الإقرار في شيء، لإجماعهم على أن الإقرار في الحقوق لايجب تكراره مرتين - قياسًا على الشاهدين، وكذلك لا يجب الإقرار في الزنا أربع مرات، قياسًا على الشهود الأربعة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لايجب الرجم بالإقرار حتى يقر بالزنا أربع مرات في مجالس مفترقة، وهو أن يغيب عن مجلس القاضي حتى لا يراه، ثم يعود فيقر.

وقال الحسن بن حي: يقر أربع مرات - ولم يذكر مجالس مفترقة.

وقال أبو يوسف، ومحمد: يحد في الخمر بإقراره مرة واحدة.

وقال زفر: لا يحد حتى يقر مرتين في موطنين.

وقال أبو حنيفة، وزفر، ومحمد بن الحسن: إذا أقر مرة واحدة في السرقة، صح إقراره، وقال أبو يوسف: لا يصح حتى يقر مرتين.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا عبد الله بن غير، قال حدثنا بشير بن المهاجر، قال حدثني عبد الله بن بريدة، عن

⁽١) متفق عليه .

أبيه، «أن ماعز بن ملك الأسلمي أتى رسول الله عَلَيْتُ فقال: « يا رسول الله ، اني قد ظلمت نفسي وزنيت، وأنا أريد أن تطهرني فرده؛ فلما كان من الغد، أتاه أيضًا فقال: يا رسول الله، إني قد زنيت، فرده الثانية: فأرسل رسول الله عليه إلى قومه فقال: أتعلمون بعقله بأسًا؟ أتنكرون منه شيئًا؟ قالوا: لا نعلمه إلا وفي العقل، من صالحينا - فيما نرى: قال: فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضًا، فسأل عنه، فأحبروه أنه لا بأس به ولا بعقله؛ فلما كان الرابعة حفر له حفرة، ثم أمر به فرجم ه(١).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا أبو خالد الأحمر، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر، قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي عليه فقال: إنه قد زنا، فقال: «أما لهذا أحد، فردوه؟ » ثم جاء ثلاث مرات، فقال: «أما لهذا أحد فردوه؟» ثم خاء ثلاث مرات، فقال: «أما لهذا أحد فردوه؟» فلما كانت الرابعة، قال: «ارجموه»، فرماه ورميناه، وفر واتبعناه. قال عامر: فقال لي جابر: فههنا قتلناه (۲).

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا أحمد بن سعيد، قال حدثنا عبد الملك بن أبجر، قال حدثنا موسى بن هارون، قال حدثنا العباس بن الوليد، قال حدثنا أبو عوانة، عن سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبي عليه وأحر أربع مرات، ثم أمر برجمه (٣).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا محمد بن عن سماك، قال سمعت جابر بن سمرة يقول: أتى رسول الله عليه رجل أشعر قصير، له عضلات، فأقر أنه قد زنا، فرده مرتين، ثم أمر برجمه؛

⁽۱) رواه مسلم في الحدود (١٦٩٥/ ٢٣،٢٢) وغيره .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة (٦/ ٥٥٠) وإسناده ضعيف .

⁽٣) مضى تخريجه .

فقال رسول الله ﷺ: « كلما نفرنا غازين في سبيل الله، تخلف أحدهم له نبيب كنبيب التيس، يمنح أحداهن الكثبة لا أوتي بأحد منهم إلا جعلته نكالاً »(١).

قال أبو عمر: في بعض هذه الأحاديث ما يدل على أن إقراره كان في مجالس مفترقة، وفي حديث ابن عباس أيضًا، وجابر بن سمرة، وأبي هريرة، ما يدل على أنه أقر على نفسه في مجلس واحد - مرتين، أو أربع مرات، أعرض عنه رسول الله على منها في الشلاث، وبعضهم يقول شهد على نفسه أربع شهادات.

والآثار في ذلك كثيرة طرقها جدًا، قد ذكرها المصنفون، وفيهما ذكرنا منها كفاية، وإنما غرضنا أن نذكر حديث ابن شهاب متصلاً لا غير، ولكنا ذكرنا غيره، لأنه من حجة المخالف، وفيما ذكرنا من الحجة لمذهبنا شفاء - إن شاء الله.

واختلف الفقهاء أيضًا في رجوع المقر بالزنا، وشرب الخمر، وما ليس من حقوق الآدمييين؛ فقال مالك، والليث، والشافعي، والثوري، والحسن بن حي، وأبو حنيفة، وأصحابه: يقبل رجوع المقر بالزنا والسرقة وشرب الخمر.

وقال ابن أبي ليلى، وعشمان البتي: لا يقبل رجوعه في شيء من ذلك كله.

وقال الأوزاعي في رجل أقر على نفسه بالزنا أربع مرات - وهو محصن، ثم ندم وأنكر أن يكون أتى ذلك - أنه يضرب حد الفرية على نفسه، فإن اعترف بسرقة، أو شرب خمر، أو قتل، ثم أنكر، عاقبه السلطان دون الحد.

قال أبو عمر : إذا أقر الرجل بسرقة من مال رجل، فأنكر الرجل المقر له ذلك ولم يدعه، وكذب السارق، أو أقر بسرقة من مال غائب، ثم رجع، لم يقطع؛ لأنه لا حق لآدمي ههنا، وحكمه حكم المقر بالزنا.

⁽١) أخرجه مسلم في الحدود (١٦٩٢/ ١٨٠١٧)، وأبو داود (٤٤٢٣،٤٤٢٢).

واختلف قول مالك في المقر بالزنا، أو شرب الخمر، يقام عليه الحد فيرجع تحت العذاب؛ فمرة قال: إذا أقيم عليه أكثر الحد، أتم عليه، لأن رجوعه ندم منه؛ ومرة قال: يقبل منه رجوعه أبدًا، ولا يضرب بعد رجوعه، ويرفع عنه؛ وهو قول ابن القاسم - وعليه الناس، لأنه محال أن يقام حد على أحد بغير إقرار ولا بينة، وإذا أكذب نفسه قبل تمام الحد، فما بقي من الحد لا يتم عليه، لأنه حيتئذ يضرب بغير إقرار ولا بينة، وظهور المسلمين ودماؤهم حمى إلا بيقين؛ ولا وجه لقول من جعل رجوعه ندمًا، لإجماعهم على أن رجوعه قبل أن يقام عليه الحد ليس بندم، ولا فرق في القياس والنظر بين أول الحد وآخره؛ وإذا جاز أن يقبل رجوعه بعد سوط واحد، جاز أن يقبل بعد سبعين - والله أعلم.

قال أبو عمر : ثبت عن النبي على من حديث أبي هريرة، وجابر، ونعيم بن هزال، ونصر بن دهر، وغيرهم؛ - أن ماعز بن مالك لما رجم ومسته الحجارة، هرب فاتبعوه؛ فقال لهم: ردوني إلى رسول الله على فقتلوه رجمًا. وذكروا ذلك للنبي على فقال النبي على الله الله عله يتوب، فيتوب الله عليه ».

ففي هذا أوضح الدلائل على أنه يقبل رجوعه إذا رجع - والله أعلم. وقد جعل رسول الله ﷺ هروبه رجوعًا، وقال: « فهلا تركتموه ».

وقال: « إنه لفي أنهار الجنة ينغمس فيها ».

حدثت سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا ابن أبي شيبة، قال حدثنا أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحاق.

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد ابن زهير، قال حدثنا عبيد الله بن عمر، قال حدثنا يزيد بن زريع، قال حدثنا محمد ابن إسحاق، قال حدثني محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي

وفي حديث سعيد - حديث ابن أبي شيبة، فلما وجد مس الحجارة، قال: ردوني إلى النبي ﷺ .

* * *

⁽۱) رواه الدارمي (۲/ ۲۳۲)، والنسائي في الكبري (٤/ ۲۹۱ – ۲۹۲). وإسناده ضعيف.

وهو يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة، وابن أبي مليكة هو: عبد الله بن [عبيد الله] (١) بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان القرشي التيمي، واسم أبي مليكة زهير، وكان يعقوب بن زيد قاضيًا ثقة مأمونًا؛ روى عن أبيه زيد بن طلحة، وروى هو وأبوه عن سعيد المقبري، روى عن يعقوب بن زيد مالك بن أنس، وهشام بن سعد، وابن عيينة، وموسى بن عبيدة، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وسمع أبوه زيد بن طلحة من ابن عباس.

روى عنه الثوري، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابنه يعقـوب، وأبو علقمة الفروي، ولم يرو عنه مالك.

قال ابن معين: زيد بـن طلحة ثقة، وقال ابن المديني: هو شــيخ معروف، وقال أبو زرعة: ليس به بأس – وليس بحجة وأبوه مثله.

قال أبو عمر : هكذا قال يحيى - فيما رأينا من رواية شيوخنا في هذا الحديث عن مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن أبيه زيد بن طلحة، عن عبدالله بن أبي مليكة، فجعل الحديث لعبد الله بن أبي مليكة مرسلاً عنه وقال القعنبي، وابن القاسم، وابن بكير، عن مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن أبيه زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة

⁽١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع [عبد الله] بالتكبير وهو خطأ أنظر ترجمة ابن أبي مليكه .

وقال أبو مصعب كما قال يحيى: زيد بن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة، فجعلوا الحديث لزيد بن طلحة - مرسلاً عنه؛ وهذا هو الصواب - إن شاء الله، وقد جوده ابن وهب، فرفع الإشكال فيه، لأنه لم ينسب زيد بن طلحة، وجعل الحديث له.

قال ابن وهب: أخبرني مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة التيمي، عن أبيه أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت إنها زنت - وهي حبلى، فقال لها رسول الله ﷺ: « اذهبي حتى تضعيه »، فذهبت، فقال: «اذهبي حتى تستودعيه»، « اذهبي حتى ترضعيه »، فلما أرضعته جاءته، فقال: «اذهبي حتى تستودعيه»، فلما استودعته جاءته فأقام عليها الحد. هكذا قال: وأقام عليها الحد، والحد الرجم على ما ذكره يحيى وغيره في هذا الحديث.

قال ابن وهب: وأخبرني ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن، عن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان، عن محمود بن لبيد الأنصاري، عن رسول الله عَمَالِيَةً مثله.

قال ابن وهب: وسمعت شمر بن نمير يحدث عن حسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عن رسول الله على بذلك: إلا أن فيه أن رسول الله على قال: « من يكفله »؟ فقال رجل من الأنصار: أنا أكفله، فقال: « اذهبوا بها فارجموها »، قال علي، فعير رجل من أهلها بها، فجاء إلى النبي على فأخبره، فقال رسول الله على « ما بال تلك، لقد تابت توبة لو تابها عريف أو صاحب عشور لقبلت منه ».

قال أبو عمر: حسين بن عبد الله هذا هو حسين بن عبد الله بن ضميرة، متروك الحديث، ومرسل حديث مالك خير عندهم من مسند حسين هذا، وليس في واحد منهما ما يحتج به أهل الحديث، لأن مرسل مالك ليس من مراسيل الأثمة، وفيه علل يطول ذكرها، إلا أنه يستند معناه من وجوه صحاح من حديث عمران بن حصين وبريدة الأسلمي.

وروي مرسلاً من وجوه كثيـرة وهو مشهور عند أهل العلم معروف، أعني رجم رسول الله ﷺ لهذه المرأة الحبلى بعد وضعها.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال حدثنا هشام الدستوائي وأبان العطار المعنى واحد، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، قال في حديث أبان إن امرأة من جهينة أتت النبي فقالت إنها زنت - وهي حبلى، فدعا وليًا لها فقال له رسول الله على: «أحسن إليها، فإذا وضعته فجئني بها»؛ فلما أن وضعت جاءه بها، فأمر بها النبي فقال فشكت عليها ثيابها، ثم أمر بها فرجمت، ثم أمرهم أن يصلوا عليها؛ فقال عمر: يا رسول الله، أنصلي عليها وقد زنت؟ فقال: والذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أكثر من أن [جادت] (۱) بنفسها (۱). - لم يقل عن أبان: فشكت عليها ثيابها.

قال أبو داود: وحدثنا محمد بن الوزير المدمشقي، قال حدثنا الوليد، عن الأوزاعي، قال: فشكت عليها ثيابها - يعني شدت. وهكذا رواه معمر، عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، عن النبي عليه وخالفهم الأوزاعي فرواه عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن عمران بن حصين - إن صح عن الأوزاعي.

حدثنا أحمد بن عمر، قال حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن فطيس، قال حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال حدثنا بشر بن بكر، قال حدثنا الأوزاعي، قال حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن عمران بن حصين، قال: أتت رسول الله على المراة من جهينة فقالت يارسول الله، إني أصبت حداً فأقمه على، فدعا رسول الله على وليها

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [جاءت] .

⁽۲) رواه مسلم في الحدود (۲۶/۱۲۹۱)، وأبو داود (٤٤٤١،٤٤٤)، والتسرمذي (۲۶/۱۲۹۱).

فقال: أحسن إليها حتى تضع ما في بطنها، فإذا وضعت فأتني بها؛ فوضعت، فأتى بها رسول الله عليها وأمر بها، فشكت عليها ثيابها؛ ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها، فقال عمر ابن الخطاب: تصلي عليها وقد زنت؟ فقال رسول الله عليها: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها. - هكذا قال الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر - إن صح عنه؛ والصواب ما قاله هشام عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب؛ وهشام - عندهم أحفظ من الأوزاعي، وقد تابعه أبان، ومعمر.

وأما قول الأوزاعي في هذا الحديث: ثم صلى عليها - فهو وهم إلا أن يكون أضاف الصلاة إليه، لأنه أمر بها ﷺ، فقد يضاف الفعل إلى الآمر به، كما يضاف إلى فاعله؛ يقال: فلان بنى دارا، أو غرس غرساً - ولم يصنع ذلك بنفسه؛ وهذا من قوله - عز وجل -: ﴿ ونادى فرعون في قومه ﴾.

وقد اختلف العلماء في صلاة الإمام على من قتله أو أمر بقتله في قصاص أو حد أو أو حد أو رجم: فذهب مالك وأصحابه إلى أن من قتل في قصاص أو حد أو رجم: لم يصل عليه الإمام وصلى عليه غيره، وكذلك قطاع الطريق.

وقال الكوفيون وغيرهم: لا فرق بين صلاة الإمام وصلاة غيره، إلا أنهم قالوا فيمن قتل نفسه: لا يصلي عليه الإمام وحده عقوبة له، لأنه مطالب بنفسه كما صنع رسول الله على بالذي مات بخيبر؛ فقال فيه رسول الله على لأصحابه: «صلوا على صاحبكم»، فنظروا في متاعه فوجدوا خرزا من خرز يهود لا يساوي درهمين(۱)؛ قالوا: فترك الصلاة عليه لما كان به مطالب من الغلول، وأمر غيره بالصلاة عليه؛ قالوا: فكذلك الذي يقتل نفسه، لأنه مطالب بها إلا يقدر أحد من أهل الدنيا على تخليصه منها؛ وعلى هذا حمل أهل العلم حديث سماك ابن حرب، عن جابر بن سمرة - أن رجلاً قتل نفسه بمشقص فلم يصل عليه النبي على محملوه على أنه صلى عليه غيره - والله بمشقص فلم يصل عليه النبي بكلية. حملوه على أنه صلى عليه غيره - والله

⁽١) رواه مالك في الموطأ، وغيره. انظر كتاب الجهاد الباب ما جاء في الغلول .

أعلم-. وذهبوا إلى أن كل من كان من أهل القبلة لا تترك الصلاة عليه، وعلى هذا جماعة العلماء؛ إلا أبا حنيفة وأصحابه، فإنهم خالفوا في البغاة - وحدهم - فقالوا لا نصلي عليهم، لأن علينا منابذتهم واجتنابهم في حياتهم، قالوا: وبعد الموت أحرى لوقوع اليأس من توبتهم.

قال أبو عسر: ليس هذا بشيء، والذي عليه جماعة العلماء وجمهور الفقهاء من الحجازيين والعراقيين: أنه يصلي على من قال: لا إله إلا الله و مذنبين وغير مذنبين مصرين، وقاتلي أنفسهم وكل من قال لا إله إلا الله؛ إلا أن مالكًا خالف في الصلاة على أهل البدع، فكرهها للأئمة، ولم يمنع منها العامة؛ وخالف أبو حنيفة في الصلاة على البغاة، وسائر العلماء غير مالك يصلون على أهل الأهواء والبدع والكبائر والخوارج، وغيرهم.

وأما حديث بريدة الأسلمي في هذا الباب.

فحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث ابن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، قال حدثنا عبد الله بن غير، قال حدثنا بشير بن المهاجر، قال حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: جاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله، إني قد زنيت وأنا أريد أن تطهرني، وأنه ردها؛ فلما كان الغد، قالت: يانبي الله، لم تردني فلعلك تريد أن تردني كما رددت ماعزا؟ فو الله إني لحبلي، قال: أما الآن، فاذهبي حتى تلدي، فلما ولدت، أتته بالصبي في خرقه - قالت هذا قد ولدته؛ قال: افاهبي اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه، فأرضعته، فلما فطمته أتته بالصبي - وفي يده كسرة خبز، فقالت: يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام؛ فدفع الغلام إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس أن يرموا؛ وأقبل خالد بن الوليد فرمي رأسها، وانتضح الدم وجه خالد؛ فسبها خالد؛ فسمع النبي عليها بيده لقد تابت فسمع النبي عليها ودفنت(۱).

⁽١) رواه مسلم في الحدود (٢٣/١٦٩٥)، وأبو داود (٤٤٤٢) وغيرهما .

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبراهيم بن موسى الرازي، قال حدثنا عيسى - يعني ابن يونس، عن بشير ابن المهاجر، قال حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه - أن امرأة - يعني من غامد أتت النبي على فقالت: إني قد فجرت فقال: ارجعي، فرجعت؛ فلما كان من الغد، أتته فقالت: لعلك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك، فو الله إني لحبلى؛ قال: «ارجعي حتى تلدي »، فرجعت؛ فلما ولدت أتته بالصبي، فقالت هذا قد ولدته؛ قال: «ارجعي فأرضعيه حتى تفطميه »، فجاءت به وقد فطمته وفي يده شيء يأكله؛ فأمر الصبي فدفع إلى رجل من المسلمين، وأمر بها فحفر لها؛ وأمر بها فرجمت، وأمر بها فصلي عليها ودفنت؛ وقال: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له».

قال أبو عسر: في حديث بريدة هذا: أن رسول الله ﷺ أمر بالصبي بعدد أن فطم إذ رجم أمه، فدفع إلى رجل من المسلمين يكفله، وروي من حديث علي بن أبي طالب، وحديث أبي بكر - في قصة هذه المرأة أن رسول الله ﷺ: أنا أكفله - الله ﷺ كفل ولدها؛ وفي حديث علي: قال رسول الله ﷺ: أنا أكفله - ولايصح حديث علي هذا؛ لأنه من رواية حسين بن ضميرة لاغير. وكذلك حديث أبي بكرة لا يصح، لأنه عن رجل مجهول؛ وأحسن إسناد لهذا الحديث حديث بريدة، وحديث عمران - وبالله التوفيق وهو المستعان.

وقد تقدم حكم الإحصان الموجب للرجم وكثير من أحكام الرجم في باب ابن شهاب، عن عبيد الله من هذا الكتاب، وتقدم أيضًا في باب مرسل ابن شهاب، وفي باب نافع، عن ابن عمر - أصول من أحكام الرجم، وفي باب يحيى بن سعيد من كتابنا هذا ما فيه كفاية - إن شاء الله(١).

قال أبو عمر: اختلف الفقهاء في انتظار المرأة التي قد وجب عليها الرجم إلى أن تفطم ولدها: فقال مالك: لا تحد حتى تضع إذا كانت ممن تجلد، وإن كان رجماً رجمت بعد الوضع؛ وقد روي عنه أنها لا ترجم حتى

⁽١) أحاديث هؤلاء تجدها مجتمعة في هذا الباب.

تجد من يكفل ولدها؛ والمشهور من مذهبه: أنه إن وجد للصبي من يرضعه رجمت، وإن لم يوجد للصبي، فإذا فطمت الصبي رجمت.

وقال أبو حنيفة: لا تحد حتى تضع، فإن كان جلدًا حتى تقال من النفاس، وإن كان رجمًا، رجمت بعد الوضع.

وقال الشافعي: أما الجلد، فيقام علميها إذا ولدت وأفاقت من نفاسها؛ وأما الرجم، فلا يقام عليها حتى تفطم ولدها ويوجد من يكفله.

قال أبو عمسر: ليس في حديث عمران بن حصين انتظار الفطام، وذلك محفوظ صحيح في حديث بريدة الأسلمي، وفي مرسل مالك المذكور في هذا الباب، وفي حديث أبي بكرة، وحديث علي، وحديث أبي المليح الهذلي، عن النبي عليه كلهم ذكروا أن النبي الله لم يرجمها حتى فطمته. وحديث أبي المليح يرويه عبد الله بن مهران الأسدي، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي المليح، عن النبي عليه وعبد الله بن مهران مجهول، وغيره يرويه عن عبد الملك بن عمير عن المني عن عبد الملك من ثلاثة وجوه: من بن عمير - مرسلاً. وروي عن علي بن أبي طالب من ثلاثة وجوه: من عبد الرحمن السلمي، وأبي جميلة ميسرة الطهوي، وعاصم بن ضميرة، كلهم عن علي أن أمة لرسول الله على وبعضهم يقول لبعض نساء ضميرة، كلهم عن علي أن أمة لرسول الله على وبعضهم يقول لبعض نساء من نفاسها فجلدتها؛ وقد ثبت من حديث بريدة مراعاة الفطام، وهي زيادة من نفاسها فجلدتها؛ وقد ثبت من حديث بريدة مراعاة الفطام، وهي زيادة يجب قبولها.

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال حدثنا ابن أبي دليم، قال حدثنا ابن وهب، وضاح، قال حدثنا ابن وهب، حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، قال: كان ابن عباس يقول في ولد الزنا: لو كان شر الثلاثة، لم يتأن بأمه أن ترجم حتى تضعه.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا أحمد بن صالح، قال حدثنا أحمد

بن جعفر بن المنادي، حدثنا العباس بن محمد، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة في ولد الزنا، قالت: ما عليه من ذنب أبويه شيء، ثم قرأت: ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾.

واختلفوا في المرجومة: هل يحفر لها، فقال مالك: لايحفر للمرجوم. قال ابن القاسم والمرجومة مثله.

وقال أبو حنيفة: لايحفر للمرجوم، وإن حفر للمرجومة فحسن.

قال أبو عمسر: ليس في حديث عمران بن حصين في قصة الجهينية أنه حفر لها، ولكن في حديث بريدة أن رسول الله ﷺ أمر بها فحفر لها.

وروي عن علي أنه حفر لشراحة الهمدانية، واستدل أصحابنا بأن المرجوم لا يحفر له - بحديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر - في اليهوديين اللذين رجمهما رسول الله ﷺ فرأيت الرجل يحني على المرأة، وفي ذلك دليل على أنهما لم يحفر لهما - والله أعلم. وقد ذكرنا ما يجب من القول في ذلك في باب نافع من هذا الكتاب - والحمد لله(١).

* * *

⁽١) انظر الحديث الأول من هذا الباب .

(٧١/٩) ٦- مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني، أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله على نقال أحدهما: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله، وقال الآخر - وهو أفقه هما -: أجل يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله وائذن لي في أن أتكلم، قال: « تكلم »، قال: إن ابني كان عسيفًا على هذا فزني بامرأته، فأخبرني أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شأة وبجارية لي، ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام وأخبروني إنما الرجم على امرأته، فقال رسول الله وجاريتك، فرد عليك وجلد ابنه مائة وغربه عامًا، وأمر أنيسًا الأسلمي وأن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رجمها، فاعترفت فرجمها ». قال مالك: والعسيف الأجير (۱).

قال أبو عمر : هكذا قال يحيى: فأخبرني أن على ابني الرجم، فافتديت منه، وكذلك قال ابن القاسم - وهو الصواب والله أعلم. وقال القعنبي: فأخبروني أن على ابني الرجم. ولا خلاف عن مالك في إسناد هذا الحديث، إلا أن أبا عاصم النبيل، رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبيدالله، عن زيد بن خالد، لم يذكر أبا هريرة، والصحيح فيه عن مالك ذكر أبي هريرة مع زيد بن خالد، كذلك عنه عند جماعة رواة الموطأ، منهم: القعنبي، وابن وهب، وابن القاسم، وعبد الله بن يوسف، وابن بكير، وأبو مصعب، وابن عفير.

وأما حديث أبي عاصم: فحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا [أحمد] بن محبوب ابن سليمان الرملي، وأبو الطاهر محمد بن عبد الله القاضي، قالا: حدثنا أبو

⁽۱) أخرجـه البخارى (٦٨٤٢)، ومـسلم فى الحـدود (١٦٩٨،١٦٩٧ / ٢٥)، وأبو داود (٤٤٤٥)، وغيرهم من طريق مالك وغيره عن ابن شهاب به .

مسلم إبراهيم بن عبيد الله الكسي البصري، قال حدثنا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن زيد ابن خالد، أن رجلين أتيا رسول الله عليه مقال أحدهما وذكر الحديث .

وقد تابع أبا عاصم على إفراد زيد بهذا الحديث - طائفة عن مالك ذكرهم الدارقطني.

واختلف أصحاب ابن شهاب في ذلك، فرواه معمر، والليث بن سعد، وابن جريج، ويحيى بن سعيد، عن ابن شهاب - بإسناد مالك سواء، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني. - وساقوا الحديث بمعنى حديث مالك سواء، إلا أن في حديث ابن جريج والليث، بالإسناد المذكور عن أبي هريرة وزيد بن خالد - قالا: إن رجلاً من الأعراب جاء إلى رسول الله عليه فقال: يا رسول الله أنشدك الله ألا قضيت بيننا بكتاب الله. - وساقا الحديث إلى آخره.

ورواه شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن الإعراب فقال - يارسول الله، اقض بيننا بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق يا رسول الله، اقض له بكتاب الله واثذن لي، فقال له النبي علي الله واثذن لي، فقال الله النبي على على هذا - والعسيف : الأجير - فن المرأته - وساق الحديث بمثل حديث مالك سواء .

ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة، وصالح بن كيسان، والليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن زيد بن خالد الجهني، قال: سمعت النبي على الله عن زيد بن خالد الجهني، قال: سمعت النبي عن ابر فيسمن زنى ولم يحصن بجلد مائة، وتغريب عام. - هكذا مختصراً، لم يزيدوا حرفًا، ولم يذكروا أبا هريرة(١).

⁽۱) رواية عبد الـعزيز بن أبى سلمة أخـرجها البخارى (٦٨٣١)، وكذلك روايـة عقيل (٢٦٤٩)، وأما رواية صالح بن كيسان فأخرجها النسائى فى الرجم من الكبرى .

ورواه يحيى بن سعيد، ومعمر، ومالك، وشعيب بن أبي حمزة، والليث بن سعد، وابن جريج، عن ابن شهاب - بكماله، إلا أن شعيبًا لم يذكر زيد بن خالد، وجعله عن أبي هريرة - وحده. فمن انفرد منهم بحديث زيد بن خالد اختصره، ومن ضم إليه أبا هريرة، استقصى الحديث، وساقه كما ساقه مالك - سواء.

ورواه ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، قالوا: كنا عند النبي ﷺ - وساق الحديث بتمامه. وذكره في هذا الحديث شبلاً، خطأ عند جميع أهل العلم بالحديث، ولا مدخل لشبل في هذا الحديث بوجه من الوجوه. وقال يحيى بن معين: ذكر ابن عيينة في هذا الحديث شبلاً خطأ، لم يسمع شبل من النبي ﷺ - شيئاً.

وقال محمد بن يحيى النيسابوري: وهم ابن عيينة في ذكر شبل في هذا الحديث (١)، وإنما ذكر شبل في حديث خالد: الأمة إذا زنت. قال: ولم يقم ابن عيينة إسناد ذلك الحديث أيضًا، وقد أخطأ فيهما جميعًا.

قال أبو عمر: سنذكر ما صنع ابن عيينة وغيره من أصحاب ابن شهاب في حديث الأمة إذا زنت (٢) بعد إكمالنا القول في حديثنا هذا – بعون الله.

وأما قول مالك: العسيف الأجير، فإنه ههنا كما قال أبو عمرو الشيباني في نهي النبي عليه عن قتل العسفاء والوصفاء إذ بعث السرية، قال: العسفاء الأجراء، وقد يكون العسيف العبد، ويكون السائل قال المرار الجلي يصف كليًا:

ألف الناس فمــا ينجـــهم من عسيف يبتغي الخير وحر

قال أبو عبيد: وقد يكون الأسيف الحزين، ويكون العبد، وأما في هذا الحديث، فالعسيف المذكور فيه الأجير كما قال مالك، ليس فيه اختلاف.

⁽١) وسقط ذكر شبل في رواية الصحيحين من طريقه .

⁽٢) انظر الباب الثالث « جامع ما جاء في حد الزنا » .

وفيه أن يمين رسول الله ﷺ كانت: والذي نفسي بيده، وفي ذلك رد على الخوارج والمعتزلة .

وأما قوله في الحديث: لأقضين بينكما بكتاب الله، فلأهل العلم في ذلك قولان: أحدهما أن الرجم في كتاب الله على مذهب من قال: أن من القرآن ما نسخ خطه وثبت حكمه، وقد أجمعوا أن من القرآن، ما نسخ حكمه، وثبت خطه، وهذا في القياس مثله.

وقد ذكرنا وجوه نسخ القرآن في باب زيد بن أسلم - من كتابنا هذا، فأغنى ذلك عن ذكره ههنا. ومن ذهب هذا المذهب، احتج بقول عمر بن الخطاب: الرجم في كتاب الله، حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن. وقوله: لولا أن يقال أن عمر زاد في كتاب الله لكتبتها: الشيخ

⁽١) انظر الطبقات لابن سعد (٢/ ٣٣٤ - ٣٣٥) .

والشيخة إذا زنيا فارجسموهما البتة، فإنا قد قرأناها وسنبين ما لأهل العلم من التأويل في قول عمر هذا، بما يجب في باب يحيى بن سعيد – من كتابنا هذا – إن شاء الله(١).

ومن حجته أيضًا، ظاهر هذا الحديث قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله »، ثم قال لأنيس الأسلمي: «إن اعترفت امرأة هذا فارجمها، فاعترفت فرجمها». وأهل السنة والجماعة، مجمعون على أن الرجم من حكم الله عز وجل على من أحصن.

والقول الآخر أن معنى قوله عليه السلام: لأقضين بينكما بكتاب الله عز وجل، أي لأحكمن بينكما بحكم الله ولأقضين بينكما بقضاء الله، وهذا جائز في اللغة. قال الله عز وجل: ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ - أي حكمه فيكم وقضاؤه عليكم. على أن كل ما قضى به رسول الله - على أن كل ما قضى عن الله عز وجل: ﴿ من يطع الرسول، فقد أطاع الله ﴾. وقال: ﴿ وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى ﴾.

وقد ذكرنا قبل أن من الوحي قرآنا وغير قرآن. ومن حجة من قال بهذا القول قبول علي بن أبي طالب في شراحة المهمدانية، جلدتها بكتاب الله، ورجمتها بسنة رسول الله على وهذا لفظ حديث قتادة عن علي وهو منقطع (٢). وفيه أن الزاني إذا لم يحصن حده الجلد دون الرجم، وهذا لا خلاف بين أحد من أمة محمد على فيه، قبال الله عز وجل: ﴿ الزانية والزاني، فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾. فأجمعوا أن الأبكار داخلون في هذا الخطاب.

وأجمع فقهاء المسلمين وعلماؤهم من أهل الفقه والأثمر من لدن الصحابة

⁽١) انظر الحديث الآتي .

⁽۲) وأخرجه البخـارى (٦٨١٢)، والنسائى فى الرجم مـن الكبرى (٤/ ٢٦٩ - ٢٧٠) من طريق سلمة بن كهيل عن الشعبى عن على بنحوه .

كتاب الحسدود كتاب الحسدود

إلى يومنا هذا أن المحصن حده الرجم.

واختلفوا هل عليه مع ذلك جلد أم لا، فقال جمهورهم: لا جلد على المحصن، وإنما عليه الرجم فقط، وممن قال ذلك، مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، والحسن بن صالح، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والطبري، كل هؤلاء يقولون لا يجتمع جلد ورجم.

وقال الحسن البصري، وإسحاق بن راهويه، وداود بن علي: الزاني المحصن، يجلد ثم يرجم؛ وحجتهم عموم الآية في الزنا بقوله: ﴿ الزانية والزاني، فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾. فعم الزناة ولم يخص محصنًا من غير محصن.

وحديث عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ أنه قال: « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب، جلد مائة والرجم بالحجارة »(١).

وروى أبو حصين، وإسماعيل بن أبي خالد، وعلقمة بن مرثد، وغيرهم، عن الشعبي قال: أتي علي بزانية فجلدها يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، ثم قال: الرجم رجمان: رجم سر، ورجم علانية، فأما رجم العلانية، فالشهود، ثم الإمام، ثم الناس؛ وأما رجم السر: فالاعتراف فالإمام، ثم الناس.

وحجة الجمهور أن رسول الله ﷺ رجم ماعـزًا الأسلمي، ورجم يهوديًا، ورجم امرأة، ولم يجلد واحدًا منهم. وقيل امرأتين.

روى عبد الرزاق عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر سمعه يقول:

⁽۱) أخسرجمه مسسلم فی الحسدود (۱۲۹۰/ ۱۲ – ۱۶)، وأبو داود (۱۲، ۶۲۱، ۶۲۱)، والترمذی (۱۶۳۶) وغیرهم .

رجم رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم، ورجلاً من اليهود، وامرأة (١)، فدل ذلك على أن الآية قصد بها من لم يحصن من الزناة، ورجم أبو بكر وعمر ولم يجلدا.

روى الحجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة قال: أخبرنا الحجاج، عن الحسن بن سعد، عن عبد الله بن شداد، أن عمر رجم في الزنا رجلاً ولم يجلده.

وحديث مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار، عن أبي واقد الليثي - إذ بعثه عمر إلى امرأة الرجل التي زعم أنه وجد معها رجلاً - فاعترفت؛ وأبت أن تنزع، وتمادت على الاعتراف، فأمر بها عمر فرجمت - ولم يذكر جلدًا(٢).

ورواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي واقد الليثي، أن ذلك كان من عمر - مقدمه الشام بالجابية. وروى ابن وهب عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، أن عمر بن الخطاب رجم امرأة، ولم يجلدها - بالشام.

وروى مخرمة بن بكير عن أبيه قال: سمعت سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، يقولان أن عمر بن الخطاب كان يقول: أن آية الرجم نزلت، وأن رسول الله على رجم، ورجمنا بعده، فقال عمر عند ذلك: ارجموا الثيب واجلدوا البكر. وسيأتي من معاني الرجم ذكر صالح في باب يحيى بن سعيد إن شاء الله (٣).

وأما حــديث علي فــي قصة شــراحة، فليــس بالقــوي، لأنهم يقــولون إن

⁽١) رواه مسلم، وأبو داود، والحديث تقدم .

⁽٢) الموطأ (٢/٨٢٣) وإسناده صحيح .

⁽٣) الحديث الثاني من هذا الباب.

الشعبي لم يسمع منه (١)، وهو مشهور قد رواه ابن أبي ليلى وغيره عنه. ومن أوضح شيء فيما ذهب إليه جمهور العلماء، حديث ابن شهاب المذكور في هذا الباب: قوله لأنيس أن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رجمها، فاعترفت فرجمها، ولم يذكروا جلدًا.

وأما حديث عبادة بن الصامت، عن النبي على قوله الثيب بالثيب جلد مائة والرجم. فإنما كان هذا في أول نزول آية الجلد، وذلك أن الزناة كانت عقوبتهم إذا شهد عليهم أربعة من العدول في أول الإسلام، أن يمسكوا في البيوت إلى الموت، أو يجعل الله لهم سبيلاً، فلما نزلت آية الجلد التي في سورة النور: قوله عز وجل: ﴿الزانية والزاني، فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ الآية. قام على فقال: «خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر، جلد مائة والرجم بالحجارة». فكان هذا جلد مائة والرجم بالحجارة». فكان هذا في أول الأمر، ثم رجم رسول الله على جماعة ولم يجلدهم، فعلمنا أن هذا حكم أحدثه الله نسخ به ما قبله (٢)، ومثل هذا كثير في أحكامه وأحكام رسوله ليبتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله على الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله على الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله على الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله على الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله على الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله على الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله الميتلي عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فائية والرجم الميتلي عباده الله الميتلي عباده الله الميتلي عباده الله الميتلي عباده الله الله الميتلي عباده الله الميتلي ا

⁽۱) روى أحمد (۱/۱۱) من طريق مجالد ثنا عامر قال: كان لشراحه زوج غائب بالشام، وإنها حملت، فجاء بها مولاها إلى على بن أبى طالب فقال: إن هذه زنت، فاعترفت، فجلدها يوم الخميس مائة، ورجمها يوم الجمعة وحفر لها إلى السرة وأنا شاهد، . . . ، وذكر الحديث، ففي هذا ما يدل على أن الشعبي كان حاضر الواقعة.

وقال ابن حجر في الفتح (١٢١/١٢): « جزم الدارقطني بأن السعبي سمع هذا الحديث من على، قال: ولم يسمع منه غيره » .

⁽۲) وهذا ما ذهب إليه الشافعي، وعبارته في الرسالة (۱۳۱ – ۳۲): قال: «فدلت سنة رسول الله أن جلد الماثة ثابت على البكرين الحرين، ومنسوخ عن الشيين، وأن الرجم ثابت على الثيين الحرين، لأن قول رسول الله: «خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا...» أول ما نزل، فنسخ به الحبس والأذى على الزانين، فلما رجم النبي ماعزاً ولم يجلده، وأمر أنيسًا أن يغدو على امرأة الأسلمي فإن اعترفت رجمها، دل على نسخ الجلد عن الزانين الحرين الثيبين، وثبت الرجم عليهما، لأن كل شيء أبدًا بعد أول فهو آخر ، اه. .

ذكر عبد السرزاق عن معمر، عن الزهسري، أنه كان ينكر الجلسد مع الرجم ويقول: رجم رسول الله ﷺ ولم يجلد.

وعن الثوري، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: ليس على المرجوم جلد، بلغنا أن عمر رجم ولم يجلد.

وفي هذه المسألة، قول ثالث، وهو أن الثيب من الزناة كان شابا رجم، وإن كان شيخًا جلد ورجم.

روي ذلك عن مسروق، وقالت به فرقة من أهل الحديث:

أخبرنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا محمد بن يحيى المروزي، قال حدثنا خلف بن هشام السبزار، قال حدثنا أبو شهاب عن الأعمش، عن مسلم عن مسروق قال: السبكران يجلدان وينفيان سنة، والثيبان يرجمان، والشيخان يجلدان ويرجمان. فهذا ما لأهل السنة من الأقاويل في هذا الباب.

وأما أهل البدع، فأكثرهم ينكر الرجم ويدفعه، ولا يـقول به في شيء من الزناة ثيبًا ولا غير ثيب، - عصمنا الله من الخذلان برحمته.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد، قال حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس قال: سمعت عمر بن الخطاب يخطب فقال: «أيها الناس، إن الرجم حق، فلا تخدعن عنه، فإن آية ذلك أن رسول الله عليه من هذه الأمة يكذبون بالسرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا (١).

⁽۱) رواه أحمد (۲۳/۱) قال: حدثنا هشيم أنبأنا على بن زيد عن يوسف بن مهران بنحوه، إلا أنه لم يذكر فيه: «ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها» .

ويوسف بن مهران وثقه أبو زرعة، وابن سعد، وأما الراوى عنه فهو على بن زيد بن جدعان ضعيف .

قال أبو عمر: الخوارج وبعض المعتزلة يكذبون بهذا كله، وليس كتابنا هذا موضعًا للرد عليهم - والحمد لله الذي عافان مما ابتلاهم به.

وروى عن علي بن [زيد]^(۱) حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والمبارك بن فضالة، وأشعب، وهشام، كلهم بإسناده ومعناه، وقال أحمد بن حنبل، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن زيد، قال: سمعت علي بن زيد يقول: كنا نشبه حفظ يوسف بن مهران، بحفظ عمرو بن دينار.

واختلف الفقهاء في الإحصان الموجب للرجم، فجملة قول مالك ومذهبه: أن يكون النزاني حرًا، مسلمًا، بالغًا، عاقلاً قد وطيء وطئًا مباحًا في عقد نكاح، شم زنى بعد هذا، والكافر – عنده – والعبد لا يثبت لواحد منهما إحصان في نفسه، وكذلك العقد الفاسد، لايثبت به إحصان، وكذلك الوطء المحظور، كالوطء في الإحرام أو في الصيام أو في الاعتكاف، أو في الحيض، لا يثبت بشيء من ذلك إحصان، إلا أن الأمة والكافرة والصغيرة، يحصن الحر المسلم عنده ولا يحصنهن. هذا كله تحصيل مذهب مالك وأصحابه.

وحد الحصانة في مذهب أبي حنيفة وأصحابه على ضربين أحدهما إحصان يوجب الرجم، يتعلق بسبع شرائط: الحرية، والبلوغ، والمعقل، والإسلام، والنكاح الصحيح، والدخول، والآخر إحصان يتعلق به حد القذف، له خمس شرائط في المقذوف: الحرية، والبلوغ، والعقل، والإسلام، والعفة.

وقد روي عن أبي يوسف في الإملاء، أن المسلم يحصن النصرانية ولا تحصنه. وروي عنه أيضًا، أن النصراني إذا دخل بامرأته النصرانية ثم أسلما، أنهما محصنان بذلك الدخول.

وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف، قال: قال ابن أبي ليلى، إذا زنى اليهودي والنصراني – بعدما أحصنا – فعليهما الرجم. قال أبو يوسف: وبه تأخذ. وقال الشافعي: إذا دخل بامرأته وهما حران ووطئها، فهذا إحصان – كافرين كانا أو مسلمين.

⁽١) زيادة من "ك" سقطت من المطبوع.

واختلف أصحاب الشافعي على أربعة أوجه، فقال بعضهم: إذا تزوج العبد أو الصبي ووطئا، فذلك إحصان. وقال بعضهم: لا يكون واحد منهما محصنًا - كما قال مالك. وقال بعضهم: إذا تزوج الصبي، أحصن إذا وطيء، فإن بلغ وزنى كان عليهما الرجم، والعبد لا يحصن.

وقال بعضهم: إذا تزوج الصبي لايحصن، وإذا تزوج العبد أحصن. وقالوا جميعًا: الوطء الفاسد، لا يقع به إحصان:

وقال مالك: تحصن الأمة الحر، ويحصن العبد الحرة، ولا تحصن الحرة العبد، ولا الحر الأمة، وتحصن اليهودية والنصرانية المسلم، وتحصن الصبية الرجل، وتحصن المجنونة العاقل، ولا يحصن الصبي المرأة، ولا يحصن العبد الأمة، ولا تحصنه إذا جامعها في حال الرق، قال: وإذا تزوجت المرأة خصيًا وهي لاتعلم أنه خصي، فوطئها ثم علمت أنه خصي، فلها أن تختار فراقه، ولا يكون ذلك الوطء إحصانًا.

وقال الثوري: لا يحصن بالنصرانية، ولا بالمملوكة. وهو قول الحسن بن حي، زاد الحسن بن حي: وتحصن المشركة بالمسلم، ويحصن المشركان كل واحد منهما بصاحبه.

وقال الليث بن سعد في الـزوجين المملوكين: لا يـكونان محصنين حتى يدخل بها يدخل بها بعد عتـقهما، وكذلك النصرانيان لايكونان محصنين حتى يدخل بها بعد إسلامهـما، قال: وإن تزوج امرأة في عدتها فـوطئها، ثم فرق بينـهما فهو إحصان.

وقال الأوزاعي في العبد تحته الحرة: إذا زنى فعليه السرجم، وإن كان تحته أمة وأعتق ثم زنسى، فليس عليه الرجم حسى ينكح غيرها. وقال في الصغيرة التي لم تحصن: أنها تحصن الرجل، والسغلام الذي لم يحتلم لا يحصن المرأة. قال: ولو تزوج امرأة فإذا هي أخته من الرضاعة، فهذا إحصان.

قال أبو عمر: إيجاب الأوزاعي الرجم على المملوكة تحت الحر وعلى

العبد تحت الحرة، لا وجه له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة، فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ والرجم لايتنصف. وقد قال ﷺ « في الأمة إذا زنت، فاجلدوها ». وقال مالك في حديثه ذلك: ولم يحصن. وسنبين ذلك بعد تمام القول في هذا الحديث - إن شاء الله(١).

وأما قوله في الحديث: وجلد ابنه مائة جلدة، وغربه عامًا، فلا خلاف بين علماء المسلمين. إن ابنه ذلك كان بكرًا وإن الجلد، جلد البكر مائة جلدة.

واختلفوا في التخريب، فقال مالك: ينفى الرجل ولا تنفى المرأة، ولا العبد، ومن نفي حبس في الموضع الذي ينفى إليه .

وقال الأوزاعي: ينفى الرجل ولا تنفى المرأة .

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا نفسى على زان، وإنما عليه الحد - رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً .

وقال الثوري، والشافعي، والحسن بن حي: ينفى الزاني إذا جلد - امرأة كان أو رجلاً. واختلف قـول الشافعي في نفي العبد: فقـال مرة: أستخير الله في تغريب العبيد، وقال مرة: ينفى العبد نصف سنة، وقال مرة أخرى: سنة إلى غير بلده، وبه قال الطبري.

قال أبو عمسر: من حجة من غرب الزناة مع حديثنا هذا، حديث عبادة ابن الصامت: البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب عام. لم يخص عبدًا من حر، ولا أنثى من ذكر.

حدثتي أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة، ومحمد بن الجهم قالا: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، عن عبادة بن الصامت. وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا

⁽١) انظر الباب الثالث .

قاسم ابن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، وبكر بن حماد، قال أحمد: حدثنا أبي، وقال بكر: حدثنا مسدد، قالا حدثنا يحيى القطان عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن حطان بن عبد الله، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله عليه : «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: الثيب جلد مائة ورجم بالحجارة، والبكر جلد مائة ثم نفي سنة ».

ومن حجتهم أيضًا ما حدثناه عبد الرحمن بن مروان، قال حدثنا الحسن بن علي بن داود، قال حدثنا موسى بن الحسن الكوفي، قال حدثنا أبو كريب، قال حدثنا ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله عن ضرب وغرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. وحجة من لم ير النفي على العبيد: حديث أبي هريرة في الأمة، عن النبي كلي ذكر فيه الحد دون النفي، ومن رأى نفي العبيد، زعم أن حديث الأمة معناه التأديب لا الحد، وسنوضح القول في ذلك في الباب بعد هذا - إن شاء الله(٢).

ومن حجة من لم ير نفي النساء، ما يخشى عليهن من الفتنة، وقد روي عن أبي بكر وعمر تغريب المرأة البكر. وروي عن علي أنه لم ير نفي النساء. وروى عبدالرزاق عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال: قال عبد الله في البكر يزنى بالبكر، يجلدان مائة وينفيان سنة. قال: وقال علي: حسبهما من الفتنة أن ينفيا.

عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب قال: غرب عمر ربيعة ابن أمية بن خلف في الخمر - إلى خيبر، فلحق بهرقل فتنصر، فقال عمر: لا أغرب مسلمًا بعد هذا أبدًا. قالوا: ولو كان النفي حدًا لله ما تـركه عمر بعد،

⁽١) صحيح .

أخرجه الترمذي (١٤٣٨)، والبيهـقى (٨/٢٢٣) من طرق عن ابن إدريس به. ورواه أبو سعيد الأشج عن ابن إدريس به ولم يذكر فيه « عن النبي - ﷺ - ١ .

ورواه ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر كرواية أبى سعيد الأشج .

⁽۲) یأتی بعد باب .

15

ولا كان علي يكرهـ - وهو قول الكوفيين. وأما أهل المدينة، فـ على ما ذكرنا عنهم .

قال معمر: وسمعت النزهري - وسئل إلى كم ينفى الزاني - قال: نفاه عمر من المدينة إلى البصرة، ومن المدينة إلى خيبر. عبدالرزاق عن ابن جريج قال: سمعت ابن شهاب وسئل - بمثله سواء. أيوب، وعبيدالله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، أن عمر نفى إلى فدك. وأن ابن عمر نفى إلى فدك الثوري عن أبي إسحاق، أن عليًا نفى من الكوفة إلى البصرة. وقال ابن جريج: قلت لعطاء: نفى من مكة إلى الطائف، قال: حسبه ذلك.

وأما قول الرجل: إن ابني كان عسيفًا على هذا، فزنى بامرأته - مع قول أبي هريرة فجلدا ابنه مائة جلدة، وغربه عامًا. فيدل على أن ابن الرجل المتكلم أقر على نفسه بما لا يؤخذ أبوه، أو صدقه في قوله ذلك عليه، ولولا ذلك، لما أقام رسول الله الحد عليه؛ لأن من شريعته والله المؤاخذ أحد بإقسرار غيره عليه - قال الله عز وجل: ﴿ ولاتزر وازرة وزر أخرى ﴾ ، ﴿ ولا تكسب كل نفس إلا عليها ﴾ - لا على غيرها وقال رسول الله والله والله الله يوضح لك أنه إنما جلده إقراره وكسبه على نفسه، لا بإقرار أبيه عليه، ولولا إقراره بذلك على نفسه، باقرار أبيه عليه، ولولا إقراره بذلك على نفسه، لكان أبوه قاذقًا له، وهذا ما لا خلاف في شيء منه عند العلماء - والحمد الله.

واختلفوا فيمن أقر بالزنى بامرأة بعينها وجحدت هي، فقال مالك: يقام عليه حد الزنا، ولو طلبت حد القذف لأقيم عليه أيضًا. قال: وكذلك لو قالت: زنى بي فلان وأنكر، حدت للقذف ثم للزنا، وبهذا قال الطبري.

وقال أبو حنيفة: لا حد عليه للزنا، وعليه حد الفذف. وعليها مثل ذلك إن قالت له ذلك .

وقال أبو يوسف، ومحمد، والشافعي: يحد من أقر منهما للزنا فقط،

⁽١) تقدم في القضاء .

لأنا قد أحطنا علماً أنه لا يجب عليه الحدان جميعاً لأنه إن كان زانيا فلا حد على قاذفه، فإذا أقيم عليه حد الزنا، لم يقم عليه حد القذف.

وقال الأوزاعي: يحد للقذف، ولا يحد للزنا. وقال ابن أبي ليلى: إذا أقر هو وجحدت هي جلد - وإن كان محصنًا، ولم يرجم.

وفيه رد ما قضى به من الجهالات. قال ﷺ: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد ». وقال عمر: ردوا الجهالات إلى السنة. وأجمع العلماء أن الجور البين، والخطأ الواضح المخالف للإجماع والسنة الثابتة المشهورة التي لا معارض لها، مردود على كل من قضى به.

ذكر مالك عن يحيى بن سعيد، وربيعة، أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: ما من طيبة أهون علي منا، ولا كتاب أهون علي ردًا، من كتاب قضيت به، ثم أبصرت أن الحق في خلافه، أو قال في غيره.

وفي هذا الحديث أيضاً أن اعتراف الزاني مرة واحدة بالزنا، يوجب عليه الحد مالم يرجع، ألا ترى إلى قوله ﷺ: «فإن اعترفت فارجمها». ولم يقل إن اعترفت أربع مرات.

وسنبين هذا في باب مرسل ابن شهاب من هذا الكتاب - إن شاء الله(١).

وفي هذا الحديث أيضًا إثبات خبر الواحد، وإيجاب العمل به في الحدود، وإذا وجب ذلك في الحدود، فسائر الأحكام أحرى بذلك.

وفيه أن للإمام أن يسأل المقذوف، فإن اعترف حكم عليه بالواجب، وإن لم يعترف وطالب القاذف أخذ له بحده، وهذا موضع اختلف فيه الفقهاء، فقال مالك لايحد الإمام القاذف حتى يطالبه المقذوف، إلا أن يكون الإمام سمعه فيجلده – إن كان معه شهود عدول، قال: ولو أن الإمام شهد عنده شهود عدول على قاذف لم يقم الحد حتى يرسل إلى المقذوف وينظر ما يقول، لعله يريد ستراً على نفسه.

⁽١) الحديث الرابع من هذا الباب.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والأوزاعي، والشافعي: لا يحد إلا بمطالبة المقذوف.

وقال ابن أبي ليلي: يحده الإمام وإن لم يطالبه المقذوف.

وفيه أن يكون الرسول في حكم الدين واحداً، كما أن الحكم واحد، وذلك كله قوة في العمل بخبر الواحد. وفي هذا الحديث دليل على أن الحاكم يقضي بما يقر به عنده المقر - وإن لم يحضره أحد؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقل له: احمل معك من يسمع اعترافها.

وفي ذلك إيجاب القضاء بما علم القاضي وهو حاكم، وسيأتي القول في قضاء القاضي بعلمه، واختلاف العلماء في ذلك، ووجوه أقبوالهم وما نزعوا به - في باب حديث هشام بن عروة عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة، - من كتابنا هذا إن شاء الله(١) _ والله المستعان.

* * *

⁽١) أنظر أول كتاب القضاء .

٧- مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن الميسب أنه سمعه يقول: لما صدر عمر بن الخطاب من مني أناخ بالأبطح، ثم كوم كومة بطحاء، ثم طرح عليها رداءه واستلقى؛ ثم مد يديه إلى السماء فقال: اللهم كبرت سني، وضعفت قوتي، وانتشرت رعيتي، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط؛ ثم قدم المدينة فخطب الناس فقال: أيها الناس، قد سنت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على الواضحة إلا أن تضلوا بالناس عينًا وشمالاً - وضرب بإحدى يديه على الأخرى؛ ثم قال: إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول بإحدى يديه على الأخرى؛ ثم قال: إياكم أن تلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل: لا نجد حدين في كتاب الله، فقد رجم رسول الله على وقد رجمنا؛ والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبتها: الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة، فإنا قد قرأناها. قال مالك: قال يحيى بن سعيد: قال سعيد بن المسيب: فما انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر - رحمه الله-.

قال أبو عمر: هذا حديث مسند صحيح، والذي يستند منه قوله: فقد رجم رسول الله ﷺ وأما سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب فمختلف فيه: قالت طائفة من أهل العلم: لم يسمع من عمر شيئًا ولا أدركه إدراك من يحفظ عنه، وذكروا ما رواه ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، قال: قيل لسعيد بن المسيب: أدركت عمر بن الخطاب؟ قال: لا.

وقال آخرون: قد سمع سعيد بن المسيب من عمر أحاديث حفظها عنه، منها: هذا الحديث، ومنها قوله حين رأى البيت؛ وزعموا أن سعيد بن المسيب شهد هذه الحجة مع عمر، وحفظ عنه فيها أشياء وأداها عنه؛ وهي آخر حجة حجها عمر، وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام، وقتل بعد

⁽۱) إسناده ضعيف. ورواه أحمد (۱/ ٤٣،٣٦) من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن السيب عن عمر مختصرًا .

انصرافه من حجته تلك لأربع بقين من ذي الحجة سنة أربع وعشرين.

حدثني عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا نصر بن المهاجر، قال حدثنا عبد الصمد، قال حدثنا شعبة، عن قتادة، قال: قلت لسعيد بن المسيب: رأيت عمر بن الخطاب؟ قال: نعم، قال ابن وضاح: ولد سعيد بن المسيب لسنتين مضتا من خلافة عمر، وسمع منه كلامه الذي قال حين نظر إلى الكعبة: اللهم أنت السلام، ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام. كذلك قال لي ابن كاسب وغير واحد ابن وضاح يقوله.

قال أبو عمر: اصح ما قيل في قوله يقصد أنه لسنتين مضتا من خلافة عمر، وقد قيل لسنتين بقيتا.

وقال مالك والليث: كان سعيد بن المسيب يقال له راوية عمر(١).

وذكر الحلواني فقال: حدثنا أسباط، عن الشيباني، عن بكير بن الأخنس، عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت عمر يقول على هذا المنبر: لا أجد أحداً جامع ولم يغتسل أنزل أو لم ينزل إلا عاقبته.

قال الحسن بن علي الحلواني: وحدثنا الاصمعي، قال حدثنا طلحة بن محمد ابن سعيد بن المسيب، عن سعيد بن المسيب، قال أنا في الغلمة الذين جروا جعدة العقيلي إلى عمر.

قال: وحدثنا عبد الصمد، قال حدثنا شعبة، عن إياس بن معاوية، قال: قال لي سعيد بن المسيب عمن أنت؟ قلت: من مزينة، فقال: إني الأذكر اليوم الذي نعى فيه عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن المزني إلى الناس على المنبر،

⁽١) وقال مالك. ١ لم يدرك عمر، ولكن لما كبر أكب على المسأله عن شأنه وأمره ١ .

وكان على بن المديني يصحح سماعه من عمر(١).

قال أبو عمر: معنى هذا الحديث يستند من وجوه صحاح ثابتة من حديث ابن عباس عن عمر: أخبرنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال حدثنا معمر عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: إن الله بعث محمداً بالحق، وأنزل عليه الكتاب، وكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فرجم رسول الله عليه ورجمنا بعده (٢) قال سفيان: وقد سمعته من الزهري بطوله، فحفظت منه أشياء، وهذا عما لم أحفظه يومنذ.

قال أبو عمر: قول ابن عينة: وقد سمعته من الزهري بطوله - يعني حديث السقيفة ، وفيه هذا الكلام عن عمر في الرجم.

وقد روى حديث السقيفة عن الزهري بتمامه مالك وغيره، رواه عن مالك جماعة، منهم: ابن وهب، وإسحاق بن محمد الفروي، وعبد العزيز بن يحيى، وجويرية بن أسماء.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا مالك محمد ابن إسماعيل، قال حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، قال حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عبة بن مسعود، عن ابن عباس.

⁽١) وقال أبو حاتم: « لا يصح لسعيـد سماع من عمر، إلا رؤيته على المنبر ينعى النعمان بن مقرن » يعنى هذا الحديث .

وذكر ابن حجر فى التهذيب بإسناده عن داود بن أبى هند عن سعيد بن المسيب قال سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر.... » وقال: « هذا إسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر » ا ه. .

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٢٩، ٦٨٣٠)، ومسلم في الحدود (١٦٩١/ ١٥) وغيرهما .

وأخبرنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، قال حدثنا جويرية بن أسماء، عن مالك، عن الزهري - أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره أنه كان يقرئ عبد الرحمن بن عوف - فذكرا حديث السقيفة بطوله، وفيه قال عمر: أما بعد، فإني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها لعلها بين يدي أجلي، فمن وعاها وعقلها، فليحدث بها حيث انتهت به راحلته؛ ومن خشي أن لا يعيها، فلا أحل له أن يكذب علي، إن الله بعث محمداً بالحق، وأنزل عليه الكتاب؛ وكان مما أنزل عليه آية الرجم، فقرأناها وعقلناها؛ ورجم رسول الله عليه ورجمنا؛ وأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فنترك فريضة أنزلها الله فيضلوا، فإن الرجم في كتاب الله على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء فيضلوا، فإن الرجم في كتاب الله على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف - وذكر الحديث بتمامه.

وذكر مالك في الموطأ هذا الكلام الآخر عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن ابن عباس - أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: الرجم في كتاب الله حق على من زنا من الرجال والنساء - إذا أحصن إذا قامت عليه البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف(١).

وأجمع العلماء على أن البينة إذا كانوا شهوداً أربعة عدولاً، أقيم الحد على الزاني، وكذلك الاعتراف إذا ثبت على العاقل البالغ ولم ينزع عنه؛ واختلفوا في الحبل يظهر بالمرأة: هل يكون مثل البينة والاعتراف أم لا؟ ففي حديث عمر هذا التسوية بين البينة والاعتراف والحبل؛ فذهب قوم إلى أن المرأة إذا ظهر بها حمل ولم يعلم لها زوج أن عليها الحد، ولاينفعها قولها إنه من زوج أو من سيد - إن كانت أمة - إذا لم يعلم ذلك؛ قالوا: وهذا حد قد وجب بظهور الحمل فلا يزيله إلا يقين من بينة نكاح أو ملك يمين.

وقال مالك: إذا وجدت امرأة حاملاً فقالت: تزوجت أو استكرهت لم

⁽١) الموطأ (٢/ ٨٣٢). وهو من مختصر من حديث عمر الطويل .

يقبل ذلك منها إلا ببينة على ما ذكرت لك، أو جاءت تستغيث وهي تدمي أو نحو ذلك من فضيحة نفسها، وإلا أقيم عليها الحد؛ هكذا رواه ابن عبد الحكم وغيره عن مالك.

وقال ابن القاسم: إن كانت طارئة غريبة فلا حد عليها، وإلا أقيم عليها الحد – وهو قول عثمان البتي؛ وقال أبو حنيفة والشافعي: لا حد عليها إلا أن تقر بالزثا، أو تقوم بذلك عليها بينة، ولم يفرقوا بين طارئة وغير طارئة.

وروى حديث السقيفة بتمامه عن ابن شهاب - عقـيل، ويونس، ومعمر، وابن إسحاق، وعبد الله بن أبي بكر، وغيرهم.

وحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا الحرث بن أبي أسامة، قال حدثنا إسحاق بن عيسى، وحدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا بكر بن حماد، قال حدثنا مسدد، قالا حدثنا حماد بن زيد واللفظ لحديث مسدد، وهو أتم عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر بن الخطاب يخطب فقال: أيها الناس، إن الرجم حق، فلا تخدعن عنه؛ وإن آية ذلك أن رسول الله وسيكون قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من هذه الأمة يكذبون بالرجم، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا(۱).

قال أبو عمر : الخوارج كلها والمعتزلة تكذب بكل هذه الفصول الستة، وأهل السنة على التصديق بها، وهم الجماعة والحجة على من خالفهم بما هم عليه من استمساكهم بسنة نبيهم سلحية؛ ولا خلاف بين علماء المسلمين: أهل الحديث والرأي - أن المحصن إذا زنى حده الرجم؛ وجمهورهم يقول: ليس عليه مع الرجم شيء، ومنهم من يقول يجلد ويرجم - وهم قليل؛ وقد ذكرنا

⁽١) تقدم .

هذه المسألة محودة في باب ابن شهاب، عن عبيد الله، عن زيد بن خالد من هذا الكتاب - والحمد لله (١).

وذكر حماد بن سلمة عن الحجاج، عن الحسن بن سعد، عن عبد الله بن شداد - أن عمر رجم رجلاً في الزنا ولم يجلده .

وفي حديث مالك هذا دليل على أن آية الرجم مما نسخ خطه من القرآن، ولم يكتب عثمان في المصحف، ولاجمعه أبو بكر في الصحف؛ وقد ذكرنا وجوه النسخ في القرآن عند ذكر حديث زيد بن أسلم من كتابنا هذا، فلا معنى لتكريره ههنا.

* * *

⁽١) انظر الحديث السابق من هذا الباب.



٧- باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا

قال أبو عـمـــر: هكذا روى هذا الحديث مرسلاً جماعة الرواة للموطأ، ولا أعلمه يستند بهــذا اللفظ من وجه من الوجوه؛ وقد روى معــمر عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مثله سواء.

وذكر ابن وهب في موطئه عن مخرمة بن بكيسر، عن أبيه قال: سمعت عبيدالله ابن مقسم يقول: سمعت كريبًا مولى ابن عباس يحدث، أو يحدث عنه أنه قال: أتى رجل إلى النبي على فاعترف على نفسه بالزنا، ولم يكن الرجل أحصن؛ فأخذ رسول الله على سوطا فوجد رأسه شديدًا فرده، ثم أخذ سوطًا آخر فوجد رأسه لينًا، فأمر رجلاً من القوم فجلده مائة جلدة؛ ثم قام على المنبر فقال: « أيها الناس، اتقوا الله واستتروا بستر الله؛ وقال انظروا ما كره الله

⁽١) الموطأ (٢/ ٨٢٥)، ورواه البيهقي (٨/ ٣٢٦) من طريق الشافعي عن مالك به .

وقال الشافعى: « هذا حــديث منقطع ليس مما يشبت به هو نفســه، وقد رأيت أهل العلم عندنا من يعرفه، ويقول به، فنحن نقول به ، ا هــ.

وروى الحاكم (٤/٤٤) من طريق أنس بن عياض عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار عن ابن عـمر: أن النبى - ﷺ قال بعـد رجمـه الأسلمى: اجتنبـوا هذه القاذورات.... ٤ الحديث بنحوه. وإسناده صحيح .

وقال الدارقطني في العلل: ﴿ روى عن ابن دينار مسندًا، ومرسلاً، والمرسل أشبه .

لكم، أو قال احذروا ما حذركم الله من الأعمال فاجتنبوه، فإنه ما نؤتى به من المرئ ».

قال ابن وهب معناه نقيم عليه كتاب الله وقد ذكرنا الآثار المسندة في الاعتراف بالزنا، التي جاءت في معنى هذا الحديث في باب مراسيل ابن شهاب من كتابنا هذا(١).

وأما قوله فيه بسوط لم تقطع ثمرته، فإنه أراد لم يمتهن ولم يلن؛ والثمرة الطرف، وإذا ركب كثيرًا بالسوط ذهب طرفه؛ تقول العرب ثمرة السوط، وذباب السيف، قال عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

ما زال عصياننا لله يسلمنا حتى دفعنا إلى يصحبى ودينار عليجين لم تقطع ثمارهما قد طالما سجدا للشمس والنار

ثمارهما - يعني [القلفه] (٢) وكذلك قال صاحب العين

وفي هذا الحديث من الفقه أن من اعترف بالزنا مرة واحدة، لزمه الحد إذا كان بالغاً عاقلاً مميزاً، ولم ينصرف عن إقراره ذلك ولارجع عنه؛ وهذا قول مالك والشافعي وأصحابهما. وبه قال عثمان البتي، وإليه ذهب أبو جعفر الطبري؛ ومن حجتهم أن هذا الحديث ليس فيه أكثر من ذكر اعترافه، والاعتراف إذا أطلق، فإنه يلزم كل ما وقع عليه اسم اعتراف – مرة كان أو أكثر من ذلك؛ ولا وجه لقول من قال: إن الاعتراف كالشهادة، وأنه لا يلزم فيه أقل من أربع مرات في الزنا، وفي السرقة مرتين، لإجماعهم على أنه يلزم في غير الحدود الإقرار مرة واحدة، وسنذكر اختلافهم في هذه المسألة في باب مراسيل ابن شهاب إن شاء الله تعالى (٣).

وفي هذا الحديث أيضًا أن الحد على الراني الجلد بالسوط، وذلك إذا كان

⁽١) انظر الباب الأول، الحديث الرابع .

⁽٢) كذا في (١)، (د) ووقع في المطبوع: [الفلفلة] . "

⁽٣) انظر الباب الأول، الحديث الرابع.

بكراً لم يحصن عند جماعة فقهاء الأمصار وعلماء المسلمين.

ومعنى قول الله عز وجل: ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ معناه الأبكار، دون من قد أحصن؛ وأما المحصن، فحده الرجم، إلا عند الخوارج، ولا يعدهم العلماء خلافًا؛ لجهلهم وخروجهم عن جماعة المسلمين وقد رجم رسول الله وسلامًا المحصنين، فممن رجم ماعز الأسلمي، والغامدية، والجهنية، والتي بعث إليها أنيسًا. ورجم عمر بن الخطاب سخيلة بالمدينة، ورجم بالشام؛ وقصة الحبلي التي أراد رجمها، فقال له معاذ بن جبل: ليس لك ذلك، للذي في بطنها، فإنه ليس لك عليه سبيل. وعرض مثل خبل: ليس لك ذلك، للذي في بطنها، فإنه ليس لك عليه سبيل. وعرض مثل الهمدانية، ورجم أيضًا في مسيره إلى صفين رجلاً أتاه مقرًا بالزنا. وهذا كله مشهور عند العلماء، إلا أنهم اختلفوا في جلد المحصن مع الرجم: فقالت فرقة يجلد ويرجم، وقال الجمهور يرجم ولاجلد عليه. وسنذكر ذلك في حديث ابن شهاب عن عبيد الله، عند قوله وسند الأسلمي: واثت المرأة، فإن اعترفت فارجمها - من كتابنا هذا إن شاء الله (۱).

وفي هذا الحديث من الفقه أيضًا، أن الاعتراف بما يوجب الحد يقوم مقام الشهادة على ما ذكرنا، وهذا ما لا خلاف فيه؛ إلا ما قدمنا ذكره من العدد في الإقرار.

واختلف الفقهاء في رجوع المقر بالحد بعد إقراره قبل أن يقام عليه الحد: فقال مالك: يقبل رجوعه عن الإقرار بالزنا والسيرقة وشرب الخمير، ويغرم للمسروق منه ما سرق إن ادعاه، وهو قول الثوري، والشافعي، وأبي حنيفة، والحسن بن حي.

وقد روي عن مالك أنه إذا ضرب أكثر الحد ثم انصرف، أتم عليه؛ وروى أبو يوسف عن ابسن أبي ليلى، أنه لا يقبل رجوعه؛ وروى عنه الليث أنه

⁽١) انظر الباب الأول، الحديث السادس.

يقبل، وقال عثمان البتي لايقبل رجوعه، وقال الأوزاعي في رجل اعترف على نفسه بالزنا أربع مرات وهو محصن ثم ندم وأنكر أن يكون أتى ذلك: أنه يضرب حد الفرية على نفسه؛ فإن اعترف بسرقة أو شرب خصر أو قتل ثم أنكر، عاقبه السلطان دون الحد.

قال أبو عمر: الصحيح أنه لا يجلد إذا رجع عن إقراره، لأنه محال أن يقام عليه حد وهو منكر له بغير بينة؛ ألا ترى أن الشهود لو رجعوا عن شهادتهم قبل إقامة الحد عليه، لم يقم؛ وكذلك لايتم عليه إذا ابتدئ به، لأنه كل جلدة قائمة بنفسها؛ فغير جائز أن يقام عليه شيء منها بعد رجوعه، كرجوع الشهود سواء؛ وليس الإقرار بحد لله، وحق لايطالب به آدمي، كالإقرار بالمال للآدمين؛ لأن الإقرار بالحد، توبة لم تعرف إلا من قبله؛ فإن نزع عنها، كان كمن لم يأت بها، والكلام في هذا واضح، وبالله التوفيق.

وفي هذا الحديث أيضًا من الفقه، أن الحدود لا تقام إلا بسوط قد لان، وأما قول له لم يقطع ثمرته، فهذا من الاستعارة، أراد أنه لم يمتهن. وقوله قد ركب به – يعني نالته المهنة ولينته.

واختلف الفقهاء في أشد الحدود ضربًا: فقال مالك وأصحابه، والليث بن سعد: الضرب في الحدود كلها سواء: ضرب غير مبرح، ضرب بين ضربين.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: التعزير أشد الضرب، وضرب الزنا أشد من الضرب في الخمر؛ وضرب الشارب، أشد من ضرب القاذف.

وقال الثوري: ضرب الزنا أشد من ضرب القذف، وضرب القذف، أشد من ضرب الشرب.

وقال الحسن بن حي: ضرب الزنا أشد من ضرب الشرب والقذف، وعن الحسن البصري مثله، وزاد: ضرب الشارب أشد من ضرب التعزير. وقال عطاء بن أبي رباح: حد الزنا أشد من حد الفرية، وحد الفرية والحمر واحد.

واحتج من جعل الضرب في الحدود كلها واحدًا سواء، بورود التسوقيف

فيها على عدد الجلدات، ولم يرد في شيء منها تخفيف ولا تثقيل عمن يجب التسليم له، فوجبت التسوية في ذلك، لأن مثل هذا لايؤخذ قياسًا، وإنما هي عقوبات ورد فيها توقيف عدد، دون كيفية شدة وتخفيف في نوع الضرب؛ فالوجه فيها التسوية، لأن من فرق احتاج إلى دليل، ولا دليل معه في ذلك إلا التحكم.

ومن حجة من قال: إن الزنا أشد ضربًا من القذف، والقذف أشد من الخمر؛ لأن الزنا أكثر عددًا في الجلدات، فاستحال أن يكون القذف أبلع في النكاية؛ لأن الله قد قصر بالعدد فيه عن عدد الزنا، وكذلك الخمر لم يثبت فيه حد إلا بالاجتهاد؛ وسبيل مسائل الاجتهاد أن لاتقوى قوة مسائل التوقيف.

ومن حجة من لم يبلغ بالتعزير الحد في العدد ولافي الإيجاع، عدم النص فيه، وإن عرض المسلم ودمه محظوران محرمان لايحلان إلا بيقين لاشك فيه، مع ماروي عن النبي على أنه قال: « لا يجلد أحد فوق عشر جلدات، إلا في حد من حدود الله ١٠١١). رواه أبو بردة الأنصاري، عن المنبي على من حديث بكير بن الأشج، عن سليمان بن يسار، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبي بردة الأنصاري.

وذكر عبد الرزاق عن قيس بن ربيع، قال: حدثني أبو حصين، عن حبيب بن صهبان، قال: سمعت عمر يقول: ظهور المسلمين حمى الله، لا يحل لأحد أن يجرحها إلا في حد. قال: ولقد رأيته يقيد من نفسه.

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أيوب، عن أبيه، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أنه قال: لا يبلغ بالعقوبة الحدود. وعن ابن جريج أيضًا، عن عمر بن عبد العزيز نحوه (٢).

⁽۱) رواه البخاري (۱۸۶۸)، ومسلم في الحدود (۱۷۰۸/ ٤٠)، وأحمد (٣/٢٦٤) وغيرهم .

⁽٢) رواه عبد الرزاق (٤١٣/٤) وإسناده حسن .

واحتج من رأى التعزير أشد الحدود ضربًا، بما حدثني محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عشمان، قال: حدثنا السحاق بن إسماعيل الأيلي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن جامع بن أبي راشد، عن أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي، قال: كان رجل له على أم سلمة دين فكتب إليها كتابًا يحرج عليها، فأمر به عمر بن الخطاب أن يجلد ثلاثين جلدة، كلها تبضع اللحم، وتحدر الدم(١)؛ قال سفيان: لأنها أمه، ولا ينبغى للرجل أن يضيق على أمه، ونحو هذا.

وبما رواه شعبة عن واصل، عن المعرور بن سويد، قال: أتى عمر بن الخطاب بامرأة زنت، فقال: أفسدت حسبها، اضربوا حدها، ولاتخرقوا عليها جلدها^(۲). قال: فهذان الحديثان يدلان على أن عمر رضي الله عنه، كان يرى الضرب في التعزير، أشد منه في الزنى؛ قالوا: وكذلك لا محالة ساثر الحدود.

قال أبو عمر: من قال إن الحدود كلها سواء، إلا في العدد، جعل قوله: ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة ﴾ - في إسقاط الحد، لا في صفة الضرب، وضرب الزنى أخف عندهم؛ فإنهم يقولون ضربًا غير مبرح، لايشق جلدًا، ولاسوطًا فوق سوط.

واحتج من قال: ضرب القذف أشد الضرب.

بما أخبرني به أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عمر، قال: حدثنا علي ابن حرب، قال: حدثنا سفيان بن عينة، عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه قال: لما جلد

⁽١) إسناده حسن .

⁽٢) إسناده صحيح. رواه عبد الرزاق (٧/ ٣٧٥)، والبسيهقى (٧/ ٣٢٧)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٧)، وعند عبد الرزاق (در المناده صحيح) وعند عبد الرزاق (١/ ٣٢٧)، وعند عبد الرزاق (١/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، والمنادة والمنادة والرزاق (٢/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، والمنادة والرزاق (٢/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، والمنادة والرزاق (٢/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، والمنادة والرزاق (٢/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، والمنادة والرزاق (٢/ ٣٢٥)، والمنادة والرزاق (٢/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، وعند عبد الرزاق (٢/ ٣٢٥)، والمنادة والرزاق (٢/ ٣٢٥)، والمنادة والرزاق (٢/ ٣٠٥)، والرزاق (٢/ ٣٠٥)، والرزاق (٢/ ٣٠٥)، والرزاق (٢/ ٣٠٥)، والرزاق (٢/

أبو بكرة، أمرت جدتي أم كلشوم بنت عقبة بشاة فسلخت، ثم ألبس مسكها؛ قال: فهل ذلك إلا من ضرب شديد؟!(١).

هكذا قال جدتي، وإنما هي أم إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، جدة سعد ابن إبراهيم:

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا الحسين بن محمد بن الضحاك، حدثنا أبو مروان محمد بن عشمان العثماني، حدثنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن أبيه عن جده قال: لما جلد أبو بكرة، أمرت أمه بشاة فذبحتها، ثم جعلت جلدها على ظهره، وما ذاك إلا من ضرب شديد. وكان أبي يرى أن ضرب القذف شديد (٢).

وعن علي بن أبي طالب: أنه قال لقنبر في العبد الذي أقر عنده بالزنى: اضربه كذا وكذا، ولاتنهك.

قال أبو عمر: فيما روى عن عمر وعلي - رضي الله عنهما - في هذا الباب من صفة ضرب الزاني - دليل على أن قوله عز وجل: ﴿ ولاتأخذكم بهما رأفة في دين الله ﴾ الآية، إنما أريد به أن لاتعطل الحدود، وأن لا يأخذ الحكام رأفة على الزناة، فيعطلوا حدود الله ولايحدوهم؛ وهذا قول جماعة أهل التفسير. وممن قال ذلك الحسن، ومجاهد، وعطاء، وعكرمة، وزيد بن أسلم، وقال الشعبي، والنخعي، وسعيد بن جبير ﴿ لا تأخذكم بهما رأفة ﴾ قالوا: في الضرب والجلد.

وذكر إسماعيل القاضي قال: حدثنا محمد بن أبي بكر، قال: حدثنا موسى بن داود، قال: حدثنا نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله الله بن عبد الله عبد الله بن الله بن عبد الله بن ع

⁽١) إسناده صحيح. رواه عبد الرزاق (٧/ ٣٦٨)، والبيهقي (٧/ ٣٢٦).

⁽٢) إسناده ضعيف. محمد بن القاسم بن شعبان صاحب تصانيف وله باع في الفقه مع الورع والتقوى، إلا أنه ليس بالقوى في الرواية .

عمر جارية له أحدثت، فجعل يضرب رجليها، وأحسبه قال: ظهرها؛ فقلت: ﴿ لَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأَفَةً؟ إِنَّ اللهُ ﴿ لَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأَفَةً في دينَ الله ﴾ فقال: يا بني، وأخذتني بها رأفة؟ إن الله لم يأمرني أن أقتلها؛ أما أنا فقد أوجعت حيث أضرب.

وذكره وكيع عن نافع بن عمر الجمحي بإسناده مثله.

قال إسماعيل: وحدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا عبد الملك بن الصباح، عن عسمران بن [حدير](1)، قال: سألت أبا مسجلز عن الرأفة فقلت: إنا لنرجمهم إذا نزل ذلك بهم؟ قال: ليس بذلك، إنما الرأفة ترك الحدود إذا رفعت إلى السلطان: حدثني قاسم ابن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا عبد المصمد بن عبد الوارث، قال: حدثنا شعبة، عن عاصم، عن أبي واثل، قال: أدركت عمر جلد رجلاً، فقال للجلاد: لاترني إبطك.

وأخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن محمد الباهلي، قال: حدثنا سليمان بن عمر -وهو الأقطع-، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن حنظلة السدوسي، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرته، ثم يدق بين حجرين حتى يلين، ثم يضرب به ؛ قلنا لأنس في زمن من كان هذا؟ قال: في زمن عصر بن الخطال (٢).

واختلفوا في المواضع التي تضرب من الإنسان في الحدود؛ فقال مالك: الحدود كلها لا تضرب إلا في الظهر، قال: وكذلك التعزير لايضرب إلا في الظهر عندنا. وقال الشافعي وأصحابه: يُتقى الوجه والفرج، ويضرب سائر

⁽١) كذا في (١)، (د) ووقع في المطبوع: [حديد] وهو خطأ .

⁽٢) فيمه حنظلة السدوسي ضعيف، قال أحمد: (ضعيف الحديث، يروى عن أنس أحاديث مناكير) .

وروى عبد الرزاق نحوه (٧/ ٣٦٩) من طريق أبي عشمان النهـدى، (٧/ ٣٧٢ - ٣٧٣) من طريق عبد الله بن عبيد الله، كلاهما عنه .

الأعضاء. وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل قول الشافعي أنه كان يقول: اتقوا وجهه ومذاكيره.

وقال أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن: تضرب الأعضاء كلها في الحدود، إلا الفرج والوجه والرأس. وقال أبو يوسف: يضرب الرأس أيضاً. وروي عن عمر وابن عمر أنهما قالا: لايضرب الرأس. قال ابن عمر لم نؤمر أن نضرب الرأس. وروى سفيان عن عاصم، عن أبي عثمان، أن عمر رضي الله عنه أتى برجل في حد، فقال للجلاد اضرب ولاتر أبطك، وأعط كل عضو حقه(١).

ومن حجة مالك، أن العمل عندهم بالمدينة لايخفى، لأن الحدود تقام أبدا، وليس مثل ذلك يجهل. وبنحو ذلك من العمل يسوغ الاحتجاج لكل فرقة، لأنه شيء لاينفك منه؛ إلا ما روى كل واحد من الأثر عن السلف، فيميل باختياره إليه.

واختلفوا في كيفية ضرب الرجال والنساء: فقال مالك: الرجل والمرأة في الحدود كلها سواء، لا يقام واحد منهما، يضربان قاعدين؛ ويجرد الرجل في جميع الحدود، ويترك على المرأة ما يسترها، وينزع عنها ما يقيها من الضرب.

وقال الثوري: لايجرد الرجل ولايمد، ويضرب قائمًا، والمرأة قاعدة.

وقال الليث بن سعد، وأبو حنيفة والشافعي: الضرب في الحدود كلها، وفي التعزير، مجرداً قائمًا غير ممدود؛ إلا حد القذف، فإنه يضرب وعليه ثيابه، وينزع عنه المحشو والفرو. وقال الشافعي: إن كان مده صلاحًا مد.

ومن الحجة لمالك، ما أدرك عليه الناس. ومن الحجة للثوري، حديث ابن عمر في رجم النبي على المراة اليهوديين، وفيه: لقد رأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة. وهذا يدل على أن الرجل كان قائمًا، والمرأة قاعدة. وضرب أبو هريرة رجلاً في القذف قائمًا. وما جاء عن عمر وعلي في ضرب الأعضاء، يدل على القيام – والله أعلم.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٧/ ٣٧٠)، والبيهقي (٣٢٦/٨).

وكل ما ذكرناه من المسائل في هذا الباب، فإنها كلها قائمة المعنى في هذا الحديث: حديث زيد بن أسلم هذا، يصلح ذكرها عنده. وفيه أيضًا ما يدل على أن الستر واجب على المسلم في خاصة نفسه إذا أتى فاحشة، وواجب ذلك عليه أيضًا في غيره، مالم يكن سلطانًا يقيم الحدود. وفي الستر على المسلم آثار كثيرة صحاح، نذكر منها هاهنا ما يوافق معنى هذا الحديث؛ وسائرها نذكرها عند قوله على حديث يحيى بن سعيد: يا هزال، لو سترته بردائك، كان خيرًا لك - إن شاء الله(١).

حدثني سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله عليه الأعمش، عن أخيه كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة؛ ومن ستر مسلمًا، ستره الله في الدنيا والآخرة؛ ومن يسر على مسلم، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة؛ والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه "(۲).

قال أبو عمسر: فإذا كان المرء يؤجر في الستر على غيره، فستره على نفسه كذلك أو أفضل؛ واللذي يلزمه في ذلك التوبة والإنابة والندم على ما صنع، فإن ذلك محو للذنب - إن شاء الله-.

وقد حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا أحمد بن محمد بن سلام، حدثنا محمد بن علي الشقيقي، قال: سمعت أبي قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال أخبرنا مالك بن مغول، عن العلاء بن بدر، قال: إن الله لا يهلك أمة وهم يستترون بالذنوب.

حدثني محمد بن عبد الله بن حكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال حدثنا

⁽١) تقدم أنظر الباب الأول، الحديث الثالث .

⁽٢) تقدم .

حدثني خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد العمري، قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن أخي ابن شهاب، عن ابن شهاب، عن ابن شهاب، عن سالم ابن عبد الله، قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله على يقول: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون، وإن من المجاهرة، أن يعمل عملاً لا يرضاه الله بالليل، ثم يتحدث به بالنهار »(۲) وذكر الحديث.

وحدثني أحمد بن عمر قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا عمرو محمد بن فطيس، قال: حدثنا مالك بن عبد الله بن سيف، قال: حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق، قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، أن صفوان بن سليم، حدثه عن أنس بن مالك، عن رسول الله على أنه قال: « اطلبوا الخير دهركم كله، وتعرضوا نفحات الله عز وجل، فإن له نفحات من رحمته، يصيب بها من يشاء من عباده؛ واسألوا الله أن يستر عوراتكم، وأن يؤمن روعاتكم »(٣).

وحدثني قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا إبراهيم بن الهيئم بن المهلب الجنوري أبو إسحاق إملاء، قال: حدثنا أبو اليمان، قال: حدثنا سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله على يقول: « أقسم على أربع قسمًا مبروراً، والخامسة لو أقسمت عليها لبررت: لا يعمل عبد خطيئة

⁽١) إسناده ضعيف.

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٠٦٩)، ومسلم في الزهد والرقائق (٢٩٩٠/٥٢).

⁽٣) إسناده ضعيف من أجل عيسى بن موسى .

تبلغ ما بلغت ثم يتوب إلى الله، إلا تاب الله عليه؛ ولا يحب أحد لقاء الله، إلا أحب الله لقاءه، ولايتولى الله عبد في الدنيا، فيوليه غيره يوم القيامة؛ ولايحب عبد قومًا، إلا جعله الله معهم يوم القيامة؛ والخامسة لو أقسمت عليها لبررت. لا يستر الله عورة عبد في الدنيا، إلا ستره الله يوم القيامة "(١).

حدثنا عبد الرحمن بن مروان قال: حدثنا أحمد بن سليمان بن عمرو البغدادي بمصر، قال: حدثنا أبو عمران موسى بن سهل البصري، قال: حدثنا عبدالواحد بن غياث، قال: حدثنا فضال بن جبير، عن أبي أمامة الباهلي، قال: قال رسول الله: «ثلاث لو حلفت عليهن لبررت، والرابعة لو حلفت عليها لرجوت أن لا إثم: لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له، ولا يتولى الله عبد فيوليه إلى غيره؛ ولا يحب عبد قومًا، إلا بعثه الله فيهم، أو قال معهم؛ ولا يستر الله على عبد في الدنيا، إلا ستر عليه عند المعاد »(٢).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا شيبة همام، قال: سمعت إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: حدثنا شيبة الحضرمي أنه شهد عروة يحدث عمر بن عبد العزيز عن عائشة أن النبي علي قال: « ما ستر الله على عبد في الدنيا، إلا ستر عليه في الآخرة ».

وحدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثني أبي قال: حدثنا عبد الله بن يونس قال: قال حدثنا بقي بن مخلد، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا الثقفي، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس، قال: لايهتك الله ستر عبد في قلبه مثقال ذرة من خير.

⁽۱) فيمه سعيد بن سنان ضعيف، وقال ابن عمدى: « عامة ما يرويه وخماصة عن أبى الزاهرية غير ممحفوظ، ولو قلت: إنه هو الذى يرويه عن أبى الزاهرية لا غميره جاز ذلك » ا هم.

⁽٢) فيه فضال بن جبير ضعيف جداً، قال ابن عدى: « له عن أبى أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة ».

وأما قوله في حديث زيد بن أسلم المذكور في هذا الباب: « فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله » فإنه أراد - والله أعلم - بعد أمره بالاستتار بالذنب، أنه من أقر عنده فلا شفاعة حينئذ له ولا عفو عنه. ومن هذا وشبهه، قام الدليل على أن الحدود إذا بلغت السلطان، لم يجز أن يتشفع فيها، ولا أن تترك إقامتها؛ ألا ترى إلى قوله على في حديث صفوان بن أمية: « فهلا قبل أن تأتيني به ». وقول الزبير: إذا بلغت به السلطان فلعن الله الشافع والمشفع.

* * *



٣- باب جامع ماجاء في حد الزنا

۱ – مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، وزيد ابن خالد الجهني، أن رسول الله على سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، فقال: «إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم بيعوها ولو بضفير» قال ابن شهاب: « لا أدري أبعد الثالثة أم الرابعة »(۱).

قال أبو عمر : هكذا روى مالك هذا الحديث عن ابن شهاب بهذا الإسناد، وتابعه على إسناده عن ابن شهاب يونس بن يزيد، ويحيى بن سعيد .

ورواه عقيل والزبيدي وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عبيد الله بن مالك عبد الله، أن شبلاً أو [شبيل] (٢) بن خالد المزني، أخبره أن عبد الله بن مالك الأوسي، أخبره أن رسول الله على سئل عن الأمة - وذكروا الحديث (٣)، إلا أن عقيلاً وحده قال: مالك بن عبد الله الأوسى، وقال الزبيدي وابن أخي الزهري: عبد الله بن مالك، وكذلك قال يونس بن يزيد عن ابن شهاب، عن شبل [بن] عن حامد المزني، عن عبد الله بن مالك الأوسي، فجمع يونس بن يزيد الإسنادين جميعًا في هذا الحديث، وانفرد مالك فيه بإسناد واحد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبي هريرة وزيد. وعند عقيل والربيدي وابن أخي الزهري فيه أيضًا إسناد واحد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله عن شبل، عن عبد الله بن مالك. وجمع يونس الحديثين جميعًا .

ورواه ابن عيينة، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبسي هريرة وزيد بن خالد وشبل، أن النبي ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، فقال: إذا

(98/4)

⁽۱) أخرجه البخارى (٦٨٣٨)، ومسلم في الحدود (٣٣/١٧٠٤) .

⁽٢) كذا في "ك" ووقع في المطبوع: [شبل].

⁽٣) أخرج هذه الروايات النسائي في الرجم من الكبرى (٤/ ٣٠٢ – ٣٠٣) .

⁽٤) وقع في المطبوع: [عن] والصواب ما أثبتناه كما سيذكر بعد على الصحيح.

زنت فاجلدوها - وذكرالحديث^(١) .

هكذا قال ابن عيمينة في هذاالحديث، فجعل شبلاً مع أبي هريرة وزيد ابن خالد فأخطأ، وأدخل إسناد حديث في آخر ولم يقم حديث شبل.

قال أحمد بن زهير سمعت يحيى بن معين يقول: شبل هذا لم يسمع من النبي على شيئًا. وقال عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: ليس لشبل صحبة، يقال: إنه شبل بن معبد، ويقال: شبل بن حامد، قال: وأهل مصر يقولون شبل بن حامد، عن عبد الله بن مالك الأوسي، عن النبي على قال يحيى بن معين: وهذا عندي أشبه، لأن شبلاً ليس له صحبة. وقال محمد بن يحيى النيسابوري: جمع ابن عينة في حديثه هذا، أبا هريرة وزيد بن خالد وشبلاً، وأخطأ في ضمه شبلاً إلى أبي هريرة وزيد بن خالد في هذا الحديث. قال: وإن كان عبيد الله بن عبد الله قد جمعهم في حديث الأمة، فإنه رواه عن أبي هريرة، وزيد، عن النبي على النبي على الله بن مالك الأوسي عن النبي على أبي عبد الله بن مالك، وضم شبلاً إلى أبي هريرة وزيد، فجعله حديثًا واحداً، وإنما هذا حديث، وذاك حديث، قد ميزهما يونس بن يزيد، قال: وتفرد معمر ومالك بحديث أبي هريرة، وزيد بن خالد، قال، وروى الزبيدي، وعقيل، وابن أخي الزهري، حديث شبل، فاجتمعوا على خلاف ابن عينة.

قال أبو عمر: هكذا قال محمد بن يحيى، أن معمرًا، ومالكًا، انفردا بحديث أبي هريرة، وزيد بن خالد، وأقول أن قد تابعهما يحيى بن سعيد الأنصاري من رواية الأوسي: حدثنا عبد الوارث بن سفيان. قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال، قال حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، قال: قال يحيى: وأخبرني ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله بن عبة حدثه أن أبا هريرة، وزيد بن خالد، حدثاه أنهما سمعا رسول الله عليه في الأمة

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (۲٥٦٥)، والنسائي (۲/۲٪).

إذا زنت ولم تحصن - فذكر الحديث(١).

قال أبو عمر: وزعم الطحاوي أنه لم يقل أحد في هذا الحديث: ولم [تحصن] (٢) إلا مالك، وليس كما ذكر، لأنا قد وجدنا أن ابن عيينة قد تابعه على ذلك، وكذلك في رواية يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب لهذا الحديث إذا زنت ولم تحصن على ما قدمنا بالإسناد المذكور، وسائر من روى هذا الحديث عن ابن شهاب بالإسنادين جميعًا، لم يقل أحد منهم فيه: ولم تحصن غير مالك، وابن عيينة، ويحيى بن سعيد الأنصاري (٣).

وقد روى هذا الحديث سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ لم يذكر فيه: ولم تحصن، رواه جماعة عن سعيد بن أبي سعيد - لم يذكروا ذلك فيه.

وممن رواه عن سعيد بن أبي سعيد، الليث بن سعد، وأسامة بن زيد، وعبدالرحمن بن إسحاق، وأيوب بن موسى، وعبيد الله بن عمر، وإسماعيل ابن أمية:

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر ابن حماد، قال حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى القطان، عن عبيد الله - يعني ابن عمر، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي قال: « إذا زنت أمة أحدكم، فليجلدها ولا يعيرها - ثلاث مرات، فإن عادت في الرابعة فليجلدها وليبعها بضفير أو بحبل من شعر ه(٤). وفي رواية إسماعيل ابن أمية: « إذا زنت وليدة أحدكم فتبين زناها ». وفي رواية أيوب بن موسى

⁽۱) رواية يحيى بن سعيد أخرجها النسائي في الكبرى (٤/ ٣٠١ - ٣٠١) .

وتابعهم أيضا صالح بن كيسان عن الزهرى به، أخرجها البخارى (٢٢٣٣)، ومسلم.

 ⁽۲) كذا في "ك" ووقع هدهنا في المطبوع: [يحصن]، بالياء التحتانية وهو خطأ ظاهر .
 (۳) وكذلك هي في رواية صالح .

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٨٣٩)، ومسلم في الحدود (٣٠١/ ٣١،٣٠).

« فليجلدها الحد ». ولا نعلم أحدا ذكر فيه الحد غيره، وكلهم قال فيه: ولا يعيرها ولا يثرب عليها .

وروى هذا الحديث عن ابن شهاب، عمارة بن أبي فروة، وإسحاق بن راشد، فأخطأ فيه، قال فيه عمارة بن أبي فروة عن ابن شهاب، عن عروة وعمرة عن عائشة، أن رسول الله على قال: «إذا زنت الأمة، فاجلدوها»(١). وقال فيه إسحاق بن راشد عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة(١). والطريقان جميعًا خطأ، والصواب فيه قول مالك ومن تابعه، وقول عقيل ومن تابعه إسناد آخر.

وروى حديث عمارة، الليث، عن [يزيد] (٣) بن أبي حبيب، عن عمارة، ومن أصحاب الليث بن سعد من يقول فيه: عن عروة، عن عمرة، عن عائشة.

واجمع العلماء على أن الأمة إذا تزوجت فزنت، أن عليها نصف ما على الحرة البكر من الجلد، لقول الله عز وجل: ﴿ فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة، فعليه ن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ - والإحصان في كلام العرب، على وجوه، منها: الإسلام، ومنها العفة، ومنها التزويج، ومنها الحرية، إلا أنه في الإماء ههنا على وجهين، منهم من يقول: فإذا أحصن: زوجن أو تزوجن، ومنهم من يقول: إحصانها: إسلامها، فمن قرأ أحصن بفتح الألف، فمعناه: تزوجن أو أسلمن على مذهب من قال ذلك. وأما من

⁽۱) رواه النسائى فى الرجم من الـكبرى (٣٠٣/٤)، وابن ماجه (٢٥٦٦) وعـمارة ابن أبى فروة ضعيف .

⁽۲) آخرجه النسائى فى الكبرى (٢/ ٣٠١) وإسحاق بن راشد ضعيف فى حديثه عن الزهرى .

ورواه النسائي (٢٠١/٤) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن إسماعيل ابن أميه عن الزهرى عن حميد به.

⁽٣) كذا في "ك" ووقع في المُطَبَوع: [زيد] خطأ، انظـر ترجمة يزيد بن أبي حبيب من التهذيب.

قرأ - بضم الألف - فمعناه زوجن أي أحصن بالإزواج - يريد أحصنهن غيرهن - يعني الأزواج بالنكاح. وقد قيل: أحصن بالإسلام. فالزوج يحصنها، والإسلام يحصنها. والمعنيان متداخلان في القولين، فممن قرأ بضم الألف وكسر الصاد في أحصن: ابن عباس، وأبو الدرداء، وسعيد ابن جبير، ومجاهد، وطاوس، وعكرمة، وابن كثير، والأعرج، وأبو جعفر، ونافع، وسلام، والقاسم، وأبو عبد الرحمان السلمي، وأبو رجاء، ومحمد بن سيرين – على اختلاف عنه، وأبو عمرو، وقتادة، وعيسى، وسلام، ويعقوب، وأبوب بن المتوكل، وابن عامر، وأبو عبد الرحمان المقرئ.

واختلف في ذلك عن الحسن وعاصم، فروي عنهما الوجهان جميعًا.

وكان ابن عباس يقول: إذا أحصن بالأزواج، وكان يقول: ليس على الأمة حد حتى تحصن بزوج. وروى عطية بن قيس، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء – مثله. وهو مذهب كل من قرأ بهذه القراءة.

وروى أهل مكة، عن عمر بن الخطاب ما يضارع هذا المذهب، روى عمرو بن دينار، وعطاء بن أبي رباح، عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن أبيه، أنه سأل عمر بن الخطاب، عن الأمة كم حدها، فقال: ألقت فروتها وراء الدار. قال أبو عبيد: لم يرد عمر - رحمه الله - بقوله هذا - الفروة بعينها، لأن الفروة جليدة الرأس - كذا قال الأصمعي، وكيف تلقى جليدة رأسها من وراء الدار، ولكن إنما أراد بالفروة القناع، يقول: ليس عليها قناع ولا حجاب، لأنها تخرج إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه، لا تقدر على الامتناع من ذلك. ولذلك لاتكاد تقدر على الامتناع من الفجور. فكأنه رأى أن لا حد عليها إذا فجرت بهذا المعنى. قال: وقد روي تصديق هذا في حديث مفسر: حدثناه فجرت بهذا المعنى، عن حرير بن حازم، عن عيسى بن عاصم، قال: تذاكرنا يومًا قول عمر هذا، فقال [سعد](۱) بن حرملة: إنما ذلك من قول عمر في البرعايا، فأما

⁽١) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [سعيد] خطأ، انظر ترجمة سعــد بن حرملة من الجرح: (٤/ ٢٨١).

اللواتي قد أحصنهن مواليهن، فإنهن إذا أحدثن جردن. قال أبو عبيد: أما الحديث: فرعايا، وأما العربية، فرواعي.

قال أبو عمر: ظاهر حديث عمر أن لا حد على الأمة، إلا أن تحصن بالتزويج، وقد قيل أن معناه أن لا حد على الأمة - كانت ذات زوج أو لم تكن-، لأنها لا حجاب عليها ولا قناع - وإن كانت ذات زوج.

وقد روي عن ابن عباس أن لا حد على عبد ولا ذمي. وهو محتمل يحتمل التأويل، روي عنه أيضًا: أن ليس على الأمة حد حتى تحصن بحر رواه ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عنه. وهو قول طاوس وعطاء. روى ابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه أنه كان لا يرى على العبد حدًا، إلا أن ينكح الأمة حر فيحصنها فيجب عليها شطر الجلد. قال ابن جريج: قلت لعطاء: فزنى عبد ولم يحصن، قال جلد غير حد.

قال أبو عمر: هذا مذهب كل من لايرى حداً حتى تنكح، إنها تؤدب وتجلد دون الحد إذا زنت. وتأولوا حديث أبي هريرة وزيد بن خالد على هذا المعنى. وعمن قرأ بفتح الألف والسصاد - أحصن - علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب، والزهري، وعطاء، والشعبي، وزر بن حبيش، والأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وعيسى الكوفي، وطلحة بن سليمان، وخلف بن هشام، وابن أبي ليلى، وأبان بن تعلب، وعاصم الجحدري، وعمرو بن ميمون، والحكم بن عتيبة، ويونس بن عبيد، وحمزة، والكسائي، وابن إدريس.

واختلف في ذلك عن عاصم، والحسن، وابن سيرين، وكل هؤلاء يرون الحد على الأمة إذا زنت. وهي مسلمة ذات زوج - كانت، أو غير ذات زوج خمسين جلدة، وتأويل أحسصن عند هؤلاء من أهل العلم على وجهين: أحدهما: أسلمن، والثاني: عففن، وليس عففن بشيء، لأنه يستحيل أن يكون عففن، فإن أتين بفاحشة _ يعني الزنا _ والله أعلم.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن جنبل، قال: حدثنا حجاج، قال هارون: أخبرني معمر عن الزهري قال: سألته عنها فقال تقرأ أحصن مفتوحة الألف - وتفسيره على وجهين: على أسلمن وعففن.

ورواه وهيب عن هارون، فجعل التفسير من قول هارون. قال وهيب: أخبرنا هارون عن معمر، عن الزهري: فإذا أحصن - منصوبة - قال هارون: وتفسير هذا على وجهين: بعضهم يقول: إذا أسلمن، وبعضهم يقول: إذا عففن.

وروى الثوري عن حماد عن إبراهيم، أن معقل بن مقرن المزني، جاء إلى عبدالله بن مسعود فقال: إن جارية لي زنت، قال: اجلدها خمسين. قال: ليس لها زوج. قال: إسلامها إحصانها. وروى أبو إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، أنه كان يقرأ: فإذا أحصن يقول: فإذا أسلمن.

وروى أهل المدينة، عن عمر بن الخطاب ما وافق هذا المعنى وهو أصح - إن شاء الله.

رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سليمان بن يسار، قال، أخبرني عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، قال: أحدث ولائد من رقيق الإمارة، فأمر بهن عمر بن الخطاب، وأمر شبابًا من شباب قريش فجلدوهم الحد، قال: فكنت فيمن جلدوهن (۱). رواه عن يحيى بن سعيد: مالك وابن جريج، وابن عيية، وغيرهم، وروى معمر عن الزهري: أن عمر بن الخطاب جلد ولائد من الخمس أبكارًا في الزنا.

قال أبو عمر: فهذا خلاف حديث القت فروتها من وراء الدار عن عمر وهو أثبت. واختلف عن أنس في هذه المسألة، فروى سلام بن مسكين

⁽۱) صحيح .

أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٨٢٧)، والبيهقي (٨/ ٢٤٢) من طريقة عن يحيى بن سعيد .

عن حبيب بن أبي فضالة، عن صالح بن كريز، عن أنس، أنه قال في أمة له: لا تجلدوها، وما كان عليك من ذنب فعلى.

وروى هشيم عن داود، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس قال: شهدت أنس ابن مالك يضرب إماءه الحد إذا زنين – تزوجن أو لم يتزوجن .

وروى معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر في الأمة إذا زنت، قال: إذا كانت ليست ذات زوج، جلدها سيدها نصف ما على المحصنات من العذاب، وإن كانت ذات زوج، رفع أمرها إلى السلطان.

قال أبو عمر: ظاهر قول الله عز وجل يقضي أن لا حد على الأمة، وإن كانت مسلمة إلا بعد التزويج، ثم جاءت السنة بجلدها وإن لم تحصن، فكان ذلك زيادة بيان.

قال الله - عز رجل - : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكع المحصنات المؤمنات، فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ - فوصفه ن بالإيمان ثم قال: ﴿ فإذا أحصن، فإن أتين بفاحشة ﴾ .

والإحصان التزويج ههنا، لأن ذكر الإيمان قد تقدم، ثم جاءت السنة في الأمة إذا زنت ولم تحصن، فقيل جلد دون الحد، وقيل: بل الحد، ويكون زيادة بيان كنكاح المرأة على عمتها وخالتها، ونحو ذلك مما يطول ذكره. وقد مضى مكررًا هذا المعنى في غير موضع من كتابنا هذا - والحمد لله .

قال الزهري: مضت الـسنة أن يحد العبد والأمة أهلـوهم في الزنا، إلا أن يرفع أمرهم إلى السلطان، فليس لأحد أن يفتات عليه.

⁽١) ضعيف مرفوع .

رواه أحمد (٨٩/١)، وأبو داود (٤٤٧٣)، والبيهقي (٨/ ٢٤٥) وغيرهم من طريق =

واختلف الفقهاء في القول بهذا الحديث، فقال مالك: يحد المولى عبده وأمته في الزنا وشرب الخمر، والقذف، إذا شهد عنده الشهود، ولا يقطعه في السرقة، وإنما يقطعه الإمام. وهو قول الليث.

وقال أبو حنيفة: يـقيم الحدود على العبيد والإماء السـلطان دون المولى في الزنا، وفي سائر الحدود. وهو قول الحسن بن حي .

وقال الثوري في رواية الأشجعي عنه: يحده المولى في الـزنا. وهو قول الأوزاعي، وقال الشافعي: يحده المولى في كل حد، ويقطعه. وحـجته قول رسول الله ﷺ: إذا زنت أمة أحـدكم، فلـيجلـدها. وقـوله ﷺ، « أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم ».

وروي عن جماعة من الصحابة، أنهم أقاموا الحدود على عبيدهم، منهم ابن عمر، وابن مسعود، وأنس، ولا مخالف لهم من الصحابة. وروى عن ابن أبي ليلى قال: أدركت بقايا الأنصار يضربون الوليدة من ولاثدهم إذا زنت في مجالسهم.

وحجة أبي حنيفة ومن قال بقوله، ما روي عن الحسن، وعبد الله بن محيريز، ومسلم بن يسار، أنهم قالوا: الجمعة والزكاة والحدود والفيء والحكم، إلى السلطان. وروي عن الأعمش، أنه ذكر له إقامة عبد الله بن مسعود حدا بالشام، فقال الأعمش: هم أمراء حيثما كانوا.

وأما قوله ﷺ في حديثنا المذكور في هذا الباب: «ثم ليبعها ولو بضفير». فهذا على وجه الاختيار والحض على مباعدة الزانية، لما في ذلك من الإطلاع ربما على المنكر والمكروه، ومن العون على الخبث. قالت أم سلمة: يا رسول

⁼ عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، قال أبو زرعة: « ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه » .

ورواه مسلم في الحدود (٣٤/١٧٠٥)، والترمذي (١٤٤١) من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن على موقوفًا .

الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: « نعم إذا كثر الخبث »(١)، وتفسيره عند أهل العلم: أولاد الزنا.

وقد احتج بهذا الحديث من لم ير نفي الإماء بعد إقامة الحد عليهن، لقوله وقد تتقدم وقد تنفر أن زنت فاجلدوها، ثم بيعوها، ولم يتقل: فانتفوها. وقد تتقدم اختلاف العلماء في نفى الزناة في الباب قبل هذا - والحمد لله.

وأجمع الفقهاء أن الأمة الزانية ليس بيعها بواجب لازم على ربها - وإن اختاروا له ذلك. وقال أهل الظاهر بوجوب بيعها إذا زنت في الرابعة، منهم داود وغيره.

وفي هذا الحديث دليل على أن التغابن في البيع، وأن المالك الصحيح الملك جائز له أن يبيع ما له القدر الكبير بالتافه اليسر، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك. واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك، فقال قوم، إذا عرف قدر ذلك جاز، كما تجوز الهبة لو وهب. وقال آخرون: عرف قدر ذلك أو لم يعرف، فهو جائز إذا كان رشيدًا، حرًا، بالغًا.

والحجة لمن ذهب هذا المذهب، قوله على المناس يرزق الله بعضهم من بعض، ولا يبع حاضر لباد »(٢). وسنوضح هذا المعنى في أولى المواضع به من كتابنا هذا – إن شاء الله.

والضفير: الحبل قيل من سعف النخيل، وقيل حبل الشعر ـ والله أعلم بالصواب .

张 柒 柒

⁽١) متفق عليه .

⁽٢) رواه الجماعة إلا البخارى من حديث جابر .

٤ - باب ما يجب فيه القطع

(۱۱/ ۳۷۰) ۱ – مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله على قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم(۱).

قال أبو عمر: هذا أصح حديث يروى عن النبي ﷺ في هذا الباب، لايختلف أهل العلم بالحديث في ذلك، والمجن الترس، والدرقة، وذلك معروف يستغنى عن التفسير، والذي عول عليه مالك وجعله أصلاً يرد إليه قيمة العروض المسروقة كلها في هذا الباب، هو هذا الحديث؛ فمن سرق شيئًا من الأشياء التي يحل تملكها إذا كان لسها مالك، وكانت في حرز، فسرق السارق شيئًا مـنها وأخرجه عن حـرزه وبان به، وبلغ في قيـمته عند التـقويم في حين السرقة ثـ لائة دراهم كيلا من ورق طيبة لا دلسة فيها، وجب قطع يد السارق لذلك، كان حرًا أو عبدًا، شريفًا كان أو وضيعًا إذا كان بالغًا مكلفًا تجري عليه الفرائض والحدود؛ ولم يكن عبدًا سرق من مال سيده، ولا خائـنًا فيما أؤتمن عليه، وإن نقصت قيمة المسروق عن ثلاثة دراهم لم يجب قطعه، وكان عليه الغرم؛ وإن رأى الحاكم باجمتهاده أن يؤدبه بالدرة، أو بالسوط ضربًا غير مبرح - أدبه كذلك؛ فإن كان المسروق ذهبًا عينًا، أو تبرًا، مصوغًا أو غير مصوغ؛ لم ينظر فيه إلى قيمة الثلاثة دراهم، وروعي فيه ربع دينار، واعتبر ذلك؛ فإن بلغ ربع دينار وزنًا، قطع يد سارقه على الشروط التي وصفنا؛ وإن كان المسروق فضة اعتبر فيه وزن الثلاثة دراهم المذكورة، فإن بلغ ذلك الوزن، ففيه القطع، وما عدا الله والورق، فالاعتبار في تقويمه عند مالك وأصحابه - لـثلاثة دراهم المذكورة دون مراعاة ربع دينار، فقف على هذا وافهمه؛ وبهذا كله قال أحمد بن حنبل في الذهب والفضة وتقويم العروض، كقول مالك - سواء، لا يخالف في شيء من ذلك؛ قال أحمد: إن سرق من الذهب ربع دينار

⁽۱) أخرجه البخارى (۱۷۹۵)، ومسلم فى الحدود (۱۸۸۱/۲) وغيرهما من طرق عن مالك، ولهما من طرق عن نافع به .

فصاعدًا، قطعت يده؛ وإن سرق من الدراهم ثلاثة دراهم فصاعدًا، قطعت يده؛ وإن سرق عرضًا قوم، فإن بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطعت يده، وهذا وقول مالك سواء؛ والحجة لمن ذهب هذا المذهب حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب.

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا عبد الله بن روح المديني، قال حدثنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلاً سرق حجفة فأتى به النبي عَلَيْهُ فأمر بها فقومت بثلاثة دراهم فقطعه.

وقال ابن جريع: أخبرنا إسماعيل بن أمية أن نافعًا حدث أن عبد الله بن عمر حدثهم أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ترسًا من صنعة النساء، ثمنه ثلاثة دراهم.

وقال أيوب، وعبيد الله، وعبد الله ابنا عمر، وأسامة بن زيد، وغيرهم، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قطع في مجن [ثمنه](١) ثلاثة دراهم كما قال مالك، والمعنى كله واحد لم يختلف فيه، لأن الترس، والحجفة، والمجن شيء واحد، وهي أسماء مختلفة لمعنى واحد.

وأما حديث الربع دينار: فحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال حدثنا أربعة، عن عمرة، عن عائشة لم يرفعوه: عبد الله بن أبي بكر، ورزيق بن حكيم الأيلي، وعبد ربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد؛ إلا أن في حديث يحيى مادل على الرفع لقوله على ما نسيت ولاطال على القطع في ربع دينار فصاعدًا(٢). قال: وحدثنا الزهري وكان أحفظهم، قال أخبرتني عمرة، عن عائشة، أنها سمعتها تقول إن رسول الله على يقطع في ربع دينار فصاعدًا، فرفعه الزهري وهو أحفظهم.

⁽١) وقع في 'ك': [قيمته].

⁽٢) يأتي بعد حديث .

قال أبو عسمسر: رفع هذا الحديث صحيح من رواية ابن شهاب وغيره، وسنذكر طرقه في باب يحيى بـن سعيد من هذا الكتاب – إن شاء الله(١). وهو حديث مدنى، ثابت، لامدفع فيه أيضًا ولا مطعن لأحد؛ وعليه عول مالك، وأهل المدينة، والشافعي، وفقهاء الحجاز، وجماعة أصحباب الحديث - فيمن سرق ربع دينار ذهبًا، أنه يقطع لكن السشافعي جعل هذا الحديث أصلاً رد إليه تقويم العروض، فمن سرق عنده من ذهب تبرا وعين، ربع دينار فصاعدًا -على ما ذكرنا من شروط السرقة، وجب عليه القطع، ومن سرق فضة وزن ثلاثة دراهم كسيلاً، فعليه أيضاً القطع إذا كانت ربع دينار؛ لأن السثلاثة دراهم التي قوم بها المجـن في حديث ابن عمر، وقوم بها عــثمان الأترجية(٢) - كانت عندهم في ذلك الوقت من صرف اثنى عشر درهماً بدينار؛ ومن سرق عند الشافعي شيئًا من العروض قوم بالـربع دينار لا بـالثلاثة دراهم – عـلى غلاء الذهب ورخصه، فإن بلغ العرض المسروق ربع دينار بالتقويم قطع سارقه، وهو قول إسحاق بن راهويــه، وأبي ثور، وجمــاعة من الــتابعين. وقــال داود بن على: لاتقطع اليد في أقل من ربع دينار عينًا من الذهب، أو قيمة ذلك من كل شيء؛ قال وحديث ابن عمر في تـقويم المجن بثلاثة دراهم، إنما كان ذلك لأن الثلاثة دراهم كانت يومئذ قيمة ربع دينار؛ لأن الدية كانت تقوم اثني عشر ألف درهم [وكان الصرف اثنتي عشر درهم](٢) بدينار؛ قال: فليس في حديث ابن عمر خلاف لحديث عائشة في الربع ديـنار، ولو خالفه كانت الحـجة فيما روته عائشة عن المنبي ﷺ أنه قال القطع في ربع دينار فـصاعدًا. وأما حديث ابن عسمر، فلسس فيه أن رسول الله عليه قال اقطعوا اليد في ثلاثة دراهم فصاعدًا، وإنما ذلك من قول ابن عمر: إن قيمة المجن كانت ثلاثة دراهم يومئذ، فاحتمل ما ذكرنا؛ على أنه قد خالفه غيره في ذلك.

⁽١) انظر الحديث رقم (٣) من هذا الباب.

⁽٢) أثر عثمان أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٨٣٢) وإسناده صحيح .

⁽٣) زيادة من "ك" سقطت من المطبوع.

وقال سفيان الثوري، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: لايقطع الهد إلا في عشرة دراهم يعني كيلا، أو ديناراً ذهبًا عينًا، أو وزنًا؛ ولا يقطع حتى يخرج بالمتاع من ملك الرجل؛ وحجة من ذهب هذا المذهب.

ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا ابن إدريس، قيال حدثنا محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قيال: اقيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم، (١).

وحدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا محمد، قال حدثنا يوسف؛ قال ابن إدريس حدثنا محمد بن إسحاق، عن عطاء، عن ابن عباس، قال قوم المجن الذي قطع فيه النبي على عشرة دراهم (۲).

وحدثنا سعيد بن نصر، وأحمد بن محمد، قالا حدثنا وهب بن مسرة، وقاسم بن أصبغ، قالا حدثنا أبو بكر بن أبسي شيبة، قال حدثنا أبو بكر بن أبسي شيبة، قال حدثنا أبن نمير، وعبد الأعلى، قالا حدثنا محمد بن إسحاق، عن أبوب أبن موسى، عن عطاء، عن أبن عباس، قال: «كان ثمن المجن على عهد رسول الله عشرة دراهم».

قال أبو عمر: اختلفت الآثار في ثمن المجن: فروى ابن عمر ما وصفنا، وروى ابن عباس ما ذكرنا، وكذلك روى عمرو بن شعيب، عن أبيه،

The desire a house and the good of the little of

⁽١) حسن .

رواه أحمد (٢/ ١٨٠)، والنسائى (٨٤/٨) وغيرهما من طرق عن عمرو بن شعيب به، بألفاظ متقاربة .

⁽۲) آخرجه أبو داود (٤٣٨٧)، والنسائى (٨٣/٨)، والحاكم (٣١٨/٤). واختلف فيه على ابن إسحاق، فرواه ابن نمير عنه عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس، ورواه عنه محمد بن سلمة مرسلا، ليس فيه ابن عباس ورواه إبراهيم بن سعد عنه عن عمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس.

ورواه النسائى عن حميد بن مسعدة عن سفيان أب حبيب عن عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء قوله .

عن جده؛ وقد روي أن ثمنه كان دينارًا أو عشرة دراهم هكذا. وروي أن ثمنه كان ثلاثة دراهم أو خمسة دراهم .

رواه سعيد، عن قتادة، عن أنس مرفوعًا؛ وخالف شعبة سعيدًا فرواه عن قتادة، قال سمعت أنسًا يقول سرق رجل مجنا على عهد أبي بكر فقوم خمسة دراهم فقطع^(۱)، وهذا عند أهل الحديث أولى من حديث سعيد؛ وليس في شيء من هذه الأسانيد التي وردت بذكر المجن أصح من إسناد حديث ابن عمر عند أهل العلم بالنقل.

وكان ابن شبرمة، وابن أبي ليلى، يقولان تقطع اليد في خمسة دراهم فصاعدًا، ذهبا إلى حديث يرويه الثوري عن عيسى بن أبي عزة، عن الشعبي، عن عبد الله بن مسعود، أن النبي ولي قطع في قيمة خمسة دراهم (٢)؛ والشعبي لم يسمع من ابن مسعود، وهذا الحديث عندهم ضعيف؛ وقد اختلف في حديث أنس كما ذكرنا.

وإنما مال الشافعي - رحمه الله في التقويم إلى حديث الربع دينار، لأنه حديث مدني صحيح، رواه جماعة الأثمة بالمدينة، وترك حديث ابن عمر، لما رآه - والله أعلم - من اختلاف الصحابة في المجن الذي قطع فيه رسول الله بعض عمر يقول ثلاثة دراهم، وابن عباس، وعبد الله بعن عمرو - يقولان عشرة دراهم. وغيرهم يقول ما وصفنا (٣)، وحديث عائشة في الربع دينار حديث صحيح ثابت، لم يختلف فيه عن عائشة، إلا أن بعضهم وقفه، ورفعه من يجب العمل بقوله لحفظه وعدالته.

⁽١) قال ابن حجر في الفتح (١٠٨/١٢) :

والجمع بين ما اختلف الروايات في ثمن المجن ممكن بالحمل على اختلاف الثمن
 والقيمة، أو على تعدد المجان التي قطع فيها وهو أولى ١ هـ .

والاستدلال بهذه الأحاديث على اعتبار النصاب الذي يكون فيه القطع ضعيف، فإنها حكايات فعل، ولا يلزم من القطع في مقدار فعلاً عدم القطع فيما دونه .

 ⁽۲) أخرجه النسائي (۸/ ۷۷) .

⁽٣) أخرجه النسائي (٨٢/٨) .

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن اصبغ، قال حدثنا جعفر بن محمد، قال حدثنا سليمان بن داود، قال حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عمرة، عن عائشة، أن النبي على كان يقطع في ربع دينار فصاعداً. وكذلك رواه معمر، وابن عيينة، ويونس ابن يزيد، وابن مسافر، وسائر أصحاب ابن شهاب متصلاً مرفوعًا، وحسبك بابن شهاب؛ وقد ذكرنا الآثار عنه وعن غيره في ذلك عند ذكر، يحيى بن سعيد، عن عمرة من كتابنا هذا-والحمد لله.

والقطع في السرقة من مفصل الكوع، تقطع يده اليسمنى في أول سرقته، وتحسم بالنار إن خشي عليه التلف؛ ثم إن عاد فسرق قطعت رجله اليسرى من المفصل تحت الكعبين؛ ثم إن عاد فسرق قطعت يده اليسرى، ثم إن عاد ضرب عشرة أسواط أو أقل على قدر ما يراه الحاكم اجتهاداً لذنبه، وردعاً للسارق، ثم حبسه؛ وعلى هذا الترتيب في قطع اليد، ثم الرجل، ثم اليد، ثم الرجل، على ما وصفنا- مذهب جماعة فقهاء الأمصار، أهل الفقه والأثر، وهو عمل الصحابة والتابعين بالمدينة وغيرها؛ وشذ قوم عن الجمهور فلم يروا قطع رجل السارق، ولم نعده خلاقًا فتركناهم؛ روي ذلك عن ربيعة، وبه قال أصحاب داود.

وأجمع الفقهاء على أن السرقة إذا وجدها صاحبها بعينها بيد السارق قبل أن يقطع، أو بعد ذلك كله أخذها، وأنها مال له لايزيل ملكها عنه قطع يد السارق؛ واختلفوا في وجوب الغرم على السارق إذا قطع وفاتت السرقة عنده؛ فقال الثوري وسائر الكوفيين إذا قطع السارق فلا غرم عليه وهو قول الطبري.

وحجة من ذهب هذا المذهب، حديث المسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف، عن عبدالرحمن بن عوف؛ وبعضهم يرويه عن المسور عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ «قال إذا أقيم على السارق الحد، فلا غرم عليه »(١).

⁽١) ضعيف .

رواه النسائي (٨/ ٩٢ – ٩٣)، والدارقطني (٣/ ١٨٢)، والبيهقي (٨/ ٢٢٧) وغيرهم .

قال أبو عمر: هذا حديث ليس بالقوي، ولاتقوم به حجة؛ وقد قال الطبري السقياس أن عليه غرم ما استهلك، ولكن تركنا ذلك اتباعًا للأثر في ذلك- يعني الحديث الذي ذكرنا عن عبد الرحمن بن عوف.

قال أبو عمسر: ترك المقياس لمضعف الأثر غير جائز، لأن الضعف لايوجب حكمًا؛ وقال مالك وأصحابه إن كان موسرًا غرم، وإن كان معسرًا لم يتبع به دينًا، ولم يكن عليه شيء، ويروى مثل ذلك عن الزهري.

وقال الشافعي وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وهو قول الحسن، وحماد بن أبي سليمان: يغرم السارق قيمة السرقة موسرًا كان أو معسرًا، وتكون دينًا عليه متى أيسر أداه. وقال الشافعي -رحمه الله-: أغرم السارق ما سرق، قطع أو لم يقطع؛ وكذلك إذا قطع الطريق، قال [والحد](١) لله عز وجل، فلا يسقط حد الله غرم ما أتلف للعباد.

* * *

⁽١) كذا في "ك" و"و" ـ أي مفرد حدود. ووقع في المطبوع: [الحمد] .

(١٩/ ٢١) ٢- مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي، أن رسول الله على الله قال: « لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريسة جبل، فإذا أواه المراح أو الجرين، فالقطع فيما بلغ ثمن المجن »(١).

* عبد الله بن أبي حسين المكي

وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، من أهل مكة، كبير ثقة، فقيه عالم بالمناسك؛ روى عنه مالك، والشوري، وابن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة؛ وروى عنه من الكبار: أبو إسحاق السبيعي الكوفي - حديث: « تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك ». وهو ثقة عند الجميع، كان أحمد بن حنبل يثني عليه، وقال السبخاري سمع نوفل بن مساحق، ونافع بن جبير، قال سعير بن الخمس: سمعت عبد الله بن حسن يقول: ما أحد أعلم بالمناسك من ابن أبي حسين.

قال أبو عمر: لم يختلف الرواة فيما علمت في إرسال هذا الحديث في الموطأ، وهو حديث يتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وغيره؛ وقد ذكرنا بعض طرقه في باب يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان (٢)، ومضى هناك القول في أكثر معاني هذا الحديث، ومضى أيضًا في باب ابن شهاب (٣) أصول مسائل الحرز وما للعلماء في ذلك.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، وعبيد بن عبد الواحد البزار، قالا حدثنا ابن أبي مريم، قال حدثنا يحيى بن أيوب، والليث بن سعد، قالا

⁽١) الموطأ (٢/ ٨٣١) مرسلاً .

⁽٢) انظر الباب الأخير ﴿ باب ما لا قطع فيه ٩ .

⁽٣) انظر الباب التالي .

حدثنا محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، [عن جده عبدالله](۱) بن عمرو بن العاص، أنه قال: سئل رسول الله على عن الثمر المعلق، فقال: «من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبئة، فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء، فعليه ضرامة مثليه». وقال عبد الله: « غرامة مثله»، ثم اتفقا: «ومن سرق منه شيئًا بعد أن يأويه الجرين، فبلغ ثمن المجن، فعليه القطع»(۲). زاد الترمذي: « ومن سرق دون ذلك، فعليه غرامة مثله والعقوبة ».

ورواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث، وهشام بن سعد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ مثله بمعنى واحد.

قال أبو عمر: في هذا الحديث كلمة منسوخة وهي قوله: وغرامة مثليه، لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بها إلا ما جاء عن عمر رضي الله عنه - في رقيق حاطب بن أبي بلتعة حين انتحروا ناقة رجل من مزينة. ورواية عن أحمد بن حنبل؛ ومحمل هذا عندنا على العقوبة والتشديد، والذي عليه الناس العقوبة في الغرم بالمثل، لقول الله: ﴿ فمن اعتدى عليكم، فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾. وقوله: ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾. وأما العقوبة في البدن بالاجتهاد، فغير مدفوعة عند العلماء.

وأما قوله في حديث مالك: لا قطع في ثمر معلق، فالثمر المعلق ما كان في رؤوس الأشجار من ضروب الشمار، ولا قطع على سارق عند جمهور العلماء - لهذا الحديث، وقد بينا هذا المعنى في باب يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان.

وأما الحريسة، فذكر أبو عبيد قال الحريسة تفسر تفسيرين، فبعضهم يجعلها السرقة نفسها، تقول منه حرست أحرس حرسًا - إذا سرقت، فيكون المعنى أنه

⁽١) كذا في (ب)، (ح)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع [عن جده عن عبد الله] وكذا هو في تحفة الأشراف سنن أبي داود وغيره وذكره ابن عبد البركما سيأتي في باب ما لا قطع فيه كما وقع في المطبوع هنا [عن جده عن عبد الله].

⁽۲) حسن. أخرجه أبو داود (۲۳۹۰)، والترمذي (۱۲۸۹)، والنسائي (۸/ ۸۵ – ۸۱).

ليس فيما سرق من الماشية بالجبل قطع حتى يأويها المراح.

والتفسير الآخر: أن تكون الحريسة هي المحروسة فيقول: ليس فيما يحرس بالجبل قطع، لأنه ليس بموضع حرز - وإن حرس.

قال مالك، والشافعي في الإبل إذا كانت في مراعيها: لم يقطع من سرق منها، فإن أواها المراح، قطع من سرقها إذا بلغت ما يجب فيه القطع؛ وهو قبول أبي حنيفة، وأبي ثور - إذا لم يكن للإبل في مرعاها من يحرزها ويحفظها؛ وقولهم في الثمر المعلق: إنه لا يقطع سارقه حتى يأويه الجرين، فإذا أواه الجرين، فسرق منه مايجب فيه القطع، قطع سارقه؛ وقد مضى في باب نافع القول في مقدار ما يجب فيه القطع، وما للعلماء في ذلك من الأقوال والاعتلال؛ ومضى في باب ابن شهاب القول في معنى الحرز - ويأتي في باب يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان، كثير من معاني هذا الباب بأبسط منه ههنا وأوضح - إن شاء الله.

وقال مالك: إذا أوى الجرين الزرع أو الثمر، أو أوى المراح الغنم، فعلى من يسرق من ذلك قيمة ربع الدينار - القطع. قال مالك: ولا قطع في ثمر معلق، ولاكثر، والكثر: الجمار؛ قال: ولا قطع في النخلة الصغيرة ولا الكبيرة؛ ومن قطع نخلة من حائط، فليس فيها قطع؛ وخالفه أشهب في النخلة، فرأى فيها القطع. وأما قوله: الجرين، فالجرين هو المربد عند أهل المدينة وأهل الحجاز، ويسميه أهل العراق البيدر، ويقال له بالبصرة: الخوخان، ويسميه أهل المراح فهو موضع مبيت الغنم الذي تروح إليه وتجتمع فيه ليلاً، وكذلك إن جمعت فيه للحرز نهاراً - والله أعلم.

(۲۲/ ۲۳۰) ۳– مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة أنها قالت: ما طال علي وما نسيت، القطع في ربع دينار فصاعدًا(۱).

قال أبو عسمر: هذا حديث مسند بالدليل الصحيح لقول عائشة: ما طال علي وما نسيت، فكيف وقد رواه الزهري وغيره - مسندًا؛ وقد رواه الخنيني (٢) عن مالك، عن الزهري؛ عن عروة، عن عسمة، عن عائشة، عن النبي على مسندًا. وكذلك رواه الأوزاعي عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي على النبي على النبي على وهذان الإسنادان عن مالك، والأوزاعي - ليسا بصحيحين، لأن دونهما من لا يحتج به؛ والحديث للزهري: عروة وعن عمرة جميعًا، عن عائشة - رواه ابن عيينة، وإسراهيم بن سعد، وابن مسافر، ومعمر، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي على النه كان يقطع اليد في ربع دينار فصاعدًا (٣).

ورواه يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، وعمرة جميعًا - عن عائشة، وهو صحيح - عندي للزهري عنهما؛ حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا أحمد بن سعيد، قال حدثنا محمد بن [زبان](٤)، قال حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد ابن إسماعيل، قال حدثنا الحميدي، قالا جميعًا حدثنا سفيان بن عيينة، قال أبو الطاهر عن الزهري، عن عسمرة، عن عائشة، أن النبي عليه كان يقطع السارق في ربع دينار فصاعدًا.

⁽١) أخرجه البخاري (٦٧٨٩)، ومسلم في الحدود (١٦٨٤/ ٢،١) وغيرهما .

⁽٢) هو إسحاق بن إبراهيم الحنيني أبو يعقوب ضعيف.

⁽٣) وذكر الحافظ نقلاً عن الدارقطني أن كل من رواه عن ابن شهاب اقتصر على عمرة، عدا يونس بن يزيد رواه عنه فزاد مع عمرة عروة .

⁽٤) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [ريان] .

وقال الحميدي: قال الزهري: قال أخبرتني عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة تقول: « إن رسول الله عليه كان يقطع في ربع دينار فصاعداً ».

وحدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان قال حدثنا أربعة، عن عمرة، عن عائشة - لم يرفعوه: عبد الله بن أبي بكر، ورزيق بن حكيم الأيلي، وعبد ربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد - والزهري أحفظهم كلهم، إلا أن في حديث يحيى ما دل على الرفع: «ما نسيت ولا طال عليّ: القطع في ربع دينار فصاعدًا».

قال الحميدي: وحدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، قال حدثني يزيد بن عبد الله ابن أسامة بن الهادي، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أنها قالت: سمعت رسول الله عليه عقول: «لا يقطع السارق إلا في ربع دينار فصاعداً»، فحدثت سفيان حديث ابن أبي حازم هذا، فأعجب به - وقال: الزهري أحفظهم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا مطلب ابن شعيب، قال حدثني عبد الله بن صالح، قال حدثني الليث، قال حدثني ابن الهادي، عن أبي بكر بن محمد، عن عمرة، عن عائشة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقطع سارق إلا في ربع دينار فصاعدًا.

أخبرنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، حدثنا سليمان بن داود، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عمرة، عن عائشة، عن رسول الله على مثله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن صالح، قال حدثنا ابن وهب، قال أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عروة وعمرة، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ قال: «القطع في ربع دينار فصاعدًا». وهكذا هو في موطأ ابن وهب من رواية

سحنون وغيره. ورواه القاسم بن مبرور، عن يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة [وخالف في لفظه](١).

قال أبو عمر: هذا حديث ثابت صحيح، وعليه عول أهل الحجاز في مقدار ما تقطع فيه يد السارق، ولم يختلفوا أنه يقطع إن سرق من ذهب ربع دينار فصاعدًا، وخالفهم أهل العراق على حسبما قد ذكرناه في باب نافع من هذا الكتاب(٢).

واختلف مالك، والشافعي - في تقويم العروض المسروقة: فذهب مالك إلى أنها تقوم بالدراهم، وإذا بلغت ثلاثة دراهم كيلا - قطع، لحديث ابن عمر في قيمة المجن.

وقال الشافعي: لايقطع إلا أن تبلغ قيمة ما سرق ربع دينار، وهو قول الأوزاعي، وداود، وقد ذكرنا وجه المذهبين واعتلال الفريقين ومن قال من العلماء بالقولين وغيرهما في باب نافع عن ابن عمر من كتابنا هذا – والحمد لله وبه التوفيق.

* * *

⁽١) زيادة من (ب) .

⁽٢) انظر الحديث الأول من هذا الباب.

ه – باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطاق

(۱۱ه/۱۱) ۱- مالك، عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية أن صفوان بن أمية قيل له أنه من لم يهاجر هلك، فقدم صفوان بن أمية المدينة، فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاءه سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان السارق، فجاء به إلى رسول الله على فأمر به رسول الله على أن تقطع يده، فقال صفوان إني لم أرد هذا يا رسول الله، هو عليه صدقة، فقال رسول الله على «فهلا قبل أن تأتيني به »(۱)

* صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية

وقد ذكرنا نسب صفوان بن أمية في كتابنا في الصحابة، وذكرنا أشياء من أخباره هناك. وصفوان بن عبد الله بن صفوان هذا حفيده. أحد الثقات. روى عنه ابن شهاب، وأخوه عمرو بن عبد الله بن صفوان، وكان أطعم الناس الطعام في دهره. وفيه يقول الفرزدق، إذ نظر إلى عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد وهو يخطر حول البيت:

تظل تخطر حول البيـــت منتحيًا لو كنت عمرو بن عبد الله لم تزد

وأما عبد الله بن صفوان بن أمية فأحد الأشراف الجلة، قتل مع ابن الزبير بمكة، وذلك أنه كان عدوًا لبني أمية وهذا كله لا يختلف فيه أهل العلم بالنسب والله أعلم.

قال أبو عمر: هكذا، روى هذا الحديث جمهور أصحاب مالك. مرسلاً ورواه أبو عاصم النبيل عن مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان عن جده قال: قيل لصفوان من لم يهاجر هلك. وساق الحديث

⁽١) رواه أحمد (٦/ ٤٦٥) من طريق ابن شهاب مرسلاً، ويأتي موصولاً .

[«] وقال ابن عبد الهادى في « التنقيح »: « حديث صفوان حديث صحيح ». نصب الراية (٣/ ٣٦٩).

على ما في الموطأ. ولم يقل أحد فيما علمت في هذا الحديث عن صفوان بن عبد الله بن صفوان عن جده غير أبي عاصم.

ورواه شبابة بن سوار، عن مالك عن الزهري، عن عبد الله بن صفوان عن أبيه أن صفوان إلخ.

ورواه أبو علقمة الفروي^(۲)، عن ملك، كـما رواه شـبابة بن سـوار عنه بإسناده سواء.

حدثنا بحديث شبابة بن سوار. عن ملك خلف بن قاسم، حدثني أبو عيسى العباس بن أحمد الأزدي، وأبو محمد الحسن بن رشيق، ونصر بن علي البزار، قالوا: حدثنا أبو العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الكوفي قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا شبابة بن سوار المدائني حدثنا مالك بن إنس عن ابن شهاب فذكره. وقد ذكر الطحاوي حديث شبابة عن محمد بن أحمد بن جعفر، عن أبي بكر بن أبي شيبة عن شبابة. عن ملك عن ابن شهاب، عن عبدالله بن صفوان، عن أبيه فذكره هكذا ابن شهاب عن عبد الله بن صفوان عن أبيه.

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٥) وغيره، وسنله حسن .

⁽٢) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله أبو علقمة الفروى الكبير المدنى وثقه ابن معين والنسائي، وابن المديني .

وقال الطحاوي جائز أن يسمع ابن شهاب هذا الحديث من عبد الله بن صفوان ابن أمية عن أبيه. ومن صفوان بن عبد الله عن جده. وذلك غير مستنكر لابن شهاب في أحاديثه عن غير هاذين، ممن يحدث عنه.

وغير مستنكر سماعه من عبد الله بن صفوان، لأن عبد الله بن صفوان، قتل مع عبد الله بن الزبير في اليوم الذي قـتل فيه من سنة ثلاث وسبعين قال: والزهري يومئذ سنه أربع عشرة سنة، لأن مولده، كان في السنة التي قتل فيها الحسين بن علي رضي الله عنه، وهي سنة إحدى وستين. قال: فإن قال قائل، قـد يجوز أن يكون عبدالله بن صفوان هذا، هو عبد الله بن صفوان بن عبدالله، قيل له ما نعلم لصفوان بن عبد الله ابنا أخـذ عنه شيء من العلم، وإنما عبد الله بن صفوان هذا هو عبد الله بن صفوان بن أمية.

قال أبو عمر: قد روى هذا الحديث عطاء وطاووس، عن صفوان بن أمية، ورواه حماد بن سلمة عن قتادة، وقيس بن سعد، وحبيب المعلم، وحميد بن قيس، كلهم عن عطاء.

ورواه حماد أيضًا، عن عـمرو بن دينار، عن طاوس جميعًا. عن صفوان بن أمية أنـه كان نائمًا في المسجد تحت رأسـه خميصـة فجاء لص فانتـزعها من تحت رأسه وذكر الحديث.

ولم يسمعه عطاء من صفوان بن أمية، لأن شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، روياه عن قتادة عن عطاء عن طارق، بن المرقع عن صفوان بن أمية أن رجلاً سرق برده، فرفعه إلى النبي ﷺ فأمر بقطعه فقال يا رسول الله قد تجاوزت عنه قال: « أفلا قبل أن تأتيني به أبا وهب » . فقطعه رسول الله ﷺ (۱).

⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ٤٦٥)، والنسائى (٦/ ٦٨)، ورجاله ثقات إلا طارق بن المرفع قال الحافظ: « مقبول ». والحديث رواه يزيد بن زريع عن سمعيد، ولم يذكر فيه « طارق بن المرقع » .

ورواه الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح مرسلاً، أخرجهما النسائي .

أخبرناه عبد الله بن محمد بن يحيى وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد قالا: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبي قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، عن قتادة عن عطاء عن طارق ابن المرقع عن صفوان بن أمية فذكره حرفًا بحرف.

وذكره النسائي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده مثله سواء.

وأخبرنا قاسم بن محمد قال: حدثنا خالد بن سعد قال: حدثنا أحمد بن عمرو قال: حدثنا محمد بن سنجر قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا وهيب، عن عطاء عن ابن طاوس عن أبيه عن صفوان أنه قيل له أنه لا يدخل الجنة إلا من قد هاجر، فقال: لا أترك منزلي حتى آتي النبي والنبي فأتاه برجل فقال: يا رسول الله إن هذا سرق خميصة لي والرجل معه فأمر النبي وألم بقطعه فقال: يا رسول الله إني قد وهبتها له قال « فهلا قبل أن تأتيني به ». قال: فقلت يا رسول الله إنهم يقولون لا يدخل الجنة إلا من قد هاجر فقال: هجرة بعد فتح مكة ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا »(١).

وطاوس سماعه من صفوان بن أمية ممكن، لأنه أدرك زمن عثمان.

وذكر يحمي القطان، عن زهير عمن ليث عن طاوس قال: أدركت سمبعين شيخًا من أصحاب رسول الله ﷺ.

وقد قيل إن طاوس توفي وهو ابن بضع وسبعين سنة، في سنة ست ومائة.

قال فإذا كان سنه هذا فغير ممكن سماعه من صفوان بن أمية، لأن صفوان توفى سنة ست وثلاثين.

وقيل كانت وفاته بمكة عند خروج الناس إلى الجمل.

⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ٤٦٥ – ٤٦٦)، والنسائي (١٤٥/٧) من طريق وهيب ابن خالد عن عبدالله بن طاوس عن أبيه به، ولم يذكر فيه « عطاء » وذكر « عطاء » هنا خطأ.

وقد روى هذا الحديث عن طاوس وعكرمة عن ابن عباس ذكره البزار من حديث الأشعث بن سوار عن عكرمة، عن ابن عباس.

ومن حديث زكرياء بن إسحاق عن عسرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عب النبي علية ، وهذا لفظ حديث الأشعث عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان صفوان بن أمية نائمًا في المسجد فجاءه رجل فأخذ رداءه من تحت رأسه فأتبعه فأدركه فأتى به النبي علية فقال: هذا سرق ردائي من تحت رأسي فأمر به أن يقطع فقال: إن ردائي لم يبلغ أن يقطع فيه هذا. قال: « أفلا اقبل أن تأتيني به »(١).

قال البزار ورواه جماعة عن عكرمة مرسلاً.

وحدثنا محمد بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: حدثنا عمرو أحمد بن شعيب قال: حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم قال: حدثنا عمرو قال: حدثنا أسباط عن سماك عن حميد بن أخت صفوان عن صفوان بن أمية قال: كنت نائمًا في المسجد على خميصة لي ثمنها ثلاثون درهمًا، فجاء رجل فاختلسها مني، فأخذ الرجل فأتى به النبي عليه قامر به أن يقطع فآتيته فقلت تقطعه من أجل ثلاثين درهما. أنا أمتعه ثمنها قال: « فهلا كان قبل أن تأتيني به النبي الم

وفي حديث مالك من الفقه والمعاني. أن الهجرة كانت قبل الفتح مفترضة. وفيه إباحة النوم في المسجد. وفيه توطى الثياب وتوسدها.

وفيه أن ما جعله الإنسان تحت رأسه فهو حرز له، وما ســرق من حرز فيه القطع.

⁽۱) أخسرجه الدارمي (۲/۲۱۲)، والنسائي (۸/۲۹) من طريق أشعث ابن سَوَّاربه، وأشعث ضعيف .

⁽۲) رواه أبو داود (۱۳۹۶)، والنسائي (۱۹/۸)، والحاكم (۱/ ۳۸۰). وفيه حميد بن أخت صفوان مجهول .

واختلف العلماء في السارق من غير حرز. فأما فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام. فإنهم اعتبروا جميعًا الحرز في وجوب القطع باتفاق منهم على ذلك.

وقالوا من سرق من غير حرز فلا قطع عليه، بلغ المقدار أو زاد.

والحجة لما ذهب إليه الفقهاء في ذلك قوله على: « لا قطع في حريسة جبل حتى يأويها المراح ».

وأجمعوا أن السارق من مال المضربة والوديعة لا قطع عليه.

وقال ﷺ: ﴿ لا قطع على خائن ولا مختلس ١٥٠١).

وأجمعوا على ذلك وفي إجماعهم على أن لا قطع على خائن ولا مختلس دليل على مراعاة الحرز.

(۱) صحيح .

روى من حديث جابر، وعبد الرحمن بن عوف، وأنس .

أما حديث جابر: فرواه أبو داود (٤٣٩٣، ٤٣٩٢)، والترمذى (١٤٤٨)، والنسائى (٨/ ٨٨ - ٨٨)، وغيرهم من طريق ابن جريح عن أبى الزبير عن جابر به مرفوعًا . وأعله أبو حاتم بأن ابن جريج لم يسمعه من أبى الزبير، وقال: إنه سمعه من ياسين الزيات عن أبى الزبير، فدلسه عليه، وياسين ليس بالقوى ١ هـ العلل (١/ ٤٥٠). وقد وكذا قال الإمام أحمد، وقال النسائى: « لم يسمعه ابن جريج من أبى الزبير...، وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى بن يونس، والفضل ابن موسى، وابن وهب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد، وسلمة بن سعيد بصرى ثقة... فلم يقل أحد منهم حدثنى أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبى الزبير والله تعالى أعلم اهد . قلت : رواه الخطيب في « التاريخ » (١/ ٢٥٦) من طريق مكي بن إبراهيم عن ابن جريج مجوداً غير مكي بن إبراهيم عن ابن عريج مجوداً غير مكي بن إبراهيم، إن كان أحمد ابن الحباب حفظه عنه » .

وأخرجه ابن حبان (۳۰۹/۱۰ - ۳۱۰) من طریق ابن جریج عن أبی الزبیر وعمرو بن دینار عن جابر مرفوعًا . = وقال أهل الظاهر: وبعض أهل الحديث وأحمد حنبل، في رواية عنه، كل سارق يقطع سرق من حرز وغير حرز.

لأن الله أمر بـقطع السارق أمـراً مطلقًا. وبين النبي ﷺ المقدار ولم يـذكر الحرز.

قال أبو عسر: الحجة عليهم ما ذكرنا، وبالله توفيقنا.

واختلف الفقهاء في أبواب من معاني الحرز يطول ذكرها. فجملة قول مالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأصحابهم. أن السارق من غير حرز لا قطع عليه.

وجملة قـول مالك والشافعي في الحرز، أن الحرز كل مـا يحرز به الناس أموالهم، إذا أرادوا التحفظ بها وهو يختلف باختلاف الشيء المحروز واختلاف

⁼ انظر التلخيص (٤/ ٦٥)، نصب (٣/ ٣٦٤).

ورواه النسائى (٨٨/٨) من طريق يزيد بن مخلد عن سفيان الشورى عن أبى الزبير به، وقال: « لم يسمعه سفيان من أبى الزبير ، وذكره من طريق أبى داود الحفرى عن سفيان عن ابن جريج .

⁻ ورواه المغيرة بن مسلم عن أبى الزبير عن جابر، أخرجه النسائى. والمغيرة بن مسلم وثقة ابن مسعين، وقال أبو حاتم: « صالح الحديث صدوق »، ولكنه ضعيف في أبي الزبير .

⁻ وأعله ابن القطان بأنه من معنعن أبى الزبير عن جابر، إلا أن عبد الرزاق أخرجه (٢٠٦/١٠) عن ياسين الزيات، وفيه التصريح بسماع أبى الزبير له من جابر. وتقدم ما في ياسين .

أما حديث عبد الرحمن بن عوف :

أخرجـه ابن ماجه (٢٥٩٢) من طريق إبراهيم ابن عـبد الرحمن بن عـوف عن أبيه مرفوعًا ﴿ ليس على المختلس قطع ﴾ . وإسناد صحيح .

أما حديث أنس:

فأخرجه الطبراني في الأوسط [مسجمع البحرين] (٢٧٨/٤) من طريق الزهري عن أنس . وإسناده حسن .

المواضع، فإذا ضم المتاع في السوق إلى موضع وقعد عليه صاحبه فهو حرز.

وكذلك إذا جعل في ظرف فأخرج منه، وعليه من يحرزه.

أو كانت إبل قطر بعضها إلى بعض، أو انيخت في صحراء حيث ينظر اليها، أو كانت غنمًا في مراحها أو متاعًا في فسطاط أو بيتًا مغلقًا على شيء أو مقفولًا عليه.

وكل ما تنسبه العامة إلى أنه حرز على اختلاف أزمانها وأحوالها.

قال الشافعي: ورداء صفوان كان محرزًا باضطجاعه عليه، فقطع النبي ﷺ سارقه.

قال ويقطع النباش إذا أخرج الكفن من جميع القبر لأن هذا حرز مثله.

مذهب المالكيين والمشافعيين في هذا الباب متقارب جداً. ولا سبيل إلى إيراد مسائل السرقة على اختلاف أنواع الحرز، وقد ذكرناها هنا جملاً تكفي ومن أراد الوقوف على الفروع نظر في كتب الفقهاء وبان له ما ذكرناه وبالله التوفيق.

واختلفوا أيضًا في السارق يرفع إلى الحاكم سرقته بيده فيحكم عليه بالقطع لثبوت سرقته بإقراره. أو ببينة عدول قامت عليه فيهب له المسروق منه ما سرقه، هل يقطع أم لا؟ فقال مالك وأهل المدينة والشافعي وأهل الحجاز: يقطع لأن الهبة إنما وقعت بعد وجوب الحد، فلا يسقط ما قد وجب لله.

كما أنه لو غصب جارية ثم نكحها قبل أن يقام عليه الحد لم يسقط ذلك الحد عنه.

قال الطحاوي ويختلفون في هذه المسألة، لو كانت الهبة قبل أن يؤتى بالسارق إلى الإمام فقال أهل الحجاز منهم مالك والشافعي يقطع، ووافقهم على ذلك ابن أبن ليلى.

وقال أبو يوسف : في هذا لايقطع.

وأما أبو حنيفة ومحمد بن الحسن فقالا لا يقطع في شيء من ذلك، مع وقوع مالكه على السرقة قبل أن يرفع إلى الإمام وبعد أن يرفع إليه.

وحجة أبي يوسف قوله ﷺ: « فهلا قبل أن تأتيني به! » وهذا يدل على أنه لو وهب للسارق رداءه قبل أن يأتيه به لما قطع والله أعلم.

قال أبو عسر: الحجة قائمة لمالك والشافعي على أبي حنيفة بالحديث المذكور في هذا الباب لأن رسول الله ﷺ قطع يد السارق الذي سرق ثوب صفوان بن أمية بعد أن وهبه له.

وقال: « هلا قبل أن تأتيني به ».

ومعنى قوله عندهم فهلا قبل أن تأتيني به، هلا كان ما أردت من العفو عنه قبل أن تأتيني به. فإن الحدود إذا لم أوت بها ولم أعرفها. لم أقمها.

وإذا أتتني لم يجز العفو عنها ولا لغيري. هذا معناه والله أعلم.

وقد احتج الشافعي بالزاني توهب له الأمة التي زنى بها أو يشتريها. إن ملكه الطارئ لا يزيل الحد عنه، فكذلك السرقة.

ومن حجة أبي حنيفة في قوله متى وهب السارقة صاحبها للسارق سقط الحد، قوله ﷺ: « تعافوا عن الحدود بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب ».

قال: فهذا الحد قد عفي عنه بالهبة، وقد حصلت ملكًا للسارق قبل أن يبلغ السلطان، فلم يبلغ الحد السلطان إلا وهو معفو عنه.

قال: وما حصل ملكًا للسارق استحال أن يقطع فيه، لأنه إنما يقطع في ملك غيره لا في ملك نفسه.

ومن حجتهم أيضًا أن الطارئ من الشبهة في الحدود بمنزلة مــا هو موجود في الحال. قياسًا على الشهادات وبالله التوفيق.

قال أبو عسر: لا أعلم بين أهل العلم اختلافًا في الحدود إذا بلغت

إلى السلطان لم يكن فيها عفو لا له ولا لغيره. وجائز للناس أن يتعافوا الحدود ما بينهم. مالم يبلغ السلطان، وذلك محمود عندهم.

وفي هذا كله دليل على أن لصاحب السرقة في ذلك ما ليس للسلطان. وذلك مالم يبلغ السلطان. فإذا بلغ السارق إلى السلطان لم يكن للمسروق منه شيء من حكمه في عفو ولا غيره. لأنه لا يتبعه بما سرق منه إذا وهبه له.

الا ترى أنهم قد أجمعوا على أن السارق لو أقر بسرقة عند الإمام يجب في مثلها القطع، سرقها من رجل غائب أنه يقطع، وإن لم يحضر رب السرقة.

ولو كان لرب السرقة في ذلك مقال، لم يقطع حتى يحضر، فيعـرف ما عنده فيه.

وقد اختلفوا في السارق تدعى عليه السرقة في ثوب هو بيده يدعيه لنفسه، وصاحب السرقة غائب.

فقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما: لا يخاصمه في ذلك أحد إلا رب الثوب، ولايسمع من غيره في ذلك بينة ولا خصومة في ذلك بينه وبين من يدعى ذلك عليه حتى يأتي رب الثوب أو وكيله في ذلك.

وقال ابن أبي ليلى ومالك كل من خاصمه في ذلك من الناس كان خصمًا له وسمعت بينته. فإن قبلت قطع وإن لم يأت بمدفع، وهذه المسائل كلها في معنى الحديث فلذلك ذكرناها وبالله التوفيق.

٦- باب ما لا قطع فيــه

الدرس الله عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان أن عبداً سرق ودياً من حائط رجل فغرسه في حائط سيده، فخرج صاحب الودي يلتمس وديه فوجده، فاستعدى على العبد مروان بن الحكم، فسجن مروان العبد وأراد قطع يده؛ فانطلق سيد العبد إلى رافع بن خديج، فسأله عن ذلك فأخبره أنه سمع رسول الله على يقول: « لا قطع في ثمر ولا في كثر» والكثر الجمار. قال الرجل: فإن مروان ابن الحكم أخذ غلاماً لي وهو يريد قطعه، فأنا أحب أن تمشي معي إليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله على على مروان بن الحكم فقال: أخذت غلاماً لهذا؟ فقال: نعم، قال: فما أنت صانع به؟ قال: أردت قطع يده، فقال له رافع: سمعت رسول الله على يقول: « لا قطع في ثمر ولا في كثر»، فأمر مروان بالعبد فأرسل (۱).

قال أبو عمر: هذا حديث منقطع، لأن محمد بن يحيى لم يسمعه من رافع بن خديج، وقد رواه ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن رافع بن خديج؛ فإن صح هذا، فهو متصل مسند صحيح، ولكن قد خولف ابن عيينة في ذلك، ولم يتابع عليه إلا ما رواه حماد بن دليل المدائني عن شعبة، فإنه رواه عن شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه، عن رافع بن خديج (۱). وأما غير حماد بن دليل، فإنما رواه عن شعبة، عن يحيى عن محمد، عسن رافع - كما رواه مالك؛ وكذلك رواه الثوري، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة، ويزيد بن هارون، وأبو خالد الأحمر؛

⁽۱) رواه أحسم (۳/ ٤٦٤،٤٦٣)، وأبو داود (٤٣٨٩،٤٣٨٨)، والسنسائي (٨٧/٨) وغيرهم من طرق عن يحيي بن سعيد به منقطعًا .

⁽۲) أخرجه الدارمي (۲/ ۲۸۸)، والنسائي (۸۸/۸) .

وعبد الوارث بن سعید، وأبو معاویة - كلهم عن یحیی بن سعید، عن محمد بن یحیی بن حبان، عن رافع بن خدیج.

ورواه ابن جریج، وأبو أسامة، واللیث بن سعد، علی اختلاف عنه، عن يحيى ابن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رجل من قومه، عن رافع بن خدیج.

ورواه بشر بن المفضل، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رجل من قومه، عن عمه، عن رافع بن خديج^(۱).

ورواه الليث، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمة له أن غلامًا سرق وديًا - وساق الحديث.

ورواه الدراوردي، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي ميمون، عن رافع بن خديج (٢)؛ فأما رواية ابن عيينة :

فحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد ابن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان - أن عبدا سرق وديًا من حائط [رجل] (٣)، فجاء به فغرسه في حائط أهله؛ فأتى به مروان بن الحكم، فأراد أن يقطعه، فشهد رافع ابن خديج أن رسول الله علي قال: (لاقطع في ثمر ولا كثر» - فأرسله مروان بن

⁽۱) رواية بشر بن المفضل أخرجها النسائى من طريقه عن يحيى بن سعيد عن رجل من قومه عن عمُّ له عن رافع بن خديج، ولم يذكر فيها « محمد بن يحيى ابن حبان » .

⁽۲) أخسرجه الدارمي (۲/ ۲۲۹)، والنسائي (۸/ ۸۸) وقال: هذا خطأ، أبو مسيمون لا أعرفه ، ورجح الدارمي رواية أبي أسامة .

⁽٣) زيادة من (ب) .

⁽٤) أخرجه الدارمي، والنسائي، وابن ماجه (٢٥٩٣)، والحميدي (٤٠٧).

قال الحميدي: قال لنا سفيان: أخبرنا عبد الكريم، قال: اسم الذي سرق الودي فيل.

قال الحميدي: فقيل لسفيان: ليس يقول أحد في هذا الحديث عن عمه، فقال: هكذا حفظي، قال الحميدي: فقال لي أبو زيد المدائني: حماد بن دليل أثبت عليه، فإن شعبة كذا حدثنا عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حيان، عن عمه.

وقال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: حماد بن دليل ليس به بأس، كان على المدائن قاضيًا، ولا أدري من أين أصله(١).

وأما حديث شعبة من غير رواية حماد بن دليل، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن عبد السلام، قال حدثنا محمد بن بشار، قال حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: سرق غلام من الأنصار نخلاً صغاراً فأتى به مروان، فأمر به أن يقطع، فقال رافع بن خديج: سمعت رسول الله على يقول: لا يقطع السارق في ثمر ولا كثر ١. فقلت ليحيى، ما الكثر؟ قال: الجمار، فضربه وحبسه.

وأما رواية الشوري: فحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال حدثنا أو نعيم، قال قاسم ابن أصبغ، قال حدثنا الحر بن أبي أسامة، قال حدثنا أبو نعيم، قال حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا قطع في ثمر ولا كثر ».

وأما رواية حماد بن زيد: فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد، قال حدثنا مسدد، قال حدثنا حماد، عن

⁽۱) وثقه ابن معین، وقال أبو داود: لیس به بأس، وقال أحمد: « کان قاضی المدائن کان صاحب رأی ولم یکن صاحب حدیث » .

وتبعها الليث بن سعد فرواه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه. أخرجه الترمذي (١٤٤٩).

يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان - أن غلامًا لعمه واسع بن حبان سرق وديًا من أرض جار له - فغرسه في أرضه، فرفع إلى مروان، فأمر بقطعمه؛ فأتى مولاه رافع بن خديج - فذكر ذلك له، فقال: لا قطع عليه؛ فقال له: تعال معي إلى مروان، فجاء به فحدثه أن رسول الله عليه قطع في ثمر ولا كثر "، فدراً عنه القطع.

وأما رواية أبي أسامة، فأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا حمزة بن محمد، قال حدثنا أبو محمد، قال حدثنا أبو محمد، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا الحسين بن منصور، حدثنا أبو أسامة، حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رجل من قومه، عن رافع بن خديج، قال: سمعت رسول الله علي يقول: « لا قطع في شمر ولا كثر ٤.

وأما رواية بشر بن المفضل، فأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا عمرو بن علي، قال حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان – أن رجلاً من قومه حدثه عن عمة له أن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله علي يقول: « لاقطع في ثمر ولا كثر ».

ورواه يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان أنه أخبره أن غلامًا لعمه يقال له فيل أسود سرق وديًا لرجل، فأتى به مروان بن الحكم، فأراد أن يقطعه، فقال له رافع: سمعت رسول الله على يقول: « لاقطع في ثمر ولاكثر »، فأرسله مروان فباعه أو نفاه (۱).

وأخبرنا قاسم بن محمد، قال حدثنا خالد بن سعد، قال حدثنا محمد بن فطيس، قال أخبرنا عمران بن موسى، قال حدثنا مسدد بن مسرهد، قال

⁽۱) ورواه الحسن بين صالح عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن رافع به أخرجه النسائى (٨/ ٨٦ - ٨٧)، والحسن بن صالح ثقة متقن، إلا أن المحفوظ من حديث يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان كما مر.

حدثنا أبو عوانة، قال: كنت عند أبي حنيفة، فأتاه رسول صاحب الشرطة، فقال: أرسلني إليك فلان - يعني صاحب الشرطة، أتي برجل سرق وديًا من أرض قوم، فقال: إن كان قيمة الودي عشرة دراهم فاقطعه، فقلت له: يا أبا حنيفة حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع بن خديج أن رسول الله على قال: لاقطع في ثمر ولاكثر، قال: ما تقول؟ قلت: نعم، أرسل في إثر الرسول، فإني أخاف أن يقطع الرجل، فقال: قد مضى الحكم فقطع الرجل.

قال أبو عـمــر: هذا لايصح عن أبي حنيفة، لأن مذهبه المشهور عنه أنه لاقطع في ثمـر ولا كثـر ولا في أصل شجـرة يقلع، ولا في كل ما يبــقى من الطعام ويخشى فساده، لأنه عندهم في معنى الثمر المعلق.

واختلف الفقهاء في هذا الباب: فقال مالك: لا قطع في كثر - والكثر الجمار، ولاقطع في النخلة الصغيرة ولا الكبيرة؛ ومن قلع نخلة أو قطعها من حائط فليس فيها قطع، قال: ولاقطع في ثمر الأشجار، ولا في الزرع، ولا في الماشية؛ فإذا أوى الجرين الزرع أو الثمر، وأوى المراح الغنم، فعلى من سرق من ذلك قيمة ربع دينار القطع.

قال ابس المواز: من سرق نخلة أو ثمـرة في دار رجل قطع، بخلاف ثــمر شجر الحائط والجنان.

قال أبو عمر: لم يختلف قول مالك وأصحابه أن القطع واجب على من سرق رطبًا أو فاكهـة رطبة إذا بلغت قيمتها ثلاث دراهم - وسرقت من حرز، وهو قول الشافعي لحديث عثمان - أنه قطع سارقًا سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم، قال مالك: وهي الأترجة التي يأكلها الناس(١).

قال أبو عمسر: وهذا يدل على أن القطع واجب في الشمسر الرطب – صلح أن ييس أو لم يصلح، لأن الأترج لا ييس.

⁽١) تقدم .

وقال أشهب: يقطع سارق النخلة المطروحة في الجنان المحروسة.

وقال ابن القاسم: لا يقطع.

وقال الثوري: إذا كانت الثمرة في رؤوس النخل أو في شجرها، فليس فيه قطع ولكن يعزر.

وقال عطاء: يعزر ويغرم، ولا قطع عليه إلا فيما أحرز الجرين.

وقال الشافعي: الحوائط ليست بحرز للنخل ولا للثمر، لأن أكثرها مباح يدخل من جوانب الحائط حيث شاء، فمن سرق من حائط شيئًا من شجرة، أو ثمر معلق لم يقطع؛ فإذا أواه الجرين قطع. قال الشافعي: وذلك الذي تعرفه العامة عندنا أن الجرين حرز للثمر، والحائط ليس بحرز.

وقال أبو حنيفة وأصحابه في الثمر يسرق من رؤوس النخل والشجر أو السنبل من قبل أن يحصد: فلا قطع في شيء من ذلك، وسواء كان الحائط قد استوثق منه وحظر أو لم يكن، لأنه بلغنا أن رسول الله على قال: لا قطع في ثمر ولاكثر قالوا: وكذلك النخلة تسرق بأصلها والشجرة تسرق بأصلها لاقطع في شيء من ذلك.

وقال أبو ثور: إذا سرق ثمر نخل، أو شجر، أو عنب كرم - وذلك الثمر قائم في أصله، وكان محروزًا فبلغ قيمة المسروق من ذلك ما تقطع فيه اليد قطعت يده، وذلك أن هذا كله ملك لمالكه لا يحل أخذه؛ وعلى من استهلكه قيمته في قول جماعة أهل العلم، لا أعلمهم اختلفوا في ذلك؛ فلذلك رأينا على من سرق من ذلك ما يوجب القطع القطع.

قال أبو عمر: لأهل العلم في تأويل حديث هذا الباب قولان، أحدهما أن المعنى المقصود إليه بهذا الحديث، جنس الثمر والكثر من غير مراعاة حرز؛ فمن ذهب إلى هذا المذهب لم ير القطع على سارق سرق من الثمر كله، وأجناس الفواكه والطعام الذي لا يبقى ولا يؤمن فساده كثيرًا، كانت السرقة من ذلك كله أو تليلاً من حرز كانت أو من غير حرز؛ قالوا: وهذا

معنى حديث هذا الباب، لأنه لو أراد ما لم يكن محروزًا ما كان لذكر الشمر وتخصيصه فائدة - هذا كله قول أبي حنيفة وأصحابه.

والقول الآخر أن المعنى المقصود بهذا الحديث، الحرز، وفيه بيان أن الحوائط ليست بحرز للثمار حتى يأويها الجرين، وما لم تكن في الجرين فليست محروزة.

وقد قيل: إن الحديث إنما قيصد به حوائط المدينة خاصة، لأنها حوائط لاحيطان لها، وما كان لها حيطان منها فهي حيطان لا تمنع - لقيصرها - من أراد الوصول إلى ما داخلها، فهذا ما في هذا الحديث من المذاهب لمن استعمله ولم يدفعه، وقد دفعته فرقة ولم تقل به.

قال أبو عمر: قد ثبت عن النبي ﷺ من حديث البراء بن عازب أنه قضى بأن على أهل الحوائط حفظها وحرزها بالنهار، وقضى بأن لا قطع في ثمر (١)؛ - فخرج ما في الحيطان [والجنان](٢) من الثمار بذلك من حكم الحرز في سقوط القطع كما خرج المقدار المعتبر في المسروق بالسنة عن جملة وجوب القطع على عموم الآية في السراق والسارقات - والله أعلم.

وذكر محمد بن الحسين الخرقي الحنبلي في مختصره على مذهب أحمد بن حنبل قال: وإذا سرق السارق ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق أو قسيمة ثلاثة دراهم من العروض كلها طعامًا كان أو غيره، وأخرجه من الحرز، فعليه القطع ما لم يكن ثمرًا ولا كثرًا.

وذكر إسحاق بن منصور قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: القطع فيما أوى الجسرين أو المراح، قال: والمراح للغنم، والجرين للشمار؛ قال: وقال إسحاق يعني بن راهويه كما قال أحمد.

⁽١) تقدم. في القضاء.

⁽٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [والأجنة] .

قال أبو عمر: ذكر ابن خواز بنداد أن أحمد بن حنبل وأهل الظاهر وطائفة من أهل الحديث - لايعتبرون الحرز في السرقة ويقولون: إن كل سارق سرق ما يجب فيه القطع من حرز ومن غير حرز.

قال أبو عمسر: هذا غير صحيح عن أحمد بن حنبل، والصحيح ما ذكرنا عنه في هذا الباب مما ذكره الخرقي، وإسحاق بن منصور - على ما ذكرنا.

وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يـذهب إلى حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ فيمن سرق الثمر المعلق - أنه لا قطع فيه حتى يأويه الجرين، وأن عليه غرامة مثليه. واحتج أيضًا بحديث عمر في ناقة المدنى.

قال أبو عمر: حديث عمرو بن شعيب أصل عند جمهور أهل العلم في مراعاة الحرز واعتباره في القطع.

حدثناه عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن عجلان، عن عسمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاصي، عن النبي عليه أنه سئل عن الثمر المعلق، قال: «ما أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبثة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه، فعليه غرامة مثليه والعقوبة؛ ومن سرق منه شيئًا بعد أن يؤويه الجرين، فبلغ ثمن المجن، فعليه القطع»(١).

قال أبو عبيد: الشمر المعلق هو الذي في رؤوس النخل، لم يجذ ولم يحرز في الجرين.

قال أبو عمر : وكذلك سائر ما في رؤوس الأشجار من سائر الثمار، قال أبو عبيد: والجرين يسميه أهل العراق البيدر، ويسميه أهل الشام الأندر،

⁽١) تقدم انظر باب ما يجب في القطع شرح حديث رقم: (٢) .

ويسمى بالبصرة الجودان، ويقال بالحجاز: المربد. قال أبو عبيد: والودي النخل الصغار، [والكثر](١) جمار النخل في كلام العرب.

قال أبو عمر: أما داود وأهل الظاهر، فذهبوا إلى قطع كل سارق تلزمه الحدود إذا سرق ما يجب فيه القطع من حرز ومن غير حرز على عموم قول الله عز وجل وظاهره في السارق والسارقة؛ وظاهر قول النبي عليه «القطع في ربع دينار فصاعداً » - ولم يذكر الحرز، وضعف داود حديث عمرو بن شعيب وحديث رافع بن خديج وشذ في ذلك عن جمهور الفقهاء، كما شذ أهل البدع في قطع كل سارق سرق قليلاً أو كثيراً من حرز ومن غيره؛ والذي عليه جمهور العلماء: القول بهذين الحديثين على ما ذكرنا عنهم، وكذلك لا أعلم أحداً قال بتضعيف القيمة غير أحمد بن حنبل؛ وسائر العلماء يقولون بالقيمة أو المثل على حسبما ذكرنا في باب نافع من هذا الكتاب.

قال أبو عمر: قول في هذا الحديث: فعليه غرامة مثليه - منسوخ بالقرآن والسنة، فالقرآن قول الله - عز وجل -: ﴿ وَإِنْ عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ ولم يقل بمثلي ما عوقبتم به ، وقضى النبي ﷺ فيمن اعتق شقصًا له في عبد بقيمته قيمة عدل، ولم يقل بمثلي قيمته ولا بتضعيف قيمته ؛ وقضى في الصحفة في باب نافع ؛ وأجمع فقهاء الأمصار على أن لا تضعيف في شيء من الغرامات، وأجمعوا على أيجاب المثل على مستهلك المكيلات والموزونات، واختلفوا في العروض على ما ذكرناه في باب نافع من هذا الكتاب، والحمد لله وبه التوفيق.

* * * * *

⁽١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع [وأكثر] .







كتاب الأشربة

١_ باب ما ينهي أي ينبذ فيــه

(٣٣١/١٥) ١ – مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله على خطب الناس في بعض مغازيه؛ قال عبد الله بن عمر: فأقبلت نحوه، فانصرف قبل أن أبلغه؛ فسألت: ماذا قال؟ فقيل لي: نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت(١).

قال أبو عمر: كان عبد الله بن عمر يرى أن النهي عن الانتباذ في الظروف نحو الدباء والمزفت غير منسوخ، وكان مالك يذهب إلى هذا، وتابعه طائفة من أهل العلم؛ وقد مضى القول في هذا الباب ممهدا مبسوطاً بما فيه من اختلاف الآثار، وتنازع علماء الأمصار، في باب ربيعة من هذا الكتاب(٢) - والحمد لله، فلا وجه لتكرير ذلك ههنا.

وفي هذا الحديث دليل على أن الإمام يخطب رعيته ويعلمهم في خطبته مابهم الحاجة إليه من أحكامهم في دينهم ودنياهم .

وأما الدباء فهو القرع المعروف، وهو إذا يبس وضع منه ظرف يسرع فيه النبيـذ إلى الشدة – مزفتًا كان أو غير مزفت؛ ولذلك ما جاء في هذا الحديث وغيره ذكر الدباء مطلقًا ثم عطف عليه المزفت منه ومن غيره – والله أعلم.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال حدثني أبي، قال حدثنا عبد الله بن يونس، قال حدثنا بقي بن مخلد، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال

⁽١) رواه مسلم في الأشربة (٤٩،٤٨/١٩٩٧) من طرق عن نافع به .

⁽٢) انظر كتاب الضحايا باب ادخار الضحايا حديث رقم: (٣) .

حدثنا محمد ابن [فضيل](١)، عن المختار بن فلفل، قال: سالت أنس بن مالك عن النبيذ فقال: اجتنب مسكره في كل شيء، واجتنب ما سوى ذلك في ما زفت أو في قرعة(٢)؛ وهذا يوضح ما قلنا، ويقسر حديث ابن عمر ومذهبه، ومذهب مالك في هذا الباب - والله الموفق للصواب.

恭 恭 恭

⁽١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [فضل]. والصواب ما أثبتناه، كما في المصنف .

⁽٢) إسناده صحيح. رواه ابن أبي شيبة (٥/ ٤٧٨) .

(٢٣٧/٢٠) ٢- مالك، عن العلاء بن عبد الرحمان، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله على نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت(١).

قال أبو عمر: قد مضى القول في هذا الحديث في باب ربيعة وغيره من هذا الكتاب (٢).

وهكذا رواه القعنبي، والتنيسي، وابن بكيـر، وأبو المصعب، وقــــيبــة، وجماعتهم.

قال أبو عــمـــر: النبذ: الرمي والترك، والنبيذ المنبوذ.

قال القطامي:

فهن ينبذن من قول يصبن بـــه مواقع الماء من ذي الغلة الصادي

* * *

⁽۱) أخرجه أحمد (۷/ ٥١٤) من طريق مالك، ورواه البخارى ومسلم من غير هذا الوجه بنحوه .

⁽٢) انظر كتاب الضحايا باب إدخار لحوم الأضاحي. حديث رقم: (٣) .



۲- باب ما یکره ای پنبذ جمیعا

قال أبو عسر: هكذا رواه مالك بإسناده هذا مرسلاً، لا خلاف عنه في ذلك فيما علمت.

وقد رواه عبد الرزاق، عن ابن جریج، عن زید بن أسلم، عن عطاء بن یسار، عن أبي هریرة، أن رسول الله ﷺ – مثله (۱). ذکره البزار قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسکر، وسلمة بن شبیب، قالا: حدثنا عبد الرزاق. وهو حدیث یروی متصلاً من وجوه صحاح کثیرة، منها: حدیث ابن عباس، وجابر، وأبي قتادة، وأبي سعید، وأنس، وأبي هریرة.

فأما حديث أبي قتادة فسنذكره في باب ما رواه مالك عن الثقة عنده – إن شاء الله في باب الأشربة؛ لأنه حديث أبى قتادة خاصة (٢).

وأما حديث ابن عباس في هذا الباب:

فحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن حبيب بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله عن الدباء، والحنتم، والمزفت، والنقير، وأن يخلط البلح والزهو (٣).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الخشني، قال: حدثني أحمد بن إسحاق الصاغاني، قال: حدثني أحمد بن حنبل، قال حدثني بهز بن أسد أبو الأسود العمي، قال: حدثنا همام، عن

⁽١) المصنف (٩/ ٢١٥–٢١٦).

⁽٢) الحديث الآتي .

⁽٣) رواه مسلم في الأشربة (٤١/١٧)، والنسائي (٨/٢١٩) .

قتادة، عن عكرمة، عن ابس عباس، عن النبي ﷺ قال: «المزات حرام»(١) يعنى خليط البسر والتمر.

وأما حديث جابر: فحدثني إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي القرشي - رحمه الله، قال: حدثنا أبو الحسين محمد بن العباس بن يحيى الحلبي، قال: حدثنا أبو عروبة الحسين بن محمد الحراني - بحران، قال: حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن، قال: حدثنا مسكين، قال: حدثنا مهدي بن ميمون، عن مطر الوراق، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، قال: نهى رسول الله عليه أن يخلط البسر والتمر(٢) - يعني في النبيذ.

وحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث ابن أبي أسامة، قال: حدثنا عاصم بن علي، قال: حدثنا ليث بن سعد، عن عطاء ابن أبي رباح وأبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله عليه أنه نهى أن ينبذ الزبيب والتمر جميعًا، ونهى أن ينبذ البسر والرطب جميعًا (٣).

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن العباس بن يحيى الحلبي، قال: حدثنا أبو بكر بن فروخ، قال: حدثنا زهير بن محمد بن غير، قال: حدثنا معاوية بن عمرو، ومسلم بن إبراهيم، قالا: حدثنا جرير بن حازم، عن عطاء ابن أبي رباح، قال زهير: وحدثنا أحمد بن يونس، وعاصم بن علي، وموسى بن داود، قالوا جميعًا: حدثنا الليث بن سعد، عن عطاء وأبي الزبير جميعًا. قال زهير: وأخبرنا موسى بن داود، قال: حدثنا همام، عن عطاء، قال: وحدثنا عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن عبيد، قال: حدثنا مهدي بن ميمون، قال: حدثنا مطر الوراق، عن عطاء، قال: وأخبرنا موسى مهدي بن ميمون، قال: حدثنا مطر الوراق، عن عطاء، قال: وأخبرنا موسى

⁽۱) إسناده صحيح. ورواه أحمد (۳/ ۱۵۵)، والبيه قى (۳۰۷/۸) من طريق خالد بن الفزر عن أنس نحوه مرفوعًا، وخالد لم يروى عنه إلا الحسن بن صالح، وقال أبو حاتم: « شيخ » .

⁽۲) رواه البخارى (۵۲۰۱)، ومسلم فى الأشربة (۱۲/۱۹۸۲)، وأبو داود (۳۷۰۳) من طرق عن عطاء .

⁽٣) رواه مسلم في الأشربة (١٩٨٦/١٩) وغيره من طريق أبي الزبير .

بن داود، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن عطاء، وأبي النزبير. قال: وأخبرنا اللاحقي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، أن النبي عليه نهى أن يخلط الزبيب والتمر، والبسر والتمر. وفي حديث بعضهم والرطب - والمعنى واحد.

وحدثنا إبراهيم بن غالب التمار، وحدثنا إبراهيم بن غالب التمار، وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي [القرشي](1)، قال: حدثنا محمد بن القاسم ابن شعبان، قال: حدثنا محمد بن الربيع بن سليمان، قال: حدثنا يوسف بن سعيد، قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر، أن رسول الله ﷺ نهى أن ينبذ التمر والزبيب، والبسر والرطب جميعًا.

ورواه ابن وهب عن الليث بسن سعد، وجرير بن حازم، عن عطاء عن جابر. وابن وهب أيضًا، عن عمرو بن الحارث، والليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي المسلمية مثله.

وأما حديث أبي سعيد: فحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد ابن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا محمد بن العباس بن أسلم، قال: حدثنا إبراهيم ابن مرزوق، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا شعبة، عن أبي سلمة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أن النبي عليه نهى عن البسر والتمر، والزيب والتمر أن يخلطا(٢).

قال: وحدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت سليمان التيمي يحدث عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ - مثله حرفًا بحرف.

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا محمد بن العباس بن أسلم، قال: حدثنا إبراهيم بن

⁽١) زيادة من (د) .

⁽٢) رواه مسلم في الأشربة (١٩٨٧/ ٢١،٢٠)، والترمذي (١٨٧٧) وغيرهما.

مرزوق، قال: حدثنا عمر بن حبيب. قال: حدثنا سليمان الـتيمي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: « نهى رسول الله ﷺ أن يخلط الزبيب والتمر، والبسر والتمر، وعن الجر أن ينبذ فيه ١٠٠٠.

وأما حديث أنس: فحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا همام، قال: حدثنا قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ نهى أن ينبذ البسر والتمر جميعًا(٢).

وحدثنا علي بن سعيد، قال حدثنا الحسن بن علي النيسابوري، وحدثنا عبد حدثنا علي بن سعيد، قال حدثنا الحسن بن علي النيسابوري، وحدثنا عبد الوارث ابن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن شاذان، قال: حدثنا محمد بن مقاتل المروزي، قالا: حدثنا عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا وفاء بن إياس، عن المختار بن فلفل، عن أنس بن مالك، قال: « نهى رسول الله والمسابق المبينين ينبذهما مما يبغي أحدهما على صاحبه. قال: وسألته عن الفضيخ، فنهاني عنه قال: وكان يكره المذنب من البسر، مخافة أن يكونا شيئين، فكنا نقطعه منهما ».

وأما حديث أبي هريرة: فحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد ابن مصعب، عن الأوزاعي، عن يحيي بن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي علي قال: « لا تجمعوا بين الزهو والرطب، والتمر والزبيب، وانبذوا كل واحد منهما على حدته »(٣).

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي داود البرلسي، قال: أخبرنا عمرو بن أبي سلمة، قال: أخبرنا عكرمة بن

⁽١) قوله: ﴿ نهى عن الجر أن ينبذ فيه ﴾ أخرجه مسلم في الأشربة (٤٣/١٩٩٦) .

⁽٢) صحيح. رواه أحمد (٣/ ١٣٤ ، ١٥٧، ١٤٠ ، ٢٥١، ٢١٠) من طرق عن أنس .

⁽٣) أخرجه ابن أبى شيبة (٥/٥٠٥) .

عمار، قال: حدثني أبو كثير السحيمي، قال: أخبرني أبو هريرة، قال: قال رسول الله عليه: « لا تخلطوا التمر والبسر جميعًا تنبذونهما، ولا تخلطوا الزبيب والتمر تنبذونهما، وانبذوا كل واحد منهما على حدته »(١).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا محمد ابن إسحاق، قال أخبرني معبد بن كعب بن مالك، عن أمه - وكانت قد صلت القبلتين - قالت: سمعت رسول الله علي الخيطين: التمر والزبيب أن ينبذا، وربما قال: « انبذوا كل واحد منهما على حدته »(٢).

وحدثنا الترمذي، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا عبد الجبار بن حدثنا الترمذي، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا عبد الجبار بن عمر، عن ابن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن أبيه، عن أم مغيث، أنها حدثته أنها سمعت رسول الله عليه عن الخليطين، قلنا يا رسول الله، وما الخليطان؟ قال: « التمر والزبيب، وكل مسكر حرام »(٣).

قال أبو عمر: الأحاديث في هذا الباب صحاح متواترة، تلقاها العلماء بالقبول لكنهم اختلفوا في معناها: فذهب مالك والشافعي وأصحابهما، إلى القول بظاهرها وعمومها، ونهوا عن الخليطين جملة واحدة. قال مالك لما ذكر حديث النهي عن أن ينبذ البسر والرطب جميعًا، والزهو والرطب جميعًا. قال: وعلى هذا أدركت أهل العلم ببلدنا.

وقال الشافعي: نهى رسول الله ﷺ عن الخليطين، فلا يجوزان على حال.

⁽١) رواه مسلم في الأشربة (١٩٨٩/ ٢٦م)، وابن ماجه (٣٣٩٦) .

⁽۲) رواه الحميدى (۱/۱۷۳)، وأحمد (۱۸/٦) من طريق محمد بن إسحاق عن معبد بن كعب بن مالك، ومعبد بن كعب وثقه العجلى وابن حبان، وروى له الشيخان وكان قائد أبيه، وقال الحافظ في التقريب: « مقبول » .

⁽٣) رواه الطبرانی (٧٦/٢٥–١٧٧) من طریق سعید بن أبی مریم به، وابن أبی فروة هو إسحاق بن أبی فروة ضعیف جدًا .

ولايجمع عند مالك والشافعي بين شرابين، سواء نبـذ كل واحد منهـما على حدة، أو جمع شيئان فنبذا جميعًا.

وقال أبو حنيفة: لا بأس بشرب الخليطين من الأشربة: البسر والتمر، والزبيب والتمر، وكل ما لو طبخ أو نبذ على الانفراد حل، فكذلك إذا طبخ أو نبذ مع غيره. وروي عن ابن عمر، وإبراهيم، مثل ذلك - فيما قال أبو جعفر الطحاوي؛ وهو قول أبي يوسف الآخر، قال: وقال محمد بن الحسن أكره المعتق من التمر والزبيب.

والنهي عند أبي حنيفة في الأحاديث المذكورة في هذا الباب، إنما هو من باب السرف، لضيق ما كانوا فيه من العيش.

وروى المعافى عن الشورى، أنه كره من النبيذ الخليط والسلافة والمعتق. وقال الليث: لا أرى بأسًا أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربا جميعًا؛ وإنما جماء النهي في كراهية أن ينبذا جميعًا ثم يشربان، لأن أحدهما يشد صاحه.

وأما ما ذكره الطحاوي عن ابن عمر، فقد روينا عنه خلاف ذلك:

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: نهى أن ينبذ الزهو والرطب جميعًا، والبسر والتمر جميعًا(١).

^{* * *}

⁽١) أخرجه مسلم في الأشربة (٢٩،٢٨/١٩٩١) .

(۲۰ / ۲۰) ٢ – مالك، عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبدالرحمن بن الحباب الأنصاري السلمي، عن أبي قتادة الأنصاري - أن رسول الله على أن ينبذ التمر والزبيب جميعًا، والزهو والرطب جميعًا (۱).

قال أبو عسر: هكذا روى هذا الحديث عامة رواة الموطأ - كما رواه يحيى، وعمن رواه هكذا: ابن عبد الحكم، والقعنبي، وعبد الله بن يوسف، وابن بكير، وأبو المصعب، وجماعتهم.

ورواه الوليد بن مسلم، عن مالك، عن ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج:

حدثنا الحسن بن هاشم بن بشر الحراني، حدثنا الوليد بن عبد الله بن أحمد القاضي، حدثنا الحسن بن هاشم بن بشر الحراني، حدثنا الوليد بن عتبة، حدثنا الوليد بن مسلم – عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن لهيعة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن الحباب السلمي، عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله عليه الله المنها المن التمر والزبيب جميعًا، والزهو والرطب جميعًا.

قال أبو عمر: روي عن النبي على هذا الحديث ومعناه من طرق شتى من حديث جماعة من أصحابه، منهم: ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وعائشة، وأبو هريرة، ومعقل بن يسار، وأبو سعيد، وأنس (٢)؛ وقد ذكرنا

⁽۱) أخرجه البخارى (۲۰۲)، ومسلم في الأشربة (۱۹۹۸/۲۲-۲۲) وأبو داود (۳۷۰٤) وغيرهم .

⁽٢) وفى الباب عن أم سلمة عند أبى داود (٣٧٠٦)، وفى سنده مجاهيل. وأما حديث عائشة: فأخرجه أحمد (٢٤٢/٦) من طريق يحيى بن أبي كثير عن ثمامة بن كلاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عنها أن النبي على قال: «... لا تنبذوا الزبيب والتمر جميعاً، ولا تنبذوا البسر والرطب جميعاً.

وثمامة بن كلاب وثقه ابن حبان، وقال البيهقي مجهول . قلت: قد روى عنه يحيى بن أبي كثير، وهو إمام لا يحدث إلا عن ثقة قاله أبو حاتم .

ويحيى بن أبي كثير وإن كان يدلس إلا أنه هنا رواه ذكر بينه وبين أبي سلمة ثمامة، =

كثيرًا منها فيما سلف من كتابنا هذا - في باب زيد بن أسلم، وذكرنا هناك اختلاف العلماء في باب معنى هذا الحديث، فلا وجه لإعادة ذلك ههنا، ونذكر ههنا حديث أبي قتادة خاصة على شرطنا - وبالله عوننا وهو حسبنا.

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، قال حدثنا يونس بن عبد الأعلى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث - أن بكير بن عبد الله بن الأشبح حدثه أن عبد الرحمن بن الحارث السلمي أخبره عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله على نهي أن ينبذ التمر والزبيب جميعًا.

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا عبد الرحمن بن أحمد، حدثنا محمد بن ميمون ومحمد بن عبد الله [الفخارى](١)، قالا حدثنا الوليد بن مسلم، قال حدثنا الأوزاعي، عن يحيى، قال حدثني عبد الله ابن أبي قتادة، قال حدثني أبي - أنه سمع النبي يقول: « لا تجمعوا بين الزهو والرطب [والتمر](٢) والزبيب، وانتبذوا كل واحد منهما على حدة ».

أخبرنا إسماعيل، حدثنا محمد بن شعبان، حدثنا إبراهيم بن عشمان، حدثنا حاتم بن قتيبة، حدثنا علي بن حجر، حدثنا داود بن الزبرقان، قال حدثنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه - أن رسول الله على قال: « لا تنبذوا الزهو والرطب جميعًا، ولا تنبذوا الزبيب والتمر جميعًا، وانتبذوا كل واحد منهما على حدته ».

⁼ وهو قد سمع من أبي سلمة فهذه قرينة على أنه لم يدلسه لنزوله بالإسناد. وهي أيضاً قرينة على قلة تدليسه.

أما حديث معقل بن يسار، فلم أجده. وأما بقية الآثار فتقدم تخريجها وأخرج أبو داود عن عائشة أن رسول الله - ﷺ - كان ينبذ له زبيب فيلقى فيه تمر، أو تمر فيلقى فيه زبيب، وإسناده ضعيف .

⁽١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع: [الضبي] .

⁽٢) زيادة من (ب) .

حدثنا قاسم بن قاسم بن عبد الرحمن، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال حدثنا عفان، قال حدثنا أبان، قال حدثنا يحيى بن أبي كثير، قال حدثني عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه - أن نبي الله عَلَيْ نهى عن خليط البسر والتمر، وعن خليط الزبيب والتمر، وعن خليط الزهو والرطب؛ وقال: « انتبذوا كل واحد على حدة ».

قال: وحدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي قـتادة، عن النبي ﷺ بهذا الحديث.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا محمد بن بشر العبدي، عن حجاج بن أبي عثمان، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ فذكره.

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال حدثنا علي بن [سعد] (۱) ، قال حدثنا جبارة بن المغلس الجماني، قال حدثنا قيس بن الربيع، عن الربيع، عن عائذ بن نصيب، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يخلط التمر والزبيب جميعًا، وقال: « ينبذ هذا على حدة وهذا على حدة ».

وقد ذكرنا أحكام الخليطين وما للعلماء في ذلك من المذاهب في باب زيد بن أسلم - والحمد لله(٢).

* * *

⁽١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع: [سعيد] .

⁽٢) أنظر الحديث السابق.



٣- باب تحريم الخمــر

(٧/٤/٧) ١- مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ: أنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن البتع؟ فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام»(١).

قال أبو عمر: لا أعلم عن مالك خلافًا في إسناد هذا الحديث، إلا أن إبراهيم بن طهمان في (٢) ذلك، وعنده أيضًا حديث مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة والمشهور فيه عن مالك حديث أبي سلمة، وهو حديث صحيح مجتمع على صحته، لا خلاف بين أهل العلم بالحديث في ذلك، وهو أثبت شيء يروى عن النبي علي في تحريم المسكر، وقد سئل يحيى بن معين عن أصح حديث روى في تحريم المسكر؟ فقال: حديث ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة: أن رسول الله علي سئل عن البتع؟ فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام » قال: وأنا أقف عنده.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا على بن محمد بن إسماعيل الطوسي حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز. وحدثنا خلف بن إبراهيم بن محمد الديبلي، حدثنا موسى بن هارون الجمال قالا: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد.

وحدثناه خلف حدثنا الحسين بن جعفر الزيات حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، حدثنا محمد ابن المثنى، حدثنا بشر بن عمر الزهراني، قالوا: حدثنا مالك بن أنس عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن عائشة عن النبي ﷺ: أنه سئل عن البتع، فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام».

⁽۱) أخرجه البخاری (۲٤۲، ۵۵۸۰)، ومسلم فی الأشربة (۲۰۰۱/۲۰-۲۹). وأبو داود (۳۲۸۲) وغیرهم من طرق عن ابن شهاب به .

 ⁽۲) كذا بالمطبوع وفي : (أ) والعبارة غير مستقيمة المعنى ولعلها «إلا أن إبراهيم بن طهمان خالف في ذلك» .

قال أبو عمر: والبتع شراب العسل لا خلاف علمته في ذلك بين أهل الفقه، ولا بين أهل اللغة. وإذا خرج الخبر بتحريم المسكر على شراب العسل، فكل مسكر مثله في الحكم، وكذلك قال ابن عمر: « كل مسكر خمر »(١).

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى، قال حدثنا عبد الله بن محمد بن حبابة قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: أنبأنا شعبة عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه عن أبي موسى: أن النبي على النبي على الله الموسى ومعاذا إلى اليمن، قال لهما: «يسرا ولا تعسرا وتطاوعا ولا تنفرا فقال له أبو موسى: يا رسول الله إن لنا شرابًا يصنع بأرضنا من العسل، يقال له البتع، ومن الشعير: يقال له المزر فقال له النبي على «كل مسكر حرام». قال: وقال معاذ لأبي موسى كيف تقرأ القرآن؟ قال أقرأه في صلاتي، وعلى راحلتي، وقائمًا وقاعدًا ومضطجعاً، وأتفوقه تفوقًا، فقال معاذ: لكني أنام ثم أقوم، فاحتسب نومتي، كما أحتسب قومتي (٢). قال: فكأن معاذًا فضل عليه.

قال أبو عسر: وقد أتينا من القول في تحريم المسكر بما فيه كفاية، في كتابنا هذا، في باب إسحاق بن أبي طلحة (٣) ، فأغنى عن إعادته ها هنا، ولا خلاف بين أهل المدينة في تحريم المسكر قرنًا بعد قرن يأخذ ذلك كافتهم عن كافتهم، وما لأهل المدينة في شيء من أبواب الفقه إجماع، كإجماعهم على تحريم المسكر، فإنه لا خلاف بينهم في ذلك، وسائر أبواب العلم قل ما تجد فيه قولاً لعراقي أو شامي، إلا وقد تقدم من أهل المدينة به قائل، إلا تحريم المسكر، فإنهم لم يختلفوا فيه، فيما علمت، ولا يصح عن عمر بن الخطاب ما روى عنه في ذلك، وما أجمع عليه أهل المدينة فهو الحق إن شاء الله، ولم

⁽١) انظر الحديث الرابع من هذا الباب .

⁽٢) رواه البخاري (٤٣٤٤)، ومسلم في الأشربة (١٧٣٣/ ٧١،٧٠) وغيرهما.

⁽٣) انظر آخر كتاب الأشربة .

يجمع أهل العراق على تحليل المسكر ما لم يسكر شاربه، لأن جماعة منهم يذهبون في ذلك مذهب أهل الحجاز.

حدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا سليم، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن عيسى، حدثنا إبراهيم بن أحمد، حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا الوليد بن مسلم، قال سمعت مخلد بن حسن، وعبد الله بن المبارك، وعيسى بن يونس، وأبا إسحاق الفزاري وهؤلاء أفضل من بقي يومنذ من علماء المشرق، وقد أجمعوا على ترك الحديث في تحليل النبيذ، وإظهار الرواية في تحريمه.

حدثني عبد الله بن محمد بن يوسف، قال حدثنا محمد ابن أحمد بن يحيى، قال حدثنا أبو جعفر يحيى، قال حدثنا أجمد بن محمد بن زياد الأعرابي، قال حدثنا أبو جعفر الصائغ، قال: حدثني عبد الله بن نافع قال حدثني ابن أبي سهل، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن زيد بن ثابت، قال: إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنه سنة، وقال أبو بكر بن عبد الرحمن: هو الحق الذي لا شك فيه.



٢١٦/٥) ٢ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله على الله عن الغبيراء؟ فقال: لا خير فيها، ونهى عنها. قال مالك: وسألت زيد بن أسلم عن الغبيراء؟ فقال: هي الأسكركة .

قال أبو عمر: هكذا رواه أكثر رواة الموطأ مرسلاً، وما علمت أحداً أسنده عن مالك، إلا ابن وهب؛ وحديث ابن وهب في ذلك.

حدثناه إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان (۱) ، قال: حدثنا غير واحد عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عباس، عن النبي عليه أنه سئل عن الغبيراء ؟ - فذكره سواء.

قال أبو إسحاق بن شعبان: وحدثناه أحمد بن محمد، عن الحارث بن مسكين، عن ابن القاسم، عن مالك مثله.

هكذا قال ابن شعبان، والذي في الموطأ لابن القاسم في هذا الحديث الإرسال، كرواية يحيى وغيره.

والأسكركة: نبيذ الأرز، وقيل نبيذ الذرة. وقد تقدم قولنا في تحريم المسكر في باب إسحاق بن أبي طلحة، من كتابنا هذا موضحًا مستوعبًا (٢).

وقوله ﷺ كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام. وما أسكر كثيره، فقليله حرام - يدخل فيه الغبيراء وغيرها، وبالله التوفيق.

⁽۱) محمد بن القاسم بن شعبان لم يكن بالقوى فى الرواية، مع ماله من باع فى الفقه، والورع والتقوى، قال ابن حزم: ﴿ فإما تغير حفظه، وإما اختلطت كتبه ﴾ وتقدم الكلام عليه فى الحدود .

⁽٢) أنظر آخر كتاب الأشربة .

مقعده من النار ». وقال: « إن الله ورسوله حرما الخمر والميسر والكوبة والغبيراء »(١).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن [زيد] (٢)، عن صفوان بن محرز المازني، قال: سمعت أبا موسى يخطب على هذا المنبر وهو يقول: ألا إن خمر أهل المدينة البسر والتمر، وخمر أهل فارس العنب، وخمر أهل الميمن البتع، - وهو العسل، وخمر أهل الحبشة الأسكركة - وهو الأرز (٣).

* * *

⁽۱) رواه أحمد (۱۷۱،۱۵۸/۲) من طريق ابن لهيعة وعبد الحميد بن جعفر كلاهما عن يزيد بن أبى حبيب بإسناده، قال: ﴿ إِنَ الله عز وجل حرم الخمر، والميسر والكوبة، والغبيراء، وكل مسكر حرام ﴾ وإسناده صحيح .

وتابعهما ابن إسحاق عن يزيد بن أبى حبيب عن الوليد بن عبده، هكذا قال حماد بن سلمة عن ابن إسحاق. أخرجه أبو داود (٣٦٨٥) وخالفه إبراهيم بن سعد فرواه عن ابن إسحاق وقال: «عمرو بن الوليد» كرواية ابن لهيعة وعبد الحميد بن جعفر. وعمرو بن الوليد بن عبدة قال ابن يونس: كان من أهل الفضل والفقه وكذا قال

سعد بن كثير بن عفير، وذكره يعقوب بن سفيان في ثقات أهل مصر.

ورواه أحمد (٢/ ١٦٥، ١٦٧) من جه آخر ضعيف .

أما الكوبة: فبضم الكاف، قال الخطأبي في معالم السنن (٤/ ٢٦٧):

الكوبة يفسر بالطبل، ويقال هو النرد،، ويدخل في معناه كل وتر، ومـزهر في نحو ذلك من الملاهي والغناء .

وقال ابن الأثير: ١ هي النرد، وقيل: الطبل، وقيل: البربط ، .

وقال الإمام أحمد: (الكوبة كل شيء يكب عليه، [كتاب الأشربة الصغير (ص ٠٠)].

⁽٢) كذا في (أ)، (د) ووقع في المطبوع [يزيد] .

⁽٣) إسناده ضعيف. وذكره الهيشمى في المجمع (٥/ ٦٥) وعزاه لأبي يسعلي وقال: « رجاله رجال الصحيح ٢. ولم أجده عند أبي يعلى .

(١٥/٥) ٣- مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله على قال: من شرب الخمر في الدنيا - فلم يتب منها، حرمها في الآخرة (١).

قال أبو عسم الخيار؛ لأن هذا وعيد شديد يدل على تحريم الخيمر، وعلى أن شربها من الكبائر؛ لأن هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة؛ لأن الله - عز وجل - أخبر أن الجنة: ﴿ فيها أنهار من خمر لذة للشاربين ﴾، ﴿لا يصدعون عنها ولا ينزفون ﴾. والظاهر أن من دخل الجنة، لا بد له من شرب خمرها، ولا يخلو من حرم الخمر في الجنة ولم يشربها فيها - وهو قد دخلها من أن يكون يعلم أن فيها خمراً لذة للشاربين، وأنه حرمها عقوبة، أو لا يكون يعلم بها؛ فيان يكن لا يعلم بها، فليس في هذا شيء من الوعيد؛ لأنه إذا لم يعلم بها ولم يذكرها ولا رآها، لم يجد ألم فقدها؛ فأي عقوبة في هذا ؟ ويستحيل أن يخاطب الله ورسوله بما لا معنى له؛ وأن يكون عالماً بها وبموضعها ثم يحرمها عقوبة لشربه لها في الدنيا، إذ لم يتب منها قبل الموت، وعلى هذا جاء الحديث؛ فإن كان هذا هكذا، فقد لحقه حيتذ حزن وهم وغم لما حرم من شربها - هو - ويرى غيره يشربها، والجنة دار لا حزن فيها ولا غم؛ قال الله - عز وجل - : ﴿ لا يمسهم فيها نصب ﴾.

﴿ وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ﴾. وقال: ﴿ وفيها ما تشتهيه الأنفس ﴾ .

ولهذا - والله أعلم - قال بعض من تقدم أن من شرب الخمر - ولم يتب منها - لم يدخل الجنة، لهذا الحديث ومثله؛ وهذا مذهب غير مرضي عندنا - إذا كان على القطع في إنفاذ الوعيد، ومحمله - عندنا - أنه لا يدخل الجنة إلا أن يغفر له - إذا مات غير تائب عنها كسائر الكبائر؛ وكذلك قوله: « لم يشربها في الآخرة »، معناه - عندنا - إلا أن يغفر له فيدخل الجنة ويشربها؛ وهو - عندنا - في مشيئة الله - إن شاء غفر له، وإن شاء عنبه بذنبه؛ فإن عذبه

⁽۱) رواه البخارى (۵۷۵)، ومسلم فى الأشربة (۲۰۰۳/۲۷،۷۷)، والنسائى (۸/۳۱۷-۳۱۷) من طرق عن مالك به .

بذنبه ثم دخل الجنة برحمته، لم يحرمها - إن شاء الله، ومن غفر له، فهو أحرى أن لا يحرمها - والله أعلم.

وعلى هذا التأويل يكون معنى قوله - عليه السلام - حرمها في الآخرة، أي جزاؤه وعقوبته أن يحرمها في الآخرة؛ ولله أن يجازي عبده المذنب على ذنبه، وله أن يعفو عنه، فهو أهل العفو وأهل المغفرة؛ لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء؛ وهذا الذي عليه عقد أهل السنة. إن الله يغفر لمن يشاء وبالله التبلة - وبالله التوفيق.

وجائز أن يدخل الجنة - إذا غفرالله له - فلا يشرب فيها خمرًا ولا يذكرها ولا يراها، ولا تشتهيها نفسه - والله أعلم.

وقد روي عن أبي سعيد الخدري: من لبس الحرير في الدنيا -ودخل الجنة- لم يلبسه هو فيها من بين سائر أهلها. هذا، [أو](١) معناه روي عنه:

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد ابن زهير، قال حدثنا مسلم، قال حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة، عن احمد ابن زهير، عن أبي سعيد، عن النبي عليه قال: « من لبس الحرير في الدنيا، لم يلبسه في الآخرة؛ وإن دخل الجنة، لبسه أهل الجنة - ولم يلبسه هو الآث، ورواه أبو داود الطيالسي، عن هشام بإسناده مرفوعًا، ورواه شعبة عن قتادة، عن داود، عن أبي سعيد - مثله - موقوقًا.

وقد روى جماعة عن النبي - ﷺ - أنه قال: « من لبس الحرير في الدنيا، لم يلبسه في الآخرة »(٣). وروي عن ابن الزبير أنه قال: من لم يلبسه في

⁽١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [و] .

⁽٢) رواه أحسد (٣/٣)، وابن حسان [مسوارد الظمان (١٤٦٣)]. ودواد السُّراج مجهول، وذكره ابن حبان في ثقاته .

⁽٣) رواه البخاري (٥٨٣٤)، ومسلم في اللباس (٦٩٠١) من حديث عمر بن الخطاب=

الآخرة، لم يدخل الجنة، لأن الله - عز وجل - قال في كتابه: ﴿ ولباسهم فيها حرير ﴾.

وهذا -عندي- على نـحو المـعنى الذي نزعنا به في شــارب الخـمــر -والله أعلم- .

حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن سليمان الحريري، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا أبو الربيع العتكي الزهراني، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: « كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، ومن شرب الخمر في الدنيا فمات ولم يتب منها لم يشربها في الآخرة »(١).

قال البغوي: كتب هذا الحديث أحمد بن حنبل، عن أبي الربيع الزهراني.

قال أبو عمر: روى مالك، وابن جريج هذا الحديث كله عن نافع، بعضه مسندًا، وبعضه من قول ابن عمر، وهو كله مسند صحيح؛ وقد مضى القول فيه عند ذكر تحريم المسكر في باب إسحاق بن أبي طلحة من كتابنا هذا - والحمد لله(٢).

وأجمع العلماء على أن شارب الخمر - ما لم يتب منها - فاسق مردود الشهادة.

وذكر الأثرم قال: قلت لأحمد بن حنبل: لي جار يشرب الخمر، أأسلم عليه؟ فسكت، ثم قال: سلم عليه ولا تجالسه.

ومسلم فى الله عنه وللبخارى (٥٨٣٢)، ومسلم فى اللباس (٢١/٢٠٧٣) من حديث أنس ولمسلم فى اللباس (١٥٦/٤) عن أبى أمامة، ولأحمد (١٥٦/٤) عن عقبة ابن عامر .

أما قول ابن الزبير، فرواه البخاري، ومسلم وأحمد .

⁽١) رواه مسلم في الأشربة (٣٠٠٣/ ٧٣) وغيره من طريق أيوب عن نافع .

⁽٢) أنظر آخر كتاب الأشربة .

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان ابن نصر، قال: حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن يحيى بن جعدة، قال: قال عثمان ابن عفان: إياكم والخمر، فإنها مفتاح كل شر: أتي رجل فقيل له: إما أن تحرق هذا الكتاب، وإما أن تقتل هذا الصبي، وإما أن تقع على هذه المرأة، وإما أن تشرب هذه الكأس، وإما أن تسجد لهذا الصليب؛ قال فلم ير فيها شيئًا أهون من شرب الكأس، فلما شربها سجد للصليب، وقتل الصبي، ووقع على المرأة، وحرق الكتاب(١).

وأما التوبة من الخمر وغيرها من كبائر الذنوب، فمبسوطة للمؤمن ما لم تحضره الوفاة ويعاين الموت ويغرغر؛ فإذا بلغ هذه الحال، فلا توبة له - إن تاب حين ذ، وتوبته مردودة عليه؛ قال الله - عز وجل: ﴿ وليست التوبة للذين يعملون السيئات، حتى إذا حضر أحدهم الموت، قال: إني تبت الآن ﴾ - يعني المسلمين - ثم قال: ﴿ ولا الذين يموتون وهم كفار ﴾. - الآية يعني جماعة الكافرين.

وهذه الآية تفسر قوله - عز وجل: ﴿ قُلُ لَلَذَينَ كَفُرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفُرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلْفَ ﴾ . - يريد قبل حضور الموت على ما وصفنا، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء، لأن الله تعالى - قد نص عليه في كتابه للمذنبين من المسلمين، وللكفار أيضًا.

وقال ابن عباس ومجاهد، والضحاك، وقتادة وغيرهم - في قول الله - عز وجل-: ﴿ إِنْمَا التُّوبَةُ عَلَى اللَّهِ لَلْذِينَ يَعْمُلُونَ السُّوءَ بَجُهَالَةً ﴾.

قالوا: كل ما عصى الله به فهو جهالة، ومن عمل السوء وعصى الله فهو جاهل؛ ﴿ ثم يتوبون من قريب ﴾. قالوا ما دون الموت فهو قريب، وهذا أيضًا إجماع في تأويل هذه الآية، فقف عليه.

⁽۱) إسناده صحيح. ورواه النسائى (۸/ ۳۱۵–۳۱٦)، والبيهقى(۸/ ۲۸۷–۲۸۸) من طريق الزهرى عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبيه قــال سمعت عثمان رضي الله عنه يقول: اجتنبوا الخمر فإنها أم الحبائث. . . وذكر نحوه. وإسناده صحيح .

ذكر وكيع، عن سفيان، عن يعلى بن النعمان، عن ابن عمر، قال: التوبة مبسوطة ما لم يسق العبد - يقول: يقع في السوق. ولقد أحسن محمود الوراق - رحمه الله - حيث قال:

قدم لنفسك توبة مرجوة قبل المات وقبل خمس الألسن [بادر بها] النفوس فإنها ذخر وغنم للمنيب المحسن

قال أبو عمر: التوبة أن يترك ذلك العمل القبيح بالنية والفعل، ويعتقد أن لايعود إليه أبدا، ويندم على ما كان منه؛ فهذه التوبة النصوح [المقبولة](٢) - إن شاء الله - عند جماعة العلماء، والله بفضله يوفق ويعصم من يشاء.

* * *

⁽١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [بادرنها] .

⁽٢) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [القبولة] .

(۲۹۰/۱۰) ٤- مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه قال: كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام (۱).

قال أبو عمر: وهذا الحديث موقوف في الموطأ على ابن عمر - لم يختلف في الرواة عن مالك، إلا عبد الملك بن الماجشون، فإنه رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي عليه أنه قال: « كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام» - فرفعه.

وقد روي مرفوعًا من حديث نافع من نقل الشقات الحفاظ الأثبات، ولا يقال مثله من جهة الرأي، وما أعلم أحدًا من أصحاب نافع أوقف غير مالك والله أعلم.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا سليمان بن داود، ومحمد بن عيسى - في آخرين؛ قالوا حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله عليه: « كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، ومن مات وهو يشرب الخمر يدمنها، لم يشربها في الآخرة »(٢).

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا عبيد بن عبد الواحد، حدثنا ابن أبي مريم، قال أخبرنا يحيى بن أيوب، قال حدثني محمد ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله على الله على الله على الله على حرام، وكل مسكر خمر ١.

وكذلك رواه عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، وعكرمة بن عمار، عن نافع، عن ابن عمر - مرفوعًا؛ والأحاديث في تحريم المسكر من أثبت ما يروى

⁽۱) رواه النساتي (۸/ ۳۲۶) من طريق ابن القاسم عن مالك موقوفا. وهذا الحديث ليس في موطأ يحيي بن يحيي .

⁽۲) رواه مسلم في الأشربة (۲۰۰۳/ ۷۳)، وأبو داود (۳۲۷۹)، والترمذي (۸۲۱) وغيرهم .

عن النبي على من أخبار الآحاد، رواها جماعة من الصحابة، منهم: عبد الله بن عصرو بن العاصي، وابن عباس، وعائشة، رجابر، وأنس، وأبو مالك الأشعري؛ وقد مضى القول ممهداً في تحريم المسكر في باب إسحاق بن أبي طلحة - والحمد لله(١).

* * *

⁽١) يأتي في آخر كتاب الأشربة .

٤ – باب جامع تحريم الخمــر

(١٤/٤) ١- مالك، عن زيد بن أسلم، عن ابن وعلة المصري: أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب، فقال ابن عباس أهدى رجل لرسول الله على راوية خمر، فقال له النبي على: أما علمت أن الله حرمها؟ قال: لا، قال فساره إنسان إلى جنبه، فقال على على الله على الله على فقال رسول الله على: إن الذي حرم شربها، حرم بيعها، قال: ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما(١).

قال أبو عمر: ابن وعلة هذا اسمه عبد الرحمن بن وعلة السبئي أصله من مصر، ثم انتقل إلى المدنية وسكنها، وهو في أهل المدينة معدود، وكان ثقة من ثقات التابعين، مأمونًا على ما روى وحمل. روى عنه زيد بن أسلم، والقعقاع بن حكيم، وأبو الخير اليزني، وغيرهم.

ذكر إسحق بن منصور، عن ابن معين، أنه قال: عبد الرحمن بن وعلة ثقة.

وفي هذا الحديث من الفقه أن ما يعصر من العنب يسمى خمراً في لسان العرب لكن الاسم الشرعي لا يقع عليها إلا أن تغلي وترمى بالزبد، ويسكر كثيرها، أو قليلها. وفي اللغة قد يسمى العنب خمراً، لكن الحكم يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي.

وفيه: أن النهي من قبل الله إذا ورد فحكمه التحريم، إلا أن يزيحه عن ذلك دليل يبين المراد منه، ألا ترى إلى قول رسول الله عليه: « أما علمت أن الله حرمها » ثم قال: « إن الذي حرم شربها حرم بيعها »، فأطلق عن الله تحريمها.

⁽۱) رواد مسلم فی البیوع (۱۹/۱۵۷۹)، والنسائی (۷/ ۳۰۸-۳۰۸)، وأحمد (۱/ ۲۳۰) من طرق عن عبد الرحمن بن وعلة .

ولا خلاف بين علماء المسلمين أن تحريمها إنما ورد في سورة المائدة بلفظ النهي في قوله عز وجل: ﴿ إنما الخمر والميسر ﴾ إلى: ﴿ فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾، وإلى: ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾. وهذه الآية نسخت كل لفظ ورد بإباحتها نصًا، أو دليلاً، فنسخت ما جرى من ذكرها في سورة البقرة، وسورة النساء، وسورة النحل.

وأجمعت الأمة على أن خمر العنب حرام في عينها قليلها وكثيرها، فأغنى ذلك عن الإكثار فيها، وقد تقدم في كتابنا هذا في باب [إسحاق](١) من ذلك ما فيه كفاية، إن شاء الله تعالى.

وفي هذا الحديث دليل أن الخمر لم تكن حرامًا حتى نزل تحريمها.

وفي سياقة الحديث ما يدل على أن ما سكت الله عن تحريمه فحلال، وأن أصل الأشياء على الإباحة حتى يرد المنع، ألا ترى أن المهدي لراوية الخمر في هذا الحديث إنما أهداها اعتقادًا منه للإباحة.

ولا خلاف بين أهل الإسلام أن الخمر لم ينزل الله في كتابه أنه أمر بشربها، ثم نسخ ذلك بتحريمها، وفي إجماعهم على ذلك دليل على صحة ما قلنا؛ وأن ما عفا الله عنه وسكت، فداخل في باب الإباحة، ألا ترى إلى قول سعيد بن جبير حيث قال: كان الناس على أمر جاهليتهم حتى يؤمروا أو ينهوا.

وسؤال الصحابة رسول الله على عن الخمر في أول الإسلام، إنما كان لما كانوا يجدونه من الشر، والسفه، عند شربها، على ما جاء منصوصًا في الآثار في تفسير قوله: ﴿ يستلونك عن الخمر والميسر ﴾ - الآية.

وفيه أيضًا دليل أن كل ما لا يجوز أكله، أو شربه، من المأكولات، والمشروبات، لا يجوز بيعه، ولا يحل ثمنه، لقوله عليه السلام: « إن الذي حرم شربها حرم بيعها ». ويوضح ذلك أيضًا قول رسول الله عليه حيث قال:

⁽١) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [الألف] . وهو الحديث الآتي .

« لعن الله اليهود - ثلاثًا - حرمت عليهم الشحوم، فباعوها، وأكلوا أثمانها، وأن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم ثمنه "(١).

وقد احتج عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمثل هذا حين بلغه أن سمرة باع خمرا، فقال: قاتل الله سمرة، أو ما علم، أو ما سمع أن رسول الله عليه قال: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها، وأكلوا أثمانها» (٢).

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله: أنه سمع رسول الله عليه يقول عام الفتح - وهو بمكة: « أن الله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام» (٣).

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد، حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن عبد الوهاب بن بخت عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: ﴿ إِنَّ اللهُ حرم الحمر، وثمنها، [وحرم الميتة وثمنها](٤) وحرم الحنزير وثمنها، [.

وجميع العلماء على تحريم بيع الدم، والخمر.

وفي ذلك أيضًا دليل على تحريم بيع العذرات، وسائر النجاسات وما لا يحل أكله، ولهذا - والله أعلم - كره مالك بيع زبل الدواب، ورخص فيه ابن القاسم، لما فيه من المنفعة.

⁽۱) صحیح. رواه أحمد (۱/ ۳۲۲، ۲۹۳، ۲٤۷)، وأبو داود (۳٤۸۸) من حدیث ابن عباس.

⁽٢) رواه البخارى (٢٢٢٣) عن عمر قال: « قاتل الله فلانًا » ولم يعنيه، ورواه مسلم في البيوع (١٩٥٨/ ٧٢) كما هنا .

⁽٣) رواه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم في البيوع (١٥٨١/ ٧١) وغيرهما .

⁽٤) زيادة من (د) .

⁽٥) حسن. رواه أبو داود (٣٤٨٥) مرفوعًا. وقد ذكره المصنف في الاستذكار مرفوعًا .

والقياس ما قاله مالك، وهو مذهب الشافعي، وظاهر هذا الحديث شاهد لصحة ذلك، فلم أر وجهًا لذكر اختلاف الفقهاء في بيع السرجين، والزبل، ها هنا، لأن كل قول تعارضه السنة، وتدفعه، ولا دليل عليه من مثلها، لا وجه له. قال الله عز وجل: ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾.

حدثني عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبد ابن عبد الواحد، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف المدني، قال: حدثني زيد بن أسلم مولى عمر عن عبد الرحمن بن وعلة رجل من أهل مصر أنه جاء إلى عبد الله بن عباس، فقال: إن لنا كرومًا فكيف ترى في بيع الخمر؟ فقال ابن عباس: رأيت رجلاً من دوس جاء إلى رسول الله عليه، فقال يا رسول الله، إني أهديت لك هدية، فقال رسول الله عليه: « وما هي؟ » قال: راوية خمر، فقال رسول الله عليه: « ماذا أمرت بها علامه أمرت بيعها، فلما ولى بها قال رسول الله عليه: « شعرت أن الذي حرم شربها، حرم بيعها ».

وفي هذا الحديث أيضًا دليل على أن الإثم مرفوع عمن لم يعلم، قال الله عز وجل: ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾.

ومن أمكنه التعلم ولم يتعلم، أثم -- والله أعلم.

وفي هذا الحديث أيضًا دليل على أن الخمر لايجوز لأحد تخليلها، ولو جاز لأحد تخليلها ما كان رسول الله على أن الجمل أن يفتح المزادتين حتى ذهب مافيهما، لأن الحل مال، وقد نهى رسول الله على عن إضاعة المال، بل كان رسول الله على عن إضاعة المال، بل كان رسول الله على أن يخللها لقوله على قليل الخير وكثيره.

⁽١) روى من حديث جابر، وعائشة، وأم هانيء . =

وذكر ابن وضاح أن سحنون كان يذهب هذا المذهب.

وقد اختلف الفقهاء في تخليل الخمر: فقال مالك فيما روى عنه ابن القاسم، وابن وهب لايحل لمسلم أن يخلل الخمر، ولكن يهريقها فإن صارت خلا بغير علاج فهو حلال لا بأس به وهو قول الشافعي، وعبيد الله بن الحسن البصري، وأحمد بن حنبل.

وروى أشهب عن مالك، قال: إذا خلل النصراني خمـرًا فلا بأس بأكله، وكذلك إن خللها مسلم، واستغفر الله، وهذه الرواية ذكرها ابن عبد الحكم في كتابه.

وقال ابن وهب: سمعت مالكًا يقول فيمن اشترى قلال خل، فوجد فيها قلة خمر؛ قال: لا يجعل فيها شيء [ليخللها](١)، قال: ولا يحل للمسلم أن يعالج الخمر حتى يجعلها خلاً، ولا يبيعها، ولكن ليهرقها فإن فات علاجها بعد أن وجدت خمراً من غير علاج، فإنها حلال لا بأس بها إن شاء الله.

قال ابن وهب: وهو قول عمر بن الخطاب، والزهري، وربيعة، وكان أبو حنيفة، والشوري، والأوزاعي، والليث بن سعد: لا يرون بأسًا بتخليل الخمر، وقال أبو حنيفة: إن طرح فيها السمك والملح، فصارت مريًا، وتحولت عن حال الخمر جاز. وخالفه محمد بن الحسن في المري، وقال لا يعالج الخمر بغير تحويلها إلى الخل وحده.

قال أبو عــمــــر: الصحيح عندي في هذه المسئلة ما قاله مالك في رواية

⁼ أمـا حديث جـابر: فــرواه مسلم في الأشــربة (١٦٦/٢٠٥٢)، وأبو داود (٣٨٢١،٣٨٢٠)، والترمذي (١٨٣٩-١٨٤٢) وغيرهم من طرق عن جابر.

وأما حــديث عائشة: فأخــرجه مسلم في الأشــربة (٥١ / ١٦٥،١٦٤)، والترمـــذي (١٨٤٠) .

وأما حديث أم هانيء: فأخرجه الحاكم (٤/٤) وإسناده ضعيف.

⁽١) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [يخللها] .

ابن القاسم، وابن وهب عنه، والدليل على ذلك ما رواه الثوري، عن السدي، عن أبي هبيسرة، عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، وفي حجسره يتيم، وكان عنده خمر له حين حرمت، فقال يا رسول الله ، نصنعها خلاً؟ قال: لا، فصبها حتى سال الوادي(١).

وروى مجالد، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد الخدري قال: كان عندي خمر لأيتام، فلما نزل تحريم الخمر أمرنا رسول الله ﷺ أن نهريقها (٢).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر ابن داسة، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا زهيسر بن حرب، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن السدي، عن أبي هبيرة، عن أنس بن مالك: أن أبا طلحة سأل النبي عليه عن أيتام ورثوا خمرا، قال: « أهرقها ». قال: أفلا أجعلها خلا؟ قال: « لا ».

قال أبو عسر: ابو هبيرة هذا هو يحيى بن عباد ثقة.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن السدي، عن يحيى بن عباد، عن أنس بن مالك، قال: سئل رسول الله عليه عن الحمر تتخذ خلا؟ قال: (لا).

وأخبرني عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: حدثنا أبو أسامة في سنة مائتين بعد

⁽۱) رواه مسلم في الأشربة (۱۱/۱۹۸۳)، وأبو داود (۳۲۷۵)، والترمـــذي (۱۲۹٤)، وغيرهم .

⁽۲) أخرجه الترمذي (۱۲۱۳)، وأحمد (۳/۲۱) من طريق مجالد، ومجالد ليس بالقوى، إلا أن للحديث شـواهد وقال الترمذي: « حديث أبي سعـيد حديث حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عن النبي - عليه - نحو هذا ، ا هـ .

قتل أبي السرايا بأشهر، قال: حدثنا مجالد بن سعيد، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد، قال: كان عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت الآية التي في سورة المائدة، سألنا رسول الله ﷺ، فقلنا إنه يتيم، فقال: « أهريقوها ».

وروى معمر عن ثابت، وقتادة، عن أنس، قال: لما حرمت الخمر جاء رجل إلى النبي عليه فقال: كان عندي مال يتيم، فاشتريت به خمرا، فتأذن لي أن أبيعها، فأرد على اليتيم ماله؟ فقال النبي عليه: «قاتل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فباعوها، وأكلوا أثمانها ». - ولم يأذن لهم النبي عليه في بيع الخمر(١).

وذكر أبو عبد الله المروزي، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو بكر الحنفي، قال: حدثنا عبد الحسيد بن جعفر، قال: حدثني شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن تميم الداري: أنه قال: أهدى رجل، إلى رسول الله على راوية من خمر، فلما كان العام الذي حرمت جاء براوية خمر، فلما نظر إليه ضحك، وقال: هل شعرت أنها قد حرمت؟ فقال يا رسول الله، أفلا أبيعها وانتفع بثمنها؟ فقال رسول الله على: « لعن الله اليهود - ثلاث مرات - انطلقوا إلى ماحرم الله من شحوم البقر، والغنم، فأذابوه، وجعلوه إهالة، فابتاعوا به ما يأكلون، وإن الخمر حرام، وثمنها حرام »(٢).

قال أبو عبد الله: وحدثنا إسحق، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال:حدثنا مطيع الغزال، عن الشعبي، عن عبد الله بن عمر، عن أبيه عمر بن الخطاب،

⁽١) صحيح. رواه عبد الرزاق (٦/ ٧٦-٧٧) ، واحمد (٣/ ٢١٧) من طريقه.

⁽۲) أخرجه الطبرانى (۵۷/۲) من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن ابن غنم عن تميم الدارى أنه كان يهدى للنبى - الله حله حلى عام راوية خمر، فلما كان عام حرمت أهدى له راوية، فضحك النبى - الله فالله قد حرمت قال: فأبيعها؟ قال: ﴿ إِنه حرم شراؤها وثمنها ﴾ .

ورواه أحمـد (٢٢٧/٤) من طريق شهر أيضًا بنحـو رواية المصنف إلا أنه جعله من مسند عبد الرحمن بن غنم. وشهر ضعيف .

قال: لا تحل التجارة في شيء لا يحل أكله وشربه (١).

قال وحدثنا يحيى بن يحيى، قال: حدثنا هشيم عن مطيع بن عبد الله، قال: سمعت الشعبي يحدث عن ابن عمر عن عمر - فذكره.

فهذه الآثار كلها تدل على أن من ورث خمرًا من المسلمين، وصارت بيده، أهرقها، ولم يحبسها، ولا خللها، وذلك دليل على فساد قول من قال: يخللها.

فأما إذا تخللت من ذاتها بغير صنع آدمي فقد روي فيها عن عمر ما تسكن النفس إليه، وقال به مالك، والشافعي، وأكثر فقهاء الحجاز، – على ما قدمنا ذكره في باب إسحق – والحمد لله(٢).

واحتج العراقيون في تخليل الخمر [بحديث أبى] (٣) الدرداء، وهو حديث يروى عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء من وجه ليس بالقوي -: إنه [كان] (٤) يأكل المري الذي جعل فيه الخصر، ويقول دبغته [الشمس] (٥) والملح (٢)، وهذا ومثله لاحجة في شيء منه إذا كان مخالفًا لما ثبت عن رسول الله ﷺ. وقد ذكرنا كثيرًا من معاني هذا الباب مجودًا في باب إسحق، وذلك يغنى عن تكريره ها هنا.

وذكر ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: لا خير في خل من خمر أفسدت حتى يكون الله الذي أفسدها. قال: وحديث ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب عن عمر

⁽١) صحيح أخرجه البيهقي (٦/ ١٤) من طريق عبد الله بن داود عن مطيع به.

⁽٢) أنظر آخر كتاب الأشربة .

⁽٣) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [بأبي] .

⁽٤) زيادة من (د) .

⁽٥) كذا في (د) ووقع في المطبوع: [الحل] .

⁽٦) رواه عبد الرزاق (٩/ ٢٥٢) .

بن الخطاب، قال: لا تؤكل خمر أفسدت، ولا شيء منها، حتى يكون الله تولى إفسادها(١).

وروى الحسن بن أبي الحسن، عن عثمان بن أبي العاصي أن تاجراً اشترى خمراً، فأمره أن يجعلها خلاً؟ فنهاه عن ذلك.

فهذا عمر بن الخطاب، وعشمان بن أبي العاصي، يخالفان أبا الدرداء في تخليل الخمر؛ وليس في أحد حجة مع السنة، وبالله التوفيق.

وقد يحتمل أن يكون المنع من تخليلها كان في بدء الأمر عند نزول تحريمها، لئلا يستدام حبسها بقرب العهد بشربها إرادة لقطع العادة في ذلك، وإذا كان هذا هكذا لم يكن في النهي عن تخليلها حيثة، والأمر بإراقتها ما يمنع من أكلها إذا تخللت، ولم يسئل عن خمر تخللت فنهى عن ذلك - والله تعالى الموفق للصواب، لاشريك له.

* * *

⁽١) صحيح. رواه عبد الرزاق (٩/ ٢٥٣).

٢- مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح، وأبا طلحة الأنصاري، وأبي بن كعب شرابًا، من فضيخ وتمر، قال: فجاءهم آت، فقال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة: يا أنس، قم إلى هذه الجرار فاكسرها، فقال: فقمت إلى مهراس لنا، فضربتها بأسفله، حتى تكسرت(١).

قال أبو عمر: هذا الحديث، وما كان مثله، يدخل في المسند، عند الجميع، فأما قوله فيه «شرابًا من فضيخ»، فقد اختلف في الفضيخ، فقال أكثر أهل العلم: الفضيخ نبيذ البسر، وقال أبو عبيد: الفضيخ ما افتضخ من البسر، من غير أن تمسه النار، قال: وفيه روي عن ابن عمر، ليس بالفضيخ، ولكنه الفضوخ، قال أبو عبيد: فإن كان مع البسر تمر، فهو الخليطان، وكذلك إن كان زيبًا فهو مثله.

قال أبو عمر: في هذا الحديث دليل واضح، على أن نبيذ التمر، إذا أسكر خمر، وهو نص لايجوز الاعتراض عليه لأن الصحابة رحمهم الله، هم أهل اللسان، وقد عقلوا أن شرابهم ذلك خمر، بل لم يكن لهم شراب ذلك الوقت بالمدينة غيره.

أخبرني أحمد بن عبد الله الباجي، أن أباه أخبره قال: أخبرنا محمد ابن فطيس، قال: أخبرنا يحيى بن إبراهيم، قال: أخبرنا عيسى بن دينار عن ابن القاسم، عن مالك، قال: نزل تحريم الخمر وما بالمدينة خمر من عنب، وروى شعبة عن محارب بن [دثار](٢) عن جابر قال: حرمت الخمر يوم حرمت، وما كان شراب الناس إلا البسر والتمر.

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٨٢)، ومسلم في الأشربة (٩/١٩٨٠) من طريق مالك .

 ⁽٢) وقع هنا في المطبوع: [ديسنار] وكذا في (أ) وهو خطأ والصواب: [مـحارب بن دثار] أنظر ترجمته في تهذيب الكمال .

وقال الحكمي:

لنا خمر، وليست خمر كرم ولكن من نتاج الباسقات كرام في السماء ذهبن طولا وفات ثمارها أيدى الجناة

وقد اختلف أهل اللغة في اشتقاق اسم الخمر، على ألفاظ قريبة المعاني، متداخلة، كلها موجودة المعنى، في الخمر.

فقال بعضهم، إنما سسميت الخمر خمراً، لأنها تخمر العقل، أي تغطيه وتستره، وكل شيء غطى شيئًا، فقد خمره، ومنه حديث أبي حميد الساعدي أنه جاء بقدح من لبن، فقال له رسول الله عليه: « ألا خمرته، ولو أن تعرض عليه عوداً »(۱)، ومن ذلك خمار المرأة، سمى خماراً، لأنه يغطي رأسها، ومن ذلك الشجر الملتف، يقال له الخمر، لأنه يغطي ماتحته ويخمره.

وقال آخرون منهم، إنما سميت الخمر خمرًا، لأنها تركت حتى أدركت، كما يقال خمر الرأي واختمر، أي ترك حتى تبين فيه الوجه، ويقال قد اختمر العجين أي بلغه إدراكه.

وقال بعضهم، إنما سميت الخمر خمراً، لأنها اشتقت من المخامرة، التي هي المخالطة، لأنها تخالط العقل، وهذا مأخوذ من قولهم، دخلت في خمار الناس، أي اختلطت بهم، وهذا الوجه يقرب من المعنى الأول.

والثلاثة الأوجه كلها موجودة في الخمر، لأنها تركت حتى أدركت الغليان، وحد الإسكار، وهي مخالطة للعقل، وربما غلبت عليه وغطته، وقد روينا عن عمر ابن الخطاب أنه قال: الخمر ما خمرته.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي

⁽۱) رواه مسلم فى الأشربة (۲۰۱۰)، وأخــرجه البــخارى (٥٦٠٦)، ومــــلم من حديث جابر .

إسحاق، عن أبي بردة، عن عمر، قال: الخمر من خمسة، من التمر، والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خمرته(١).

وقد أجمع علماء المسلمين في كل عصر، وبكل مصر، فيما بلغنا، وصح عندنا، أن عصير العنب، إذا رمى بالزبد، وهدأ، وأسكر الكثير منه أو القليل، أنه خمر، وأنه ما دام على حاله تلك حرام، كالميتة والدم ولحم الخنزير، رجس نجس كالبول، إلا ما روي عن ربيعة، في نقط من الخمر، شيء لم أر لذكره وجها، لأنه خلاف إجماعهم، وقد جاء عنه في مثل رؤوس الإبر، من نقط البول، نحو ذلك.

والذي عليه عامة العلماء، في خمر العنب، ما ذكرت لك عنهم، من تحريم قليلها وكثيرها، وأنها عندهم رجس كسائر النجاسات، إلا أن تحريمها عندهم لعلة الشدة والإسكار، وليس كذلك تحريم الميتة، وما جرى مجراها، مما حرم لذاته وعينه، ولهذا ما اختلف العلماء في تحليل الخمر، وفي طيبها، عند زوال العلة المذكورة عنها، وسنذكر اختلافهم في [تخليل](٢) الخمر، وفي آخر هذا الباب إن شاء الله.

وكخمر العنب عندهم نقيع الزبيب، إذا غلا وأسكر، قليله وكثيره في التحريم سواء، لأنه عندهم ميت أحيى.

واختلف العلماء في سائر الأنبذة المسكرة، فقال العراقيون إنما الحرام منها السكر، وهو فعل الشارب، وأما النبيذ في نفسه، فليس بحرام ولانجس، لأن الخمر العنب لاغيره، بدليل قول الله عز وجل: ﴿ إِنِي أَرانِي أعصر خمراً ﴾. يعنى عنبًا.

قال أبو عمر: ليس في هذا دليل على أن الخمر ما عصر من العنب الاغير، لما قدمنا ذكره، من أن الخمر المعروفة عند المعرب، ما خمر العقل،

⁽١) أبو برده لم يدرك عمر، وسيأتي من وجه آخر .

⁽٢) وقع هنا في المطبوع وفي: (أ): [تحليل] بالحاء المهملة والصواب [تخليل] كما أثبتناه أي تحويلها إلى خل

وخامره، وذلك اسم جامع للمسكر، من عصير العنب وغيره، وقال أهل المدينة، وسائر أهل الحجاز، وعامة أهل الحديث وأثمتهم، أن كل مسكر خمر، حكمه حكم خمر [التي من](۱) العنب في التحريم والحد، على من شرب شيئًا من ذلك كله، كما هو عند الجميع منهم على شارب خمر العنب.

ومن الحجة لهم، أن القرآن قد ورد بتحريم الخمر مطلقًا، ولم يخص خمر العنب من غيرها، فكل ما وقع عليه اسم خمر من الأشربة، فهو داخل في التحريم، بظاهر الخطاب، والدليل على ذلك أن الخمر نزل تحريمها بالمدينة، وليس بها شيء من خمر العنب.

قال أبو عمر: لا خلاف بين علماء المسلمين، أن سورة المائدة، نزلت بتحريم الخمر، وهي مدنية، من آخر ما نزل بالمدينة، وذلك قول الله عز وجل: ﴿ياأَيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان، فاجتبوه ﴾، ثم قال: ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾ فنهى عنها، وأمر باجتنابها، كما قال: ﴿ واجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾.

ثم زجر وأوعد من لم ينته أشد الوعيد، في كتابه، وعلى لسان رسوله وعلى لسان رسوله وسماها رجسًا، وقرنها بالميتة والدم ولحم الخنزير بقوله: ﴿ قل لا أجد في ما أوحي إلي محرمًا على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دمًا مسفوحًا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقًا ﴾، والرجس النجاسة، وقال في الخمر رجس من عمل الشيطان، فقرنها بلحم الخنزير.

وورد التحريم في المتية والدم ولحم الخنزير خبراً، وفي الخمر نهياً وزجراً، وهو أقوى المتحريم وأوكده عند العلماء، وفي إجماع أهل الصلاة على هذا التأويل، مايغني عن الإكثار فيه، وقد مضى في باب إسماعيل بن أبي حكيم (٢)، ذكر معنى التحريم في اللغة، وأنه المنع، وكل ما منعت منه فقد حرم عليك، دليل ذلك، قول الله عز وجل: ﴿وحرمنا عليه المراضع من

⁽١) زيادة من: (١) .

⁽٢) انظر كتاب الصيد باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع حديث رقم: (٢) .

قبل ﴾، أي منعناه من رضاع غير أمه، وقال الله عنز وجل: ﴿يستلونك عن الحمر والميسر قل فيهما إثم كبير ﴾. وقال تبارك اسمه: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم ﴾. . الآية .

فحصل بهاتين الآيتين أيضًا تحريم الخمر، نصًا.

قرأت على سعيد بن نصر، فأقر به، أن قاسم بن أصبغ، حدثهم قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثنا أبو شهاب عن الحسن بن عمرو عن طلحة بن مصرف عن ابن عباس، قال: لما نزل تحريم الخمر، مشى أصحاب النبي على الخمر، بعضهم إلى بعض وقالوا: حرمت الخمر، وجعلت عدلاً للشرك(۱).

قال أبو عمر: يعني والله أعلم، أنه قرنها، وعدلها بالذبح للأنصاب، وذلك شرك.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله على الله من كذب على متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار، وأن الله ورسوله حرما الخمر والميسر، والكوية والغبيرا "(٢).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر ابن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، قال حدثني سلمة بن كهيل، قال سمعت أبا الحكم، قال سألت ابن عباس، عن نبيذ الجر،

⁽۱) أخرجه الحاكم (۱٤٤/٤)، والطبــرانى (۳۷/۱۲) من طريق طلحة ابن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به. وهذا إسناده صحيح .

فإن لم يكن قد سقط هنا « سعيد بن جبير » فينبغى أن يكون هذا السند منقطعًا؛ فطلحة لم يثبت له سماع من أنس وإن كان أدركه؛ فينبغى ألا يشبت له سماع من ابن عباس .

⁽٢) تقدم .

فقال: نهى رسول الله ﷺ، عن نبيذ الجر، والدباء، وقال ابن عباس: من سره أن يحرم ما حرم الله، فليحرم النبيذ(١).

وذكر يحيى بن سلام، عن شريك، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، قال: « ما أحلت الغنيمة لأحد قبلكم، ولا حرمت الخمر على قوم قبلكم».

ولما اختلف العلماء فيما تقدم ذكرنا له من مسكر الأنبذة، وجب الرجوع عند تنازعهم في ذلك، إلى ما ورد به الكتاب، أو قام دليله منه، أو ثبتت به سنة، عن النبي ﷺ، وقد ذكرنا ما يوجبه إطلاق اسم الخمر، وما يعرفه أهل اللسان من اشتقاقها.

وأما السنة فالآثار الشابتة كلها في هذا الباب، تقضي على صحة قول أهل الحجاز، وقد روى أهل العراق، في ما ذهبوا إليه آثارًا لا يصح شيء منها، عند أهل العلم بالحديث، وقد أكثر السناس في تعليل تلك الأحاديث، وفي الاستظهار بتكرير الآثار في تحريم المسكر، ونحن نذكر منها في هذا الباب، ما يغني، ويكفي، عن التطويل.

وقد مضى في هذا الباب عن عمر، رضي الله عنه، أن الخمر من خمسة أشياء، وحسبك به عالمًا باللسان والشرع، وروى يحيى بن أبي كثير، عن أبي كثير الغبري السحيمي، واسمه يزيد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن رسول الله على قال: «الخمر من هاتين الشجرتين، النخلة والعنبة» (۱) وفي هذا ما يبين لك أن الخمر من غير العنب، رواه عن يحيى جماعة من أصحابه، وقد جماء عن النبي على وعن عمر بن الخطاب أيضًا في تأويل الخمر حديثان، مبينان موضع الصواب فيما اختلف فيه، هما جميعًا عند الشعبي، أحدهما عن النعمان بن بشير، عن النبي على والآخر عن ابن عمر عن عمر قوله:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: أخبرنا محمد بن بكر،

⁽١) صحيح. رواه أحمد (٢٧/١) ٣٤٠، ٢٢٩، والنسائي (٨/ ٣٢٢) .

⁽٢) أخرجه مسلم في الأشربة (١٩٨٥/ ١٣-١٥)، وأبو داود (٣٦٧٨) والترمــذي (١٨٧٥) .

قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: « إن من العنب خمراً، وإن من العسل خمراً، وإن من البر خمراً، وإن من الشعير خمراً، وإن من التمر خمراً "(۱)، قال أبو داود: وحدثنا مالك [بن](۲) عبد الواحد المسمعي، قال: حدثنا معتمر، قال: قرأت على الفضيل، عن أبي [حريز](۳)، أن عامراً أخبره، أن النعمان بن بشير، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: « إن الخمر من العصير، والزبيب، والتمر، والحنطة، والشعير، والذرة، وإني أنهاكم عن كل مسكر».

حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو حيان التيمي، قال: حدثنا الشعبي، عن ابن عمر، قال: سمعت عمر يخطب على منبر المدينة قال: « يا أيها الناس، ألا إنه قد نزل تحريم الخمر يوم نزل، وهي من خمسة، من

⁽۱) رواه أبو داود (٣٦٧٦)، والترمذى (١٨٧٢) من طريق إبراهيم ابن مهاجر عن الشعبى به، وخالفه أبو حيان التيمى فرواه عن الشعبى عن ابن عمر عن عمر موقوفًا، وقال الترمذى: • وهذا أصح من حديث إبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم ليس بالقوى فى الحديث، إلا أن عبد الله بن الحسين أبو حريز قد تابعه بنحوه عن الشعبى، أخرجه أبو داود (٣٦٧٧)، وعبد الله بن أبو حريز قال فيه أحمد: • منكر الحديث ، وكان يحيى بن سعيد يحمل عليه، ووثقه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: • حسن الحديث ليس بمنكر الحديث يكتب حديثه ،

وأخرجه ابن ماجه (٣٣٧٩) من طريق السرى بن إسماعيل عن الشعبى أنه سمع النعمان بن بشير يقول: قال رسول الله - على -: • إن من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن الزبيب خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل خمراً ، والسرى بن إسماعيل متروك الحديث، يجىء عن الشعبى بأوابد .

 ⁽٢) كذا في (١) ووقع فـى المطبوع: [عن] وهو خطأ وهو مــالك بن عبــد الواحد أبو غــان المسمعي أنظر ترجمته في تهذيب الكمال.

⁽٣) وقع هنا في المطبوع: [جرير] والصواب [حريز] كما أثبتناه كما في سنن أبي داود.

العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل ١٥٠٠.

وهذا أبين ما يكون، في معنى الخمر، يخطب به عمر بالمدينة، على المنبر، بمحضر جماعة الصحابة، وهم أهل اللسان، ولم يفهموا من الخمر إلا المعنى الذي ذكرنا، وبالله توفيقنا.

وحدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا أحمد بن منيع، قالا: حدثنا عبدالله ابن إدريس، قال: سمعت المختار بن فلفل، قال: قال أنس: الخمر من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والذرة، فما خمرت من ذلك فهو الخمر (٢).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عبد العزيز، قال: عبدالعزيز، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن صفوان بن محرز، قال: سمعت أبا موسى الأشعري، يخطب فقال: خمر المدينة من البسر، والتمر، وخمر أهل فارس من العنب، وخمر أهل اليمن من البتع، وهو من العسل، وخمر الحبش السكركة، من الذرة.

وثبت عن النبي ﷺ، أنه قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» وقوله: «كل شراب أسكر فهو حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام».

وأصح شيء في ذلك وأثبته، وأشده استقامة في الإسناد: حديث مالك وغيره، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة، أن رسول الله على سئل عن البتع، فقال: « كل شراب أسكر فهو حرام »(٣)، والبتع شراب العسل، لا خلاف في ذلك، فدل على أن الخمر المحرمة، قد تكون من غير العنب، وحديث ابن عمر، عن النبي على أن ذلك صحيح ثابت.

⁽۱) رواه البخاري (۵۵۸۱)، ومسلم في التفسير (۳۳،۳۲/۳۰،۳۳) .

⁽٢) إسناده صحيح. رواه أحمد (٣/١١٢).

⁽٣) تقدم. وعلى بن زيد هو ابن جدعان .

حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية الأموي، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي، قال: حدثنا سويد بن نصر، قال: حدثنا عبدالله بن المبارك، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي عليه قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام ا(۱).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سليمان بن داود، ومحمد بن عيسى، في آخرين، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله على: (كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، ومن مات وهو يشرب الخمر في الدنيا، لم يشربها في الآخرة).

حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله عليه: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام».

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا أحمد بن شعبب قال: حدثنا [الحسين آ^(۲) بن منصور قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله عمل حرام، وكل مسكر حرام، وكل مسكر خمر».

قال الحسين بن منصور، قال أحمد بن حنبل؛ هذا حديث صحيح.

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث أبو حازم بن دينار وليث وأبو معشر، وإبراهيم الصائغ، والأحلج وعبد الواحد بن قيس، وأبو الزناد،

⁽١) تقدم .

 ⁽۲) كـذا في (أ) ووقع في المطبوع: [الحـسن] وهو خطأ كـمـا في السنن الكبـرى
 (٤/ ١٨٥) وهو الحــين بن منصور بن جعفر أبو علي النيسابوري .

ومحمد بن عجلان، وعبيد الله بن عمر العمري، كلهم عن نافع عن ابن عمر، عن النبي عَلَيْقَ، مرفوعًا. كما رواه أيوب السختياني، وموسى بن عقبة، وكان عبيد الله بن عمر، ربما وقفه، [وربما رفعه](١) وكان يقول أحيانًا، لا أعلمه إلا عن النبي عَلَيْقَةً.

ورواه مالك عن نافع، عن ابن عمر، موقوقًا، والحديث ثابت مرفوع، لايضره تقصير من قصر في رفعه، لرفع الحفاظ الأثبات له، ولاجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه، منهم أيوب، وموسى، وسائر من ذكرنا. وبما يدل على صحة رفعه، رواية محمد بن عمرو له عن أبي سلمة، عن ابن عمر، عن النبي على مرفوعًا، وكذلك رواه زيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعًا، فكيف يحل مرفوعًا، وكذلك رواه جماعة عن سالم، عن ابن عمر، مرفوعًا، فكيف يحل لأحد أن يتأول في الأنبذة المسكرة أنها حلال؟! والنبي على قد بين أن كل مسكر خمر، وكل خمر حرام! نعوذ بالله من الحذلان، ومن سلوك سبيل الضلال.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: حدثنا سليمان ابن الأشعث، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا إسماعيل يعني ابن جعفر، عن داود بن بكر بن أبي الفرات، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول رسول الله عليه: « ما أسكر كثيره، فقليله حرام، (٢).

⁽١) زيادة من (١) .

⁽۲) صحیح. أخرجه أبو داود (۳۲۸۱)، والسترمذی (۱۸۲۵)، وابن ماجه (۳۳۹۳) من طریق داود بن بکر بن أبی الـفرات به، وداود وثقـه ابن مـعین، وقال أبو حـاتم: «شیخ لا بأس به لیس بالمتین ، وقال الدارقطنی: یعتبر به».

وتابعه موسى بن عقبة عن ابن المنكدر، أخرجه ابن حبان [موارد الظمأن (٣٨٥)] وروى أيضا من حديث عـمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعـائشة، وابن عمر، وعلى، وسعد بن أبى وقاص، وزيد بن ثابت، وخوات بن جبير .

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أبر عمر داود، قال: حدثنا إبراهيم بن عمر الصنعاني، قال: سمعت النعمان يعني ابن المنذر الصنعاني^(۱)، يقول: عن طاوس عن ابن عباس، عن النبي عليه: «كل مخمر خمر، وكل مسكر حرام»^(۲) وذكر تمام الحديث.

وهذه كلها نصوص في موضع الخلاف لمن أراد الله في المسكر، أن يهديه ويشرح صدره.

والآثار في تحريم ما أسكر كثيره كثيرة جداً، يطول الكتاب بذكرها، وقد ذكرها جماعة من العلماء، منهم ابن المبارك وغيره، وقال أحمد بن شعيب في كتابه: إن أول من أحل المسكر من الأنبذة، إبراهيم النخعي، وهذه زلة من عالم، وقد حذرنا من زلة العالم، ولا حجة في قول أحد مع السنة.

وقد زعمت طائفة، أن أبا جعفر الطحاوي، وكان إمام أهل زمانه، ذهب إلى إباحة الشرب من المسكر، ما لم يسكر، وهذا لو صح عنه لم يحتج به على من ذكرنا قولهم، من الأثمة المتبعين في تحريم المسكر، ما ثبت من السنة، وأنا أذكر ما حكاه الطحاوي ليستبين لك أن الأمر ليس كما ظنوا، قال أبو جعفر، في كتابه الكبير، في الاختلاف: اتفقت الأمة أن عصير العنب إذا اشتد وغلا، وقذف بالزبد، فهو خمر، ومستحله كافر، واختلفوا في نقيع التمر إذا غلا وأسكر، قال: فهذا يدل على أن حديث يحيي بن أبي كثير عن أبي كثير عن أبي هريرة، عن النبي عليه السلام: «أنه قال الخمر من هاتين الشجرتين، النخلة والعنبة» غير معمول به عندهم، لأنهم لو قبلوا الحديث، لكفروا مستحل نقيع التمر ، فثبت أنه لم يدخل في

⁽۱) الذى فى سنن أبى داود المطبوعة « النعمان » غير منسوب، وفى هامش أحمدى المخطوطات « هو النعمان بن أبى شيبة » ذكره المعلق على السنن، وذكره المزى فى تحفة الأشرف (٢٩/٥) فقال: « النعمان بن أبى شيبة الجندى » وترجم له فى الكمال بنفس الاسم .

⁽۲) رواه أبو داود (۳۲۸۰)، وإبراهيم بن عمر الصنعاني مستور .

الخمر المحرمة غير عصير العنب، الذي قد اشتد وبلغ أن يسكر، قال: ثم لا تخلو الخمر، من أن يكون التحريم معلقًا بها فقط، غير مقيس عليها غيرها، أو يجب القياس عليها، فوجدناهم جميعًا قد قاسوا عليها نقيع التمر، إذا غلا وأسكر كثيره، وكذلك نقيع الزبيب، قال: فوجب قياسًا على ذلك أن يحرم كل ما أسكر من الأشربة، قال: وقد روي عن النبي على الخلاف الله مسكر حرام، واستغنى عن ذكر سنده، لقبول الجميع له، وإنما الخلاف بينهم في تأويله، فقال بعضهم أراد بها ما يقع السكر عنده، كما لا يسمى قاتلاً إلا مع وجود القتل، وقال آخرون أراد به جنس ما يسكر، قال: وقد روى البن] عون الشقفي، عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس قال: «حرمت الحمر بعينها القليل منها والكثير، والسكر من كل شراب، (٢)، قال في هذا الحديث أن غير الخمر لم يحرم عينه، كما حرمت الخمر بعينها. هذا آخر قوله، وفيما مضى كفاية، والحمد لله.

أخبرنا عبد الرحمن بن مروان، قال: أحبرنا أحمد بن عمرو بن سليمان، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل: قال: حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن أبي عدي جميعًا، عن حميد، عن أنس قال: كنت في بيت أبي طلحة، وعنده أبي بن كعب وأبو عبيدة بن الجراح، وسهيل بن بيضاء، وأنا أسقيهم شرابًا، حتى إذا أخذ فيهم، إذا رجل من المسلمين ينادي، ألا إن الخمر قد حرمت، فوا لله ما انتظروا، حتى يعلموا، أو يسئلوا عن ذلك، قال: فقالوا يا أنس أكفأ ما في إنائك، قال: فكفأته، قال: فما عادوا فيها حتى لقوا الله، وشرابهم يومئذ خليط البسر والتمر(٣).

قال أبو عـمــر: هذا يبين لك أن الفضيخ المذكـور، في حديث إسحاق

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [أبو] وهو خطأ .

⁽٢) صحيح موقوفًا. أخرجه النسائي (٨/ ٣٢١)، وانظر نصب الراية (٢٠٦-٣٠٧).

⁽٣) رواه البخــارى (٥٥٨٤،٥٥٨٣) وفي مواضع أخرى، ومــسلم في الأشربة (١٩٨٠/ ٣-٧) وغيرهما من طرق عن أنس .

عن أنس أنه خليط البسر والتمر، وهذا على نحو ما فسره أهل اللغة، والله أعلم.

وقد روي هذا الحديث عن أنس، جماعة يطول ذكرهم، منهم سليمان التيمي، وقعتادة، وعبد العزيز بن صهيب، والمختار بن فلفل، وثابت البناني، وأبو التياح، وأبو بكر بن أنس، وخالد بن الفرر، لم يذكر واحد منهم كسر الجرار، إلا إسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة وحده، وإنما في حديثهم، أنه كفأها، ولا بأس بالاستمتاع بظروف الخمر، بعد تطهيرها، وغسلها بالماء وتنظيفها، إلا أن الزقاق التي قد بالغتها الخمر وداخلتها، إن عرف أن الغسل لا يبلغ منها مبلغ التطهير لها، لم يتنفع بشيء منها.

وفي هذا الحديث أيضًا، قبول خبر الواحد، لأنهم قبلوا خبر المخبر لهم، وهو رجل من المسلمين، ولا شك أنهم قد عرفوه، ولذلك قبلوا خبره، وعملوا به، وأراقوا شرابهم، وقد كان ملكًا لهم قبل التحريم.

وفيه أن المحرم لا يحل ملكه، وأن الخمر لا يستقر عليها ملك مسلم بحال، وفيه أنها كانت مباحة معفوا عنها، حتى نزل تحريمها، قال سعيد بن جبير رحمه الله: كان الناس على أمر جاهليتهم، حتى يؤمروا، أو ينهوا، وقد كانت الشدة والإسكار موجودين في الخمر قبل تحريمها، ولم يكن ذلك بموجب لتحريمها، لأن العلة في التحريم، ما يقرع السمع من الكتاب والسنة، وإنما كانت الشدة وصفًا من أوصاف الخمر، فلما ورد الشرع بتحريم المسكر، صار الإسكار والشدة فيها علمًا للتحريم، بدليل الاعتبار في ذلك، وهذا موضع تنازع فيه من فقى القياس ومن أثبته، والكلام فيه يطول.

وفي هذا الحديث أيضًا، ما كان القوم عليه من البدار إلى الطاعة، والانتهاء عما نهوا عنه.

وفيه حجة لمن قال: إن الخمر لا تخلل، لأنه لو جاز تخليلها والانتفاع بها لكان في إراقتها إضاعة المال، وقد نهي عن إضاعة المال، ولا يقول أحد فيمن

أراق خمرًا لمسلم، أنه أتلف له مالاً، وقد آراق عشمان بن أبي العاصي خمر اليتيم، وأريقت بين يدي رسول الله ﷺ.

ومن حديث أنس، أن أبا طلحة، سأل السنبي ﷺ، عن أيتام ورثوا الخمر، يجعله خلاً، فكرهه .

وروى مجالد بن سعيد، عن أبي الوداك جبر بن نوف، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان عندي خمر لأيتام، فلما نزل تحريم الخمر أمرنا رسول الله عليه أن نهرقها.

وروى سفيان الثوري، عن السدي، عن أبي هبيرة، واسمه يحيى بن عباد، عن أنس بن مالك، قال: جاء رجل إلى النبي على في حجره يتيم، وكان عنده خمر له، حين حرمت الخمر، فقال يا رسول الله، نصنعها خلاً؟ قال: لا. وسنذكر آثار هذا الباب بأسانيدها في باب زيد بن أسلم، عن [ابن](۱) وعلة، من هذا الكتاب(۲)، فبهذا احتج من كره تخليل الخمر، ولم يبح أكلها، إذا تخللت. وقالوا: لو جاز تخليلها، لم يأمر رسول الله بإراقتها. وقد استؤذن في تخليلها، فقال لا. ونهى عن ذلك.

ذهب إلى هذا طائفة من العلماء، من أهل الحديث والرأي، وإليه مال سحنون ابن سعيد.

وقال آخرون، لا بأس بتخليل الخمر، ولا بأس بأكل ما تخلل منها، بمعالجة آدمي، وبغير معالجته، على كل حال، وهو قول الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، والكوفيين.

ومن حجة هؤلاء إجماع العلماء على أن العصير من العنب قبل أن يسكر حلال، فإذا صار مسكراً حرم، لعلة ما حدث فيه من الشدة والإسكار، فإذا زال ذلك، عادت الإباحة، وزال التحريم، وسواء تخللت من ذاتها، أو

 ⁽١) كــذا في (أ) ووقع في المطبوع: [أبي] وهو خطأ وهو عبــد الرحــمن بن وعلة المصرى .

⁽٢) أنظر الحديث السابق.

تخللت بمعالجة آدمي، لافرق بين شيء من ذلك، إذا ذهب منها حال الإسكار.

وأجاز أبو حنيفة وأصحابه مع تخليلها، أن يصنع من الخمر المربى وغيره، وبأي وجه أفسدت وزالت علة السكر منها طابت عندهم، وطهرت، وأما غيرهم ممن ذكرنا عنهم إجازة تخليل الخمر، فإنهم لا يجيزون منها غير الخل على أصلها.

ولم يختلف قـول مالك وأصحابه، أن الخمـر إذا تخللت بذاتها، أن أكل ذلك الخل حلال.

واختلف قوله في تخليلها فكرهه مرة، وأجازه أخرى، والأشهر عنه كراهية ذلك، وتحصيل مذهبه أنه لا ينبغي لمسلم أن يمسك خمرا، ولا مسكرا، ليتخلل، ولا ينبغي لأحد أن يخللها، فإن فعل أكلها، وكره له فعل ذلك، وقد روي عن عمر بن الخطاب، وقبيصة، وابن شهاب، وربيعة، كراهية تخليل الخمر، وإجازة أكلها إذا تخللت بذاتها، وهو أحد قولي الشافعي، وهو تحصيل مذهبه، عند أكثر أصحابه، وعلى هذا أكثر العلماء، لأنه يجتمع على هذا القول، مذهب من أجاز تخليلها بكل وجه فيه ومذهب من أباحها إذا تخللت من ذاتها، وقد روي عن ابن عمر، جواز تخليل الخمر، من وجه فيه لين، والصحيح عنه إجازة أكلها، إذا صارت خلا، ذكر ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، أنه كان لا يرى بأسا، أن يأكل عن عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، أنه كان لا يرى بأسا، أن يأكل عن عبد الرحمن](٢) عن أبيه، عن أمه، قالت: سألت عائشة عن خل الخمر، أبيه، عن مسربل العبدي، عن أمه، قالت: سألت عائشة عن خل الخمر، قالت: لا بأس به، هو إدام (٣).

⁽١) رواه ابن أبي شيبة (٥/ ٥١٢) وفيه عبد الله بن نافع ضعيف .

⁽٢) وقع فى المطبوع وفى: (أ) [عبد الرحمن بن مهدي] والذي فى المصنف [حميد بن عبد الرحمن] وهو الصواب كما ذكره ابن أبى حاتم فى الجرح فيمن روى عن مسربل العبدي عبد الرحمن بن حميد الرواسي. ا.هـ وهو والد حميد بن بن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي الذي يروي عنه ابن أبي شيبة هذا الحديث.

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة (٥/١٢٥) وسنده ضعيف .

وروي عن علي رضي الله عنه، أنه كان يصطبغ في خل خمر، وهذا يحتمل أن يكون أراد خل عنب، وذكر ابن أبي شيبة قال: حدثنا أزهر، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، أنه كان يكره أن يقول خل خمر، وكان يقول خل عنب وكان يصطبغ فيه.

وقال رسول الله ﷺ: ﴿ نعم الإدام الخل ﴾ وهذا على عمومه.

قال أبو عمــر: وأعدل شيء في هذا البـاب، ما روي عن عــمر رضي الله عنه فيه.

آخبرنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا سحنون، أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، عن عمر بن الخطاب، أنه قال: لايؤكل خل من خمر أفسدت، حتى يبدأ الله إفسادها، فعند ذلك يطيب الخل(١).

قال ولا بأس على امرئ أن يبتاع خلاً وجده مع أهل الكتاب، ما لم يعلم أنهم تعمدوا إفسادها، بعد ما عادت خمراً.

قال ابن وهب: وأخبرني يونس، عن ابن شهاب، أنه كان يقول: لا خير في خل من خمر أفسدت، حتى يكون الله يفسدها، عند ذلك يطيب الخل. قال ابن وضاح: ورأيت سحنون يذهب إلى أن الخمر إذا خللت، لم يؤكل خلها، تعمد ذلك، أو لم يتعمد.

قال أبو عسر: ليس في النهي عن تخليلها والأمر بإراقتها، ما يمنع من أكلها، إذا تخللت من ذاتها، لأنه يحتمل أن يكون ذلك كان عند نزول تحريمها [لئلا] (٢) يستدام حبسها، لقرب العهد بشربها، إرادة قطع العادة، ولم يسئل عن خمر تخللت فنهى عنها.

⁽١) تقدم .

⁽٢) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [ليلاً] .

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: كان مالك بن أنس يقول بقول عمر بن الخطاب: لا يؤكل خل من خمر أفسدت، حتى يكون الله هو الذي بدأ إفسادها، قال محمد: وبه أقول، قال: ثم رجع مالك فقال إن فعل ذلك جاز أكلها، على [ما يكره](١) منه، قال: وقول عمر أحب إليّ.

قال أبو عمر: قد ذكرنا قول من زعم أن العلة في تحريمها الشدة فإذا زالت حلت، ولكل قول وجه: يطول شرحه، والاحتجاج له، وقد زدنا هذه المسئلة بسطًا وبيانًا، في باب زيد بن أسلم، عن [ابن] (٢) وعلة، والحمد لله.

* * * * *

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [تكره] .

⁽٢) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [أبي] وهو خطأ كما مر .





كتاب العقول

١_ باب ذكر العقــل

/٣٣٨) ١- مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ولي الأنف إذا أوعي جدعًا: العقول: إن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعي جدعًا: مائة من الإبل، وفي الجائفة: مثلها، وفي مائة من الإبل، وفي الممومة: ثلث الدية، وفي الجائفة: مثلها، وفي العين: خمسون، وفي البد: خمسون، وفي الرجل: خمسون، وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السن خمس، وفي الموضحة خمس (١).

قال أبو عمر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد روي مسندًا من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه التواتر في مجيئه، لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة (٢).

⁽١) الموطأ (٢/ ٨٤٩)، والنسائي (٨/ ٦٠)، وتقدم في الزكاة .

 ⁽۲) وقال الشافعی فی الرسالة (ص٤٢٢-٤٢٣): ٩ ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم
 –والله أعلم- حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله » .

وقال الزيلعى: « وقال بعض الحفاظ من المتأخرين: ونسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الأئمة الأربعة بالقبول، وهي متوارثة، كنسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، نصب الراية (٢/ ٣٤٢).

وذكر عن يعقوب بن سفيان الفسوى قوله: « لا أعلم فى جميع الكتب المنقولة أصح منه، وكان أصحاب النبى - ﷺ - ، والتابعون يرجعون إليه، ويدعون آراءهم ، اهد. وصحح الحديث جماعة من الأثمة من حيث الشهرة لا من حيث الإسناد .

وقد روى معمر هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، عن أبيه، عن جده (۱)، وذكر ما ذكره مالك سواء في الديات، وزاد في إسناده: عن جده. وروي هذا الحديث أيضًا عن الزهري، عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده - بكماله.

وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء، وما فيه فمتفق عليه إلا قليلاً، وبالله التوفيق.

ومما يدلك على شهرة كتاب عمرو بن حزم وصحته: ما ذكره ابن وهب عن مالك، والليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: وجد كتاب عند آل حزم يذكرون أنه من رسول الله على أله عشر، فصار القضاء في الأصابع إلى عشر، عشر (٢).

أخبرنا عبد الرحمن بن مروان، حدثنا أبو الطيب أحمد بن عمرو الجريري، حدثنا حامد بن شعيب البلخي؛ وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير بن حرب، ومحمد بن سليمان المنقري، قالوا: حدثنا الحكم بن موسى، حدثنا يحيى بن حمزة، حدثنا سليمان بن داود؛ قال المنقري الجزري: ثم اتفقوا، قال حدثنا الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله علي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله التي بكتب قال في حديث عبد الوارث - إلى أهل اليمن ثم اتفقوا - بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو ابن حزم، فقدم به على أهل اليمن، وهذا نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد النبي على أهل شرحبيل بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال - قبل ذي رعين، ومعافر، وهمدان؛ أما بعد - فذكر الحديث في الصدقات إلى أخرها؛ وفيه: من اعتبط مؤمنًا قتلاً عن بينة، فإنه قود، إلا أن يرضى أولياء المقتول؛ وفي النفس الدية: مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب جدعه:

⁽١) رواه عبد الرزاق (٤/٤)، وذكره مفرقًا في كتاب العقول .

⁽٢) وأخرجه النسائي (٨/ ٥٦) من طريق عبد الله بن نمير عن يحيى بن سعيد بنحوه .

الدية، وفي اللسان: الدية، وفي الشفتين: الدية، وفي البيضتين: الدية، وفي الذكر: الدية، وفي الصلب: الدية، وفي العسينين: الدية، وفي الرجل الواحدة: نصف الدية، وفي المأمومة: نصف الدية، وفي المنقلة: خمس عشرة من الإبل، وفي الجائفة: ثلث الدية، وفي كل أصبع من الأصابع من اليد والرجل: عشر من الإبل، وفي السن: خمس من الإبل، وفي الموضحة: خمس من الإبل، وأن الرجل يقتل بالمرأة؛ وعلى أهل الذهب ألف دينار وذكروا تمام الحديث. قال أحمد ابن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: الحكم بن موسى ثقة، وسليمان بن داود الذي يروي عن الزهري حديث الصدقات والديات مجهول لا يعرف(۱).

قال أبو عسر: هكذا وقع عند شيخي في أصله: في المأمومة نصف الدية، وهو خطأ من الكاتب، والمحفوظ في هذا الحديث وغيره: أن في المأمومة ثلث الدية، لا يختلف العلماء في ذلك من السلف والخلف؛ وأهل العراق يقولون لها: الأمة، وأهل الحجاز المأمومة، وكذلك في كتاب عمرو بن حزم: المأمومة فيها ثلث الدية، كذلك نقل الثقات.

⁽١) أخرجه النسائي (٨/ ٥٧-٥٨)، والحاكم (١/ ٣٩٧-٣٩٧) وقال: ﴿ إسناد صحيح؛ وهو من قواعد الإسلام ﴾ .

وسليمان بن داود الخولاني أثني عليه أبو زرعة، وأبو حاتم، وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ، قاله البيهقي .

وقال ابن حبان: « سليمان بن داود اليمامى ضعيف، وسليمان ابن داود الخولانى ثقة، وكلاهما يروى عن الزهرى، والذى روى حديث الصدقات هو الخولانى، فمن ضعفه فإنما ظن أن الراوى له هو اليمامى » .

قلت: كان يصح ما قاله ابن حبان لولا أن الحكم بن موسى وهم فى قوله سليمان بن داود، والصواب أنه سليمان أرقم، كذا ذكره صالح جزرة أنه قرأه فى كتاب يحيى بن حمزة، وقال ذلك أيضا محمد بن الوليد الدمشقى، وأبو الحسن الهروى وغيرهما.

ورواه النسائى (٨/ ٥٨-٥٩) من طريق محمد بن بكار بن بلال عن يحيى بن حمزه قال: حدثنا سليمان بن أرقم، وقال النسائى: « هذا أشبه بالسصواب، والله أعلم وسليمان بن أرقم متروك الحديث ، ١ هـ .

وأما ما في حديث مالك من الفقه، فقوله: في النفس مائة من الإبل، وهذا موضع فيه تنازع بين العلماء بعد إجماعهم أن على أهل الإبل في دية النفس إذا أتلفت خطأ مائة من الإبل، لا خلاف بين علماء المسلمين في ذلك، ولا يختلفون أن رسول الله عليه جعلها كذلك، وإنما تنازعوا واختلفوا في الدية على أهل الورق والذهب: واختلفوا أيضًا: هل يؤخذا فيها الشاء والبقر والحلل، أم لا تكون إلا في الشلائة الأصناف: الإبل والذهب والورق على حسبما نورده في هذا الباب مهذبًا ممهداً إن شاء الله.

ذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال: كانت الدية على عهد رسول الله على عبد أوقية، فذلك أربعة آلاف؛ فلما كان عمر، غلت الإبل ورخصت الورق، فجعلها عمر أوقية ونصفًا؛ ثم غلت الإبل ورخصت الورق فجعلها عمر أوقيتين، فذلك ثمانية آلاف، ثم لم تزل الإبل تغلو ويرخص الورق، حتى جعلها عمر اثني عشر ألفًا، أو ألف دينار؛ ومن البقرة، ومن الشاة: ألفا شاة (۱).

وذكر عبد الرزاق أيضًا عن ابن جريج، عن عطاء، قال: كانت الدية الإبل، حتى كان عمر فجعلها لما غلت الإبل عشرين ومائة لكل بعير، قال: قلت لعطاء، فإن شاء القروي أعطى مائة ناقة أو مائتي بقرة، أو ألفي شاة ولم يعط ذهبًا؟ قال: نعم، إن شاء أعطى إبلاً ولم يعط ذهبًا هو الأمر الأول. قال، قلت لعطاء: أيعطي القروي إن شاء بقراً أو غنمًا؟ قال: لا يتعاقل أهل القرى من الماشية غير الإبل، يقول: هو عقلهم على عهد رسول الله على قال عطاء: وكان يقال: على أهل الإبل: الإبل، وعلى أهال الذهب؛ الذهب، وعلى أهال الورق: الورق، وعلى أهل الغنم، وعلى أهل البائل.

قال: قلت لعطاء: البدوي صاحب البقر والشاء، أله أن يعطى إبلاً إن شاء

⁽١) المصنف (٩/ ٢٩١).

⁽٢) المصنف (٩/ ٢٩١-٢٩٢).

- وإن كره المتبع؟. قال: ما أرى إلا أنه ما شاء المعقول له هو حقه، له ماشية العاقل ما كانت، لا تصرف إلى غيرها إن شاء(١).

قال ابن جريج: وأخبرنا ابن طاوس، عن أبيه، أنه كان يقول: على الناس كلهم أجمعين أهل القرية، وأهل البادية: مائة من الإبل؛ فمن لم تكن عنده إبل، فعلى أهل الورق: الورق، وعلى أهل البقر، البقر، وعلى أهل الغنم: الغنم، وعلى أهل البز: البز. قال: يعطون من أي صنف كان بقيمة الإبل ما كانت - ارتفعت أو انخفضت قيمتها يومئذ؛ قال طاوس: وحق المعقول له: الإبل.

قال ابن جريج: وقال عمرو بن شعيب: كان رسول الله على أثمان الإبل على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق، ويقيمها على أثمان الإبل؛ فإذا غلت رفع في قيمتها، وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى على نحو الثمن ما كان (٣).

قال: وقضى أبو بكر في الدية على القرى حين كثير المال وغلت الإبل، فأقام مائة من الإبل بستمائة دينار إلى ثماغائة دينار؛ وقضى عمر في الدية على أهل القرى اثني عشر ألف درهم، قال: إنبي أرى الزمان تختلف فيه الدية، تختفض مرة من قيمة الإبل، وترتفع مرة أخرى، وأرى المال قد كثر؛ قال: وأنا أخشى عليكم الحكام بعدي، وأن يصاب الرجل المسلم فتهلك ديته بالباطل، وأن ترتفع ديته بغير حق، فتحمل على أقوام مسلمين فتجتاحهم؛ فليس على أهل القرى زيادة في تغليظ عقل ولا في الشهر الحرام، ولافي الحرمة؛ وعلى (3) أهل القرى فيه تغليظ لا يزاد فيه على أشني عشر ألقًا، وعلى (6) أهل البادية: على أهل الإبل: مائة من الإبل على أسنانها كما قضى

⁽١) المصنف (٩/ ٢٩٣).

⁽٢) المصنف (٩/ ٢٩٤).

⁽٣) المصنف (٩/ ٢٩٤)، والبيهقي (٨/ ٧٦) وسيأتي نحوه مسندًا .

⁽٤) في المصنف بلفظ ﴿ ولا على أهل القرى... ، بزيادة ﴿ لا ٥ .

⁽٥) في المصنف (عقل) بدل (على) .

رسول الله ﷺ، وعلى أهل البقر: مائتا بقرة، وعلى أهل الشاء: ألفا شاة؛ ولم أقسم على أهل القرى إلا عقلهم يكون ذهبًا وورقًا، فيقام عليهم؛ ولو كان رسول الله ﷺ قضى على أهل القرى في الذهب والورق عقلاً مسمى لا زيادة فيه، لا تبعنا قضاء رسول الله فيه، ولكنه [كان](١) يقيمه على أثمان الإبل(٢).

قال أبو عمر: الأحاديث التي ذكرنا في هذا الباب عن الزهري، وعطاء، وعمرو بن شعيب مرسلة، وفيه أحاديث مسندة، سنذكرها بعد ذكر أقاويل الفقهاء في هذا الباب حجة لهم، وتنبيها على أصولهم إن شاء الله؛ وإنما مدار هذا الباب عند الفقهاء على حديث عمرو بن حزم، وما كان مثله في النفس مائة من الإبل، وعلى ما قضى به عمر بن الخطاب على أهل الذهب، والورق، والشاء، والبقر، على اختلاف الروايات عنه في ذلك على حسبما نذكرها إن شاء الله.

وأما اختلاف التابعين في هذا الباب، فمضطرب جدًا، ومنه شذوذ مخالف للآثار المسندة.

وأما أقاويل الفقهاء: فإن مالكًا والشافعي في أحد قولية، وأبا حنيفة، وزفر، ذهبوا إلى أن الدية من الإبل، والدنانير، والدراهم - لاغير؛ ولم يختلفوا هم ولاغيرهم: أن الإبل مائة من الإبل، وكذلك لم يختلفوا أن الذهب ألف دينار.

واختلفوا في الورق: فذهب مالك: أن الدية من الورق: اثنا عشر ألف درهم على ما بلغه عن عمر بن الخطاب، أنه قوم الدية على أهل القرى، فحمعها على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق: اثني عشر ألف درهم، قال مالك: وأهل الذهب: أهل الشام وأهل مصر، وأهل الورق: أهل العراق؛ وكذلك قال الشافعي في أحد قوليه: إن الدية على أهل الورق اثنا

⁽١) زيادة من (ب) .

⁽٢) المصنف (٩/ ٢٩٥).

عشر ألف درهم، وقال المزني: قال الشافعي: الدية الإبل، فإن أعوزت الإبل فقيمتها بالدنانير والدراهم على ما قومها عمر بن الخطاب: ألف دينار على أهل الذهب، واثنا عشر ألف درهم على أهل الورق؛ وذكر قول عطاء: كانت الدية الإبل حتى قومها عمر، قال الشافعي: والعلم محيط بأنه لم يقومها إلا قيمة يومها للإعواز؛ قال: ولا تقوم بغير الدنانير والدراهم، قال: ولو جاز أن تقوم بغير الدنانير والدراهم، وعلى أهل الطعام وهذا لا يقوله أحد.

قال أبو عمسر: قد قاله بعض من شذ في قوله. قال المزني: وقوله القديم: على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق: اثنا عسسر ألف درهم. قال: ورجوعه عن القديم رغبة عنه إلى الجديد هو أشبه بالسنة.

قال أبو عمر: حجة من جعل الدية من الورق اثني عشر الف درهم، ماأخبرناه عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر. حدثنا أبو داود، حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، حدثنا زيد بن الحباب، عن محمد بن مسلم، عن عمرو ابن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رجلاً من بني عدي قتل، فجعل النبي على ديته: اثني عشر القا، قال أبو داود: رواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي على - لم يذكر ابن عباس (۱).

قال أبو عسر: ليس لمن خالف هذا وقال: بعشرة آلاف درهم من

⁽۱) رواه أبو داود (٤٥٤٦)، والترمذى (١٣٨٨)، وابن ماجه (٢٦٣٢،٢٦٢٩) من طريق محمد بن مسلم، ومحمد بن مسلم الطائفي لم يكن بالقوى سىء الحفظ وابن عيينة أثبت منه، خاصة في عمرو بن دينار

وأخرجه النسائى (٨/٤٤) قال: أخبرنا محمد بن ميمون قال حدثنا سفيان عن عمرو عن عكرمة سمعنا مرة يقول: عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قضى بأثنى عشر القاً يعنى فى الدية، ومحمد بن ميمون ليس بالقوى قاله النسائى، وقال أبو حاتم: «كان أميًا مغفلاً».

وأما رواية ابن عيينة المرسلة: فأخرجها الترمذي (١٣٨٩) .

الورق في الدية عن النبي على حديث لا مرسل ولا مسند، وأما الذي جاء عن عمر في الاثني عشر ألفًا، فحدثنا عبد الله بن محمد أيضًا، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا يحيى بن حكيم، حدثنا عبد الرحمن بن عثمان، حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كانت الدية على عهد رسول الله على ثماغاثة دينار، وثمانية آلاف درهم؛ ودية أهل الكتاب يومشذ على النصف من دية المسلمين، قال: وكان كذلك، حتى استخلف عمر، فقام خطيبًا فقال: ألا إن الإبل قد غلت، ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق: اثني عشر ألفًا، وعلى أهل البقر: مائتي بقرة، وعلى أهل الشاء: ألفي شاة، وعلى أهل الحلل: مائتي حلة، قال: وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية (۱).

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني يحيى بن سعيد، أن عمر بن الخطاب فرض الدية من الذهب ألف دينار، ومن الورق، اثني عشر ألف درهم (٢).

وروى ابن أبي نجيح، عن أبيه: أن عثمان قضى في الدية: اثني عشر ألف درهم. وروى نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس مثل ذلك.

وروى الشعبي، عن الحارث، عن علي قال: الدية اثنا عشر ألفا .

وروى هشيم، عن يونس، عن الحسن، أن عـمر قـوم الإبل في الدية كل بعير بعير بمائة وعشرين درهما، اثني عشر ألفًا .

فهذا ما في الاثني عشر ألفًا عن النبي ﷺ، وعن عمر، وعثمان، وعلي، وابن عبـاس - رضي الله عنهم؛ إلا أن الآثار عن عـمر، منها مـا يدل على أن الورق والذهب إنما جعلهـا قيمة للإبل ولـم يجعلها أصلاً في الدية، ومنهـا ما

⁽۱) رواه أبر داود (٤٥٤٢)، والبيهقى (٨/ ٧٧) وفيه عبد الرحمن بن عثمان ضعيف .ورواه عبد الرزاق عن عمر من وجهين آخرين نحوه .

⁽٢) رواه عبد الرزاق (٩/ ٢٩٦)، وإسناده منقطع .

يدل على أنه جعل الدية من الذهب والورق؛ وكذلك الآثار كلها عن الصحابة في هذا الباب تحتمل التأويل على حسب ما ذكرنا عن عمر.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري: الدية من الورق: عشرة آلاف درهم. وحجتهم في ذلك: ما رواه الشعبي، عن عبيدة، عن عمر، أنه جعل الدية على أهل الذهب ألف درهم، وعلى أهل الورق: عشرة آلاف درهم، وعلى أهل البقر: ماثتي بقرة، وعلى أهل الشياه: ألف شاة، وعلى أهل الإبل: ماثة من الإبل، وعلى أهل الحلل: ماثتي حلة (١).

قال أبو عمر: في هذا الحديث عن عمر: ما يدل على أن الدراهم والدنانير صنف من أصناف الدية، لا على وجه البدل والقيمة؛ وكذلك يدل ظاهر حديث يحيى بن سعيد أيضًا عن عمر، وهو الظاهر في الحديث عن على، وعثمان، وابن عباس، والله أعلم.

وأما مالك، والشافعي، وأبو حنيفة: فإنهم لا يرون أن يؤخذ في الدية شيء إلا الإبل أو الذهب أو الورق لا غير؛ وكذلك قال الليث بن سعد. قال مالك: لا يقبل من أهل الإبل إلا الإبل، ولا من أهل الذهب إلا الذهب، ولا من أهل الورق إلا الورق.

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: الدية من الرقة: عشرة الاف رهم على أهل الورق، ومن الذهب ألف دينار على أهل الذهب، وعلى أهل الإبل مائة بعير، وعلى أهل البقر، مائة بقرة، وعلى أهل الشاء، ألفا شاة، وعلى أهل الحلل مائتا حلة يمانية؛ قال: ولا يؤخذ في البقرة إلا الثني فصاعدًا، ولا يؤخذ من الحلل إلا اليمانية، قيمة كل حلة خمسون درهمًا فصاعدًا؛ ومذهب الثوري في ذلك كمذهب أبي يوسف ومحمد، وذكره الثوري عن عمر ولم يخالفه؛ وأما أبو حنيفة فخالف ما رواه في ذلك عن عمر في البقر والشاء والحلل.

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة (٦/ ٢٦٩) من طريق ابن أبي ليلي عن الشعبي به .

قال أبو عسمسر: روي ذلك عن عمر من حديث الشعبي وغيره، وبه قال عطاء وطاوس وطائفة من التابعين، وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين.

واختلف الفقهاء أيضًا في أسنان دية الخطأ إذا قضي بالدية إبلاً، فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما: دية الخطأ أخماسًا، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه: إلا أنهم اختلفوا في الأسنان من كل صنف.

فقال مالك والشافعي: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة.

وقال أبو حنيفة: عشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة وعشرون جذعة، وهو قول عبد الله بن مسعود، رواه الثوري، وشعبة، وغيرهما، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبد الله بن مسعود (۱)؛ وروى زيد بن جبير عن خشف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود،

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة (٢٧٣/٦)، والدارقطني (٣/ ١٧٣-١٧٤)، من طريق منصور به إلا إنه قال فيه « عشرون ابن لبون ذكور » مكان « عشرون ابن مسخاض »، وقال الدارقطني: «هذه الرواية وإن كان فيها إرسال - يعنى بين إبراهيم وعبد الله بن مسعود- ولكن إبراهيم النخعي من أعلم الناس بعبد الله بن مسعود، وبرأيه، وفتياه، وقد أخذ ذلك عن أخواله: علقمة، والأسود، وعبد الرحمن ابني يزيد، وغيرهم من كبار أصحاب عبد الله، وهو القائل: إذا قلت لكم: قال عبد الله بن مسعود؛ فهو عن جماعة من أصحابه، وإذا سمعته من رجل واحد سميته لكم » ا ه.

ورواه البيهقى (٨/ ٧٥) من طريق أبى مجلز عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: فذكره .

وقال الدارقطنى: هذا إسناد حسن، ورواته ثقات ،، كذا قال، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئا .

وللبيهقى أيضا من طريق أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود أنه قال: في الخطأ أخماسًا: فذكره .

وقال البيهقى بعد أن ذكر هذه الطرق: كلها منقطعة أبو إسحاق لم يسمع من علقمة شيئا، وكذلك أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وإبراهيم عن عبد الله منقطع بلا شك، اه.

عن النبي ﷺ مثله مرفوعًا، إلا أن خشف بن مالك ليس بمعروف(١).

وأما قول مالك، والشافعي: فروي عن سليمان بن يسار (٢)، وليس فيه عن صاحب شيء، ولكنه عليه أهل المدينة؛ وكذلك حكى ابن جريج، عن ابن شهاب (٣)؛ وذكر معمر، عن ابن شهاب: أن دية الخطأ أرباعًا: شلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وعشرون ابنة مخاض، وعشرون ابن لبون (٤)؛ وكذلك روى معمر، وابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه (٥).

وروى أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي في دية الخطأ أرباعاً: خمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون بنت

⁽۱) أخرجه أبو داود (٤٥٤٥)، والترمذي (١٣٨٦)، والنسائي (٨/ ٤٣-٤٤) وغيرهم من طرق عن حجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير به، إلا أنه قال: «عشرون بني مخاض» مكان.

وأعله الدارقطنى من وجوه أولها: أنه مخالف لرواية أبى عبيدة عن ابن مسعود حيث قال فيها: « عشرون بنى لبون »؛ ولم يذكر فيه « بنى مخاض » .

قلت: إلا أن الروايات عن ابن مسعود منقطعة كـما تقدم، ثم إن عـبد الرزاق رواه (٢٨٨/٩) من طريق إبراهيم عن ابن مسعود وقال فيه: «عشرون ابن مخاض» .

ثانيها: أن خشف بن مالك مجهول، قلت: وهو متعقب بتوثيق النسائى له، وقد ذكر ابن حبان في الثقات .

الوجه الشالث: أن هذا الخبر لم يروه عن زيد بن جبير إلا الحـجاج بن أرطاة وهو رجل مشهور بالتدليس، وبأنه يحدث عن لم يلقه، ولم يسمع منه .

الوجه الرابع: الاختلاف في لفظ الحديث على الحجاج .

الخامس: أنه روى عن النبى - على الله وعن جماعة من المهاجرين، والأنصار في دية الخطأ أقاويل مختلفة، لا نعلم روى عن أحد منهم ذكر بنى مخاض إلا في حديث خشف بن مالك هذا.

⁽٢) الموطأ (٢/ ٢٥٨) .

⁽٣) مصنف عبد الرزاق (٢٨٦/٩).

⁽٤) رواه عبد الرزاق (٩/ ٢٨٦) .

⁽٥) مصنف عبد الرزاق (٩/ ٢٨٦).

مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون (۱)؛ وبهذا قال عطاء، إلا أنه جعل مكان بنات لبون: بني لبون (۲)؛ وروى سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قضى أن من قـتل خطأ، فديته مائة من الإبل: ثلاثون بنت مخاض، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعـشر ابن لبون "، ذكره أبو داود، قـال: حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، حدثني أبى، حدثنا محمد بن راشد، أخبرنا سليمان بن موسى: فذكره.

وذكر معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في دية الخطأ: مثل ذلك سواء.

قال أبو عمر: اتفق مالك، وأبو حنيفة، والشافعي وأصحابهم على أن دية الخطأ أخماسًا على حسب ما ذكرنا عنهم من اختلافهم في أسنان الإبل؛ واتفق مالك، وأبو حنيفة على أن دية العمد إذا قبلت، ودية العمد الذى لا قصاص فيه أرباعاً: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة.

وأما الشافعي: فالديات عنده ديتان: مخففة، ومغلظة، أحداهما - وهي المخففة- دية الخطأ أخماسًا على ما قدمنا ذكره عنه، وعن مالك، وهو قول سليمان ابن يسار، وابن شهاب، وأهل المدينة؛ والأخرى المغلظة في العمد الذي لاقصاص فيه، وفي شبه العمد؛ والتغليظ عنده في ذلك كله سواء، وليس عند الشافعي دية تؤخذ أرباعًا.

وأما مالك، وأبو حنيفة: فالديات عندهما ثلاث ديات: دية الخطأ على ما ذكرنا عنهما، وعن كل واحد منهما؛ ودية العمد الذي لا قصاص فيه، والدية المغلظة؛ واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو يوسف: على أن الدية المغلظة: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة في بطونها أولادها؛

⁽١) أخرجه أبو داود (٤٥٥٣) وعاصم بن ضمرة فيه مقال .

⁽٢) رواه عبد الرزاق (٢٨٧/٩) .

⁽٣) رواه أبو داود (٤٥٤١)، والنسائي (٨/ ٤٢–٤٣)، وأحمد (٢/ ١٧٨) وإسناده حسن.

وخالفهم محمد بن الحسن فقال: في المغلظة: ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون خلفة.

قال أبو عسر: فالديات عند مالك وأبي حنيفة ثلاث ديات: دية الخطأ أخماساً، ودية العمد الذي لا قصاص فيه أرباعاً، والدية المغلظة أثلاثاً على حسبما ذكرنا عنهم؛ إلا أن محمد بن الحسن خالفهم في أسنان الدية المغلظة على حسب ما ترى؛ وروي مثل قول محمد بن الحسن عن زيد بن ثابت، وهو صحيح مشهور عنه (۱)؛ وروي مثل قول مالك والشافعي وأبي حنيفة في أسنان الدية المغلظة عن النبي ﷺ من وجوه (۲).

واختلفوا فيما تغلظ فيه الدية: فقال مالك: الدية تغلظ على الأب في قتله ابنه، وكذلك الجد لا غير؛ ولا تغلظ الدية في غير ذلك، وأنكر شبه العمد ولم يعرفه؛ والتغليظ عند مالك في النفس، وفي الجراح على أهل الإبل في الجنس، وعلى أهل الذهب والورق زيادة اعتبارًا بقيمة الإبل؛ وقال أبو حنيفة وأصحابه: لاتغلظ الدية إلا في شبه العمد، قالوا: والتغليظ في النفس دون

⁽۱) الذى روى عن زيد بن ثابت فى الدية المغلظة ثلاثون حقه، وثلاثون بـنات لبون، واربعـون جذعـة خلفة، انـظر مصنف بن أبى شـيـبة (٦/ ٢٧٥)، وسنن البـيهـقى (٨/ ٢٩). وهذا هو قول الشافعى .

⁽٢) أخرج أحمد (٢/ ١٦٤)، والنسائى (٨/ ٤)، وابن ماجه (٢٦٢٧) من طريق شعبه عن أيوب قال: سمعت القاسم بن ربيعة يحدث عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله - عَمَالَةً - قال: ﴿ إِن قَسَيل الحَظِ شبه العَمد، قتيل السوط أو العصا، فيه مائة منها أربعون في بطونها أولادها ﴾ وإسناده صحيح .

ورواه النسائي من طريق حماد عن أيوب عن القاسم مرسلاً .

وأخرجه أبو داود (٤٥٤٨،٤٥٤٧)، والنسائى (٨/٤١)، وابن ماجه من طريق خالد الحذاء عن القاسم عن عقبة بن أوس عن ابن عمرو مرفوعًا . واختلف فيه على خالد الحذاء على أوجه فروى من طريقه عن عقبة بن أوس عن ابن عمرو وعن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبى - المنتقاب عن رجل من أصحاب النبى - المنتقاب النبى معتبة بن أوس عن النبى المنتقاب النبى النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى النبى النبى المنتقاب النبى النبى النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى المنتقاب النبى النبى

⁻ وروى أيضًا من حديث ابن عمر، وفيه على بن زيد بن جدعان .

١٩٨

الجراح. وقال الشافعي: تغلظ في شب العمد، وفي العمد الذي لا قصاص فيه، التغليظ في ذلك سواء، قال: والتغليظ في النفس والجراح جميعًا.

قال أبو عـمــر: قد ذكرنا شبه العمـد ومعناه وما للعلماء فيه من التنازع والمعاني في كتاب «الأجوبة، عن المسائل المستغربة» والحمد لله.

قال أبو عمر: دية الخطأ تكون أخماسًا عند مالك والشافعي ومن تابعهما على ما ذكرنا عنهم، وعن أهل المدينة: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وعشرون بنت لبون وعشرون حقة، وعشرون جذعة، وتكون أيضًا أخماسًا عند أبي حنيفة والثوري والكوفيين على ما ذكرنا عنهم، وعن ابن مسعود في ذلك: عشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة؛ فالاختلاف بين الحجازيين والعراقيين في هذه المسألة: أن جعلوا مكان ابن لبون: ابن مخاض - فافهم.

وقال أبو جعفر الطحاوي: قول من جعل في الخطأ مكان ابن لبون: ابن مخاض، أولى، لأن بني اللبون أعلى من بني المخاض، فلا تثبت هذه الزيادة إلا بتوقيف. وقال أبو بكر الرازي: وأيضًا فإن ابن لبون بمنزلة ابنة مخاض، فيصير موجبه بمنزلة موجب أربعين بنت مخاض.

قال أبو عمر: اسنان الإبل في الديات لم تؤخذ قياسًا ولانظرا، وإنما اخذت اتباعًا وتسليمًا؛ وما أخذ من جهة الأثر، فلا مدخل فيه للنظر، فكل يقول بما قد صح عنده عن سلفه رضي الله عنهم أجمعين؛ والذي ذكره أهل اللغة في بنات اللبون، وبنات المخاض، وبني اللبون، غير ما ذكره الرازي؛ وذلك أن أبا إسحاق الحربي ذكر عن أبي نصر، عن الأصمعي، قال: لقاح الإبل: وإن تحمل سنة، وتجم سنة؛ فإذا وضعت الناقة وانقطع لبنها وحملت لتمام سنة من يوم وضعته سميت المخاض. وولدها ابن مخاض وبنت مخاض؛ فإذا أتى على حمل أمه عشرة أشهر، فهي العشراء والعشار، فإذا وضعت لتمام سنة، فالولد ابن لبون، والأنثى بنت لبون، لأنه قد صار لأمه لبن من الحمل الذي كان بعده؛ فإذا مضت السنة واستحقت أمه حمالاً آخر، فهو حق سنة،

والأنثى حقه فإذا مضت الرابعة ودخلت الخامسة فهو جذع والأنثى جذعة ولم يلق سنًا؛ ثم هو في السادسة ثني، والأنثى ثنية، فإذا دخلت السابعة فهو رباع، والأنثى رباعية. فهذا قول الأصمعي فيما ذكر الحربي.

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، أخبرنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد ابن زهير، أخبرنا عبد الله بن ياسين، قال: قال أبو عبيدة: إذا مضى الحول فطم الفصيل، وذلك في الربيع، ولايفطم حتى يأكل البقول؛ فإذا كان عقب الربيع بعد رعي السعدان، فطمت الفصلان في رأس الحول، وتلقح أمهاتها حين تفطم، فهي حينئذ بنات مخاض إلى أن تنتج أمهاتها في رأس العامين من تمام حولين؛ وهي إلى أن تمضى الحولان بنو مخاض، فإذا نتجت أمهاتها في رأس الحول من العام الثاني بعد ما يتم لبنات المخاض حولان من النتاج، فهي بنات لبون حتى تستوفى العام الشالث؛ فإذا كان رأس ثلاث سنين - لقحت أمهاتها أو لم تلقح - فهي حقاق، الذكر حق، والأنثى حقة، فهي كذلك حقاق حتى تستوفي أربع سنين؛ فإذا كان رأس أربع سنين - نتجت أمهاتها أو لم تنتج - فهي جذاع، وجذع، وجذعان، الذكر جذع، والأنثي جذعة، وهي كذلك جـ ذاع حتى تستوفى خمس سنين؛ وإذا كان رأس الخـ مس سنين، فهي الثني، والثنيان جمع الذكور منها، والذكر الـواحد ثني، والأنثى ثنيـة، حتى تستوفي ست سنين؛ فإذا كان رأس ست سنين، فهي ربع، الذكر رباع، والأنثى رباعية؛ فهي كـذلك حتى تسـتوفي سـبع سنين، فإذا كـان رأس سبع سنين، فهي سندس، الذكر والأنثى سواء سنديس وسدس، فهي كنذلك حتى تستوفي ثماني سنين، فإذا كان رأس ثماني سنين؛ فهي بزل وبزل الذكر بازل، والأنثى بزول - إلى تسع سنين، ويقال أول ما يخرج بازله - وهو نابه -: فطر نابه، ثم يكون مخلف عام ومخلف عامين ومخلف ثلاثة أعوام، ومخلف أربعة أعوام، ومخلف خمسة أعوام؛ فإذا جاوز خمسة أعوام ببزله، فهو عود.

قال أبو عسر: هذا كله قول أبي عبيدة، وقال أبو عبيد، عن غير واحد: إذا دخل في السنة الرابعة، فهوحق، والأنثى حقة، لأنها استحقت أن يحمل عليه ويركب؛ فإذا دخل في الخامسة: فهو

جذع وجذعة، فإذا دخل في السادسة وألقى ثنيته: فهو ثني؛ فإذا دخل في السابع: فهو رباع ورباعية؛ فإذا دخل في الشامنة فألقى السن الذي بعد الرباعية: فهو سديس وسدس؛ فإذا دخل في التاسعة فطر نابه وطلع: فهو بازل، فإذا دخل في العاشر فهو مخلف، ثم ليس له اسم، ولكن يقال: بازل عام، وبازل عامين؛ ومخلف عام، ومخلف عامين إلى ما زادت. قال أبو عبيد: وإذ لقحت الناقة فهي خلفة، فلا تزال خلفة إلى عشرة أشهر، فإذا بلغت عشرة أشهر، فهي عشراء وقال النضر بن شميل: بنت مخاض لسنة، وبنت لبون لستين، وحقة لثلاث، وجذعة لأربع، وثني لخمس، ورباع لست، وسديس لسبع، وبازل لثمان. وقال أبو حاتم: قال بعضهم: إذا ألقى رباعيته، فهو رباع، وإذا ألقى ثنيته فهو ثني، لا أدري أسمعته من الأصمعي أم لا؟ وقال الأصمعي: والجذوعة: وقت وليس بسن.

قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن ديات الرجال شريفهم ووضيعهم سواء، إذا كانوا أحراراً مسلمين، وكذلك ذكور الصبيان في دياتهم كآبائهم الطفل والشيخ في ذلك سواء، وكذلك الطفلة كأمها في ديتها.

وقد أجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل، إلا أن العلماء في جراح النساء مختلفون، فكان مالك، والليث، وجمهور أهل المدينة، يقولون: يستوي الرجل والمرأة في عقل الجراح حتى تبلغ ثلث دية الرجل، ثم تكون دية المرأة على النصف، وهو قول زيد بن ثابت، وسعيد بن المسيب، وعروة، والزهري، والفقهاء السبعة، وربيعة، وابن أبي سلمة، ويحيى بن سعيد، وأبي الزناد.

وقالت طائفة من أهل العلم: تعاقل المرأة الرجل إلى دية الموضحة، ثم تعود إلى النصف من ديته.

وقال الشوري، وأبو حنيفة، والشافعي: دية المرأة وجراحها على النصف من دية الرجل فيسما قل أو كشر، وهو قول علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وجماعة من التابعين؛ وإنما صارت ديتها – والله أعلم – على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل، وشهادة امرأتين بشهادة

رجل، وهذا إنما هو في دية الخطأ؛ وأما العمد: ففيه القيصاص بين النساء والرجال، لقول الله عز وجل: ﴿النفس بالنفس﴾، ﴿الحر بالحر﴾(١)، ولتكافؤ دماء المؤمنين الأحرار.

واختلف العلماء أيضًا في ديات الكفار، فقال مالك: دية أهل الكتاب على النصف من دية المسلم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وديات نسائهم على النصف من ذلك، وهو قول أحمد بن حنبل.

وذكر مالك في الموطأ: أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهبودي والنصراني إذا قتل أحدهما، مثل نصف دية الحر المسلم (٢). وهذا المعنى قد روى فيه سليمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ: «جعل دية اليهودي والنصراني على النصف من دية المسلم»، وعبد الرحمن هذا قد روى عنه الثوري، وسليمان بن بلال، وقد روى ابن إسحاق هذا الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. عن النبي ﷺ مثله (٣).

وقال الشافعي: دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم؛ وحجته: أن قوله أقل ما قيل في ذلك، والذمة بريئة إلا بيقين أو حجة.

وقال أبو حنيفة، والثوري، وعشمان البتي، والحسن بن حي: الديات كلها سواء: دية المسلم، واليهودي، والنصراني، والمجلوسي، والمعاهد، والذمي، وهو قول سعيد بن المسيب، ومجاهد، وعطاء، والزهري.

⁽١) كان بالأصل: «والحر بالحر» - والآية بدون واو.

⁽٢) الموطأ (٢/ ١٦٤٨).

⁽۳) حسن. رواه أحمد (۲/۰/۲)، وابن ماجه (۲۱٤٤) من طریق عبد الرحمن بن الحارث. ولأحمد (1/.10)، وأبو داود (200) من طریق محمد بن إسحاق. ورواه التسرمذی (181)، والنسائی (1/.00) من طریق أسامة بن زید اللیشی کلهم عن عمرو بن شعیب .

قال أبو عمر: الآثار في هذا الباب مختلفة - المرفوعة منها والموقوفة - واختلاف السلف في هذه المسألة واعتلالهم لأقاويلهم يطول ويكثر، وليس ذلك مما يجب الإتيان به على شرطنا؛ ولو ذكرنا ذلك، وذكرنا أصول مسائل القصاص بين العبيد والأحرار، والمسلمين والكفار؛ لخرجنا عما له قصدنا في تأليفنا، ولكنا إنما تعرضنا لتبيين ما في حديثنا في هذا الباب من المعاني، والله المعين، لا شريك له.

ومن أعلى ما روي من الآثار في ديات الكفار: ما رواه ابن إسحاق عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح في خطبته: «دية الكافر المعاهد، نصف دية المسلم»(١).

قال أبو عمر: أما قوله في هذا الحديث: وفي الأنف إذا أوعي جدعًا، فهكذا هو عندنا في الموطأ أوعي. وكذلك رواه جماعة في غير الموطأ، عن غير واحد من سلف أهل العلم والفقه من أهل الحجاز وغيرهم ورواه

⁽۲،۱) تقدما .

بعضهم: وفي الأنف إذا وعب جدعه، أو أوعب جدعًا، رواه هكذا جماعة أيضًا؛ وهذا اللفظ عند أهل اللغة أولى، لأن الوعب: أيعابك الشيء، تقول العرب: أوعبت الشيء، واستوعبته: إذا استأصلته، وأما الجدع في كلام العرب: فالقطع للأنف والأذن جميعًا دون غيرهما؛ هذا أصل اللفظة، يقال منه: رجل أجدع ومجدوع، وقد جدع أنفه، وجدعت أذنه. ولا يختلف العلماء أن الأنف إذا استؤصل بالجدع والقطع، فيه الدية كاملة: مائة من الإبل، أو على ما ذكرنا من مذاهبهم في الدية على أهل الذهب وأهل الورق، ومنذاهبهم في أسنان الإبل في ذلك؛ وقد اختلفوا في المارن إذا قطع ولم يستأصل الأنف كله، فذهب مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، إلى يستأصل الأنف كله، فذهب مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، إلى في ذلك الدية كاملة، ثم إن قطع منه بعد ذلك شيء، ففيه حكومة.

قال مالك: الذي فيه الدية من الأنف: أن يقطع المارن- وهو دون العظم.

قال ابن القاسم: وسواء قطع المارن من العظم واستؤصل الأنف من العظم من تحت العينين، إنحا فيه الدية، كالحشفة فيها الدية؛ وفي استشصال الذكر: الدية.

قال ابن القاسم: وإذا خزم الأنف أو كسر، فبرأ على عثم، ففيه الاجتهاد، وليس فيه دية معلومة، وإن برأ على غير عثم، فلا شيء فيه؛ قال: وليس العمل عند مالك على ما قيل: إن في كل نافذة في عضو من الأعضاء، ثلث دية ذلك العضو، قال: وليس الأنف إذا خزم فبرأ على غير عثم كالموضحة تبرأ على غير عثم فتكون فيها ديتها، لأن تلك جاءت بها السنة، وليس في خزم الأنف أثر؛ قال؛ والأنف عظم منفرد، ليس فيه موضحة.

وقال الشافعي، في الأنف إذا أوعى مارنه جدعًا: الدية.

قال أبو عسر: مارن الأنف طرف ومقدمه، وهو ما لان منه، وفيه جماله كله، وقد روي عن مجاهد وعطاء: أن في الأنف جائفة، قال مجاهد: ثلث الدية، فإن نفذت فالثلثان: وعن عمر بن الخطاب: أنه جعل في إحدى قصبتي الأنف: حقتين.

وعن عمر بن عبد العزيز قال: إذا كسر الأنف كسراً يكون شيئاً فسدس دية، قال: وإن هشم - فعرضت منه الغنة والبحح وفساد الكلام، فنصف الدية، قال: وإن هبر المارن فصار مهبوراً، ففيه ثلث الدية. قال: وإن لم يكن فيه عيب ولا غنة ولاريح توجد منه، فربع الدية. قال: وإن ضرب أنف فبرأ على غير عثم، غير أنه لايجد ريحًا طيبة ولا منتنة، فله عشر الدية. قال: وإذا أوعي جدعه، فيفه الدية. قال: وما أصيب منه دون ذلك، فبحساب ذلك؛ ذكره عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه وهو محفوظ عنه من وجوه، ولكن الفقهاء على مخالفته في ذلك؛ وقد يحتمل أن يكون ذلك منه على وجه الحكومة لا على التوقيف.

وذكر ابن جريج، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أنه كان يقول في الروثة من الأنف الثلث، فإذا بلغ المارن العظم، فالدية وافية، فإن أصيبت من الروثة الأرنبة أو غيرها ما لم تبلغ العظم، فبحساب الروثة.

وقال معمر: عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: في روثة الأنف ثلث الدية. وذكر معمر، عن رجل، عن عكرمة، قال: قضى رسول الله على في الأنف إذا جدع كله بالدية، وإذا جدعت روثته، بنصف الدية، قال: وقضى بذلك عمر؛ وذكر ابن جريج عن عمرو بن شعيب، قال: قضى رسول الله على في الأنف إذا جدع كله بالعقل كاملاً، وإذا جدعت روثته فنصف العقل - خمسين من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق أو البقر أو الشاء -.

قال أبو عمر: اتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابهم على أن الأنف لا جائفة فيه، ولا جائفة - عندهم إلا فيما كان في الجوف، وأن الدية تجب في قطع مارن الأنف، والمارن ما لان من الأنف، كذلك قال الخليل وغيره. وأظن روثته مارنه، وأرنبته طرفه، وقد قيل: الأرنبة والروثة والعرتمة طرف الأنف، وأما الهبر: فهو القطع في اللحم والمهبور المقطوع منه، والهبرة بضعة من اللحم، والمنخران: السمان اللذان يخرج منهم النفس، والخياشيم: عظام رقاق في ما بين أعلاه إلى الرأس، ويقال الخياشيم: عروق في باطن الأنف، والأخشم: الذي قد منع الشم.

قال أبو عمر: الذي عليه الفقهاء: مالك، والشافعي والكوفيون، ومن تبعهم في الشم إذا نقص أو فقد حكومة، ويحتمل كل ما جاء في هذا الباب عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، ومجاهد، وغيرهم: أن يكون على وجه الحكومة، والله أعلم، فلا يكون مخالفًا لما عليه الفقهاء في ذلك.

وأما قوله في حديثنا المذكور في هذا الباب: وفي المأمومة ثلث الدية: فالمأمومة لاتكون إلا في الرأس، وهي التي تخرق إلى جلد الدماغ، وفيها ثلث الدية، وهي أمر مجتمع عليه على ما في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه رسول الله على أمل اليمن، على حسب ما ذكرنا من ذلك في هذا الباب، ويقال للمأمومة: الآمة، كذلك يقول لها أهل العراق، وقال أهل الحجاز: المأمومة، وأما الجائفة؛ فكل ما خرق إلى الجوف من بطن أو ظهر أو ثغرة النحر، وفيها: ثلث الدية، لا يختلفون في ذلك أيضًا على ما في كتاب عمرو بن حزم، فإن نفذت من جهتين: فهي عندهم: جائفتان، وفيها من الدية: الثلثان.

واختلف قول مالك في عقل المأمومة والجائفة فقال: عقلهما في العمد والخطأ في كل واحدة منهما على العاقلة، وقال أيضًا: إن كان لجانيهما عمدًا مال: فالعقل في ماله، فإن لم يكن له مال: فالعقل على عاقلته. وبهذا كان يأخذ ابن كنانة.

وكان ابن القاسم يقول: كل من أصاب من أحد شيئًا من جسده، وله مثل الذي أصاب، فلم يكن إلى القصاص سبيل لسنة مضت فيه، فدية ذلك على العاقلة إذا بلغ ذلك ثلث الدية عمدًا كان أو خطأ، مثل المأمومة والجاثفة. قال: وكل من أصاب شيئًا من أحد من الناس عمدًا مما فيه القصاص، إلا أنه ليس له مثله، فلم يوجد إلى القصاص سبيل، فإن ذلك على الجاني في ماله إن كان له مال، وإلا أتبع به مثل دية الرجل واليد والذكر.

قال أبو عـمـر: الذي عليه جمهور العلماء وعامة الفقهاء: إن العاقلة،

لاتحمل عمدًا ولا اعترافًا ولا صلحًا، ولا تعقل عمدًا، ولا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث. وقد روي عن مالك مثل ذلك كله، وهو الصحيح في مذهبه إن شاء الله.

قال أبو عمر: لا يختلفون أن الموضحة فيها خمس من الإبل على ما في كتاب عمرو بن حزم أيضًا، والموضحة عندهم: هي التي توضح عن العظم وتبرزه حتى ينظر إليه في الرأس خاصة، ولاتكون في البدن موضحة بحال، وعلى ذلك جماعة الفقهاء إلا الليث بن سعد، فإنه قال: الموضحة تكون في الجسد أيضًا.

وقال الأوزاعي: الموضحة في الوجه والرأس سواء، قال: وهي في جراحة الجسد على النصف مما في جراحة الرأس.

واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والبتي، وأصحابهم: أن الموضحة لاتكون إلا في الوجه والرأس، ولاتكون الجائفة إلا في [الوجه]⁽¹⁾، وقال الشافعي، وأبو يوسف: لاتكون الموضحة ولا المنقلة، ولا الهاشمة، ولا السمحاق، ولا الباضعة، ولا المتلاحمة ولا الدامية، إلا في الرأس والجبهة والصدغين واللحيين، وموضع [العظم]⁽¹⁾ من اللحيين، والذقن.

وقال الشافعي: كل جرح عند الوجه والرأس ففيه حكومة، إلا الجائفة: ففيها ثلث النفس.

وقال مالك: المأمومة، والمنقلة، والموضحة، لا تكون إلا في الرأس والوجه، ولا تكون المأمومة إلا في الرأس خاصة إذا وصل إلى الدماغ، قال: والموضحة: ما تكون في جمجمة الرأس، وما دونها فهو من العنق ليس فيه موضحة، قال مالك: والأنف ليس من الرأس، فليس فيه موضحة وكذلك اللحي الأسفل ليس فيه موضحة وقال مالك: في الخد: موضحة، فإن

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [الجوف] .

⁽٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [اللحم] .

شانت الوجه زيد في الأرش، فإن لم تشن لم يزد على أرش الموضحة، وذلك على الاجتهاد، قال: ولم يأخذ مالك بقول سليمان بن يسار في موضحة الوجه](۱) أنه يزاد فيها لشينها ما بينك وبين نصف عقلها، قال مالك: وما سمعت أحدًا قاله غيره. وقال أشهب: لا يزاد لشينها شيء، كانت في الوجه أو في الرأس، قال مالك: والجائفة: ما أفضت إلى الجوف، وقال ابن القاسم: حد الموضحة: ما أفضى إلى العظم ولو بقدر إبرة كانت في الوجه أو في الرأس، والمنقلة: التي تطير فراشها من العظم وإن قل، ولا تخرق إلى الدماغ إذا استوقن أنه من الفراش والجائفة: ماأفضى إلى الجوف ولو بمدخل إبرة، قال: فإن نفذت من الجانب الآخر: ففيها ثلثا الدية، وهو أحسن قول مالك.

قال أبو عمر: لا خلاف أن المنقلة فيها خمس عشرة من الإبل، ولاتكون إلا في الرأس، قال أشهب: وكل ما ثقب منه فوصل إلى الدماغ فهو من الرأس، وقال أشهب وابن القاسم: ليس في موضحة الجسد ومنقلته ومأمومته إلا الاجتهاد.

قال أبو عمر: كذلك مذهب الشافعي والعراقيين: أن فيها حكومة، وليس عند مالك وأصحابه في الدامية والباضعة والسمحاق والملطاة دية، فإن برثت على شين، فيها برثت على شين، فيها الاجتهاد. واتفق مالك والشافعي وأصحابهم: أن من شج رجلاً مأمومتين أو موضحتين أو ثلاث مأمومات أو موضحات، أو أكثر في ضربه: أن فيهن ديتهن كلهن، وإن انخرقت فصارت واحدة، فيها دية واحدة، واتفق مالكوأبو حنيفة والشافعي والأوزاعي على أنه ليس فيما دون الموضحة من الشجاج أرش مقدر، إنما فيه حكومة، قال مالك: ولم يعقل رسول الله عليه فيما دون الموضحة من جراح الخطأ عقلاً مسمى، قال مالك: وهو الأمر المجتمع عليه.

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [للوجه] .

قال أبو عسر: روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في الترقوة بجمل، وفي الضلع بجمل، وعن علي: في السمحاق: أربعة من الإبل، وبه قال الحسن بن صالح، وعن زيد بن ثابت في العين القائمة إذا طفيت بمائة دينار، وهذا كله محمول عند مالك والشافعي وأبي حنيفة على أن ذلك كان منهم على وجه الحكومة لا على التوقيف.

والموضحة عند أبي حنيفة والسافعي وأصحابهم في الذقن وما فوقه من اللحي الأسفل وغيره خلاف قول مالك، ومن حجتهم: أن ابن عمر كان يقول: ما فوق الذقن من الرأس، فلا يغطيه المحرم، وذلك عندهم محمول على أنه أراد الذقن وما فوقه، بدليل الإجماع على أن المحرم لايغطي ذقنه كما لا يغطي وجهه، قالوا: وذلك نحو قول الله عز وجل: ﴿فاضربوا فوق الأعناق وما فوقها، قالوا: وإذا كان ذلك من الوجه: وجب أن تكون فيه موضحة.

وقال أبو جعفر الطحاوي: قول الليث لا معنى له في قـوله: الموضحة في الجسد، لأن ما في البـدن لا يسمى شجـاجًا، وإنما يسمى شـجة: مـا كان في الرأس، قال: ويسمى ما في البدن: جراحة.

قال أبو عمسر: وأما قوله في الحديث: « وفي العين خمسون »، فأجمع العلماء على من أن فقئت عينه خطأ: أن فيها نصف الدية: خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب والورق على حسب ما قدمنا ذكره عنهم في هذا الباب، واختلفوا في الأعور تفقاً عينه الصحيحة خطأ: فقال مالك، والليث بن سعد: فيها الدية كاملة. وروي ذلك عن عمر وعثمان وعبد الله بن عمر، قال مالك: ومن كان ذاهب السمع من إحدى أذنيه، فضرب الإنسان الأذن الأخرى. فذهب سمعه، فعليه نصف الدية، وكذلك الرجلين واليدين: إذا قطع إنسان الباقية منهما فعليه نصف الدية، قال ابن القاسم: وإنما قال ذلك مالك في عين الأعور وحدها دون غيرها.

وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما والثوري، وعشمان البتي، في عين

الأعور إذا فقتت خطأ: نصف الدية، ومن حجتهم: أن القصاص فيها إذا كانت عمداً بعين واحدة، فكذلك يجب أن تكون ديتها في الخطأ دية عين واحدة، واحتجوا بكتاب النبي عليه الذي كتبه لعمرو بن حزم: « وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون»، ولم يخص عينًا من عين ولا يدًا من يد، ولا رجلاً من رجل.

حدثنا حلف بن قاسم، حدثنا محمد بن جعفر غندر حدثنا محمد بن القاسم الأنباري، حدثني أبي، حدثني أبو عكرمة الضبي قال: تقدم إلى الشعبي رجل ضرب عين رجل، فأحمرت، فدمعت، فشرقت، فأغرورقت، فقال الشعبي: يحكم فيها ببيت الراعي:

لهما أمرها حتى إذا ما تبوأت بأخفافها مأوى تبوأ مضجعًا

قال أبو عكرمة: ومعناه: أن العين ينتظر بها أن تبلغ غاية مــا تنتهي إليه ثم يقضى فيها حينئذ.

قال أبو عـمــر: وكذلك السنة في الجـراح كلها عند مالك وأصـحابه، وأبي حنيفة وأصحابه، والثوري، والحسن بن حي، لا يقتص عندهم من جرح عمد، ولا يودى جرح خطأ حتى يبرأ ويعلم ما يؤول إليه.

وأجاز الشافعي القصاص قبل البرء إذا سأل ذلك المجروح، فإن زاد ذلك وآل إلى ذهاب عضو أو نفس، كان فيه الأرش والدية، وهذه مسألة فيها ضروب من الاعتراض والحجاج للفريقين، ليس هذا موضع ذكر شيء من ذلك، وذكر بعض أهل اللغة عن العرب: لطمه فشرق الدم في عينه، إذا أحمرت، وشرق الثوب بالصبغ، إذا احمر واشتدت حمرته. وذكر الأصمعي: أن رجلاً لطم رجلاً فأشرورقت عينه واغرورقت، فقدم إلى الشعبي فقال:

لها أمرها حتى إذا ما تبوأت بإخفافها مأوى تبوأ مضجعًا

وأما قوله: « في اليد خمسون، وفي الرجل خمسون »، فأمر مجتمع عليه أيضًا على ما في كتاب عمرو بن حزم.

إلا أنهم اختلفوا في البد تقطع من الساعد. فقال مالك والشوري، والشافعي وابن أبي ليلى: من البد نصف الدية، وسواء قطعت من الساعد، أو قطعت الأصابع، أو قطعت الكف، وروى بشر بن الوليد، عن أبي يوسف: مثل ذلك.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية مسحمد عنه، في رجل قطع يد رجل من نصف الساعد: أن في اليد نصف الدية، وفيما قطع من الساعد حكومة، وهو قول محمد بن الحسن.

واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة: أن اليـد الشلاء إنما فيهـا حكومة، والقول في الرجل كالقول في اليد سواء.

وكذلك اتفقوا في أن الأسنان كلها سواء، وأن دية كل واحد منها خمس من الإبل على ما في كتاب عمرو بن حزم.

وأما ما روى مالك في موطأه، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: أن عمر قضى فيها بخمسة أبعره، أن عمر قضى فيها بخمسة أبعره، خمسة أبعرة وأن سعيد بن المسيب قال: لو كنت أنا لجعلت في الأضراس خمرستا بعيرين بعيرين؛ فتلك المدية سواء، فإن المعنى في ذلك: أن الأضراس عشرون ضرسًا، والأسنان اثني عشر سنًا؛ أربع ثنايا، وأربع رباعيات، وأربع أنياب، فعلى قول عمر تصير الدية ثمانين بعيرًا، في الأسنان: خمسة خمسة، وفي الأضراس: بعير بعير، وعلى قول معاوية: في الأضراس والأسنان: خمسة أبعرة، خمسة أبعرة، خمسة أبعرة، فذلك ستون بعيرئا، وفي الأسنان خمسة أبعرة، فذلك ستون بعيرًا، تتمة المائة بعير، وهي الدية كاملة من الإبل، والاختلاف بينهم إنما هو في الأضراس لا بعير، وهي الدية كاملة من الإبل، والاختلاف بينهم إنما هو في الأضراس لا في الأسنان، على ما ذكرت لك واختلاف العلماء من الصحابة والتابعين في ديات الأسنان وتفضيل بعضها على بعض كثير جداً، والحجة قائمة لما ذهب إليه وليات الأسنان وتفضيل بعضها على بعض كثير جداً، والحجة قائمة لما ذهب إليه

الفقهاء: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والثوري، بظاهر قول رسول الله عليه الله عنه الأسنان. والضرس سن من الأسنان.

وكذلك اختلاف الفقهاء في قطع اليد الناقصة الأصابع، وفيمن قطع الأصابع، أو بعضها، ثم قطع الكف: ونحو ذلك من المسائل النوازل كثيرة جداً. وكذلك اختلافهم في السن السوداء، وفيمن ضرب سن رجل فاسودت أو عينه فابيضت، وفي السن تقلع ثم تنبت، كثير أيضًا جداً ولو تقصينا ذلك كله، وما كان مثله لخرجنا به عن حد ماله قصدنا، وقد ذكرنا ما في حديث مالك من المعاني، وبسطناها وأضربنا عما سوى ذلك مما في كتاب عمرو بن حزم من غير رواية مالك، لوقوفنا عند شرطنا، وبالله توفيقنا.

أخبرنا: أحمد بن عبد الله بن محمد، حدثني أبي، حدثنا الميمون بن حمرة، حدثنا الطحاوي، حدثنا المزني، حدثنا الشافعي، حدثنا ابن علية، حدثنا غالب التمار، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى [الأشعري](١)، عن النبي عليه أنه قال: «في الأصابع: عشر، عشر، عشر)(٢).

قال أبو عمر: هكذا رواه إسماعيل بن علية، عن غالب التمار، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى الأشعري، وتابعه شعبة على ذلك، ورواه سعيد ابن أبي عروبة، عن غالب التمار، عن حميد بن هلال، عن مسروق بن أوس عن أبي موسى، فزاد في الإسناد: حميد بن هلال، ذكره أبو داود، عن إسحاق بن إسماعيل، عن عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن غالب التمار، عن حميد بن هلال، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى: وخالف عبد الوهاب بن عطاء، فرواه عن ابن أبي عروبة، بمثل إسناد شعبة وابن علية.

حدثنا الحمد بن قاسم، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا عبد الوهاب، أخبرنا سعيد، عن غالب التمار، عن مسروق بن

⁽١) وقعت بالأصل «الشعري» . وقد أثبتنا الصواب .

⁽۲) رواه أبو داود (٤٥٥٧)، والنسائي (٨/٥٦) وغيرهما .

أوس، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ: « قضى في الأصابع سواء؛ عشر، عشر، من الإبل ».

وأخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود، حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، عن غالب التمار، عن مسروق بن أوس، عن الاشعري، عن النبي علم قال: « الأصابع سواء، قلت: عشر، عشر، قال: نعم، قال أبو داود: رواه محمد بن جعفر، عن [شعبة](۱)، عن غالب، قال: سمعت مسروق بن أوس، وحدثنا أحمد بن قاسم وعبد الوارث بن سفيان قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء العجلي، أخبرنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: وقد قال رسول الله علي وهو مسند ظهره إلى الكعبة - « أبيه، عن جده قال: وقد قال رسول الله عليه: وهو مسند ظهره إلى الكعبة - « في المواضح: خمس، خمس من الإبل، وفي الأصابع: عشر، عشر من الإبل "(۲).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة، حدثنا يزيد بن [هارون] (۱۳)، أخبرنا حسين المعلم، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي عليه قال: «في الأسنان خمس، خمس ا(٤).

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن غالب، حدثنا المقدمي محمد بن أبي بكر، حدثنا محمد بن سواء، حدثنا ابن

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [سعيد] والصواب ما أثبتناه كما في سنن أبي داود .

⁽٢) حسن. أخرجه أبو داود (٤٥٦٦-٤٥٦٦)، والنسائى (٨/٥٥) من طريق حسين المعلم مفرقا، ورواه ابن ماجه (٣٦٥٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن مطر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا قال: (الأصابع كلهن سواء فيهن عشر عشر من الإبل ٩. ومطر فيه ضعف .

⁽٣) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع [مروان] والصواب ما أثبتناه كما في سنن أبي داود.

⁽٤) حسن. رواه أبو داود (٦٣ ٥٤) .

قال أبو عسر: هكذا وقع عنده: والأضراس، وهو خطأ، وإنما هو: والأصابع سواء: عشر، عشر، وهذا محفوظ في هذا الحديث وغيره، لا يختلف فيه.

أخبرنا أحمد بن قاسم، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، حدثنا سعيد، عن مطر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي عليه أنه قال: « في المواضح: خمس، خمس من الإبل، والأصابع كلها سواء: عشر، عشر من الإبل ».

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن الحسين السبيعي الحلبي بدمشق، حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي، حدثنا علي بن الجعد، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي عليه قال: «هذه وهذه سواء: وأشار إلى الخنصر والإبهام »(۱).

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا نصر ابن علي، أخبرنا يزيد بن زريع، عن شعبة عن قتادة، عن عكرمة، عن أبن عباس قال: قال رسول الله عليها: «هذه وهذه سواء: يعني الإبهام، والخنصر».

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد قالا: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال، قال رسول الله عليه المناه الله الله المناه الله الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله الله الله المناه الله الله المناه الله الله المناه الله الله المناه الله الله المناه الله الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله الله الله الله المناه المناه المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه اله المناه المناه المناه الله المناه الله المناه المناه المناه الله المناه الله المناه الله المناه المنا

⁽۱) رواه البخاری (٦٨٩٥)، ، وأبو داود (٤٥٥٨)، والترمذی (١٣٩٢)، وغيرهم .

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أبو قلابة، حدثنا عبد الصمد، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي عليه قال: « هذه وهذه سواء: يعني الإبهام، والخنصر، والضرس والثنية ».

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا عباس العنبري، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثني شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله على قال: « الأصابع سواء، والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، هذه وهذه سواء ». قال أبو داود: رواه النضر بن شميل، عن شعبة، بمعنى عبد الصمد، حدثناه الدارمي أبو جعفر، حدثنا النضر، قال أبو داود: وحدثنا محمد بن حاتم بن بزيع، حدثنا علي بن الحسن، حدثنا أبو حمزة، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله على: « الأسنان سواء، والأصابع سواء » قال: وحدثنا عبد الله بن عمر بن محمد ابن أبان بن صالح، حدثنا أبو [تميلة](۱)، عن يسار المعلم، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «جعل رسول الله على البدين والرجلين سواء» أبن عب اس قال: «جعل رسول الله على البدين والرجلين سواء» (٢).

قال أبو عسر: على هذه الآثار، جماعة فقهاء الأمصار، وجمهور أهل العلم: أن الأصابع كلها سواء، دية كل واحد منها عشر عشر من الإبل، لايفضل منها شيء على شيء، وأن الأسنان كلها سواء: الثنايا والأضراس والأنياب، في كل واحد منها خمس، خمس من الإبل: لا يفضل شيء منها على شيء على ما في كتاب عمرو بن حزم. وقد روي عن بعض السلف من الصحابة تفضيل الثنايا ومقدم الفم، وعن طاوس، وسعيد بن المسيب، وعطاء: في دية الأسنان، خلاف لهذه الآثار، ولا معنى لقولهم، لأن السنة التي فيها الحجة، تثبت بخلاف.

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [ثميلة] بالمثلثة والصواب ما أثبتناه بالمثناه .

⁽۲) صحیح. رواه أبو داود (٤٥٦٠،٤٥٦٠)، والترمذي (١٣٩١) .

ذكره عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، أخبرنا عمر بن مسلم، أنه سمع طاوسًا يفضل الناب أعلى الفم وأسفله، على الأضراس، وأنه قال: في الأضراس: صغار الإبل، قال: وأخبرنا ابن جريج، أخبرني يحيى بن سعيد قال: قال سعيد بن السيب: قضى عمر بن الخطاب فيما أقبل من الفم أعلى الفم وأسفله بخمس قلائص، وفي الأضراس؛ ببعير، بعير، حتى إذا كان معاوية، وأصيبت أضراسه، قال: أنا أعلم بالأضراس من عمر، فقضي فيها بخمس، خمس، قال سعيد: فلو أصيب الفم كله في قضاء عمر، لنقصت بخمس، خمس، قال سعيد: فلو أصيب الدية، ولو كنت أنا لجعلت في الأضراس: بعيرين بعيرين، فذلك الدية كاملة، وروى مالك، عن داود بن الخصين، عن أبي غطفان، أن مروان أرسله إلى ابن عباس يسأله ماذا جعل في الضرس؟ فيقال: في غطفان، أن مروان أرسله إلى ابن عباس يسأله ماذا جعل في الضرس؟ فيقال: فيه خمس من الإبل، قال: فردني إلى ابن عباس فيقال: أتجعل مقدم الفيم مثل الأضراس؟ فقال ابن عباس: لو أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء، وذكر الثوري، عن أزهر بن محارب، قال: اختصم إلى شريح رجلان أصاب أحدهما ثنية الآخر، وأصاب الآخر ضرسه. فقال شريح: الثنية وجمالها، والضرس ومنفعته، سن بسن. قوما.

قال أبو عـمــر: على هذا العمل اليوم في جميع الأمصار، والله أعلم.

وذكر عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، عن أبيه. عن جده، أن النبي سلام كتب لهم كتابًا فيه: «وفي السن خمس من الإبل».

وذكر ابن وهب قال: أحبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: قرأت كتاب رسول الله على نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم، فكتب رسول الله على الله ورسوله في الله عند أبي بكر بن حزم، فكتب رسول الله على الآيات منها حتى بلغ في إن الله سريع أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود في فكتب الآيات منها حتى بلغ في إن الله سريع الحساب في ثم كتب: «هذا كتاب الجراح، في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعي جدعًا: مائة من الإبل، وفي العين: خمسون من الإبل، وفي الأذن: خمسون من

الإبل، وفي اليد: خمسون من الإبل، وفي الرجل: خمسون من الإبل، وفي كل إصبع مما هنالك: عشر من الإبل، وفي المأمومة: ثلث النفس، وفي الجائفة ثلث النفس، وفي المنقلة: خمس عشرة، وفي الموضحة: خمس من الإبل، وفي السن: خمس من الإبل، قال ابن شهاب: فهذا الذي قرأت في الكتاب الذي كتبه رسول الله عليه عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

قال أبو عمر: هذا كله مجتمع عليه، إلا ما ذكرت لك من الثنايا والأضراس، وأما الأذن: فمنهم من حمله على السمع، ومنهم من جعله الأذن، وهذا اختلاف، فأما مالك فقال في الأذنين حكومة، وفي السمع الدية، وقال الشافعي، وأبو حنيفة، والثوري، والليث: في الأذنين: الدية، وفي السمع: الدية، وروي عن عمر وعلي في الأذنين: مثل ذلك.

قال أبو عمر: أما كتاب عمرو بن حزم على ما رواه سليمان بن داود، عن الزهري في الصدقات والديات فطويل، وقد ذكرنا منه في بابنا هذا ما وافقه، وسنذكره بتمامه في غير هذا الموضع إن شاء الله.

٧- باب عقل الجنيــن

(۱۰۷/۷) ۱ – مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة: أن امر أتين من هذيل، رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها، فقضى رسول الله على بغرة عبد أو وليدة (۱).

قال أبو عمر: هكذا روى مالك هذا الحديث بهذا الإسناد أيضًا، مع ماتقدم من روايته له عن ابن شهاب عن سعيد مرسلاً، على ما ذكرنا في كتابنا هذا (٢)، ولم يختلف على مالك في إسناد هذا الحديث ومتنه، ولم يذكر في موطئه قصة قتل المرأة التي طرحت جنينها، لما فيه من الاختلاف والاضطراب بين أهل النقل، وأهل الفقه من أصحابنا، والتابعين ومن بعدهم من الخالفين، وإنما ذكر قصة الجنين الذي لم يختلف فيه الإخبار عن النبي وقله، وقد ذكرنا حكم الجنين، وما للعلماء في ذلك من التنازع والمعنى في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب من كتابنا، فأغنى عن إعادته ها هنا، وذكرنا حكم قتل المرأة وما روى فيه، وفي حكمه عن النبي وعن العلماء بعده في شبه العمد بما يكفي ويشفي في كتابنا « الأجوبة عن المسائل المستغربة » ولم نذكره في كتابنا هذا، لأن مالكًا لم يذكر شيئًا منها في حديثه في موطئه ولا في غيره فيما علمت.

وأكثر الرواة لحديث أبي سلمة هذا عن ابن شهاب وغيره، يذكرون ما رمت به المرأة صاحبتها إلا أنهم اختلفوا في ذلك فطائفة منهم تقول: بحجر، وطائفة تقول: بحسطح، ومنهم من يقول، بعمود فسطاط، ولمن أثبت شبه العمد من العلماء في الحجر وصغره وعظمه والعمود وثقله ويزداد الضرب بذلك كله أو بعضه، مذاهب مختلفة، وأحكام غير مؤتلفة، والآثار بذلك أيضًا مضطربة، ولهذا الاضطراب والله أعلم لم يذكر مالك شيئًا من ذلك، وإنما قصد إلى

⁽۱) أخرجـه البخارى (۲۹۰٤)، ومـسلم في الحدود (۱۲۸۱/ ۳۶) وغيـرهما من طريق مالك .

⁽٢) انظر الحديث القادم .

المعنى المراد بالحكم عنده، لأنه لا يفرق في مذهبه بين الحجر وغيره في باب العمد، فلذلك لم يذكر ذلك والله أعلم، وهذا كله منه فرار عن إثبات شبه العمد ونفى له، الأنه عنده باطل، فلم يذكر في موطئه في حديث ابن شهاب هذا شيئًا يدل عليه، واقتصر على قصة الجنين لاغير، وغيره قد ذكر ذلك، وروى عن النبي ﷺ قصة الجنين هذه في المرأتين اللتين رمت إحداهما الأخرى جماعة من الصحابة منهم محمد ابن مسلمة، والمغيرة بن شعبة، وأبو هريرة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وبريدة الأسلمي، وحمل ابن النابغة الهذلي، ومنهم من يرويه عن عمر عن النبي عَلَيْق، ومنهم من يـرويه عن عمر عن حمل بن مالك هذا، عن النبي ﷺ، ورواه عويمر بن أشقر وغيره عن النبي ﷺ (١)، ومن هؤلاء من يذكر قتل المرأة والحكم في ديتها في هذا الحديث، مع حكم الجنين، ومنهم من يقتـصر على حكم الجنين لاغير، ولم نر أن نذكـر في كتابنا شيئًا من هذه الطرق غير طرق حديث أبي هريرة، لأنه لم يرو مالك غيره في هذا الباب، وقد روى الليث بن سعد عن عبدالرحمن بن مسافر، عن ابن شهاب، هذا الحديث بهذا الإسناد، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي عَيْدُهُ، مثل إسناد مالك هذا، واقتصر فيه أيضًا على قصة الجنين، لا غير كما رواه مالك سواء.

⁽۱) حديث محمد بن مسلمة : أخرجه البخبارى (١٩٠٦)، ومسلم في الحدود (١٩٠٦)، وكذا حديث المغيرة بن شعبة متفق عليه .

أما حديث ابن عباس: أخرجه أبو داود (٤٥٧٤) من حديثه في قصة حمل بن مالك . . . الحديث، والنسائي (٨/ ٥١-٥٢) وهو من طريق سماك عن عكرمة .

وأما حديث جابر: فأخرجه أبو داود (٤٥٧٥)، وابن ماجه (٢٦٤٨)، وهو من طريق مجالد عن الشعبي عنه .

وحديث بريدة الأسلمى: رواه أبو داود (٤٥٧٨)، والنسائي (٨/٤٧) وإسناد النسائي صحيح.

أما حديث حمل: فرواه أبو داود (٤٥٧٣،٤٥٧٢)، والنسائى (٨/ ٢١-٤٧،٢٢) وابن ماجه (٢٦٤١) .

أما عويمر بن أشقر فهو أنصارى، قيل: أنه من بنى مازن، فالصواب أن صاحب هذا الحديث هو عويمر الهذلى، ويقال أيضا: عويم الهذلى.

قال أبو عمر: المرأتان الهذيليتان المذكورتان في هذا الحديث: إحداهما: يقال لها: أم عفيف بنت مسروح من بني سعد بن هذيل، والأخرى: مليكة أخت عويمر بن الأشقر، وهذا موجود من حديث عويمر بن أشقر، ومن حديث عبد الله ابن عباس إلا أن ابن عباس، قال في هذا الحديث كان اسم إحداهما: مليكة، والأخرى أم غطيف، وقد ذكرناهما في الصحابيات في كتاب الصحابة بما يغني عن ذكرهما ها هنا. وقد روى هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي على فذكر قصة الجنين لاغير، بمثال رواية مالك ومعناه سواء، وكذلك رواه حماد بن سلمة، ومحمد بن بشر، وخالد الواسطي عن محمد بن عمرو، ورواه عيسى بن يونس عن بن بشر، وخالد الواسطي عن محمد بن عمرو، ورواه عيسى بن يونس عن الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل، ولم يقل ذلك غير عيسى ابن يونس في ما علمت، وعيسى ثقة. وقد ذكرنا اختلاف أهل العلم في دية الجنين، في ما علمت، وعيسى والأحكام، في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، واقتصرنا من ذلك على أقاويل أهل الفتوى من أثمة الأمصار، دون ماعدوه شذوذًا، وبالله العصمة والتوفيق.

(٦/ ٤٧٧) ٢ – مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله على الله على الله على الله على الجنين يقتل في بطن أمه بغرة: عبد، أو وليدة، فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولااستهل، ومثل ذلك [يطل](١)، فقال رسول الله على: «إنما هذا من إخوان الكهان»(١).

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة عن مالك في موطئه مرسلاً، ولا أعلم أحداً وصله بهذا الإسناد، إلا ما رواه أبو سبرة المدني (٣)، عن مطرف، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

وما ذكره الدارقطني، قال: حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق، وأحمد بن كامل القاضي، قالا: حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد، حدثنا أبو عاصم النبيل: الضحاك بن مخلد، حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، أن امرأتين من هذيل، رمت إحداهما الأخرى فألقت جنينًا. وقال ابن كامل: أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فتعايرتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فألقت جنينًا. وقالا: فقضى رسول الله عليه في الجنين بغرة عبد أو وليدة. هكذا رواه أبو قلابة عن أبي عاصم، عن مالك. وإنما في الموطأ حديث سعيد مرسل، وحديث أبي سلمة، عن أبى هريرة.

وقد وصل حديث سعيد ثقات من أصحاب ابن شهاب وغيره، وهو حديث

⁽١) كذا في (أ) بالمشناة التحتانية ووقع في المطبوع: [بطل] بالباء وكـــلاهما رواية و(بطل) من البطلان و(يُطَلَّ) أي يهدر ولا يضمن .

⁽۲) رواه البخارى (۵۷٦٠) عن طريق مالك به مرسلاً. وأشار الزرقاني إلى أن صنيع البخارى هذا فيه دلالة على أن مراسيل مالك صحيحة عنده .

⁽٣) قال الدارقطني: « يروى عن مطرف عن مالك أحاديث عدد يخطئ فيها عليه ١ .

⁽٤) قال الدارقطني: ﴿ صدوق كثيـر الخطأ في الأسانيـد والمتون كان يحـدث من حفظه فكثرت الأوهام في روايته، لا يحتج بما ينفرد به ﴾ .

اختصره مالك، فذكر منه دية الجنين التي عليها الأمر المجتمع عليه عنده، وترك قصة المرأة، إذ ضربت فالقت الجنين المذكور، لأن فيه من رواية ابن شهاب إثبات شبه العمد، وإلزام العاقلة الدية، وهذا شيء لا يقول به مالك، لأنه وجد الفتوى والعمل بالمدينة على خلافه، فكره أن يذكره في موطأه، بمثل هذا الإسناد الصحيح ما لايقول به، ويقول به غيره، وذكر قصة الجنين لاغير، لأنه أمر مجتمع عليه في الغرة.

وهذا الحديث عند ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة جميعًا، عن أبي هريرة، عن النبي على فطائفة من أصحابه يحدثون به عنه هكذا، وطائفة يحدثون به عنه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ولايذكرون أبا سلمة. وطائفة يحدثون به عنه عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ولايذكرون سعيدًا، ومالك أرسل عنه حديث سعيد هذا، ووصل حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي على إلا أنه لم يذكر قصة المرأة، لا في حديث سعيد هذا المرسل، ولا في حديث أبي سلمة، واقتصر منهما على ذكر قصة الجنين وديته لا غير، لما ذكرنا من العلة، ولما شاء الله مما هو أعلم به.

والحديث محفوظ لأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي على من حديث ابن شهاب وغيره، ولسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي على من حديث ابن شهاب. وهو حديث صحيح، رواه جماعة من الصحابة، عن النبي، على منهم: عصر بن الخطاب، وابن عباس، وجابر، والمغيرة بن شعبة، وأبو هريرة، وحمل بن مالك بن النابغة، ومحمد بن مسلمة، إلا أن محمد بن مسلمة حديثه في الجنين لا غير، ولسنا نذكر ههنا إلا حديث أبي هريرة خاصة، لأنه لم يرو مالك غيره.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا سعيد بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن

ابن المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن، أن أبا هريرة قال: اقتلت

امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقضى أن دية جنينها غرة: عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها(١).

قال البخاري: وحدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة: عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة، توفيت، فقضى رسول الله ﷺ، أن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها.

أخبرنا أبو محمد: عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا وهب بن بيان وأبي السرح، محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا وهب بن بيان وأبي السرح، قالا: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها: فاختصموا إلى رسول الله عليه من هذيل، فقضى رسول الله عليه بأن دية جنينها غرة: عبد، أو وليدة [و](٢) قضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معه، فقال حمل بن النابغة الهذي يا رسول الله، كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل؟ فقال رسول الله: «إنما هذا من إخوان الكهان» من أجل سجعه الذي سجع.

قال أبو داود: وحدثنا قـتيبة بن سـعيد، قال: حدثنا اللـيث بن سعد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب عن أبي هريرة، في هذه القصة، قال: ثم إن المرأة التي قضى علـيها بالغـرة توفيت، فقـضى رسول الله ﷺ، إن ميراثها لبنيـها، والعقل على عصبتها.

⁽۱) رواه البخاری (۲۹۱۰)، ومسلم فی الحمدود (۳۲/۱۲۸۱)، وأبو داود (۲۷۲)، والنسائی (۸/۸) وغیرهم .

⁽٢) كذا في (1) ووقع في المطبوع: [أو] والصواب ما أثبتناه .

قال أبو عسر: فقد ذكرنا ما يجب من المقول في قصة قتل المرأة، والاختلاف في ذلك من جهة الأثر، واختلاف العلماء في ديتها وقتلها، وما لهم في شبه العسمد من الأقاويل والوجوه، في كتاب « الأجوبة، عن المسائل المستغربة » فمن أراده نظر إليه وتأمله هناك. ولم نذكر ههنا شيئًا من ذلك، لأنه ليس في حديث مالك ذكره قتل المرأة وإنما فيه قصة الجنين. ونحن نذكر ما للعلماء في ذلك من الأقوال والوجوه ههنا، وبالله عوننا وتوفيقنا.

فمن أحكام الجنين ما أجمع العلماء عليه، ومنها ما اختلفوا فيه، فمما أجمعوا عليه من ذلك، أن الجنين إذا ضرب بطن أمه، فألقته حيًا، ثم مات بقرب خروجه، وعلم أن موته كان من أجل الضربة، وما فعل بأمه وبه في بطنها، ففيه الدية كاملة وأنه يعتبر فيه الذكر والأنثى، وعلى هذا جماعة فقهاء الأمصار، وفي إجماعهم على ما ذكرنا، دليل واضح على أن الجنين الذي قضى فيمه رسول الله ﷺ، بغرة: عبد أو أمة - كانت قد القته أمه ميتًا. ومع هذا الدليل نصان: أحدهما من جهة الإجماع أن الغرة واجبة في الجنين إذا رمته ميتًا وهي حية. والنص الثاني ما في حديث سعيد ابن المسيب، أن رسول الله ﷺ، قضى في الجنين يــقتل في بطن أمه بغــرة، والمقتــول في بطن أمه لا تطرحه إلا ميتًا لا محالة وإن لم تلق ه وماتت وهو في جوفها لـم يخرج، فلا شيء فيه، ولا حكم له، وهذا أيضًا إجماع لا خلاف فيه، فإن القته ميتًا وهي حية، فالحكم فيه ما ثبتت به السنة عن النبي عَلَيْتُهُ - على ما ذكر في هذا الحديث: [غرة](١) عبد، أو أمة. وقد كان للغرة أصل معروف في الجاهلية، لمن لم يبلغ بشرفه أن يودي دية كاملة، قال مهلهل بن ربيعة - واسمه عدي، وإنما قيل له مهلهل، لأنه أول من أرق الشعر وقصده فيما ذكروا. قال في قتل أخيه كليب بن ربيعة:

حتى ينال القتل آل مــرة

كل قتيل في كليب غــــرة

⁽١) زيادة من (١) سقطت من المطبوع .

يعني مرة بن هذيل بن شيبان بن ثعلبة، وكان جساس بن مرة قتل كليب بن ربيعة التغلبي.

واختلف العلماء في الغرة وقيمتها، فقال مالك: الغرة تقوم بخمسين دينارًا، أو ست مائة درهم: نصف عشر دية الحر المسلم الذكر، وعشر دية أمه الحرة. وهو قول ابن شهاب، وربيعة، وسائر أهل المدينة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، وسائر الكوفيين: قيمة الغرة خمسمائة درهم، وهو قول إبراهيم، والشعبي.

وقال مغيرة: خمسون دينارًا.

وقال الـشافعـي: سن الغرة سبع سنين، أو ثماني سنين، وليس علـيه أن يقبلها معيبة.

وقال داود: كل ما وقع عليه اسم غرة.

واختلفوا في صفة الجنين الذي تجب فيه الغرة ما هو؟ فقال مالك: ما طرحته من مضغة، أو علقة، أو ما يعلم أنه ولد، ففيه الغرة.

وقال الشافعي: لا شيء فيه حتى يتبين من خلقه شيء.

قال مالك: إذا سقط الجنين فلم يستهل صارخًا، ففيه الغرة، وسواء تحرك، أو عطس، ففيه الغرة أبدًا، حتى يستهل صارخًا، فإن استهل صارخًا ففيه الدية كاملة. وقال الشافعي وسائر الفقهاء: إذا علمت حياته بحركة، أو بعطاس، أو باستهلال، أو بغير ذلك - مما تستيقن به حياته، ثم مات ففيه الدية كاملة.

وجماعة فقهاء الأمصار يقولون في المرأة إذا ماتت من ضرب بطنها، ثم خرج الجنين ميتًا بعد موتها: أنه لا يحكم فيه بشيء، وإنه هدر - إذا ألقته بعد موتها، إلا الليث بن سعد وداود، فإنهما قالا: إذا ضرب بطن المرأة وهي حية، فألقت جنينًا ميتًا، ففيه الغرة، وسواء رمته بعد موتها، أو قبل موتها، اعتبرا حياة أمه في وقت ضربها لاغير، وهو قول أهل الظاهر. وأما سائر الفقهاء فإنهم اعتبروا حالها في وقت القائها للجنين - لاغير، فإن ألقته ميتًا -

وهي ميتة، فلا شيء فيه عندهم، وإن ألقته ميتًا - وهي حية، ففيه الغرة. وأما إذا ألقته [حيًا](١) وهي حية، فقد ذكرنا حكمه، وإنه لا خلاف أن فيه الدية. واحتج أبو جعفر الطحاوي على الليث بن سعد لسائر الفقهاء، بأن قال: قد أجمعوا - والليث معهم - على أنه لو ضرب بطنها وهي حية فماتت والجنين في بطنها ولم يسقط، أنه لا شيء فيه ما لم يسقط، فكذلك إذا أسقطته بعد موتها. قال أبوجعفر: ولا يختلفون أيضًا أنه لو ضرب بطن امرأة ميتة حامل، فألقت جنينًا ميتًا، أنه لا شيء فيه، فكذلك إذا كان الضرب في حياتها، ثم ماتت، ثم ألقته ميتًا، قال: فبطل بذلك قول الليث.

واختلفوا في الذي تجب عليه الغرة: فقال مالك وأصحابه، هي في مال الجاني، وهو قول الحسن بن حي. ومن حجتهم في ذلك رواية من روى هذا الحديث: فقال الذي قضى عليه: كيف أغسرم؟ وهذا يدل على أن الذي قضى عليه معين، وأنه واحد - وهو الجاني، لا يعطى ظاهر هذا اللفظ غير هذا. ولو أن دية الجنين قضى بها على العاقلة، لقال في الحديث، فقال الذين قضى عليهم. وفي القياس أن كل جان جنايته عليه، إلا ما قام بخلافه الدليل الذي لا معارض له، مثل إجماع لا يجوز خلافه، أو نص، أو سنة من جهة نقل الأحاد العدول، لامعارض لها، فيجب الحكم بها. وقد قال الله عز وجل: هولا تكسب كل نفس إلا عليها ولاتزر وزارة وزر أخرى . وقال عليها لا يجنى عليه، ولا يجنى عليك »(٢).

وقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما: الغرة على العاقلة. ومن حجتهم: ما حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحسن بن سلام السواق، قال: حدثنا أبو عمر الحوضي، عن شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيد بن نضيلة، عن المغيرة بن شعبة، أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل، فضربت إحداهما الأخرى بعمود فقتلتها، فاختصما إلى النبي عَلَيْهُ فقال أحد الرجلين: كيف ندي من لاصاح ولا استهل،

⁽١) زيادة من (أ) سقطت من المطبوع .

⁽٢) تقدم .

ولاشرب، ولا أكل؟ فقال: (أسجع كسجع الأعراب؟) فقضى فيه بغرة، وجعله على عاقلة المرأة (١). وهذا نص ثابت صحيح في موضع الخلاف، يوجب الحكم. ولما كانت دية المضروبة على العاقلة، كان الجنين أحرى بذلك في القياس والنظر.

وأجمع الفقهاء أن الجنين إذا خرج حيًا، ثم مات وكانت فيه الدية، أن فيه الكفارة مع الدية. واختلفوا في الكفارة إذا خرج ميتًا، فقال مالك: فيه الغرة والكفارة إذا خرج ميتًا.

وقال أبو حنيفة والشافعي: إن خرج حيًا ففيه الكفارة والدية، وإن خرج ميًا ففيه الغرة، ولا كفارة، وهو قول داود بن علي. وهذا على أصولهم التي قدمنا ذكرها أن تلقيه أمه وهي حية.

واختلفوا في كيفية ميراث الغرة في الجنين، فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما: الغرة في الجنين موروثة عن الجنين، لأنها ديته على كتاب الله عز وجل. واحتج الشافعي في ذلك بقوله في الحديث: كيف أغرم من لا أكل ولاشرب ولا استهل؟ قال: فالمضمون الجنين، لأن العضو لايعترض فيه بهذا. وكان ابن هرمز يقول: ديته لأبويه خاصة، لأبيه ثلثاها، ولأمه ثلثها، من كان منهما حيًا كان ذلك له، فإن كان أحدهما قد مات، كانت للباقي منهما: أبا

وقال أبو حنيفة وأصحابه: الغرة للأم، ليس لأحد معها فيها شيء، وليست دية، وإنما هي بمنزلة جناية جنى عليها، فقطع عضو من أعضائها، وهو قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومن حجتهم في أنها ليست دية، لأنه لم يعتبر فيها: هل هو ذكر أو أنثى؟ كما يلزم في الديات، فدل على أن ذلك كالعضو، ولهذا كانت ذكاة الشاة ذكاة لما في بطنها من الأجنة، ولولا ذلك كانت ميتة. وقول داود وأهل الظاهر في هذا كقول أبي حنيفة. واحتج داود بأن الغرة لم يملكها الجنين فتورث عنه.

⁽۱) رواه مسلم فی الحدود (۳۸،۳۷/۱٦۸۲)، وأبو داود (٤٥٦٩،٤٥٦٨)، والتـرمذی (۱٤۱۱) وغیرهم .

قال أبو عسر: تدخل عليه دية المقتول خطأ، هو لم يملكها، وهي تورث عنه. وقول مالك والشافعي في هذه المسألة أولى وبالله العمصمة والهدى.

وقد استدل قوم من أهل الحديث بأن الحياة فيه لا تعلم إلا بما ذكر من المعاني، وهي: الأكل، والشرب، والاستهلال، والنطق، لقوله: كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل. وقد يحتمل أن يكون نزع بهذه، لأنها أسباب الحياة وعلاماتها، فكل ما علمت به الحياة، كان مثله.

وقد اختلف الفقهاء في المولود لايستهل صارخًا، إلا أنه تحرك حين سقط من بطن أمه وعطس، ونحو ذلك، ولم ينطق ولا صرخ مستهلاً، فقال بعضهم: لا يصلى عليه، ولايرث ولايورث، إلا أن يستهل صارخًا، وممن قال ذلك مالك وأصحابه. وقال آخرون: كل ما عرفت به حياته، فهو كالاستهلال والصراخ، ويورث ويرث، ويصلى عليه إذا استوقنت حياته بأي شيء صحت من ذلك كله، وهو قول الشافعي والكوفي وأصحابهم.

وفي هذا الحديث أيضًا من المعاني، إنكار الكلام إذا لم يكن في موضعه، وكان جهلاً من قائله. وقد زعم قوم أن في هذا الحديث ما يدل على كراهية [السجع في الكلام](۱). إنما كره رسول الله ﷺ تسجيع الهذلي في هذا الحديث، لأنه كلام اعترض به قائله على رسول الله ﷺ، اعتراض منكر، وهذا لا يحل لمسلم أن يفعله، وإنما ترك رسول الله ﷺ التغليظ عليه في الإنكار، لأنه كان أعرابيًا لا علم له بأحكام الدين، فقال له قولاً لينًا، وتلك شيمته ﷺ: أن لا ينتقم لنفسه، وأن يعرض عن الجاهلين.

وفي قوله على أن الحديث: إنما هذا من إخوان الكهان، دليل على أن الكهان كانوا كلهم يسجعون، أو كان الأغلب منهم السجع، وهذا معروف عن كهان العرب، يغني عن الاستشهاد عليه، وكل ما نقل عن شق، وسطيح وغيرهما من كهان العرب في الجاهلية، فكلام مسجع كله، وإنما ينكر على الإنسان الخطيب أو

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [التسجيع] .

غيره في المتكلمين أن يكون كلامه كله تسجيعًا أو أكثره، وأما إذا كان السجع أقل كلامه فليس بمعيب بل هو مستحسن محمود، وقد روى عن النبي راحاته: بعض جراحاته:

هـــل أنت إلا أصبـــع دميت وفي سبيل الله مــا لقيـــت^(۱) وقال النبي ﷺ:

أنا النبيي لاكيذب أنا ابن عبد المطلب^(۲) وقال ﷺ:

اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فاغفر للأنصار والمهاجرة (٣)

ومثل هذا كثير عنه، وعن أصحابه - رضي الله عنهم. وهذا دليل على أن السجع كلام، فحسنه حسن، وقبيحه قبيح، وكذلك الشعر: كلام منظوم، فالحسن منه حسن وحكمة، والقبيح منه ومن المنشور غير جائز النطق به عصمنا الله برحمته.

أخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان ابن نصر، قال: حدثنا سفيان، عن الأسود بن قيس، عن جندب قال: كنا مع النبي عليه في غار، فنكبت أصبعه، فقال:

هل أنت إلا أصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت

وقال عَلَيْ : « كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق ». وقال عَلَيْ : « اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ودعاء لا يسمع، وقلب لا يخشع،

⁽۱) رواه البخارى (۲۸۰۲)، ومسلم في الجهاد والسير (۱۱۲/۱۷۹٦) من حديث جندب ابن سفيان .

⁽۲) رواه البخارى (۲۸۱٤)، ومسلم في الجهاد والسير (۱۷۷۱/۸۷-۸۰) من حديث البراء بن عازب .

⁽٣) رواه البخارى (٤٠٩٨)، ومسلم في الجهاد والسير (١٢٦/١٨٠٤) من حديث سهل بن سعد، ولهما نحوه من حديث أنس .

ونفس لا تشبع، أعوذ بك - يا رب - من شر هذه الأربع»(١). وقال ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من الحيانة، فإنها بيست أعوذ بك من الحيانة، فإنها بيست البطانة »(٢). ومثل هذا كثير، وفيه دليل على أن حسن السجع حسن، وقبيحه قبيح، كسائر الكلام المنظوم والمنثور.

وأما جنين الأمة، فاختلاف العلماء فيه لا يشبه اختلافهم في جنين الحرة، فأما مالك وأهل المدينة والشافعي، ومن قال بقولهم، فقالوا في جنين الأمة إن وقع ميتًا من ضربة الضارب لأمه، ففيه عشر قيمة أمه، ذكرًا كان الجنين أو أنثى.

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: إن كان جنين الأمة غلامًا، ففيه نصف عشر قيمة نفسه - لو كانت عشر قيمة نفسه - لو كانت حية أو كان حيًا. وقال داود: لا شيء في جنين الأمة. وللتابعين في ذلك أقاويل متقاربة، سأذكرها - إن شاء الله - في غير هذا الكتاب، وبالله التوفيق.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا أحمد بن شعيب النسوي، قال: أخبرنا علي بن سعيد بن مسروق، قال: حدثنا يحيى بن أبي زائدة، عن إسرائيل، عن مغيرة، عن إبراهيم في امرأة عالجت نفسها حتى أسقطت، فقال: تعطي أباه غرة.

* * *

⁽۱) أخرجه مسلم في الدعوات (۲۲۲۲/۷۲۲)، والنسائي (۸/ ۲۲۰،۲۸۰) من حديث زيد بن أرقم بنحوه .

ورواه النسائی (۲۲۳/۸)، وأبو داود (۱۵۶۸)، وابن مــاجه (۳۸۳۷) من حدیث أبی هریرة

⁽۲) رواه أبو داود (۱۵٤۷)، والنسائي (۸/۲۲۳) .

.

·

٣- باب ما جاء في ميراث العقــل والتغليظ فيه

(۱۱۰/۱۲) ۱ – مالك، عن ابن شهاب، أن عمر بن الخطاب نشد الناس بمنى: من كان عنده علم من الله أن يخبرني، فقام الضحاك بن قيس الكلابي فقال: كتب إلي رسول الله على أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها، فقال له عمر ادخل الخباء حتى آتيك، فلما نزل عمر بن الخطاب، أخبره الضحاك، فقضى بذلك عمر بن الخطاب (۱).

قال ابن شهاب: وكان قتل ابن أشيم خطأ.

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث جماعة أصحاب مالك - فيما علمت - في الموطأ، وغيره؛ ورواه أصحاب ابن شهاب عنه، عن سعيد بن المسيب، وهو صحيح عن سعيد بن المسيب؛ ورواية سعيد بن المسيب عن عمر، قد تكلمنا فيها في غير هذا الموضع، وأنها تجري مجرى المتصل، وجائز الاحتجاج بها عندهم، لأنه قد رآه، وقد صحح بعض العلماء سماعه منه، وولد سعيد بن المسيب لسنتين مضتا من خلافة عمر.

وقال سعيد: ما قضى رسول الله ﷺ بقضية، ولا أبو بكر، ولا عمر، إلا وأنا أحفظها؛ وهذا الحديث عند جماعة أهل العلم صحيح، معمول به، غير مختلف فيه، سنة مسنونة عندهم؛ فأغنى ذلك عن الإكثار والبيان - والله المستعان.

حدثني سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثنا الحميدي - (ح).

⁽۱) رواه الشافعى فى الأم (٦/ ١٣١) من طريق مالك عن ابن شهاب مختصراً وله (٦/ ١٤١٥)، ولأحمد (٣/ ٤٥٢)، وأبى داود (٢٩٢٧)، والترمذى (١٤١٥) وغيرهم من طريق ابن عينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن عمر كان يقول: الدية على العاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها، حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي وذكر الحديث .

وحدثنا أحمد بن عبد الله، قال حدثنا الميمون بن حمزة، قال حدثنا أبو جعفر الطحاوي، قال حدثنا المزني، قال حدثنا الشافعي-(ح).

وأخبرنا أحمد بن محمد، قال حدثنا وهب بن مسرة، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قالوا حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن عمر كان يقول: الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها، حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان – أن النبي – عليه ورث امرأة أشيم من دية زوجها.

وأخبرنا خلف بن سعيد، قال حدثنا أحمد بن خالد، قال أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال حدثنا عبد الرزاق، قال أخبرنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، أن عمر بن الخطاب قال: ما أرى الدية إلا للعصبة، لأنهم يعقلون عنه، فهل سمع أحد منكم من رسول الله عليه في ذلك شيئًا؟ فقال الضحاك بن سفيان الكلابي - وكان رسول الله عليه الأعراب: كتب إلى رسول الله عليه أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها، فأخذ بذلك عمر(۱).

وذكره عبد الرزاق أيضًا، عن ابن جريج، عن النزهري، عن ابن المسيب، عن عمر مثله سواء؛ وزاد فيه: وكان قتل أشيم خطأ^(١). وهذا يحتمل أن يكون قوله: وكان قتل أشيم خطأ - من قول سعيد بن المسيب أيضًا، ويحتمل أن يكون من قول ابن شهاب - كما قال مالك، وهو المعروف من ابن شهاب: إدخاله كلامه في الأحاديث كثيرًا، وهو الذي يشبه أن يكون من قول ابن شهاب - كما قال مالك، لامن قول سعيد.

وقد روي عن ابن المبارك، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: كان قتل أشيم خطأ، وهو غريب من حديث مالك جدًا.

⁽١) المصنف (٩/ ٢٩٧).

⁽٢) المصنف (٩/ ٢٩٨).

حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد ابن إبراهيم بن حيون، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدثنا عبد الله بن المبارك، عن حدثنا عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: كان قتل أشيم خطأ - هكذا رواه مشكدانة، عن ابن المبارك، عن مالك، عن الزهري، عن أنس (١).

ورواه حبان بن موسى، عن ابن المبارك، عن مالك، عن الزهري: قوله كما في الموطأ.

وحدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا إبراهيم بن عبد الله، قال حدثنا هشيم، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: جاءت امرأة إلى عمر تساله أن يورثها من دية زوجها، فقال: ما أعلم لك شيئًا، فنشد الناس: من كان عنده عن النبي على علم فليقم، فقام الضحاك بن سفيان الكلابي، فقال: كتب إلى رسول الله على أورث امرأة أشيم من دية زوجها، قال أبو إسحاق: ولم يسمعه هشيم من الزهري.

قال أبو عمر: هكذا في حديث ابن شهاب، أن الضحاك بن سفيان أخبر بهذا الخبر عمر بن الخطاب، وهذا بين في حديث مالك، وهشيم، وابن جريج، وغيرهم - في هذا الحديث.

وقال فيه ابن عيينة حتى كتب إليه الضحاك - وهو - عندي - وهم، وإنما الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى الضحاك، لا أن الضحاك كتب بذلك إلى عمر، ألا ترى إلى حديث مالك وغيره: فقال الضحاك حين نشدهم عمر وأخبر به عمر، وقال له: أدخل الخباء حتى آتيك، فلما نزل عمر، أخبره الضحاك؛ وفي حديث غيره: من كان عنده علم فليقم، فقام الضحاك، وهذا كله يدل

⁽١) إسناده صحيح. أخسرجه الدارقطني (٤/ ٧٧) من طريق عبد الله بن عسمر به. وذكر في الغرائب أن المحفوظ بغير ذكر أنس .

على أن ابن عيينة وهم في قوله حتى كتب إليه الضحاك، وأن الصحيح ما قاله مالك، وغيره (١).

وقد روى زفر بن وثيمة عن المغيرة بن شعبة، أن الذي أخبر بهذا الحديث عمر، زرارة بن جزي - رجل من الصحابة:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال أخبرنا يوسف بن أحمد، قال حدثنا محمد بن عمرو بن موسى، قال أخبرنا محمد بن أحمد بن الوليد الأنطاكي، قال حدثنا محمد بن المبارك الصوري، قال حدثنا صدقة بن خالد، قال حدثنا محمد ابن عبد الله الشعيثي، عن زفر بن وثيمة، عن المغيرة بن شعبة، أن زرارة بن جزي قال لعمر بن الخطاب إن النبي عليه كتب إلى الضحاك بن سفيان، أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته (٢).

⁽۱) رواية ابن عيينة سبق تخريجها، وقد رواه الشافعى، وأحمد والترمذى عن قستيبة، وأحمد بن منيع، وأبو عمار وغير واحد كلهم عن سفيان وفيه أن الضحاك بن سفيان أخبر عمر بهذا الخبر كرواية مالك وغيره.

ورواه أبو داود عن أحمد بن صالح عن سفيان وفيه أن الضحاك قال لعمر أن رسول الله - عليه - كتب إلى وذكر الحديث .

وأخرجه ابن ماجـه (٢٦٤٢) عن أبى بكر بن أبى شيبة ثنا سفيان وفـيه أن الضحاك كتب بذلك إلى عمر، فلعل الوهم هو ممن دون ابن عيينة .

⁽٢) أخرجه الدارقطني (٢/٤) من طريق محمد بن عبد الله الشعيثي عن زفر بن وثيمة به، وزفر وثبقه ابن معين ودحيم، وقال ابن الفطان: لا يعرف. والشعيشي وثقه دحيم، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث ليس بقوى يكتب حديثه ولا يحتج به».

ورواه الدارقطني أيضا من طريق محمد بن عبد الله الشعيثي بإسناده عن المغيرة بن شعبة فجعله من مسنده ولم يذكر « زرارة » .

ورواه الطبرانى (١/ ٣٠٤) من طريق الشعيثى بإسناده عن المغيرة بن شعبة أن أسعد بن زرارة الأنصارى قال لعمر ابن الخطاب: إن رسول الله على كتب إلى الضحاك بن سفيان... الحديث.

قال الطبراني: « وأسمعد بن زرارة صحابي، يكني أبا أمامة، توفي على عهد رسول الله - عَلَيْهُ - في السنة الأولى من الهجرة ».

وهذا الحديث لا تقوم به الحجة، وليس مما يعارض به حديث ابن شهاب؛ وأصح ما في هذا الباب حديث ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب، عن الضحاك بن سفيان، عن النبي ﷺ.

وفيه من الفقه، أن الرجل العالم الخير الجليل، قد يخفى عليه من السنن والعلم، مايكون عند غيره ممن هو دونه في العلم، وأخبار الآحاد علم خاصة، لاينكر أن يخفى منه الشيء على العالم، وهو عند غيره.

وفيه أن القياس لا يستعمل مع وجود الخبر وصحته، وأن الرأي لا مدخل له في العلم مع ثبوت السنة بخلافه؛ ألا ترى عمر قد كان عنده في رأيه أن من يعقل يرث الدية، فلما أخبره الضحاك بما أخبره، رجع إليه وقضى به، واطرح رأيه.

وفيه إثبات العمل بخبر الواحد، وفيه ما يبين مذهب عمر في خبر الواحد، أنه عنده مقبول، معمول به؛ وأن مراجعته لأبي موسى في حديث الاستئذان لم يكن إلا للاستظهار، أو لغير ذلك من الوجوه التي قد بيناها في كتاب العلم، فأغنى ذلك عن ذكرها ههنا، ولا خلاف بين الفقهاء والفراض في هذا الباب؛ وجاء فيه عن الحسن البصري - وحده، أن الإخوة للأم، والمرأة، والزوج، لا يرثون من الدية شيئًا؛ وروي مثل ذلك عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه، وروي عنه أيضًا أنه قال: قد ظلم من لم يورث بني الأم من الدية.

٧٣٦/٢٣) ٢- مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أن رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة، حذف ابنه بالسيف فأصاب ساقه، فنزى في جرحه فمات. فقدم سراقة بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له، فقال له عمر: اعْدُدْ على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك، فلما قدم عليه عمر، أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقّة وثلاثين جنعة وأربعين خلفة، ثم قال: أين أخو المقتول؟ قال: هأنذا، قال: خذها، فإن رسول الله عليه قال: « ليس لقاتل شيءٌ»(١).

قال أبو عمر: لم يختلف على مالك في هذا الحديث وإرساله، وقد رواه حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب - أن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس لقاتل شيء - مختصرًا، وهذا منقطع كرواية مالك سواء.

ومن حديث عمر بن الخطاب أيضًا، ومن حديث ابن عباس، وهو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق، مستفيض عندهم يستغني بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد في متله لشهرته تكلفًا.

وأما قـوله: حذف ابنه بالسيف، فمعناه: رمـاه فقطعـه، والحذف الرمي،

⁽۱) رواه الشافعى فى الرسالة (ص۱۷۱) من طريق مالك مختصرًا، وأحمد (۱/٤٩) وابن ماجه (۲۲٤٦)، والبيهقى (۲۱۹/۱) وغيرهم، من طرق عن يحيى بن سعيد ورواه أحمد (۱/٤٩) من طريق مجاهد عن عمر قال: سمعت رسول الله - على يقول: « ليس لقاتل شىء » وهذا أيضا منقطع، فمجاهد لم يدرك عمر .

⁽٢) يأتي الكلام عليه .

⁽٣) يأتي الكلام عليه .

والقطع بالسيف أو العصا؛ ومن رواه بالخاء المنقبوطة فقد صحف، لأن الخذف بالخاء إنما هو الرمي بالحصى أو النوى.

وحـديث هذا البـاب ليس فيـه تصـريح بطرح القـود بين الأب وابنه – إذا قتله، ولـكنه فيه دليل عـلى ذلك، لأن عمر إنما أمـر فيـه بالدية المغلظة لطرح القود، وهذا ما لا إشكال فيه – إن شاء الله.

وقد اختلف الفقهاء في ذلك بعض الاختلاف، فروي عن مالك أنه قال: يقتل الوالد بولده إذا قتله عمدًا، وهو قول عثمان البتي، ودفع من ذهب هذا المذهب: ما روي من الأثر في ذلك؛ لأنها كلها معلولة الأسانيد؛ والمشهور من مذهب مالك - عند أصحابه: أن الرجل إذا ذبح ولده أو عمل به عملاً لا يشك في أنه عمد إلى قتله دون أدب، فإنه يقاد به؛ وإن حذفه بسيف أو عصالم يقتل به.

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي: لا يقاد والد بولده على حال، وكذلك الجد لا يقاد بابن ابنه.

وقال الحسن بن حي: يقاد الجد بابن الابن، ولا يقاد الأب بابنه، وكان يجيز شهادة الجد لابن ابنه.

وفي هذا الحديث أيضًا تغليظ الدية على الأب في قتله ابنه، لأن عمر غلظها على قتادة المدلجي في قتله ابنه؛ وقد يحتمل أن يكون قتله عمدًا، ويحتمل أن يكون شبه عمد - على مذهب من أثبت شبه العمد؛ وقد ذكرنا حكم الديات في العمد وشبهه، وفي الخطأ، وما يغلظ منها وما لا يغلظ، وكيف الحكم فيها ممهدًا مبسوطًا في باب عبد الله بن أبي بكر من هذا الكتاب - والحمد لله(١).

ولم يدخل مالك هذا الحديث في باب الديات، وإنما أدخله في باب ميراث العقل، فإن كان قتل قتادة المدلجي ابنه خطأ بأن يكون أراد غيره وأصابه، فالدية

⁽١) انظر أول كتاب العقول .

في ذلك على عاقبلته؛ وإن كان أراده، فليس الحذف بالسيف من شأن القتل به؛ ولا خلاف بين العلماء أن من قصد إلى غيره بحديدة [يقتل بمثلها]⁽¹⁾ إنه عمد صحيح فيه القود، إلا أن يكون القاتل أبا فإنهم اختلفوا فيه؛ وقد حكم مالك في حذف الرجل ابنه بالسيف بغير حكم الأجنبي في ذلك، لأن ذلك من الأجنبي عنده عمد يجب فيه القود؛ لأنه لايعرف شبه العمد وينكره. وقد ذكرنا وجه العمد والخطأ، ووجه شبه العمد في القتل في « كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة »، وجرى من ذلك ذكر كاف في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب (٢).

وأما قول عمر في هذا الحديث لسراقة بن جعشم: أعدد على ماء قديد عشرين وماثة بعير، فإنه أراد أن يأخذ منها ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفة حوامل، يختار ذلك في المائة والعشرين وهذا بين في الحديث، وهكذا التغليظ على الأب في دية الإبل.

وأما تغليظها في الذهب أو الورق على أهلها، فإنه ينظر إلى قيمة أسنان الدية غير مغلظة فتعرف، ثم يسنظر إلى قيمة أسنان التغليظ، ثم يحكم بزيادة ما بينهما؛ فإن كان قيمة الأسنان في الخطأ ستمائة، وقيمة المغلظة ثماغائة، فبين القيمتين مائتان - وذلك ثلث دية الخطأ؛ فيزاد على أهل الورق أو الذهب ثلث الدية، أو أقل أو أكثر على حسبما بين القيمتين، وتكون الدية المغلظة على الأب في ماله. هذا مذهب مالك وأصحابه وعامة العلماء، ومعنى قول عمر عندهم لسراقة المدلجي -: اعدد على ماء قديد كذا وكذا، قال له ذلك لأنه كان المخاطب بذلك لوجاهته في قومه ومعرفة عمر به؛ لأنه أحد الصحابة، وكان سيد بني مدلج، فاستغنى عمر بمخاطبته عن مخاطبة الأب؛ لأنه كان الذي قدم عليه بخبر قتل قتادة؛ هذا قول من جعل الدية في قـتل الأب ابنه في مال الأب، ومن عاقلة قـتادة؛ هذا قول من جعل الدية في قـتل الأب ابنه في مال الأب، ومن

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [يقال مثلها] .

⁽٢) انظر الحديث الثاني من باب عقل الجنين .

جعلها على عـاقلة يجعل الخطاب لسراقة، لأنه وجه قـومه الذين يعقلون عنه، وهو يجمعها فيهم [فقف على هذا](١).

وذكر ابن وهب في موطئه - وقد تقدم إسناده، قال أخبرنسي حفص بن ميسرة أن عبد الرحمان بن حرملة الأسلمي حدثه قال حدثني غير واحد أن عديًا الجذامي كان له امرأتان فاقتلتا فرمي إحداهما فماتت منها، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ اعقلها ولا ترثها.

ومذهب مالك: أن الدية تغلظ على الأب في قتـل ابنه، ولا تغلظ عنده على أحد الدية إلا على الأب أو الجـد في قتل ابنه أو ابن ابنه، والأم في هذا مثل الأب؛ وتغلظ – عنده – الدية في الإبل، وفي الذهب والورق؛ وتغلظ في النفس وفي الأعضاء، وقد ذكرنا مـذهبه ومذهب غيره في الديات المغلظات فيما سلف من هذا الكتاب – والحمد لله – فلا وجه لإعادة ذلك ههنا.

والحسجة لمذهب مالك في قتل الأب بابنه ظاهر قول الله - عز وجل -: ﴿ الحر بالحر ﴾ ﴿ النفس بالنفس ﴾ ولم يخص أبا من غيره ؛ وقوله - عز وجل -: ﴿ ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب ﴾ وحجة من لم ير قتله بابنه ؛ الآثار المرفوعة عن النبي ﷺ في ذلك:

حدثنا خلف بن قاسم، قال حدثنا أحمد بن صالح المقريء، قال حدثنا أبو الحسن محمد بن جعفر بن أحمد بن عمر الناقد يعرف بابن الكوفي، قال حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، قال حدثنا محمد بن جابر، عن يعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله عليه: « لا يقاد والد بولد »(٢).

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا أبو

⁽١) زيادة من (ب) .

⁽۲) إسناده ضعيف. محمد بن جابر ضعيف، ويعقوب بن عطاء ليس بالقوى .

خالد الأحمر، عن الحجاج بن أرطأة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله على يقول: « لا يقتل الوالد بالولد »(١).

ورواه ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، قال عمر: سمعت رسول الله ﷺ فذكره مثله سواء.

وقد روي هذا الخبر عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقة، عن النبي ﷺ.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن الحسين بن صالح الحلبي، حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي، حدثنا الهيثم بن خارجة، قال حدثنا إسماعيل بن عياش، عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه،

⁼ وقال في « التنقيح »: رواه الداقطني في «الأفراد» من حديث محمد بن جابر اليماني عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن عمرو به، ومحمد ويعقوب لا يحتج بهما الهد.

وأخرجه الدارقطني (٣/ ١٤١) من طريـق يحيى بن أبى أنيسة عن عمــرو بن شعيب به، ويحيى بن أبى أنيسة ضعيف جدًا .

⁽١) حسن بطرقه .

رواه أحمد (١/ ٤٩)، والترمذى (١٤٠٠)، وابن ماجه (٢٦٦٢) وغيرهم من طريق الحجاج بن أرطاة به. والحجاج لم يكن بالقوى؛ لكنه لم ينفرد فقد تابعه ابن لهيعه . قال: ثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: قال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقاد لولد من والده» . أخرجه أحمد (٢٢/١) . وتابعهما محمد بن عجلان عن عمرو بن شُعيب بإسناده وفيه: « لا يقاد الأب من ابنه » أخرجه البيهقى (٨/ ٣٨)، وابن الجارود (٧٨٨)، وصحح إسناده البيهقى منقطع، فإنه من رواية مجاهد عن عمر .

ورواه الحاكم (٣٦٨/٤،٢١٦/٢) من طريق ابن عبـاس عن عمر نحوه مرفـوعًا وفيه قصة إلا أن في إسناده عمر بن عيسى القرشي، قال الذهبي: « منكر الحديث » .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إبراهيم بن محمد ابن الجهم؛ وحدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران، قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قالا جميعًا حدثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، قال حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي عليه قال: « لا تقام الحدود في المساجد، ولا يقاد بالولد الوالد »(٢). وليس في حديث خلف بن القاسم عن طاوس سقط - إن شاء الله - من الإسناد.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران السراج، قال حدثنا بشر بن موسى، قال حدثنا خلاد بن يحيى المقريء، عن قيس ابن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي عليه قال: « لا تقام الحدود في المساجد ولا يقاد بالولد الوالد ».

قال أبو عمر: استفاض عند أهل العلم قوله ﷺ: «لا يقاد بالولد الوالد». وقوله: «لا وصية لوارث» استفاضة هي أقوى من الإسناد-والحمد لله.

وأما منع القاتل عمدًا من الميراث، فإنها عقوبة لاستعجاله إياه من غير

⁽۱) ضعيف. رواه الترمذى (۱۳۹۹)، والدارقطنى (۱۲/۳) من طريق إسماعيل بن عياش به، وقال: المثنى، وابن عياش ضعيفان، وقال الترمذى: « هذا حديث مضطرب، وإسناده ليس بصحيح، والمثنى يُضعف فى الحديث » . وهو أيضا من رواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده .

⁽۲) أخرجه الترمذى (۱٤٠١)، وابن ماجه (۲٦٦١) من طريق إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل ضعيف، وقال أحمد: « أسند عن عمرو بن دينار، أحاديث مناكير » وتابعه عبيد الله بن الحسن العنبرى عن عمرو بن دينار، أخرجه الدارقطني (۱٤٢/٣) والبيهقى (۸/ ٣٩) من طريق أبو حفص التمار عنه به، وأبو حفص التمار هو عمر بن عامر السعدى .

وتابعهـما سعـید بن بشیـر، أخرجه الحـاکم (٣٦٩/٤) وسعیـد بن بشیر ضـعیف وأخرجه الدارقطنی (٣/ ١٤٢) من طریق سعید هذا عن قتادة عن عمرو بن دینار به .

وجهه؛ والمخطيء عند مالك ليس كذلك، لأنه لم يقصد إلى القستل، وقد قال الله - عز وجل -: ﴿ ومن قتل مؤمنًا خطأ فتحرير وقبة مؤمنة ﴾ فجعل ذلك كله كفارة، ومن كفر عنه قالوا: فلا عقوبة عليه - والله أعلم -؛ فلهذا لم ينع عند مالك وجماعة معه الميراث، إلا أنه لا يرث من الدية عندهم، لأنها محمولة عنه، ويستحيل أن تحمل عنه إليه.

وفي هذا الحديث أيضًا: أن القاتل لا يرث ولا يحجب، ألا ترى أن عـمر رد إلى ابن قـتادة المدلجي دية أخـيه، ولم يعط الأب منها شيئًا؛ وقال لأخي المقتول: خذها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: « ليس لقاتل شيء ».

وأجمع العلماء على أن القاتل عمداً لا يرث شيئًا من مال المقتول، ولا من ديته؛ روي عن عمر وعلي أن القاتل عمدًا لا خطأ لا يرث من المال، ولا من الدية شيئًا، ولا مخالف لهما من الصحابة.

واختلفوا في قاتل الخطأ، فقالت طائفة من أهل العلم: يرث قاتل الخطأ من المال ولايرث من الدية، وإلى هذا ذهب مالك؛ وقال آخرون: لايرث قاتل الحطأ من المال ولا من الدية كما لا يرث قاتل العمد، لأن الحديث عام في كل قاتل؛ وإلى هذا ذهب الشافعي، وأبو حنيفة؛ ومعنى هذا عند جماعة من أهل النظر عقوبة لئلا يتطرق إلى الميراث بالقتل.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا إسماعيل بن عياش، عن أبن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للقاتل من الميراث شيء »(١).

⁽۱) أخرجه الدارقطنی((37/8))، والبيهقی ((7/7)) من طريق إسماعيل بن عياش به وللدارقطنی ((37/8)) من طريق إسـماعيل بن عـياش عـن ابن جريج، ويحـيی بن سعيد، والمثنی ابن الصباح كلهم عن عمرو بن شعيب به .

إلا أن هذا من رواية إسماعيل عن غير الشامين، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفه. وأخرجه أبو داود (٤٥٦٤) من طريق محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب به، وزاد: « فإن لم يكن له وارث، يرثه أقسرب الناس إليه، ولا يرث القاتل شيئًا » .

وروى أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب - أن قتادة رجلاً من بني مدلج قتل ابنه، فأخذ عمر منه مائة من الإبل، وقال أين أخو المقتول؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: « ليس لقاتل ميراث »(١).

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد، حدثنا الحياش محمد بن محمد، حدثنا أبو غسان مالك بن يحيى، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب - أن عمر قال: سمعت رسول الله عليه يقول: «ليس لقاتل شيء »(٢).

قال يزيد بن هارون: وأخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري، عن سعيـد بن المسيب - أن النبي ﷺ قضى أن لا يرث قاتل عمدًا من الدية شيئًا.

رواه إسحاق ابن عبد الله بن أبي فروة، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة - أن النبي الله قال: « القاتل لا يرث »(٣).

وروى أحمد بن حنبل، قال حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال حدثني أبي عن ابن إسحاق، قال حدثني عبد الله بن أبي نجيح، وعمرو بن شعيب، كلاهما حدثني عن مجاهد - أن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله عليه يقول: « ليس لقاتل شيء ».

قال أحمد: وحدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن رجل سمع عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره، وإن كان والده أو ولده، وليس لقاتل ميراث »(٤).

⁽۲،۱) تقدم الكلام عليهما .

⁽۳) إسناده ضعيف. رواه الترمذي (۲۱۰۹)، ابن مــاجه (۲۲۲۵،۲۲۲۵)، ،الدارقطني (۳۱۲، ۲۷۳۵)، ،الدارقطني (۹۲/۶) وفيه إسحاق بن أبي فروة متروك .

⁽٤) المصنف (٩/٤٠٤)، وذكر عبد الرزاق أن الرجل هو عمرو بن برق، وعمرو ابن برق ضعيف .

ورواه الدارقطني بلفظ: ﴿ لا يرث القاتل شيئًا ﴾ وفيه كثير بن سليم ضعيف.

روى عبد الواحد بن زياد، عن الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً قتل ابنه فغرمه عمر الدية مائة من الإبل - ولم يورثه من الدية ولا من سائر ميراثه شيئًا، وقال: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقتل والد بولد " لقتلتك.

وروى أبو بكر بن عياش عن مطرف، عن الشعبي، قال: قال عمر: لايرث قاتل خطأ ولا عمد (١).

وروى وكيع، عن الحسن بن صالح، عن ليث، عن أبي عسمرو العبدي، عن علي، قال: لايرث القاتل من المال ولا من الدية شيئًا.

وروى ابن سيرين، عن عبيدة، قال: لم يورث قاتل بعد صاحب البقرة (٢).

وروى الشعبي عن علي، وعبد الله وزيد، قالوا: لا يرث قاتل عمدًا ولا خطأ شيئًا^(٣)، وابن أبي ليلى عن علي مثله، ومجاهد عن عمر مثله، وبهذا قال مجاهد، وطاوس، وجابر بن زيد، وشريح، وإبراهيم، وعروة، والحكم بن عتيبة، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، والشافعي^(٤)، وزفر، وشريك، والحسن بن صالح، ووكيع، ويحيى بن آدم. - كل هؤلاء يقول: لا يرث قاتل عمدًا ولا خطأ من المال ولامن الدية شيئًا.

وقال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والزهري ومكحول ومالك بن أنس وابن أبي ذئب والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وأبو ثور وداود: لايرث قاتل العمد شيئًا ويرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية شيئًا. وقالت طائفة من البصريين: يرث من ماله وديته جميعًا، وروي عن مجاهد أن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية .

⁽١) رواه الدارقطني (٤/ ١٢٠) .

⁽٢) يعنى صاحب البقرة التي كانت في بني إسرائيل .

⁽٣) رواه البيهقي (٦/ ٢٢٠) .

⁽٤) ذكر في الاستذكار أنه أحــد قوليّ الشافعي، وأما القول الآخر فهو كــقول سعيد بن المسيب وعطاء .





كتاب القسامة

١_ باب تبرئة أهل الدم من القسامة

الماك، عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حثمة، أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله ومحيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم، فأتى محيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر أو عين، فأتى يهود فقال: أنتم والله قتلتموه، فقالوا: والله ما قتلناه؛ فأقبل حتى قدم على قومه، فذكر لهم ذلك؛ ثم أقبل هو وأخوه حويصة - وهو أكبر منه، وعبد الرحمن؛ فذهب محيصة ليتكلم - وهو الذي كان بخيبر، فقال له رسول الله خير كبر - يريد السن فتكلم حويصة، ثم تكلم محيصة، فقال رسول الله على إما أن يؤذنوا بحرب؛ فكتب إليهم رسول الله في ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه؛ فقال رسول الله على في ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه؛ فقال رسول الله في في ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه؛ فقال رسول الله في في ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه؛ فقال رسول الله الموسة وعبد الرحمن: أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ رسول الله في من عنده، فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار، قال سهل: لقد ركضتني منها ناقة حمراء (۱۰).

⁽۱) أخرجـه مسلم فى القســامة والديات (٦/١٦٦٩)، وابن مــاجه (٢٦٧٧) من طريق مالك به .

ورواه البخاری (۷۱۹۲)، والنسائی (۷/۸) من طریق مالك عن ابن أبی لیلی عن سهل بن أبی حثمة أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه فذكره .

* أبو ليلى الأنصاري

اختلف في اسم أبي ليلى هذا، فقيل: اسمه عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله عبد الرحمن بن سهل عبدالرحمن بن عبد الرحمن بن سهل وقيل: بن أبي حشمة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل وقال فيه ابن إسحاق: أبو ليلى عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حثمة.

قال أبو عسر: هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: عن أبي ليلى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل أنه أخبره رجال من كبراء قومه؛ وتابعه على ذلك ابن وهب، وابن بكير - وليس في روايتهم ما يدل على سماع أبى ليلى من سهل بن أبى حثمة.

وقال ابن القاسم، وابن نافع، والشافعي، وأبــو المصعب، ومطرف، عن مالك فيه أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه.

وقال القعنبي، وبشر بن عمر الزهراني فيه عن مالك، عن أبي ليلى - أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه، وذلك كله - وإن اختلف لفظه - يدل على سماع أبى ليلى من سهل بن أبى حثمة.

ورواية التنيسي لهذا الحديث نحو رواية ابن القاسم، والشافعي.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عمر بن محمد بن القاسم، ومحمد بن أحمد ابن كامل، ومحمد بن أحمد بن المسور، قالوا حدثنا بكر بن سهل، قال حدثنا عبدالله بن يوسف، حدثنا مالك، حدثنا أبو ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا إلى خيبر - فذكر الحديث بتمامه. فلا معنى لإنكار من أنكر سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة، وقوله مع ذلك أنه مجهول لم يرو عنه غير مالك بن أنس، وليس - كما قال. وليس

بمجهول^(۱)؛ وقد روى عنه محمد بن إسحاق، ومالك، وحديثه هذا متصل - إن شاء الله صحيح، وسماع أبي ليلى من سهل صحيح، ولأبي ليلى رواية عن عائشة وجابر، وقد مضى القول في معنى هذا الحديث مهداً مبسوطًا في باب يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار من هذا الكتاب - والحمد لله، فلا معنى لتكرير ذلك ههنا.

قال أبو عمر: لا حجة لن جعل قوله في الحديث: إما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يأذنوا بحرب - حجة في إبطال القود بالقسامة؛ لأن قوله فيه: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم - يدل على القود، فإن ادعى مدع أنه أراد بقوله: دم صاحبكم - ما يجب بدم صاحبكم - وهي الدية فقد ادعى باطنًا لا دليل عليه، والظاهر فيه القود - والله أعلم؛ ولا يخرج حديث أبي ليلى هذا على مذهب مالك، إلا أن يجعل مخاطبة النبي ولله بندلك بعد عفو من يجوز له العفو من ولاة الدم عن القتل على أخذ الدية؛ ويخرج على مذهب البي حنيفة - مغد أن يحلف ولاة للدم؛ ويخرج على مذهب أبي حنيفة - بعد أن يحلف ولاة للدم؛ ويخرج على مذهب أبي حنيفة - بعد أن يحلف الدم.

وقد بان في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في هذه القصة معنى قوله: إما أن يدوا صاحبكم، وأن ذلك كان بعد الإخبار بأنهم إن حلفوا خمسين يمينًا على رجل أعطوه برمته، وهذا هو القود بعينه؛ وكذلك في رواية حماد بن زيد وغيره، عن يحيى بن سعيد - لهذا الحديث عن بشير بن يسار، وقد ذكرناه في بابه من هذا الكتاب(٢).

وجدت في أصل سماع أبي - رحمه الله - بخطه أن محمد بن أحمد بن قال عدثنا نصر بن مرزوق، قال قاسم حدثهم، قال حدثنا سعيد بن عثمان، قال حدثنا عمرو بن شعيب، عن حدثنا أسد بن موسى، قال حدثنا ابن لهيعة، قال حدثنا عمرو بن شعيب، عن

⁽١) ووثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وحديثه في الصحيحين .

⁽٢) انظر الحديث التالي .

أبيه، عن جده - أن عبد الله بن سهل الانصاري وجد مقتولاً بخيبر عند قباء رجل من اليهود، فأتوا به رسول الله وسلح فأراد عبد الرحمن بن سهل أن يتكلم، فقال رسول الله وسلح إنه الكبريا عبد الرحمن، فليتكلم الأكبر؛ فتكلم عمه فقال: يا رسول الله، إنا وجدنا أخانا مقتولاً عند قباء هذا اليهودي، فقال رسول الله وسلح فقال عند قباء هذا اليهودي، برمته؟ قالوا: كيف نقسم على ما لا علم لنا به؟ فقال: يناقلونكم خمسين عينًا ما قتلوا صاحبكم؛ فقالوا: يارسول الله، إنهم يهود - ونحن مسلمون؛ فكتب رسول الله وسول الله والى أهل خيبر أن أدوا مائة من الإبل، وإلا فأذنوا بحرب من الله ورسوله؛ وأعانهم ببضع وثلاثين ناقة، وهو أول دم كانت فيه القسامة (۱).

قال أبو عمر: في هذا الحديث من الفقه ضروب قد ذكرناها وذكرنا من تعلق بها من الفقهاء ومن خالفها، وإلى ما خالفها من الأثر في باب يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار - والحمد لله(٢).

* * *

⁽۱) في إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف. ورواه النسائي (۱۲/۸) بسند صحيح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ابسن محيصة الأصغر أصبح قتيلا على أبواب خيبر فقال رسول الله - على أبواب خيبر رسول الله ومن أبن أصيب شاهدين، وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم، قال: فتحلف خمسين قسامة، قال: يا رسول الله وكيف أحلف على ما لا أعلم، فقال رسول الله - على الله وكيف أحلف على ما لا أعلم، فقال رسول الله - الله - الله حسين قسامة، فقال: يا رسول الله كيف نستحلف وهم اليهود، فقسم رسول الله - عليهم وأعانهم بنصفها ٤.

⁽٢) انظر الحديث الآتي .

٧- مالك، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار - أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحيصة بن مسعود - خرجا إلى خيبر فتفرقا في حوائجهما، فقتل عبد الله بن سهل، فقدم محيصة فأتى هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي على فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من أخيه؛ فقال رسول الله على: كبر كبر، فتكلم محيصة وحويصة، فذكرا شأن عبد الله بن سهل، فقال لهم رسول الله على: أتحلفون خمسين عينًا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم؟ قالوا: يارسول الله، لم نشهد ولم نحضر، فقال رسول الله على: فتبرئكم يهود بخمسين عينًا؛ فقالوا: يا رسول الله على كيف نقبل أيمان قوم كفار؟ قال يحيى: فزعم بشير أن رسول الله على وداه من عنده (۱).

قال أبو عسر: لم يختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث، وقد رواه حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وعبد الوهاب الثقفي، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة؛ وبعضهم يجعل مع سهل بن أبي حثمة رافع بن خديج جميعًا عن النبي وكلهم يجعله عن سهل ابن أبي حثمة مسندًا.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا عبيد الله بن عمرو بن ميسرة، ومحمد بن عبيد المعنى، قالا حدثنا حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة، ورافع بن خديج - أن محيصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر فتفرقا في النخل، فقتل عبد الله بن سهل؛ فاتهموا اليهود، فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وأنبا عميه حويصة ومحيصة، فأتوا النبي عليه

⁽١) أخرجه النسائي (١١/٨) من طريق مالك مرسلاً .

ورواه البخاری (۳۱۷۳)، ومسلم فی السقساسة والدیات (۱۲۲۹/۱-۶) وأبو داود (٤٥٢٠)، والترمذی (۲۶۲/۱۰)، والنسائی (۸/۷-۱۱) وغیرهم. من طرق عن یحیی ابن سعید عن بشیر بن یسار عن سهل بن أبی حثمة بنحوه مسندًا.

فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه - وهو أصغرهم؛ فقال رسول الله على الكبر - قال: ليبدأ الأكبر. فتكلموا في أمر صاحبهم، فقال رسول الله على يقسم منكم خمسون [يمينًا](١) على رجل فيدفع برمته، قالوا: أمر لم نشهده - كيف نحلف؟ قال: فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم. قالوا: يا رسول الله قوم كفار، قال: فوداه رسول الله على أبل ركضة برجلها هذا أو نحوه. قال التمر [يومًا](٢) فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضة برجلها هذا أو نحوه. قال أبو داود: رواه مالك وبشر بن المفضل، عن يحيى - فقالا فيه: أتحلفون خمسين يمينًا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم؟ - ولم يذكر بشير دم وقال عبدة عن يحيى كما قال حماد.

قال أبو عمر: في حديث حماد بن زيد هذا دليل واضح على أنه لايقتل بالقسامة إلا واحد، لأنه أمرهم بتعيين رجل يقسمون عليه فيدفع إليهم برمته، وهو حجة لمالك وأصحابه في ذلك؛ وكذلك في حديث الزهري عن سهل بن أبي حثمة: تسمون قاتلكم ثم تحلفون عليه خمسين يمينًا فيسلم إليكم. ومن جهة النظر فلأن الواحد أقل من يستيقن أنه قتله، فوجب أن يقتصر بالقسامة عليه.

قال أبو داود: ورواه ابن عيينة عن يحيى، فبدأ بقوله: تبرئكم يهود بخمسين يمينًا تحلفون - ولم يذكر الاستحقاق. - هكذا قال أبو داود، وليس عندنا حديث ابن عيينة كذلك، وهو عندنا من رواية الحميدي- وهو أثبت الناس في ابن عيينة - على غير ما ذكره:

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيى بن سعيد، قال أخبرني بشير بن يسار أنه سمع سهل

⁽١) زيادة من (ب) .

⁽٢) زيادة من (ب) .

ابن أبي حثمة يقول: وجد عبد الله بن سهل قتيلاً في فقير أو قليب من قلب خيبر، فأتى أخوه النبي على عبدالرحمن بن سهل وعماه حويصة ومحيصة ابنا مسعود، فذهب عبد الرحمن يتكلم، فقال النبي على الكبر الكبر، فتكلم محيصة، فذكر مقتل عبد الله بن سهل فقال: يا رسول الله، إنا وجدنا عبد الله بن سهل قتيلاً، وإن اليهود أهل كفر وغدر، وهم الذين قتلوه؛ فقال رسول الله على خمسين عيناً وتستحقون صاحبكم أو دم صاحبكم؟ قالوا: يا رسول الله، كيف نحلف على ما لم نحضر ولم نشهد؟ قال: فتبرئكم يهود بخمسين عينا، قالوا: كيف نقبل أيمان قوم مشركين؟ قال: فوداه رسول الله بخمسين عينا، قالوا: كيف نقبل أيمان قوم مشركين؟ قال: فوداه رسول الله بخمسين عنده، قال سهل: فلقد ركضتني بكرة منها.

ورواه الشافعي وغيره جماعة عن ابن عيينة كما قال أبو داود.

وأخبرنا محمد ابن إبراهيم وأحمد بن محمد قالا حدثنا أحمد بن مطرف، قال حدثنا عبيد الله بن يحيى، قال أخبرني أبي عن الليث عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة. قال يحيى: حسبت أنه قال: وعن رافع بن خديج أنهما قالا: خرج عبد الله بن سهل بن زيد، ومحيصة بن مسعود بن زيد حتى إذا كانا بخيبر تفرقا في بعض ما هنالك، ثم إذا محيصة يحد عبد الله قتيلاً، فدفنه ثم أقبل إلى رسول الله على هو وحويصة بن مسعود، وعبد الرحمن بن سهل - وكان أصغر القوم؛ فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبيه؛ فقال رسول الله على كبر للكبر في السن، فصمت وتكلم صاحبه ثم تكلم معهما، فذكروا لرسول الله ، مقتل عبد الله ابن وتكلم صاحبه ثم تكلم معهما، فذكروا لرسول الله ، مقتل عبد الله ابن سهل، فقال: أتحلفون خمسين عيناً فتستحقون صاحبكم أو قتيلكم ؟ فقالوا: وكيف نحلف ولم نشهد ؟ قال: فتبرئكم يهود بخمسين عيناً، قالوا: وكيف نقبل أيمان قوم كفار؟ فلما رأى ذلك رسول الله على عقله .

وقد رواه بشر بن المفضل، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل ابن أبي حثمة، قال: وجد عبد الله بن سهل قتيلاً، فجاء أخوه وعماه - وذكر الحديث.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا عبيد ابن عبد الواحد، قال حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، قال حدثنا إبراهيم ابن سعد، عن ابن إسحاق، قال: فحدثني الزهري عن سهل بن أبي حثمة؛ قال ابن إسحاق: وحدثني أيضًا بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة، قال: أصيب عبد الله بن سهل بخيبر، وكان خرج إليها في أصحاب له يمتار منها تمرًا، فوجد في عين قد كسرت عنقه ثم طرح فيها، فأخذوه فغيبوه؛ ثم قدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له شأنه، فتقدم إليه أخوه عبد الرحمن وصعه ابنا عمه حويصة ومحيصة ابنا مسعود، وكان عبدالرحمن من أحدثهم سنًا، وكان صاحب الدم، وكان ذا قمدم في القوم؛ فلما تكلم قبل ابني عممه، قال رسول الله ﷺ: الكبر الكبر - فسكت؛ فتكلم حويصة ومحيصة، ثم تكلم هو بعد فذكروا لرسول الله ﷺ قتل صاحبهم؛ فقال رسول الله ﷺ: تسمون قاتلكم ثم تحلفون عليه خمسين يمينًا فيسلم إليكم؛ فقالوا: يا رسول الله، ما كنا لنحلف على ما لا نعلم، قال: فيحلفون لكم بالله خمسين يمينًا ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلاً، ثم يبرؤون من دمه؛ قالوا: يا رسول الله، ما كنا لنقبل أيمان يهود ما فيهم من الكفر أعظم من أن يحلفوا على إثم، قال: فوداه رسول الله عَيْظِيُّهُ مِن عنده مائة ناقة، قـال سهل: فو الله ما أنسى بكرة منها حـمراء ضربتني وأنا أحوزها.

ففي هذه - الروايات لمالك وغيره - إثبات تبدئة المدعين بالأيمان في القسامة، وفي حديث مالك هذا من الفقه إثبات القسامة في الدم، وهو أمر كان في الجاهلية، فأقرها رسول الله ﷺ في الإسلام.

ذكر معمر، ويونس، عن الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال أو رجل من أصحاب رسول الله على من الأنصار أن رسول الله على أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية (١). ذكره عبد الرزاق عن معمر.

⁽¹⁾ رواه مسلم في القسامة والديات (170/170)، والنسائي (1/3-0).

وذكره ابن وهب عن يونس قال يونس عن رجل، وقال معمر: عن رجال، وقال معمر: عن رجال، وقال معمر عن الزهري عن ابن المسيب: كانت القسامة في الجاهلية فأقرها رسول الله ﷺ وقبضى بها في الأنصاري الذي وجد مقتولاً في جب اليهود بخير(١).

وفيه أن القوم إذا اشتركوا في معنى من معاني الدعوى وغيرها، كان أولاهم بأن يبدأ بالكلام أكبرهم؛ فإذا سمع منه، تكلم الأصغر، فسمع منه أيضًا - إن احتيج إلى ذلك، وهذا أدب وعلم؛ فإن كان في الشركاء في القول والدعوى من له بيان، ولتقدمته في القول وجه، لم يكن بتقديمه بأس إن شاء الله.

أخبرنا محمد بن زكرياء، قال حدثنا أحمد بن سعيد، قال حدثنا أحمد بن خالد، قال حدثنا مروان بن محمد، قال حدثنا أبو حاتم، عن العتبي، قال: قال سفيان بن عيينة: قدم وفد من العراق على عمر بن عبد العزيز، فنظر عمر إلى شاب منهم يريد الكلام ويهش إليه؛ فقال عمر كبروا، كبروا - يقول: قدموا الكبار. قال الفتى: يا أمير المؤمنين، إن الأمر ليس بالسن، ولو كان الأمر كذلك، لكان في المسلمين من هو أسن منك؛ قال: صدقت، فتكلم - رحمك الله؛ قال: إنا وفد شكر - وذكر الخبر.

وفيه أن المدعين الدم يبدؤون بالأيمان في القسامة خاصة، وهو يخص قول النبي عَلَيْقُ السينة على المدعي، واليمين على المنكر. فكأنه قال بدليل هذا الحديث إلا في القسامة، ولا فرق بين أن يجيء ذلك في حديث واحد، أو حديثين، لأن ذلك كله بسنته عَلَيْقُ.

وقد حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة، قال حدثنا مطرف بن عبد الله، قال حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله

⁽١) رواه النسائي (٨/ ٥) .

وهذا الجديث وإن كان في إسناده لين، فإن الآثار المتواترة في حديث هذا الباب الحديث وإن كان في إسناده لين، فإن الآثار المتواترة في حديث هذا الباب تعضده، ولكنه موضع اختلف فيه العلماء؛ فقال مالك - رحمه الله -: الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن أرضى في القسامة، والذي اجتمعت عليه الأمة في القديم والحديث - أن يبدأ بالأيمان المدعون في القسامة، قال: وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، والذي لم يزل عليه عمل الناس: أن المبدئين في القسامة أهل الدم الذي يدعونه في العمد والخطأ، لأن رسول الله المبدئين في القسامة أهل الدم الذي قتل بخير.

وذهب الشافعي في تبدئة المدعين الدم بالأيمان - إلى ما ذهب إليه مالك في ذلك على ظواهر هذه الأحاديث المتقدم ذكرها في هذا الباب. ومن حجة مالك والشافعي في تبدئة المدعين الدم باليمين مع صحة الأثر بذلك: قول الله عز وجل: ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ وقوله - عز وجل -: ﴿ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ﴾ ، فالعداوة التي كانت بين الأنصار واليهود بدأ الحارثيين بالأيمان ، وجعل العداوة سببًا تقوى به دعواهم ، لأنه لطخ يليق بهم في الأغلب لعداوتهم ؛ ومن سنته على الشاهد - والله أعلم ، في دعواه ، وجبت تبدئته باليمين ؛ ولهذا جاء اليمين مع الشاهد - والله أعلم ، مع ما في هذا من قطع التطرق إلى سفك الدماء ، وقبض أيدي الأعداء عن إراقة دم من عادوه على الدنيا - والله أعلم .

وذهب جمهور أهل العراق إلى تبدئة المدعى عليهم بالأيمان في الدماء كسائر الحقوق، وممن قال ذلك: أبو حنيفة وأصحابه، وعثمان البتي، والحسن بن صالح، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، كل هؤلاء قالوا: يبدأ

⁽۱) مسلم بن خالد الزنجى ضعيف، وقد اختلف عليه فيه، فقيل عنه هكذا أخرجه البيهقي (۲۵۲/۱۰).

ورواه بشر بن الحكم عنه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به أخرجه الدارقطني (١١١/٣)، (٢١٨/٤).

ورواه لدارقطني أيضا عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة .

المدعى عليهم على عموم قول رسول الله ﷺ: « البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر ».

حدثنا المحاوي، قال حدثنا المنافعي، قال أخبرنا مسلم بن خالد، الطحاوي، قال حدثنا المزني، قال حدثنا الشافعي، قال أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس – أن رسول الله على قال: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»(١). قال: وهذا على عمومه في سائر الحقوق من الدماء أو غيرها؛ لأنه قد روي أن مخرج هذا الخبر كان في دعوى دم، وذكروا ما حدثناه عبدالوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ بمكة، والحارث بن أبي أسامة، قالا حدثنا يحيى بن أبي بكير، قال حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، قال: كتبت إلى ابن عباس في امرأتين أخرجت إحداهما يدها تشخب دما، فقالت: أصابتني هذه – وأنكرت الأخرى؛ قال فكتب إلى ابن عباس أن رسول الله، قال: « إن اليمين على المدعى عليه »، وقال: « لو أن عباس أن رسول الله ، قال: « إن اليمين على المدعى عليه »، وقال: « لو أن الناس أعطوا بدعسواهم لادعى ناس دماء قسوم وأمسوالهم »، ادعها فاقرأ الناس أعطوا بدعسواهم لادعى ناس دماء قسوم وأمسوالهم »، ادعها فاقرأ عليها؛ فإن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلاً أولئك لا خلاق لهم في عليها، فاعترفت فبلغه فسره (٢).

وحدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، حدثنا محمد بن الجهم، حدثنا عبدالوهاب، قال أخبرنا ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس – أن رسول الله على قال: « لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء قوم وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه ». قالوا: فهذا عندنا – في جميع الحقوق، وعارضوا الآثار المتقدمة بما حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا الحسن بن علي، قال حدثنا عبدالرزاق،

⁽١) رواه الشافعي في الأم (٧/ ١٣١) .

⁽۲) رواه البخاری (٤٥٥٢)، والبيـهقی (۱۰/۲۵۲) بـنحوه، وأخـرجه البخـاری أيضًا (۲۵۱٤)، ومسلم فی الأقضية (۲،۱/۱۷۱۱) مختصرًا .

قال أخبرنا معمر، عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار، عن رجال من الأنصار - أن النبي على الله و قال: لليهود وبدأ بهم: أيحلف منكم خمسون رجلاً؟ فأبوا، فقال للأنصار استحقوا؛ فقالوا: نحلف على الغيب يا رسول الله؟ فجعلها رسول الله على يهود، لأنه وجد بين أظهرهم (١).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا عبد العزيز بن يحيى الحراني، قال حدثنا محمد بن سلمة؛ وحدثنا عبد الوارث ابن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال حدثني أحمد بن محمد بن أيوب، قال حدثنا إبراهيم بن سعد جميعًا عن محمد بن إسحاق واللفظ لحديث عبد الوارث، قال حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عبدالرحمن بن بجيد بن قيظي أحد بني حارثة؛ قال محمد بن إبراهيم: وأيم الله ما كان سهل بأكثر علمًا منه، ولكنه كان أسن منه - أنه قال: والله ما كان الشأن هكذا، ولكن سهل أوهم ما قال رسول الله علم لكم به، ولكنه كتب إلى يهود حين كلمته الأنصار أنه قد وجد قتيلاً بين أبياتكم فدوه؛ فكتبوا إليه يحلفون بالله ما قتلوه، ولا يعلمون له قاتلاً؛ فوداه رسول الله على من عنده ").

قال أبو عمر: ليس قول عبد الرحمن بن بجيد هذا مما يرد به قول سهل ابن أبي حثمة، لأن سهلاً أخبر عما رأى وعاين وشاهد حتى ركضته منها ناقة واحدة، وعبد الرحمن بن بجيد لم يلق النبي على ولا رآه ولا شهد هذه القصة. - وحديثه مرسل، وليس إنكار من أنكر شيئًا بحجة على من أشبته ولكن قد تقدم عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار - عن رجال من الأنصار مخالفة في تبدئة الأيمان في هذه القصة - وهو حديث ثابت وكذلك اختلف في حدث سهل بن أبي حثمة أيضًا، ولكن الرواية الصحيحة في ذلك-

⁽١) إسناده صحيح. رواه عبد الرزاق (٢٧/١٠)، وأبو داود (٤٥٢٦) من طريقه .

⁽٢) رواه أبو داود (٤٥٢٥) .

إن شاء الله - رواية مالك ومن تابعه، عن يحيى بن سعيد وغيره على ما ذكرناه في هذا الباب.

ومن الاختلاف في حديث سهل: ما حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا أبو حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا أبو نعيم، قال حدثنا سعيد - يعني ابن عبيد الطائي، عن بشير بن يسار - أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل بن أبي حثمة - أخبره أن نفراً من قومه انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها، فوجدوا منهم قتيلاً؛ فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا، قالوا: ماقتلناه ولا علمنا له قاتلاً؛ قال: فانطلقوا إلى النبي فقالوا يا نبي الله، انطلقنا إلى خيبر، فوجدنا أحدنا قتيلاً؛ فقال رسول الله قال: فلكبر الكبر، فقال لهم: تأتون بالبيئة على من قتل، فقالوا: ما لنا بينة؛ قال: فيحلفون لكم، قالوا: مانرضي أيمان يهود. فكره رسول الله على يبطل دمه، فوداه بمائة من إبل الصدقة (١).

قال أبو عمر: هذه رواية أهل العراق عن بشير بن يسار في هذا الحديث، ورواية أهل المدينة عنه أثبت - إن شاء الله - وهم به أقعد، ونقلهم أصح عند أهل العلم؛ وقد حكى الأثرم عن أحمد بن حنبل أنه ضعف حديث سعيد بن عبيد هذا عن بشير بن يسار، وقال: الصحيح عن بشير بن يسار ما رواه عنه يحيى بن سعيد، قال أحمد: وإليه أذهب (٢).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا الحسن بن علي بن راشد، قال حدثنا هشيم، عن أبي حيان التيمي، قال حدثنا عباية بن رفاعة، عن رافع بن خديج، قال: أصبح رجل

⁽١) رواه البخاري (٦٨٩٨)، ومسلم في الديات والقسامة (٦٦٦٩/٥) .

⁽٢) وقال الحافظ فى الفتح (٢٤٤/١٢): (لم يذكر سعيد بن عبيد عرض الأيمان على المدعين كما لم يقع فى رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولا، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم مالم يحفظ الآخر، فيحمل على أنه طلب البينة أولاً فلم تكن لهم بينة، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا، فعرض عليهم تحليف المدعى عليهم فأبوا الهذا وزيف قول من ادعى أن ذكر البينة وهم.

من الأنصار مقتولاً بخيبر، فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ فذكروا ذلك له؛ فقال لهم: «شاهدان يشهدان على [قاتل](١) صاحبكم »، قالوا: يا رسول الله ، لم يكن ثم أحد من المسلمين، وإنما هم يهود - وقد يجترثون على أعظم من هذا؛ قال: « فاختاروا منهم خمسين فاستحلفوهم »، فأبوا فوداه رسول الله عنده(٢).

قال أبو عمر: في هذه الأحاديث كلها تبدئة المدعى عليهم بالأيمان في القسامة، وفي الآثار المتقدمة عن سهل بن أبي حثمة تبدئة المدعين بالأيمان؛ وقد روى ابن شهاب هذه وهذه وقضى بما في حديث سهل، فدل على أن ذلك عنده الأثبت والأولى على ما قال أحمد بن حنبل، وعلى ما ذهب إليه الحجازيون - والله أعلم؛ فإن قيل: قد روي عن ابن شهاب، عن عراك بن سليمان، وسليمان بن يسار - أن عمر بن الخطاب بدأ المدعى عليهم بالأيمان في القسامة (٣)، قيل له: المصير إلى المسند الثابت أولى من قول الصاحب من جهة الحجة؛ وفي هذا الحديث حديث يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار نكول الفريقين عن الأيمان، وفي ذلك ما يدل على أن الدية إنما جعلها رسول الله على من عنده تبرعًا، لئلا يبطل ذلك الدم، وذلك ليس بواجب - والله أعلم.

وقد روى ابن عبد الحكم عن مالك في قبيل ادعى بعض ولاته أنه قبيل عمداً، وقبال بعضهم: لا علم لنا بمن قتله، ولا نحلف - فإن دمه يطل؛ وللفقهاء في القسامة وفيما يوجبها من الأسباب، وفيما يجب بها من القود أو الدية مذاهب نذكرها هنا نحن، ليتبين للناظر في كتابنا معنى القسامة بيانًا واضحًا - إن شاء الله.

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [قتل] .

 ⁽۲) إسناده صحيح. رواه أبو داود (٤٥٢٤). وهذا يقرى ما ذكره ابن حجر من جمع بين
 الروايات لذلك الحديث، وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب وفيه طلب الشاهدين .

⁽٣) صحيح. أخرجه البيهقي (٨/ ١٢٥) وعزاه الهيشمي في المجمع (٦/ ٢٦١) للطبراني وقال: « رجاله رجال الصحيح » .

قال مالك - رحمه الله -: القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين: إما أن يقول المقـتول دمي عند فـلان، أو يأتي ولاة المقـتول بـلوث من بينة - وإن لم تكن قاطعة على الذي يدعي عليه الدم؛ فهذا يوجب القسامة لمدعي الدم على من ادعوه، فيحلف من ولاة الدم خمسون رجلاً خمسين يمينًا؛ فإن قل عددهم أو نكل بعضهم، ردت الأيمان عليهم؛ إلا أن ينكل أحد من ولاة المقتول الذين يجوز عفوهم، فلا يقتل حينئذ أحد؛ ولا سبيل إلى الدم إذا نكل واحد منهم، ولا ترد الأيمان على من بقي إذا نكل أحد ممن يجوز له العفو عن الدم - وإن كان واحدًا؛ قال مالك: وإنما ترد الأيمان على من بقي إذا نكل أحمد ممن لا يجوز له عفو، فإن نكل واحد ممن يجوز له العفو، فإنه إذا كان ذلك، ردت الأيمان حينشذ على المدعى عليهم الدم، فيحلف منهم خمسون رجـ لأ خمسين يمينًا؛ فإن لم يبلغوا خمسين رجلاً، ردت الخمسون يمينًا على من حلف منهم حتى تكمل الخمسون يمينًا، فإن لم يوجد أحد يحلف إلا الذي ادعي عليه الدم، حلف وحده خمسين يمينًا؛ قال مالك: لا يقسم في قـتل العمد إلا اثنان من المدعين فصاعدًا يحلفان خمسين يمينًا تردد عليهما؛ ثم قد استحقا الدم وقتلاً من حلفا عليه، وكذلك إن كان ولي الدم الذي ادعاه واحداً بدئ به، فحلف وحده خمسين يمينًا؛ فإذا حلف المدعون خمسين يمينًا، استحقوا صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه؛ ولا يقتل في القسامـة إلا واحد، ولا يقتل فيها اثنان؛ - هذا كله قول مالك في موطئه وموطأ ابن وهب.

قال أبو عمر: إنما جعل مالك قول المقتول: دمي عند فلان شبهة ولطخًا، وجب به تبدئة أوليائه بالأيمان في المقسامة؛ لأن المعروف من طباع الناس عند حضور الموت الإنابة والتوبة والتندم على ما سلف من سبيء العمل، ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ﴾. وقوله: ﴿ حتى إذا حضر أحدهم الموت قال: إني تبت الآن ﴾. فهذا معهود من طباع الإنسان، وغير معلوم من عادته أن يعدل عن قاتله إلى غيره ويدع قاتله؛ وما خرج عن هذا، فنادر في الناس لا حكم له؛ فلهذا وشبهه مما وصفنا، ذهب مالك إلى ما ذكرنا - والله أعلم.

وقد نزع بعض أصحابنا في ذلك بقصة قتيل البقرة، لأنه قبل قوله في قاتله (١)؛ وفي هذا ضروب من الاعترافات، وفيما ذكرنا كفاية – إن شاء الله.

وذكر ابن القاسم عن مالك قال: إذا شهد رجل عدل على القاتل، أقسم رجلان فصاعدًا خمسين يمينًا، وقال ابن القاسم: والشاهد في القسامة إنما هـ و لوث وليست شهادة، وعند مالـك أن ولاة الدم إذا كانوا جماعـة لم يقسم [منهم](٢) إلا اثنان فصاعدًا؛ واعتل بعض أصحابه لقوله هذا بأن النبي ﷺ إنما عرضها على جماعة، والقسامة في قتل الخطأ كهي في العمد لا تستحق بأقل من خمسين يمينًا، من أجل أن الدية إنما تجب عن دم، والدم لا يستحق بأقل من خمسين يمينًا؛ فالقسامة على الخطأ وإن لم يكن يجب بها قتل ولا قود، كالقسامة في قتل العمد؛ واليمين في القسامة على من سمى أنه ضربه، وأن من [ضربة](٣) مات؛ فإن أقسم ولاة المقتول على واحد، لأنه لا يقتل بالقسامة أكـثر من واحد قتل المحلوف عليه؛ فإن كـان معه ممن ادعى عليه الدم جماعة غيره، ضربوا مائة مائة، وسجنوا سنة، ثم خلى عنهم؛ والدية في قتل الخطأ على عاقلة الذي يقسمون عليه أنه مات من فعله به خطأ، قال مالك: وإنما يحلفون في قسامة الخطأ على قدر ميراث كل واحد منهم من الدية؛ فإن وقع في الأيمان كسور، أتمت اليمين على أكثرهم - ميراثًا؛ ومعنى ذلك أن يحلف هذا يمينًا وهذا يمينًا، ثم يرجع إلى الأول فيحلف، ثم الذي يليه حتى تتم الأيمان كلها. وقال مالك: إذا ادعى الدم بنون أو إخوة، فعفا أحدهم عن المدعي عليه، لم يكن إلى الدم سبيل، وكان لمن بقي منهم أنصباؤهم من الدية بعد أيمانهم، قال ابن القاسم: لا يكون لهم من الدية شيء إلا أن يكونوا قد أقسموا - ثم عفا بعضهم؛ فأما إذا نكل أحدهم عن القسامة، لم يكن لمن بقي شيء من الدية. ولأصحاب مالك في عفو العصبات مع البنات، وفي نوازل القسامة مسائل لا وجه لذكرها ههنا.

⁽١) لو نزع في هذا إلى قصة اليهودي الذي رض رأس الجارية لكان أولى .

⁽٢) زيادة من (ب) .

⁽٣) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [ضربته] .

وقال مالك في الموطأ: إنما فرق بين القسسامة في الدم وبين الأيمان في الحقوق، وأن الرجل إذا داين الرجل استثبت عليه في حقه؛ وأن الرجل إذا أراد أن يقتل الرجل لم يقتله في جماعة من الناس، وإنما يلتمس الخلوة؛ قال: فلو لم تكن القسامة إلا فيما ثبت بالبينة وعمل فيها كما يعمل في الحقوق، هلكت الدماء وبطلت، واجترأ الناس عليها إذا عرفوا القضاء فيها؛ ولكن إنما جعلت القسامة إلى ولاة المقتول يبدؤون فيها، ليكف الناس عن الدم، وليحذر القاتل أن يؤخذ في ذلك بقول المقتول [وروى ابن عبد الحكم ومالك أن الشاهد الواحد العدل واللوث من البينة وإن لم تكن قاطعة توجب القسامة وكذلك قوله دمى عند فلان](۱).

وقال الشافعي: إذا وجد القتيل في دار قوم محيطة أو قبيلة - وكانوا أعداء للمقتول، وادعى أولياؤه قتله، فلهم القسامة؛ وكذلك الزحام إذا لم يفترقوا حتى وجدوا بينهم قتيلاً، أو في ناحية ليس إلى جانبه إلا رجل واحد؛ أو يأتي شهود متفرقون من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيها، يثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله؛ فتتواطأ شهادتهم، ولم يسمع بعضهم بشهادة بعض وإن لم يكونوا ممن يعدل، أو شهد رجل عدل أنه قتله؛ لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم - أنه كما ادعى وليه، فللولي حينئذ أن يقسم على الواحد وعلى الجماعة، وسواء كان جرح أو غيره؛ لأنه قد يقتل بما لا أثر له، قال: ولاينظر إلى دعوى الميت.

وقال الأوزاعي: يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يمينًا: ما قتلنا، ولا علمنا قاتلاً؛ فإن حلفوا بروا، وإن نقصت قسامتهم، وليها المدعون، فأحلفوا بمثل ذلك عن رجل واحد؛ فإن حلفوا استحقوا، وإن نقصت قسامتهم، أو نكل رجل منهم، لم يعطوا الدم، وعقل قتيلهم، إذا كان بحضرة الذين ادعي عليهم في ديارهم.

وقال الليث بن سعد: الذي يوجب القسامة: أن يقول المقتول قبل موته:

⁽١) زيادة من (ب) .

فلان قـتلني، أو يأتي من الصبيان أو الـنساء أو النصارى ومن أشبـههم ممن لا يقطع بشهادته - أنهم رأوا هذا حين قتل هذا، فإن القسامة تكون مع ذلك.

وقال أبو حنيفة: إذا وجد قتيل في محلة وبه أثر وادعى الولي على أهل المحلة أنهم قـتلـوه، أو على واحـد منهم بعينه؛ اسـتـحلـف من أهل المحلة خمسون رجلاً بالله ما قتلنا، ولا علمنا قاتلاً - يختارهم الولي؛ فإن لم يبلغوا خمسين، كـرر عليهم الأيمان ثم يغرمون الدية؛ وإن نكلوا عن اليمين، حبسوا حتى يقروا أو يحلفوا وهو قول زفر.

وروى الحسن بن زياد، عن أبي يوسف: إذا أبوا أن يقسموا، تركهم ولم يحبسهم، وجعل الدية على العاقلة في ثلاث سنين.

وقالوا جميعًا - يعني أبا حنيفة وأصحابه: إن ادعى الولي على رجل من غير أهل المحلة، فقد أبرأ أهل المحلة، ولا شيء له عليهم.

وقال الثوري في هذا كله مثل قول أبي حنيفة، إلا أن ابن المبارك روى عن الشوري أنه إن ادعى الولي على رجل بعينه من أهل المحلة، فقد بريء أهل المحلة، وصار دمه هدرًا، إلا أن يقيم البينة على ذلك الرجل.

وقال الحسن بن حي: يحلف من كان حاضرًا من أهل المحلة من ساكن أو مالك خمسين يمينًا ما قتلته ولا علمت قاتلاً، فإذا حلفوا كان عليهم الدية؛ ولا يستحلف من كان غائبًا- وإن كان مالكًا، وسواء كان به أثر أو لم يكن.

وقال عشمان البتي: يستحلف منهم خمسون رجلاً: ما قستلنا ولا علمنا قاتلاً، ثم لا شيء عليهم غير ذلك، إلا أن تقوم البينة على رجل بعينه أنه قتله.

وكان مسلم بن خالد الزنجي وأهل مكة لا يرون القسامة، وهو قول عمر ابن عبدالعزيز، وسليمان بن يسار، وسالم بن عبد الله، وقتادة، والحسن، وإليه ذهب ابن علية.

وقال الحسن البصري: القتل بالقسامة جاهلية.

قال أبو عسمسر: من حجة مالك، والشافعي في أحد قوليه: أنه يوجب القود في القسامة - ومن قال بقولهما مع الآثار المتقدم ذكرها في هذا الباب -: ماحدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا الوليد بن مسلم داود، قال حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله على قتل بالقسامة رجلاً من بني نصر بن مالك(۱). وقد روي عن عمر بن عبد العزيز أنه قضى فيها بالقود، وقضى بها عبد الله بن الزبير، وحسبك بقول مالك - أنه الذي لم يزل عليه علماء أهل المدينة - قديمًا وحديثًا؛ واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة لقوله في هذا الباب بحديث مالك عن أبي ليلى عن سهل بن أبي حشمة في هذه القصة قوله: إما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يؤذنوا بحرب. قالوا: ومعلوم أن النبي على لم يقل ذلك لهم إلا وقد تحقق عندهم قبل ذلك - وجود القتيل بخيسر، فدل ذلك على وجوب الدية على اليهود، لوجود القتيل بينهم؛ لأنه لا يجوز أن يؤذنوا بحرب إلا بمنعهم حقًا واجبًا عليهم.

واحتجوا أيضًا بما روي عن عمر بن الخطاب في رجل وجد قسيلاً بين قريتين، فجعله على أقربهما وأحلفهم خمسين يمينًا: ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً، ثم أغرمهم الدية. فقال الحارث بن الأزمع: نحلف ونغرم؟ قال: نعم (٢).

قالوا: وحديث سهل مضطرب، قالوا: والمصير إلى حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، وسليمان بن يسار، عن رجال من الانصار في هذه القصة أولى؛ لأن نقلته أثمة فقهاء حفاظ لا يعدل بهم غيرهم، وفيه: فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود، لأنه وجد بين أظهرهم.

⁽۱) إسناده ضعيف. وهو في سنن أبي داود (٤٥٢٢) من رواية اللؤلؤي، عن عمرو ابن شعيب عن النبي - علم المراسيل . شعيب عن النبي - علم المراسيل . أما رواية مسحمل بن بكر بن داسة فهي السرواية المشهورة بالمغرب؛ وفيها زيادات حذفها أبو داود آخر لأمر رابه في الإسناد .

⁽٢) ابن أبي شيبة (٦/٦١) بنحوه .

وأما مالك، والشافعي، والليث بن سعد، فقالوا: إذا وجد قتيل في محلة قوم، أو في قبيلة قوم، لم يستحق عليهم بوجوده شيء، ولم تجب به قسامة حتى تكون الأسباب التي شرطوها كل على أصله الذي قدمنا عنه. قال ابن القاسم عن مالك: سواء وجد القتيل في محلة قوم، أو دار قوم، أو أرض قوم أو في سوق، أو مسجد جماعة - فلا شيء فيه ولا قسامة - وقد طل دمه.

قال أبو عمر: المحلة قرية البوادي والمجاشر والقياطن، وكذلك القبائل، والمياه، والأحياء؛ وقال الشافعي: إذا وجد في محلة أو قبيلة قتيل وهم أعداؤه لايحيط بهم غيرهم - فذلك لوث يقسم معه، وإن خالطهم غيرهم، فقد طل دمه، إلا أن يدعي الأولياء على أهل المحلة فيحلفون ويبرؤون؛ وفرق الشافعي بين أن يكون أهل القبيلة والمحلة أعداء المقتول، فيجعل عسقله عليهم مع القسامة أو لا يكونوا، فلا يلزمهم شيء؛ وكذلك لو وجد قتيل في ناحية ليس بقرية - إلا رجل واحد وجد بقرية رجل في يده سكين ملطوخة بالدم، فإنه يجعل ذلك لوثاً يقسم معه، وسواء كان به أثر أم لم يكن.

واعتبر أبو حنيفة - إن كان بالقتيل أثر فيجعله على القبيلة أولا يكون له أثر فلا يجعله على أحد؛ وقول الثوري، وابن شبرمة، وعشمان البتي، وابن أبي ليلى - في القسامة كقول أبي حنيفة، إلا أنه سواء عندهم كان به أثر أم لم يكن به أثر.

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي - وساثر أهل العلم غيرمالك والليث: لا يعتبر بقول المقتول: دمي عند فلان، ولا يستحق بهذا القول قسامة.

واحتج جماعة من المالكيين لمذهب مالك في ذلك بقصة المقستول من بني إسرائيل - إذ ذبحت البقرة وضرب ببعضها فأحياه الله، وقال: فلان قتلني

فأخذ بقوله؛ ورد المخالف هذا بأن تلك آية لبني إسرائيل لا سبيل إليها اليوم، وبأن شريعتنا فيها أن الدماء والأموال لا تستحق بالدعاوى دون البينات، ولم نتعبد بشريعة من قبلنا، لقول م عز وجل -: ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا ﴾.

وقتيل بني إسرائيل لم يقسم أحد عليه مع قوله: هذا قتلني، وهذا لا يقوله أحد من علماء المسلمين أن المدعى عليه يقتل بقول المدعي دون بينة ولا قسامة، فلا معنى لذكر قتيل بني إسرائيل ههنا؛ وقد أجمع العلماء على أن قول الذي تحضره الوفاة لايصدق على غيره في شيء من الأموال، فالدماء أحق بذلك؛ وقد علمنا أن من الناس من يحب الاستراحة من الأعداء للبنين والأعقاب ونحو هذا مما يطول ذكره.

وقال مالك: إذا كان القتل عمداً، حلف أولياء المقتول خمسين يمينًا على رجل واحد وقتلوه؛ قال ابن القاسم: لا يقسم في العمد إلا اثنان فصاعدًا، كما أنه لايقتل بأقل من شاهدين، وكذلك لايحلف النساء في العمد، لأن شهادتهن لاتجوز فيه، ويحلفن في الخطأ من أجل أنه مال، وشهادتهن جائزة في الأموال.

وعند الشافعي: يقسم الولي واحداً كان أو أكثر على واحد مدعى عليه، وعلى جماعة مدعى عليهم، ومن حجة الشافعي أنه ليس في قول رسول الله يقسم منكم خمسون على رجل منهم فيدفع إليهم برمته - ما يدل على أنه لا يجوز قتل أكثر من واحد، وإنما فيه التنبيه على تعيين المدعى عليه الدم واحداً كان أو جماعة. ومن حجته أيضاً في ذلك أن القسامة بدل من الشهادة، فلما كانت الشهادة تقتل بها الجماعة، فكذلك القسامة - والله أعلم؛ والاحتجاج على هذه الأقوال ولها يطول - والله المستعان.

وقال أبو حنيفة: لا يُستحقُّ بالقسامة قَودٌ خلاف قول مالك، وعلى كلا القولين جماعة من السلف، وعن الشافعي روايتان، إحداهما أن القسامة يستحق بها القود ويقتل بها الواحد والجماعة إذا أقسموا عليهم في العمد، لقوله وسي القود ويقتل بها الواحد والجماعة إذا أقسموا عليهم في القول أبي حنيفة - أن القسامة توجب الدية دون القود في العمد والخطأ - جميعًا، إلا أنها في العمد في أموال الجناة، وفي الخطأ على العاقلة؛ والحجة من جهة الأثر في إسقاط القود في القسامة - حديث أبي ليلى، عن سهل، عن النبي ولي قوله: « إما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يؤذنوا بحرب »؛ وتأول من ذهب إلى هذا في قوله: دم صاحبكم دية صاحبكم، لأن من استحق دية صاحبه، فقد استحق دمه، لأن الدية قد تؤخذ في العمد، فيكون ذلك استحقاقًا للدم.

قال أبو عسر: الظاهر في ذكر الدم القَوَدُ - والله أعلم، وسيأتي ذكر حديث أبي ليلى في موضعه من هذا الكتاب - إن شاء الله. ويأتي القول في هذا المعنى فيه هناك - بعون الله.

قال أبو عمر: كل من أوجب الحكم بالقسامة من علماء الحجاز والعراق، فهم في ذلك على معنيين وقولين، فقوم أوجبوا الدية والقسامة بوجوب القبيل فقط - ولم يراعوا معنى آخر؛ وقوم اعتبروا اللوث، فهم يطلبون ما يغلب على الظن وما يكون شبهة يتطرق بها إلى حراسة الدماء، ولم يطلبوا في القسامة الشهادة القاطعة ولا العلم البت، وإنما طلبوا شبهة وسموه لوئا؛ لأنه يلطخ المدعى عليه، ويوجب الشبهة، ويتطرق بها إلى حراسة الانفس وحقن الدماء؛ إذ في القصاص حياة، والخير كله في ردع السفهاء والجناة؛ وقد قدمنا عن مالك وغيره هذا المعنى، فلذلك وردت القسامة - والله أعلم - ولا أصل لهم في القسامة غيير قصة عبد الله بن سهل الحارثي الانصاري المقتول بخيبر على ما قد ذكرنا من الروايات بذلك على اختلافها موعبة واضحة في هذا الباب - والحمد لله.

وفي رد رسول الله ﷺ الأيمان في القسامة - دليل على رد اليمين على المدعي إذا نكل المدعى عليه عنها في سائر الحقوق، وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي في رد اليمين، وهذا أصلهم في ذلك.

وأما أبو حنيفة وأهل العراق، فهم يقضون بالنكول، ولا يرون رد يمين في شيء من الحقوق والدعاوى؛ والقول برد اليمين أولى وأصح، لما روي من الأثر في ذلك؛ وأما النكول، فلا أثر فيه ولا أصل يعضده، ولم نر في الأصول حقًا ثبت على منكر بسبب واحد، والنكول سبب واحد، فلم يكن بد من ضم شيء غيره إليه، كما ضم شاهد إلى شاهد مثله أو يمين الطالب - والله الموفق للصواب.

* * * * *







كتاب الجامع

١_ باب الدعاء للمدينة وأهلها

(//٢٧٨) ١ - مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس بن مالك، أن رسول الله على قال: « اللهم بارك لهم في مكيالهم، ومدهم يعني أهل المدينة »(١).

قال أبو عسر: هذا من فصيح كلام رسول الله على وبلاغته، وفيه استعارة بينة، لأن الدعاء إنما هو للبركة في الطعام المكيل بالصاع والمد، لا في الظروف، والله أعلم. وقد يحتمل على ظاهر العموم، أن يكون في الطعام والظروف.

وفي هذا الحديث دليل على أن الكيل إذا اختلف في البلدان في الكيل، والوزن، وجب الرجوع فيه إلى أهل المدينة، وترجيح القائل بذلك قوله بدعاء رسول الله ﷺ، لهم في مكيالهم، وصاعهم، ومدهم، وفيه دلالة على صحة رواية من روى عن النبي، ﷺ، أنه قال: «المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن مكة» (٢)، وفي هذا أيضًا ما يدل على أن ما كان مكيلاً بالمدينة، مما ورد

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۱۳۰)، ومسلم في الحج (۱۳٦٨/ ٤٦٥) وغيرهما من طريق مالك .

⁽۲) صحیح. أخرجه أبو داود (۳۳٤٠)، والنسائی (۲/۵٤/۷،۵٤/)، والبیه قی (۱/ ۳۱) من طریق أبی نعیم عن سفیان الثوری عن حنظله عن طاوس عن ابن عمر مرفوعًا به .

وتابعه الفریابی عن الثوری به، رواه الطحاوی فی مشکل الآثار (۲/ ۹۹) . وخالفهما أبو أحمد الزبيـری فی إسناده فرواه عن سفیان بإسناده عن ابن عباس بدلا من ابن عمر، ووافقهما فی متنه. أخرجه ابن حبان رقم [۳۲۸۳] . =

فيه الخبر بتحريم التفاضل، لايجوز فيه إلا الكيل، وقياس ذلك أن ما كان موزونًا عندهم، فالتفاضل في بعضه ببعض محرم، لايجوز فيه إلا الوزن، والله أعلم.

وفي هذا الحديث فضل بين للمدينة، وقد عارضه بعض من يفضل مكة، لما ذكره البخاري، قال: حدثنا علي بن المديني قال: حدثنا أزهر بن سعد السمان، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي على أنه قال: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا قالوا وفي نجدنا يا رسول الله قال: اللهم بارك لنا في يمننا، قالوا يا رسول الله، وفي نجدنا فأظنه قال في الثالثة هناك الزلازل، والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان الداري.

قال أبو عمسر: دعاؤه ﷺ للشام، يعني لأهلها، كتوقيته لأهل الشام الجحفة، ولأهل اليسمن يلملم، علمًا منه بأن الشام سينتقل إليها الإسلام، وكذلك وقت لأهل نجد قرنًا، يعني علمًا منه بأن العراق ستكون كذلك، وهذا من أعلام نبوته ﷺ.

⁼ قال الدارقطنى: ﴿ أَخَطَأُ أَبُو أَحَمَدُ فَيِهِ ﴾، قلت: والزبيرى يخطئ فى حديث الثورى قال أحمد ﴿ كَانَ كَثِيرِ الْخَطأُ فَى حديث سفيان ﴾ .

وأخرجه البزار [كشف الأستار (٢/ ٨٥)]، والبيهـقى (٦/ ٣١) من طريقه مقلوبًا، فقال: ﴿ المكيال مكيال أهل مكه، والوزن وزن أهل المدينة ﴾ .

وقال البيهقى: (هكذا رواه أبو أحمد فقال: عن ابن عباس، فخالف أبا نعيم فى لفظ، والصواب ما رواه أبو نعيم بالإسناد واللفظ » .

قلت: وربما يكون الحديث ثابت عن ابن عباس أيضًا، فقد ذكر الحافظ في التلخيص (٢/ ١٧٥) أن الدارقطني رواه في العلل من طريق أبي نعيم عن الشورى عن حنظلة عن سالم - بدل طاوس - عن ابن عباس .

وسالم معروف بالرواية عن ابن عمر، وطاوس بالرواية عن ابن عباس، هذا وأبو نعيم لم يسلك به الجادة، وإنما رواه عن طاوس عن ابن عمر، وعن سالم عن ابن عباس، فهذا يدل تثبته فيه .

وأياما كان فإن هذا لا يضر فهو صحابي .

⁽١) أخرجه البخاري (٧٠٩٤)، والترمذي (٣٩٥٣).

١ - ١ - مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة - أنه قال: كان الناس إذا رأوا أول الشمر، جاؤا به إلى رسول الله في فإذا أخذه رسول الله في أو أول الشمر، جاؤا به إلى رسول الله في أخذه رسول الله في أو أول اللهم بارك لنا في مدنا؛ اللهم إن لنا في مدنا؛ اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك، وإني عبدك ونبيك؛ وأنه دعاك لمكة، وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه »؛ ثم يدعو أصغر وليد يراه فيعطيه ذلك الثمر (٢).

قال أبو عسمسر: وقد ذكر البخاري قال حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا حسين ابن الحسن، عن النبي عليه عن ابن عسمر، عن النبي قال: «اللهم بارك لنا في شامنا ويمننا، قالوا وفي نجدنا؛ قال: اللهم بارك لنا في شامنا ويمننا، قالوا: وفي نجدنا؛ قال: الشيطان».

في هذا الحديث اختصاص الرئيس وانتخابه بأول ما يطل من الفاكهة، إما هدية وجلالة وتعظيمًا ومحبة، وإما تبركًا بدعائه؛ والذي يغلب على أن ذلك إنما كان من الصحابة رضوان الله عليهم – ليدعو لهم رسول الله ﷺ بالبركة، وسياق هذا الحديث يدل على ذلك، والمعنيان جميعًا محتملان.

وأما دعاء رسول الله على فمجاب لا محالة، وقد ظن قوم أن هذا الحديث يدل على أن المدينة أفضل من مكة، لدعاء رسول الله على لها بمثل دعاء إبراهيم لكة ومثله معه؛ وهذا يحتمل لموضع دعاء رسول الله على وموضع التضعيف في ذلك؛ إلا أنه قد جاء في مكة آثار كثيرة تدل على فيضلها. وقد اختلف العلماء قديًا وحديثًا في الأفضل منهما، وقد بينا المصحيح من ذلك عندنا في باب خبيب بن عبد الرحمن من كتابنا هذا (٣). وقد ثبت عن النبي على أنه قال:

⁽١) زيادة من (د) .

⁽٢) أخرجه مسلم في الحج (١٣٧٣/ ٤٧٤، ٤٧٤)، والترمذي (٣٤٥٤).

⁽٣) انظر كتاب القبلة باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ حديث رقم: (٢) .

" بني الإسلام على خمس ١(١)، فذكر منها حج البيت الحرام؛ وجعل الإلحاد فيه من الكبائر، وجعله قبلة الأحياء والأموات، ورضي عن عباده فحط أوزارهم بقصد القاصد له مرة من دهره؛ وقال ﷺ وهو بالحزورة -: " والله إني لأعلم أنك خير أرض الله وأحبها إلى الله، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت ١(٢). وقد مضى من هذا المعنى ما يكفي في باب خبيب، وباب زيد بن رباح (٣)، وبالله التوفيق.

وفي قسول رسول الله على : (إن الله حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض (3) ، وقوله: (إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس ا(6) ، - دليل على فضلها على سائر ما حرمه الناس، وأن دعاء إبراهيم لكة كان كما قال - عز وجل - عنه: (رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات . - الآية. ولو كان الدعاء بالبركة في صاع المدينة ومدها يدل على فضلها على مكة ، لكان كذلك دعاء رسول الله على البركة في الشام واليمن تفضيلاً منه لهما على مكة - وهذا لا يقوله أحد؛ وأما دعاء إبراهيم - عليه السلام - فهو معنى قول الله - عز وجل -: (وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الشمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر .

ذكر [الفريابى]^(٦): حدثنا قسيس بن الربيع، عن خصيف، عن سعسيد بن جبير ومجاهد في قوله: ﴿ وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم ﴾. قالا: سأل الرزق لمن آمن.

وحدثنا محمد بن عبد الله بن حكم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال

⁽١) متفق عليه .

⁽٢) صحيح. أخرجه الترمذي (٣٩٢٥)، وابن ماجه (٣١٠٨) وغيرهما .

⁽٣) انظر كتاب القبلة باب مسجد النبي ﷺ حديث رقم: (١).

⁽٤) متفق عليه من حديث ابن عباس .

⁽٥) متفق عليه من حديث أبي شريح .

⁽٦) كذا في: (حـ)، (د) ووقع في: المطبوع: [الفرياني] وهو خطأ .

حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال حدثنا هشام بن عمار، قال حدثنا حاتم بن إسماعيل، قال حدثنا حميد، عن عسمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس - في قوله: ﴿ اجعل هذا بلداً آمنا وارزق أهله من الثمرات ﴾. قال كان إبراهيم يحجرها على المؤمنين دون الناس [فقال الله له](۱): ومن كفر [فامتعه قليلاً](۲) أيضًا، فإني أرزقه كما أرزق المؤمنين؛ أأخلق خلقًا لا أرزقهم؟ ﴿ أمتعهم قليلاً ثم اضطرهم إلى عذاب غليظ ﴾. قال ثم قرأ ابن عباس: ﴿ كلاً غده هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك، وما كان عطاء ربك محظوراً ﴾(۳).

وفي هذا الحديث من الآداب وجميل الأخلاق: إعطاء الصغير من الولدان، وإتحافه بالطرف؛ وذلك يدل على أنه أولى بذلك من الكبير، لقلة صبره وفرحه بذلك؛ وفي رسول الله ﷺ أسوة حسنة في كل حال.

* * *

⁽١) زيادة من: (د) ليست في (حـ) ولا في المطبوع .

⁽٢) زيادة من: (د) .

⁽٣) رجاله ثقات. إلا أن عمار الدهني لم يسمع من سعيــد بن جبير هذا وعزاه ابن كثير لابن مردوية، وقال: « وروى عن عكرمة ومجاهد نحو ذلك أيضاً ».

• .

٧- باب ما جاء في سكني المدينة والخروج منها

(۲۲/۲۱) 1- مالك، عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع أنَّ يحنس مولى الزبير بن العوام أخبره أنه كان جالسًا عند عبد الله بن عمر في الفتنة، فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت: إني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن، اشتد علينا الزمان، فقال لها عبد الله بن عمر: اقعدي لكع، فإني سمعت رسول الله على يقول: « لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعًا أو شهيدًا يوم القيامة »(۱).

* قطن بن وهــب

هو قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع أحد بني سعد بن ليث، وهو مدني ثقة، روى عنه مالك وغيره، لمالك عنه حديث واحد.

قال أبو عمر: هكذا روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك فقال فيه: عن قطن بن وهب بن عوير بن الأجدع، وكذلك رواه ابن بكير وأكثر الرواة.

ورواه ابن القاسم، عن مالك، عن قطن بن وهب، عن عويمر بن الأجدع
- أن يحنس، والصحيح ما رواه يحيى ومن تابعه، وكذلك نسبه ابن البرقي،
وقال فيه القعنبي: عن قطن بن وهب أن يحنس مولى الزبير. ورواية القعنبي
تشهد لصحة ما روى يحيى ومن تابعه - والله أعلم.

وكذلك قال أبومصعب عن مالك، عن قطن بن وهب أن يحنس:

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا الحسن بن رشيق، حدثنا محمد بن [زريق] (٢) بن جامع، حدثنا أبو مصعب، حدثنا مالك، عن قطن بن وهب أن

⁽۱) رواه مسلم فى الحج (٤٨٣،٤٨٢/١٣٧٧). وله من طريق نافع عن ابن عــمر مرفوعًا بلفظ: « من صبر على لأوائها، كنت له شفيعًا أو شهيدًا يوم الفيامة » .

وعن أبى هريرة نحوه أخرجه، وله نحو عن أبي سعيد .

⁽٢) كذا في: (د)، (هـ) ووقع في المطبوع [رزيق] بتقديم الراء .

يحنس مولى الزبير، أخبره أنه كان جالسًا مع عبد الله بن عمر في الفتنة -فذكر الحديث.

وكذلك حدثنا خلف بن قاسم أيضًا، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد ابن أبي الموت، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي البصري أبو عبد الله، حدثنا مالك بن أنس، عن قطن بن وهب، عن يحنس مولى الزبير أنه أخبره عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يصبر على لأوائها - يعني المدينة - وشدتها - أحد إلا كنت له شفيعًا أو شهيداً يوم القيامة.

قال أبو عمر: قوله على لأواثها وشدتها - يعني المدنية، والشدة: الجوع، واللذواء تعذر المكسب وسوء الحال.

وأما قوله: لكع، فإنه أراد ضعيفة الرأي، وأصل هذه اللفظة: الخسة والدناءة والضعف، ويقال للرجل: لكع، وللمرأة أيضًا: لكع، وقد يقال للمرأة لكاع مبني على الكسر مثل حذام وقطام [ورباع](١).

وفي هذا الحديث فضل المدينة، وفضلها غير مجهول، ومخرج الحديث ابن عمر هذا يعم الأوقات كلها.

وقد قيل إن ذلك إنما ورد فيمن صبر على لأواثها وشدتها ذلك الوقت مع رسول الله ﷺ بدليل خروج الصحابة عنها بعده، وقد بينا هذا المعنى في غير موضع من كتابنا هذا – والحمد لله.

وقد أخبرنا سعيد بن عشمان، قال حدثنا أحمد بن دحيم؛ وحدثنا

⁽١) زيادة من (د) .

⁽٢) حسن. رواه أحمد (٥/ ٣٨٩)، والمترمذي (٢٠٠٩) من حديث حمذيفة ولأحمد (٢/ ٣٨٩) من حديث أبي هريرة، ومن حديث أبو بردة بن نيار عنده أيضاً (٣/ ٤٦٦)، وأخرجه (٥/ ٤٣٠) عن بعض أصحاب النبي على المناس

عبد الرحمن ابن يحيى، قال حدثنا أحمد بن سعيد، قالا حدثنا محمد بن إبراهيم الديبلي قال حدثنا أبو عبيد الله المخزومي سعيد بن عبد الرحمن، قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال حدثنا موسى بن أبي عيسى أنه سمع أبا عبد الله القراظ يقول: سمعت أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « أيما جبار أراد أهل المدينة بسوء، أذابه الله كما يذوب الملح في الماء، ولا يصبر على لأواثها وشدتها أحد إلا كنت له شهيداً أو شفيعًا يوم القيامة »(١). والقول في هذا الحديث كالقول في حديث قطن بن وهب، وقد تقدم فضل المدينة في مواضع من هذا الكتاب والحمد لله.

وقد روى أبو معشر المدني عن عبد السلام بن محمد بن أبي الجنوب، عن الحسن، عن معقل بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ: « المدينة مهاجري، ومضجعي من الأرض، وحق على أُمتي أن يكرموا جيراني ما اجتنبوا الكبائر، فمن لم يفعل سقاه الله من طينة الخبال: عصارة أهل النار (٢). وهذا إسناد فيه لين وضعف ليس مما يحتج به، والفضائل يتسامح فيها قديًا – والله المستعان.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، وعبد الله ابن [عمر] (٢) بن إسحاق، قالا حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن جابر، حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا مالك، عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع أن يحنس مولي الزبير أخبره أنه كان جالسًا عند عبد الله بن عمر في الفتنة، فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت: يا أبا عبد الرحمن، إني أردت الخروج اشتد علينا الزمن، فقال لها: اقعدي لكع، فإني سمعت رسول الله عليه يقول: ﴿ لا يصبر أحد على لأواثها وشدتها إلا كنت له شفيعًا أو شهيدًا يوم القيامة ».

⁽۱) أخرجه مسلم في الحج (٤٩٣،٤٩٢/١٣٨٦)، وله نحوه عن أبي عبد الله القراظ عن سعد بن أبي وقاص .

⁽٢) في إسناد ابن أبي الجنوب، قال ابن المديني: منكر الحديث. وأبو معشر ضعيف.

⁽٣) كذا في: (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [محمد] وهو خطأ وهو عبد الله بن عمر بن إسحاق بن معمر الجوهري .

(۲۲۳/۱۲) ٢- مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، أن أعرابيًا بايع رسول الله على الإسلام، فأصاب الأعرابي «وعك» بالمدينة. فأتى النبي على فقال: يا رسول الله! أقلني بيعتي، فأبى؛ ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي فأبى؛ فخرج الأعرابي، فقال رسول الله على: «إنما المدينة كالكير، تنفي خبشها، وينصع طيبها» (١)

قال أبو عسر: هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك - فيما علمت - بهذا اللفظ إلاعبد الله بن إدريس، فإنه قال فيه عن مالك بإسناده: إنها طيبة تنفي الخبث. وقوله في الحديث طيبة غريب لم يقله فيه غيره - والله أعلم.

قال أبو عسر: في هذا الحديث من العلم، أن رسول الله على كان يبايعهم على شروط يبايع الناس على حدود الإسلام، ومعنى ذلك أنه كان يبايعهم على شروط الإسلام ومعالمه، وهذا معروف في غير ما حديث، وكان ذلك الوقت من حدود الإسلام وفرائضه، البيعة على هجرة الأوطان، والبقاء مع النبي على ولذلك كان قطع الله ولاية المؤمنين المهاجرين ممن لم يهاجر منهم فقال: ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ﴾.

وقال رسول الله ﷺ : ﴿ أَنَا بريء من كل مسلم باق مع مشرك ﴿ (٢) .

⁽١) أخرجه البخاري (٧٢٠٩)، ومسلم في الحج (١٣٨٣/ ٤٨٩) وغيرهما .

⁽۲) إسناده ضعيف. أخرجه أبو داود (۲٦٤٥)، والترمـذى (١٦٠٤) من طريق أبى معاوية عن إسماعـيل بن أبى خالد عن قـيس بن أبى حازم عن جرير بن عـبد الله مرفوعًا قال: (أنا برى، من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين) وفيه قصة .

وهذا إسناد رجماله ثقات رجمال الشيخين؛ إلا أن أبا معماوية في حديثه عن غمير الاعمش اضطراب قاله أحمد وغيره .

وقد خالفه جماعة فرووه عن إسماعيل بن أبى خالد مرسلاً لم يذكروا فيه جريراً . فأخرجه الترمذي (١٦٠٥) من طريق أبى خالد، وأبو عبيد في الغريب (٧٥/٢) من طريق هشيم كلهم عن إسماعيل مرسلاً . =

وكان يشترط عليهم السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط، والمكره، – إلى أشياء كثيـرة، كان يشــترطها، قــد ورد في الآثار ذكرهـا، كبــيعتـــه للنساء وغيـرهـا

وقد ورد بالنص بيعته للنساء المهاجرات، وسكت عن الرجال لدخولهم في المعنى، كدخول من أحصن من الرجال في قوله: ﴿والذين يرمون المحصنات﴾، ومثل هذا كثير.

وقد ذكر جرير أنه اشترط عليهم النصح لكل مسلم، ومعنى هذه المبايعة – والله أعلم – الإعلام بحدود الإسلام، وشرائعه، وآدابه.

وقال الشافعي رحمه الله -: أما بيعة النساء فلم يشترط فيها السمع والطاعة، لأنهن ليس عليهن جهاد كافر، ولا باغ، وإنما كانت بيعتهن على الإسلام وحدوده.

قال أبو عمر: قد كانت البيعة على وجوه، منها: أنها كانت أولاً على القتال، وعلى أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم وأبناءهم ونساءهم؛ وعلى نحو ذلك كانت بيعة العقبة الثانية قبل الهجرة؛ ثم لما هاجر رسول الله على المدينة، بايع الناس على الهجرة، وقال: ﴿ أَمَا بريء من كل مسلم مع مشرك ٤. فكان على الناس – فرضًا – أن ينتقلوا إلى المدينة، إذ لم يكن للإسلام دار ذلك الوقت غيرها، ويدعوا دار الكفر، وعلى هذا – والله أعلم – كانت بيعة هذا الأعرابي المذكور في هذا الحديث عن الإسلام والهجرة، فلما لحقه من الوعك ما لحقه، تشاءم بالمدينة، وخرج عنها منصرةًا إلى وطنه من أهل الكفر، ولم يكن ممن رسخ الإيمان في قلبه، وربما كان من جنس الأعراب الذين قال الله – عز وجل – فيهم: ﴿ الأعراب أشد كفراً ونفاقًا وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ﴾.

⁼ وأخرجـه البيهـقى (٩/ ١٢-١٣)، والطبرانى (١/ ١١٠) من وجـهين آخرين عن إسماعيل بن أبى خالد؛ كرواية أبى معاوية، إلا أن إسناديهما ضعيف .

وصحح إرساله البخارى، وأبو حاتم، والدارقطنى وغيرهم . وقد ورد الأمر بمفارقة المشركين من أوجه أخرى صحيحة .

ألا ترى إلى حديث شعبة والشوري عن الأعمش عن عبد الله بن مرة، عن الحارث بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود، قال: «آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهداه - إذا علمسوا به، والواشمة، والمستوشمسة للحسن. ولاوى الصدقة، والمرتد أعرابياً بعد هجرته، ملعونون على لسان محمد عليه يوم القيامة» (١).

وروي عن عقبة بن عامر الجهني قال: بلغني قدوم النبي ﷺ المدينة، -وأنا في غنيمة لي - فرفضتها ثم أتيته، فقلت: جئت أبايعك، فقال: « بيعة أعرابية، أو بيعة هجرة؟ » قلت: بيعة هجرة؛ قال: فبايعته وأقمت^(٢).

قال أبو عمر: ففي قول عقبة في هذا الحديث: فبايعته وأقمت، دليل على أن البيعة على الهجرة توجب الإقامة بالمدينة، وأن البيعة الأعرابية تخالفها، لاتوجب الإقامة بالمدينة على أهلها؛ ويدلك على ذلك أن مالك بن الحويرث وغيره من الأعراب، بايعوا رسول الله، وأقاموا عنده أيامًا، ثم رجعوا إلى بلادهم وقال لهم رسول الله على المجاهدة الله على أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم، وصلوا كما رأيتموني أصلي ه(٣).

⁽۱) إسناده ضعيف. أخرجه أحمد (۲/ ۶۰۹ /۱) ٤٦٤-٤٦٥) وفيـه الحارث الأعور، أما « لعن آكل الربا، وموكله » فقد ورد بإسناد صحيح عند أحمد (۲/ ۶۰۹) وغيره، وكذا شاهديه، وكاتبه، وأيضًا الواشمة، والموشمة .

 ⁽۲) رواه ابن سعد في السطبقات (٢٥٦/٤)، والطحاوي في المشكل (٤/ ٤٢٨، ٤٢٨)
 والطبراني (١٧/٤ ٣٠٠) وإسناده ضعيف.

⁽٣) رواه البخارى (٦٢٨)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٢٩٢/٦٤٧) وغـيرهما بالفاظ مختلفة، ومعنها متقارب .

وهذا الأعرابي المذكور في حديث مالك، كان - والله أعلم - ممن بايع رسول الله على المقام بدار الهجرة؛ فمن هنا أبى رسول الله على أن من العقود بيعته؛ وفي إباء رسول الله على أن من العقود عقوداً إلى المرء عقدها وليس له حلها ولانقضها؛ وذلك أن من عقد عقداً يجب عقده ولايحل نقضه، لم يجز له أن ينقضه ولم يحل له فسخه؛ وإن كان الأمر كان إليه في العقد، فليس إليه ذلك في النقض، وليس كل ما للإنسان عقده، له فسخه؛ ولم يكن لرسول الله على أن يقيله بيعته، لأن الهجرة كانت مفترضة يومئذ، كما لم يكن له أن يبيح له شيئًا حرمته عليه الشريعة - إذا دخل فيها، ولزمته أحكامها، إلا بوحي من الله؛ وأما من بعده فليس ذلك حكمه بوجه من الوجوه، لأن الوجوه، ولم يكن له قد انقطع - على الله الم يكن الوجوه، لأن الوجوه المن يعده قليس والم المن يعده الم المن الوجوه المن الوجوه الوله المن الوجوه اله المن الوجوه ا

وفي هذا الحديث بيان فضل المدينة، وأنها بـقعة مبـاركة لا يستـوطنها إلا المرضي من الناس.

وهذا عندي إنما كان بالنبي ﷺ منذ نزلها، وقد كانت قبله كـــائر ديار الكفر؛ ولما توفي رسول الله ﷺ بقي فضل قــبره ومسجــده، والمدينة لا ينكر فضلها.

وأما قوله: « تنفي خبثها وينصع طيبها »؛ فمعناه: إنها تنفي حثالة الناس ورذالتهم، ولايبقى فيها إلا الطيب الذي اختاره الله – عز وجل – لصحبة نبيه ورذالتهم، والخبث رذالة الحديد ووسخه الذي لا يثبت عند النار.

وأما قوله: «وينصع» فإنه يعني يبقى، ويثبت، ويظهر، وأصل النصوع في الألوان البياض، يقال: أبيض ناصع ويقق، كما يقال: أحمر قانيء، وأسود حالك، وأصفر فاقع؛ والمراد بهذه الكلمات الشبوت، والصحة؛ والناصع: الخالص السالم.

قال النابغة الذبياني:

أتاك بقول هلهل النسج كاذب ولم يأت بالحق الذي هو ناصع

أي خالص سالم من الاختلاف؛ وأما الخبث فلا يثبت، وما لا يثبت فليس ظهوره بظهور.

وشب رسول الله ﷺ المدينة في ذلك الوقت بالكيـر، والنار الذي لا يبقى على عمله إلا طيبه، ويدفع الخبث.

وكذلك كانت المدينة، لا يبقى فيها ولا يثبت إلا الطيب من الناس لصحبته عليه وللفهم عنه؛ فلما مات، خرج عنها كثير من جلة أصحابه، لنشر علمه والتبليغ لدينه - عليه الله المسلم ا

فإن قيل: إن عمر بن عبد العزيز، قد خشي أن يكون ممن نفت المدينة، وليس ذلك في المعنى الذي ذكرت، من صحبة رسول الله ﷺ، والأخذ عنه؛ بل ذلك لفضل المدينة الباقي إلى يوم القيامة.

قيل له: لاينكر فضل المدينة عالم، ولكن قوله: تنفي خبثها، وينصع طيبها، ليس إلا على ما قلنا؛ بدليل خروج الفضلاء الصحابة الطيبين منها إلى الشام، والعراق؛ ولايجوز أن يقال في واحد منهم: إنهم كانوا خبثاء-رضى الله عنهم.

وقد يقول العالم القول على الإشفاق على نفسه، فلا يكون في ذلك حجة على غيره.

قال أبو عمر: كان خروج عمر بن عبد العزيز من المدينة حين قال هذا القول - فيما ذكر أهل السير - في شهر رمضان من سنة ثلاث وتسعين، وذلك أن الحجاج كتب إلى الوليد - فيما ذكروا - أن عمر بن عبد العزيز بالمدينة كهف للمنافقين، فجاوبه الوليد: إني أعزله، فعزله وولى عشمان بن حيان المري، وذلك في شهر رمضان المذكور؛ فلما صار عمر بالسويداء، قال لمزاحم: يا مزاحم، أتخاف أن تكون عمن نفت المدينة؟

وقال ميمون بن مهران: ما رأيت ثلاثة في بيت خيراً من عـمر بن العزيز، وابنه عبد الملك، ومولاه مزاحم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ابن وهب، قال أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي شهاب، أن عمرو بن عبد الرحمان بن أمية، حدثه أن أباه أخبره أن يعلى بن أمية، قال: جئت رسول الله على أبي أمية يوم فتح، فقلت: يا رسول الله، بايع أبي على الهجرة، فقال: « أبايعه على الجهاد – وقد انقطعت الهجرة »(۱).

وأخبرنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا محمد بن الصباح، قال حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال: حدثني مجاشع بن مسعود، قال: أتيت النبي علي الإسلام والجهاد على الهجرة، قال: (قد مضت الهجرة الأهلها، ولكن على الإسلام والجهاد والخير) (٢).

وذكر البخاري: حدثنا إسحاق بن يزيد، حدثنا يحيى بن حمزة، حدثنا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، قال: زرت عائشة مع عبيد بن عمير، فسألتها عن الهجرة، فقالت: لا هجرة اليوم، كان المؤمن يفر بدينه إلى الله عز وجل، وإلى رسوله عليه مخافة أن يفتن عليه؛ فأما اليوم، فقد أظهر الله الإسلام، فالمؤمن يعبد ربه حيث شاء، ولكن جهاد ونية (٣).

* * *

⁽۱) إسناده ضعيف. رواه النسائى (۷/ ۱٤٥،۱٤۱) من طريق ابن شهاب به، وعمرو بن الرحمن بن أبيه وأبيه مجهولان .

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٩٦٢)، ومسلم في الإمارة (٨٤،٨٣/١٨٦٣).

⁽٣) رواه البخاري (٤٣١٢،٣٩٠٠)، وقد تقدم الحديث .

(۱۲ / ۲۳) ۳ – مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله على أمرت بقرية تأكل القرى يقولون: يثرب – وهي المدينة، تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد »(۱).

قال أبو عمر: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة، ورواه إسحاق بن عيسى الطباع عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة - وهو خطأ، والصواب فيه: مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن يسار أبي الحباب - كما في الموطأ - والله أعلم.

وأبو الحباب هذا: سعيد بن يسار مولى الحسن بن علي، وقيل مولى شميسة امرأة نصرانية، أسلمت بالمدينة على يدي الحسن بن علي، وقيل: أبو الحباب سعيد ابن يسار مولى شقران مولى النبي ﷺ؛ وكان أبو الحباب أحد الثقات من التابعين بالمدينة، ويها توفى سنة سبع عشرة ومائة.

وأما قوله: تأكل القرى - فروي عن مالك أنه قال: معناه: تفتح القرى، وتفتح منها القرى؛ لأن من المدينة افتتحت المدائن كلها بالإسلام، وفي هذا الحديث دليل على كراهية تسمية المدينة بيشرب على ما كانت تسمى في الجاهلية (٢)؛ وأما القرآن، فنزل بذكر يشرب على ما كانوا يعرفون في جاهليتهم (٣)؛ ولعل تسمية رسول الله على الله الملية، كان بعد ذلك - وهو الأغلب في ذلك. وأما قوله: تنفي الناس - فإنه أراد شرار الناس، ألا ترى أنه مثل ذلك وشبهه بما يصنع الكير في الحديد؛ والكير إنما ينفي رديء الحديد وخبشه، ولا ينفي جيده؛ وهذا - عندي - والله أعلم إنما كان في حياة رسول

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٧١)، ومسلم في الحج (١٣٨٢/ ٤٨٨).

 ⁽۲) وأخرج أحمد (٤/ ٢٨٥) من حديث البراء بن عارب رفعه « من سمى المدينة يثرب فليستغفر الله، هي طابة، هي طابة » .

⁽٣) وقيل: إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين .

الله ﷺ؛ فحينئذ لم يكن يخرج من المدينة رغبة عن جواره فيها إلا من لا حير فيه.

وأما بعد وفاته، فقد خرج منها الخيار الفضلاء الأبرار، وأما الكير فهو موضع نار الحداد والصائغ، وليس الجلد الذي تسميه العامة كيرًا. هكذا قال أهل العلم باللغة، ومن هذا حديث أبي أمامة وأبي ريحانة عن النبي سي المنار العلم كير من جهنم، وهي نصيب المؤمن من النار الله .

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن مطرف، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا علي بن معبد، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن أبي الحصين، عن أبي صالح الأشعري عن أبي أمامة عن النبي قال: «الحمي كير من جهنم، فما أصاب المؤمن منها كان حظه من النار»(١) والله أعلم.

* * *

⁽١) رواه أحمد (٢٥٢/٥)، ٢٦٤). وأبو صالح لا يعرف اسمه قاله أبو زرعة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن حجر في التقريب: « مقبول » .

ولابن ماجه (٣٤٧٠) من طريق أبى صالح عن أبــى هريرة بمعناه مرفوعًا. وقيل أبو صالح هذا هو الذي قبله، وإلا فمجهول

(۲۷۸/۲۲) ٤ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه - أن رسول الله على قال: « لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها، إلا أبدلها الله خيراً منه »(١).

قال أبو عمر: وهذا الحديث قد وصله معن بن عيسى، وأسنده عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، في الموطأ، ولم يسنده غيره في الموطأ – والله أعلم. وقد روي من حديث أبي هريرة أيضًا، وحديث جابر.

حدثنا اسعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا ابن نمير، عن هاشم بن هاشم، قال حدثني أبو صالح مولى الساعدي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله علمون، وإن رجالاً يستنفرون عشائرهم فيقولون: الخير الخير - والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، والذي نفس محمد بيده لايصبر على لأواتها وشدتها أحد إلا كنت له شهيداً أو شفيعًا يوم القيامة، والذي نفس محمد بيده إنها لتنفي خبث أهلها، كما ينفي الكير خبث الحديد، والذي نفس محمد بيده لايخرج منها أحد رغبة عنها إلا أبدلها الله خيراً منه، (٢).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا أحمد بن عمرو البزار، حدثنا محمد بن المثنى وعمرو ابن علي، قالا حدثنا عبد الوهاب عن الجريري، عن أبي نضرة، عن جابر، قال: قال رسول الله عليه: « لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله به خيراً منه، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون "(٣).

معنى هذا - عندي - والله أعلم في حياته - ﷺ، وهذا في مثل الأعرابي الذي قال: أقلني بيعتي، ومعلوم من رغب عن جوار النبي ﷺ أبدله الله خيرًا منه.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٩/ ٢٦٦،٢٦٥) من وجهين عن هشام بن عروة به مرسلاً .

⁽۲) رواه أحمد (۲/۲۳۹) وإسناده حسن .

⁽٣) إسناده حسن .

وأما بعد وفاته - ﷺ - فقد خرج منها جماعة من أصحابه ولم تعوض المدينة بخير منهم.

وروى شعبة قال حدثني يحيى بن هانئ بن عروة المرادي، قال: سمعت نعيم بن دجاجة، قال سمعت عمر بن الخطاب يقول: لا هجرة بعد النبي (۱)

* * *

⁽۱) رواه النسائى (۷/ ١٤٦) من طريق شعبة، ونعيم بن دجاجة لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال ابن حجر: مقبول .

الا) ٥- مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن سفيان بن أبي زهير - أنه قال: سمعت رسول الله على يقول: تفتح اليمن فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح الشام فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم، - والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح العراق فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون أللهم لو كانوا يعلمون ألهم لو كانوا يعلمون ألهمون ألهم لو كانوا يعلمون ألهم لو كانوا يون ألهم كون ألهم لو كانوا يون ألهم كون ألهم كونوا يون ألهم كون ألهم كونوا يون ألهم كونوا يونوا كونوا يون ألهم كونوا كونو

قال أبو عمر: قد ذكرنا سفيان بن أبي زهير في الصحابة بما يغني عن ذكره ههنا.

وأما قوله: تفتح اليمن، فاليمن افتتحت في أيامه - رَافِيَة - وافتتح بعضها في أيام أبي بكر بمقاتلة الأسود العنسي المتنبي الكذاب بصنعاء، قتله أبو بكر في خلافته، كما قتل مسيلمة في بنسي حنيفة. وقد قيل: إن الأسود العنسي قتل - والنبي عَلَيْة - مريض مرضه الذي مات منه سنة إحدى عشرة - وهو الأكثر عند أهل السير.

وأما الشام والعراق، فكان افتتاحهما في زمن عمر - رضي الله عنه.

وفي هذا الحديث علم من أعلام نبوته على الأنه غيب كان بعده قد أخبر به، وهو لا يعلم من الغيب إلا ما أظهره الله عليه وأوحى به إليه، فقد افتتحت بعده الشام والعراق واليمن بعضها، وقد خرج الناس من المدينة إلى الشام وإلى اليمن وإلى العراق - وكان ما قاله على وكذلك لو صبروا بالمدينة لكان خيرا لهم. قال المحلية العصبر أحد على الأواثها وشدتها، إلا كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة (٢).

وفي هذا الحديث فضل المدينة على اليمن، وعلى الـشام، وعلى العراق،

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٧٥)، ومسلم في الحج (١٣٣٨/ ٤٩٧، ٤٩٧) .

⁽٢) تقدم .

كتاب الجامسع

وهذا أمر مسجت مع عليه، لا خلاف بن السعلماء فيسه؛ وفي ذلك دليل على أن عض البقاع أفضل من بعض، ولا يوصل إلى شيء من ذلك إلا بتوقيف من جسة الخبر؛ وأما القياس والنظر، فلا مدخل له في شيء من ذلك، وقد صحت الأخبار عن النبي عليه فضل المدينة، وأجمع علماء الأمة على أن لها فضلاً معروقًا لمسجد النبي عليه وقبره فيها؛ وإنما اختلفوا في الأفضل منها ومن مكة لا غير، وقد بينا ذلك كله في مواضع من هذا الكتاب - والحمد لله، والله الموفق للصواب.

وأما قوله: يبسون، فمن رواه يبسون - برفع الياء وكسر الباء - من أبس يبس على الرباعي - فقال: معناه يزينون لهم البلد الذي جاؤا منه ويحببونه إليهم، ويدعونهم إلى الرحيل إليه من المدينة. قالوا: والإبساس مأخوذ من السياس الحلوبة عندحلابها كي تدر باللبن، وهو أن تجري يدك على وجهها وصفحة عنقها - كأنك تزين ذلك عندها وتحسنه لها.

ومنه قول عمران بن حطان:

والدهر ذو درة من غير إبساس

وإلى هذا ذهب ابن وهب، قال: معناه يزينون لهم الخروج من المدينة، وكذلك رواية ابن وهب يبسون بالرفع من الرباعي، وكذلك رواية ابن حبيب عن مطرف عن مالك: يبسون من الرباعي، وفسر ابن حبيب الكلمة بنحو هذا التفسير، وأنكر قول من قال إنها من السير كل الإنكار.

وقال ابن بكيـر: يبسون - بفـتح الياء، وكذلك روايتـه وفسره: يسـيرون، قال: من قوله: ﴿ وبست الجبال بسًا ﴾ يعني: سارت ويقال سالت.

وذكر حبيب عن مالك مثل تفسير ابن بكير.

وقال ابن القاسم عن مالك: يبسون يدعون، وأظن رواية ابن القاسم - بفتح الياء وضم الباء - ورواية ابن بكير بكسرها، وكل ذلك من الثلاثي.

وقــال ابن هشــام: والبس: أيضًا المبــالغــة في فــت الشيء، ومنه قــيل في الدقيق المصنوع بالزيت ونحوه البسيس.

قال الراجز: أخبزا وبسا بسا يريد عملا بسيسا

قال أبو عمر: وقال غيره: يبسون: يسرعون السير، وقيل: يزجرون دوابهم. وقال غيره: يبسون: يسالون عن البلدان ويتشفون من أخبارها ليتحملوا إليها، وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة. وأما الرباعي، فلا خلاف فيه وفي معناه، وليس له إلا وجه واحد؛ وأما الثلاثي، ففيه لغتان: بس يبس بكسر الباء ويبس بضمها؛ ومثل هذه الكلمة – عندي – قتر وأقتر فيه لغتان: قتر على الثلاثي، وأقتر على الرباعي، وفي الثلاثي لغتان في المستقبل منه يقتر بكسر التاء ويقتر بضمها، وقد قرئ قوله – عز وجل: ﴿ لم يسرفوا ولم يقتروا ﴾ على الثلاثة الأوجه: يقتروا من الرباعي، ويقتروا من الثلاثي ويقتروا منه أيضاً. وأما رواية يحيى بن يحيى في يبسون عند أكثر شيوخنا الذين اعتمدنا عليهم في التقييد، فعلى فتح الياء وكسر الباء من الشلاثي، وفسروه: يسيرون على نحو رواية ابن بكير – وتفسيره، ولا يصح في رواية يحيى بن يحيى غير على نعو رواية ابن بكير – وتفسيره، ولا يصح في رواية يحيى بن يحيى غير هذا الضبط، ومن روى في موطأ يحيى غير ذلك، فقد روى ما لم يرو يحيى والله أعلم.

وكان ابن حبيب ينكر رواية يحيى، ويحمل عليه في ذلك، وقد رواه ابن بكيسر، وابن نافع، وحبيب، وغيرهم كـذلك، ويقال إن ابن الـقاسم رواه - يبسون - بفتح الياء وضم الباء - فالله أعلم.

وأما قوله في هذا الحديث: والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، فقيل فيه: خير لهم من أجل أنها لا يدخلها الطاعون ولا الدجال، وقد قيل: إن الفتن فيها دونها في غيرها، وقيل من أجل فضل مسجد رسول الله على والصلاة فيه، ومجاورة قبره - على ولم يقل في هذا الحديث: ينفي خبثها - كما قال ذلك في حياته للفار عن صحبته وجواره، وقد علمنا أن جملة من خرج بعده من أصحابه لم يكونوا خبنًا بل كانوا دررًا- رضي الله عنهم أجمعين.

(۱۲۱/۲٤) 7- مالك، عن ابن حماس، ص عمه، عن أبي هريرة - أن رسول الله قال: « لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب أو الذئب فيغذي على بعض سواري المسجد أو على المنبر، فقالوا: يارسول الله، فلمن تكون الثمار ذلك الزمان؟ قال: للعوافي: الطير والسباع »(۱).

* ابن حماس

واختلف في اسمه، فقيل يونس بن يوسف بن حماس، وقيل يوسف بن يونس، واضطرب في اسمه رواة الموطأ اضطرابًا كثيرًا، وأظن ذلك من مالك.

وكان ابن حماس هذا رجلاً صالحًا فاضلاً مجاب الدعوة:

أخبرنا أحمد بن عبد الله، قال حدثنا عبد الرحمن بن عمر، قال حدثنا الحسين ابن علي، حدثنا أسامة بن علي، حدثنا أبي، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم، قال حدثنا عاصم بن أبي بكر الزهري، قال سمعت مالك بن أنس يقول: كان يونس بن يوسف أو يوسف بن يونس - شك عبد الرحمن - من عباد الناس، فراح إلى المسجد ذات يوم فلقيته امرأة، فوقع في نفسه منها؛ فقال: اللهم إنك خلقت لي بصري نعمة، وأخشى أن يكون علي نقمة فأقبضه إليك؛ فكان يروح إلى المسجد يتقوده ابن أخ له، فإذا استقبل الإسطوانة اشتغل الصبي يلعب مع الصبيان، فإن نابته حاجة، حصبه وأقبل إليه؛ فبينما هو يصلي ذات يوم ضحوة، إذ حس في بطنه شيئًا فحصب ابن أخيه فاشتغل مع الصبيان يلعب ولم يأته؛ فلما خاف على نفسه، قال: اللهم أنك خلقت لي بصري نعمة، وخشيت أن يكون علي نقمة؛ وسألتك فقبضته، اللهم إني قد خشيت الفضيحة، قال فانصرف إلى منزله وهو يبصر، قال مالك: فرأيته أعمى، ورأيته بصير).

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٧٤)، ومسلم في الحج (٤٩٨/١٣٨٩) .

قال أبو عمر: هكذا قال يحيى في هذا الحديث عن مالك، عن ابن حماس، عن عمه، عن أبى هريرة - لم يسم ابن حماس بشيء.

وقال أبو المصعب: مالك، عن يونس بن يوسف بن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة؛ وكذلك قال معن بن عيسى، وعبد الله بن يوسف التنيسي: يونس بن يوسف.

وقال ابن القاسم: حدثني مالك، عن يوسف بن يونس بن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة؛ وكذلك قال ابن بكير، وسعيد بن أبي مريم، ومطرف، وابن نافع، وعبد الله بن وهب، وسعيد بن عفير، ومحمد بن المبارك، وسليمان بن برد، ومصعب الزبيري - كلهم قال: يوسف بن يونس.

وقال فيه زيد بن الحباب عن مالك، عن يوسف بن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة.

وقد قيل عن عبد الله بن يوسف مثل ذلك أيضًا.

وقد روي عن سعيد بن أبي مريم في هذا الحديث: يونس بن يوسف: حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عصر بن إسحاق، قالا حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن جابر، حدثنا سعيد بن أبي مريم، أخبرنا مالك، عن يونس بن يوسف بن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: «لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب فيغذي على بعض سواري المسجد أو على المنبر، قالوا: يا رسول الله، فلمن تكون الثمار ذلك الزمان؟ قال: للعوافى: الطير والسباع ».

وقال القعنبي في هذا الحديث: مالك - أنه بلغه عن أبي هريرة - لم يذكر اسم أحد، وجعل الحديث بلاغًا عن أبي هريرة؛ وهذا الاضطراب يدل على أن ذلك جاء من قبل مالك - والله أعلم.

ورواية يحيى في ذلك حسنة، لأنه سلم من التخليط في الاسم - وأظن

أن مالكًا لما اضطرب حفظه في اسم مذا الرجل، رجع إلى إسقاط اسمه وقال عن ابن حماس.

ويحيى من آخر من عرض عليه الموطأ وشهد وفاته، ويقال إن القعنبي شهد وفاته أيضًا، ولذلك انصرف إلى العراق.

وفي قوله ﷺ: لتــتركن المدينة أحسن ما كــانت - دليل على علم الغيب بما كان ينبأ به ويطلع عليه من الوحي، وفي ذلك علم واضح من أعلام نبوته

وأما قوله: فيغذي على بعض سواري المسجد، فمعناه أن الذئب يبول على سواري المسجد أو على المنبر - شك المحدث وذلك لخلاء المدينة من أهلها ذلك الزمان، وخروج الناس عنها وتغير الإسلام فيها حتى لا يكون بها من يهتبل بالمسجد فيصونه ويحرسه؛ يقال من هذا الفعل غذت المرأة وليدها - بالتشديد إذا أبالته أي حملته على البول وجعلت يبول، وغذت ولدها بالتخفيف - إذا أطعمته وربته من الغذاء.

وأما قوله في هذا الحديث للعوافي الطير والسباع، فالطير والسباع تفسير للعوافي، وهو تفسير صحيح عند أهل الفقه وأهل اللغة أيضًا؛ ومما يعضد هذا التفسيس أيضًا: حديث أم سلمة عن النبي عَلَيْد: « ما من مسلم يحيي أرضًا فتشرب منها كبد حرى، أو تصيب منها عانية إلا كتب الله له بها أجراً ». والعافية واحدة العوافي، والعافي ههنا: الطالب لما يأخذ ويأكل.

قال الأعشى:

تطوف العـــفاة بأبوابه كطوف النصارى ببيت الوثن

وقال أعرابي يمدح خالد بن برمك:

ولكنني عاف وأنت جواد

أخالد إنى لم أزرك لحاجة ولهذه اللفظة معان في اللغة مختلفة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال حدثنا علي بن المديني، قال حدثنا وهب بن جرير بن حازم، حدثني أبي، سمعت الأعمش يحدث عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن حبيب بن [حماز](۱)، عن أبي ذر، قال: أقبلنا مع رسول الله علية فنزلنا ذا الحليفة، فتعجل رجال إلى المدينة فباتوا بها؛ فلما أصبح، سأل عنهم؛ فقيل: تعجلوا إلى المدينة وإلى النساء، فقال: «تعجلوا إلى المدينة؟ أما أنهم سيتركونها – وهي أحسن ما كانت »(۲).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال حدثنا أبان، قال حدثنا يحيى، عن أبي جعفر، عن أبي هريرة - أن النبي على الله - قال: «ليتركن المدينة أهلها خير ما كانت نصفين: رطبًا وزهوا "(٢). قال: ومن يخرجهم منها يا أبا هريرة؟ قال: أمراء السوء. قال إسماعيل: هكذا حدثنا به مسلم - مرفوعًا إلى النبي علية.

⁽۱) كذا في: (ب) ووقع فسى المطبوع: [جمسار] بالجيم وهو خطأ وقمد اختلف هل همو [حمار]أم [حمان]أنظر تعليق المعلمي ـ رحمه الله ـ على التاريخ للبخاري(٢/٣١٥) .

⁽۲) رواه أحمد (۱٤٤/٥) من طريق عبد الله بن الحارث عن حبيب بن جماز به، وحبيب ذكره ابن حبان في الثقات، وذكره أبو حاتم والبخارى ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً .

وقد اختلف فى ضبط اسم أبيه، فروى فى المسند هكذا، وذكره المزى فى ترجمة اعبد الله بن الحارث، هكذا أيضا، وضبطه ابن ماكولا والذهبى فى المشتبه، وابن حجر فى التبصير، بالحاء المهملة المكسورة وفتح الميم وتخفيفها، وبالزاى، «حماز»، وذكره ابن سعد فى الطبقات (٦/ ٢٣٢) وقال: هكذا قال: عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن سماك، وأما أبو عوانة فقال: حبيب بن حماز ، اهد فحعل الأولى بتخفيف الميم والثانية بتشديدها. وذكره البخارى فى التاريخ فقال: « ابن حمان »، بالنون وهكذا قال ابن حجر فى التعجيل.

 ⁽٣) في إسناده أبو جعفر الأنصارى المدنى، مجهول الحال. وروى أحمد (٣٤١/٣) معناه من حديث جابر، وفيه ابن لهيعة .

وقد حسن المصنف في الاستذكار حديث أبي ذر، وأبي هريرة .

٣- باب ما جاء في تحريم المدينـــة

(۱۷۰/۲۰) ۱- مالك، عن عمرو بن أبي عمرو - مولى المطلب، عن أنس بن مالك أن رسول الله على طلع له أحد، فقال: « هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها »(۱).

* عمرو بن أبي عمرو

وهو عمرو بن أبي عسمرو، يكنى أبا عثمان واسم أبي عسرو ميسرة، وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي القرشي، مدني ليس به بأس. روى عن أنس بن مالك، وعكرمة مولى ابن عباس، وعن مولاه المطلب بن عبد الله بن حنطب، والمطلب مولاه - يكنى أبا الحكم.

وروى عن عمرو بن أبي عمرو – مالك بن أنس، وعبد العزيز الدراوردي؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو، فقال: سمع من أنس، ليس به بأس، روى عنه مالك بن أنس؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو فقال: لا بأس به. روى عنه مالك. وسئل أبو زرعة عن عمرو ابن أبي عمرو، فقال: مدني ثقة.

وأما ابن معين، فروى عنه [عـباس]^(٢) الدوري أنه قال: عـمرو بن أبي عمرو ليس بحجة، وقـول أبي زرعة أولى من ابن معين – إن شاء الله – لرواية مالك عنه، وكان لايروي عندهم إلا عن ثقة.

قال أبو عسمسر: قد ضعفه بعضهم ولم يفرده مالك في موطئه بحكم.

قال أبو عـمــر: لم يخـتلف عن مالك في إسناد هذا الحـديث ولا في لفظه - فيما علمت، ورواه سفيان بن بشر عن مالك، عن الزهري، عن حميد

⁽١) أخرجه البخاري (٣٣٦٧)، ومسلم في الحج (١٣٦٥/ ٤٦٢)، والترمذي (٣٩٢٢) .

⁽٢) كذا في (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [عياض] وهو خطأ وهو عباس بن محمد ابن حاتم الدوري .

بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة - فأخطأ فيه والصواب ما في الموطأ: مالك عن عمرو عن أنس.

حدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن عبد الرحمن بن معاوية بن عبد الرحمن بن محمد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب، قال حدثنا أبو شيبة داود بن إبراهيم البغدادي، قال حدثنا عبد الأعلى ابن حماد، قال: قرأت على مالك بن أنس، عن عمرو مولى المطلب، عن أنس أن رسول الله على طلع له أحد فقال: « إن هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها » - يعني المدينة.

حدثنا خلف، قال حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق، حدثنا محمد بن جعفر ابن أعين. وحدثنا خلف، حدثنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن علي ابن محمد الكندي، ومحمد بن عبد الله، قالا: حدثنا عبد الله [بن محمد](۱) بن عبد العزيز البغوي، قالا حدثنا عبد الأعلى بن حماد، قال: قرأت على مالك بن أنس، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس، أن النبي علي طلع له أحد فذكره.

قال أبو عمر: للناس في هذا مذهبان: أحدهما أن ذلك مجاز، ومجازه أن رسول الله على كان يفرح بأحد إذا طلع له استبشاراً بالمدينة ومن فيها من أهلها، ويحب النظر إليه لقربه من النزول بأهله، والأوبة من سفره؛ فلهذا – والله أعلم – كان يحب الجبل. وأما حب الجبل له، فكأنه قال: وكذلك كان يحبنا لو كان ممن تصح وتمكن منه محبة، وقد مضى هذا المعني في باب عبد الله بن يزيد (٢) واضحًا عند قوله على: اشتكت النار إلى ربها – الحديث والحمد لله، ومن هذا قول عمر بن الوليد بن عقبة:

بكى أحد إن فارق اليوم أهله فكيف بذي وجد من القوم ألف وقد قيل معنى قوله: يحبنا، أي يحبنا أهله - يعني الأنصار الساكنين قربه،

⁽١) زيادة في: (د)، (هـ) .

⁽٢) أنظر كتاب وقوت الصلاة، باب النهي عن الصلاة بالهاجرة .

وكانوا يحبون رسول الله على ويحبهم لأنهم آووه ونصروه، وأقاموا دينه؛ فخرج قوله على هذا التأويل مخرج قول الله عز وجل: ﴿ وسئل القرية التي كنا فيها ويد اهل القرية، وهذا معروف في لسان العرب، وقد تكون الإرادة للجبل مجازاً أيضًا، فيكون القول في حب الجبل، كالقول في إرادة الجدار أن ينقض سواء، ومن حمل ذلك على المجاز جعله كقول الشاعر:

يريد الرمح صدر أبي براء ويرغب عن دماء بني عقيل

وزعم أن العرب خوطبت من ذلك بما تعرفه بينها من مخاطباتها ومفهوم كلامها؛ فهذا كله مذهب من حمل هذه الألفاظ – وما كان مثلها في الكتاب والسنة على المجاز المعروف من لسان العرب؛ والمذهب الآخر أن ذلك حقيقة، ومن حمل هذا على الحقيقة، جعل للجدار إرادة يفهمها من شاء الله، وجعل لكل شيء تسبيحًا حقيقة لا يفقهها الناس – بقوله عز وجل: ﴿ يا جبال أوبي معه ﴾، وقوله: ﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده ﴾ وجعل للسماوات والأرض بكاء وقولاً في مثل هذا المعنى صحيحًا؛ والقول في كلا المذهبين يتسع، وقد أكثر الناس في هذا – وبالله التوفيق.

وأما قوله : ﴿ إِن إِبْرَاهِيم حَرَّم مَكَّةً وَإِنِّي أَحْرُمُ مَا بَيْنَ لَابْتِيهَا ﴾.

فقد روى هذا المعنى أبو هريرة ورافع بن خديج، عن النبي ﷺ: حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر ابن مضر، عن ابن الهادي، عن أبي بكر بن محمد، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله ﷺ (إن إبراهيم حرم مكة).

وقال أحمد بن زهير: حدثنا مصعب بن عبد الله، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن كشير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة أن رسول الله

⁽١) أخرجه مسلم في الحج (١٣٦١/٥٥٦)، وأحمد (١٤١/٤).

عَلَيْتُ قَالَ: ﴿ إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرْمُ مَكُمَّ ۗ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّلْمِلْمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّاللَّمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه

ورواه جابر وسعد بن أبي وقاص أيضًا كذلك :

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، [حدثنا محمد بن عمران بن أبى ليلى عن أبى الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «إن إبراهيم حرم مكة».

أخبرنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم حدثنا إسماعيل بن اسحاق حدثنا محمد بن أبي بكر سمع الفضيل بن سليمان حدثنا محمد بن أبي يحيى عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله على:

دما بين لابتي المدينه حرام كما حرم إبراهيم مكة اللهم اجعل البركة فيها بركتين وبارك لهم في صاعهم ومدهم " - فأما ابن عباس وأبو شريح الكعبى فرويا أن الله عز وجل حرمها ولم يحرمها الناس .

حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير آ^(۲) حدثنا أبي، حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله عليه وم فتح مكة: "إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعضد شوكه، ولا ينفر صيده، ولا تلتقط لقطته إلا من عرفها»(٣)، وذكر تمام الحديث.

وحدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعت يونس بن يزيد يحدث عن الزهري، عن مسلم بن يزيد - أحد بني سعد بن بكر، أنه سمع أبا شريح الخزاعي ثم الكعبي يقول: ثم قام رسول الله ﷺ فأثنى على الله عما هو أهله،

⁽١) إسناده حسن .

⁽٢) زيادة من (د)، (هـ) سقطت من المطبوع .

 ⁽٣) متفق عليه من طريق مجاهد عن طاوس عن ابن عباس مرفوعًا؛ وقد تقدم من هذا الوجه .

ثم قال: « أما بعد، فإن الله حرم مكة [و](١) لم يحرمها الناس، وإنما أحلها لي ساعة من النهار [أمس](٢)، وإنها اليوم حرام كما حرمها أول مرة، وإني أحرم ما بين لابتيها »، - يعنى المدينة(٣).

أخبرنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم، حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا [الفضيل] (٤) بن سليمان، حدثنا محمد بن أبي يحيى، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: قال رسول الله عليه: «ما بين لابتي المدينة حرام، كما حرم إبراهيم مكة، اللهم اجعل البركة فيها بركتين، وبارك لهم في صاعهم ومدهم، وإني أحرم ما بين لابتيها». - يعنى المدينة (٥).

ففي هذا كله تصريح بتحريم المدينة، وأنها لا يجوز الاصطياد فيها؛ وفي تلك مايبطل قول الكوفيين، ويشهد لصحة قول أهل المدينة.

قال عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون: التحريم للصيد بالمدينة حق، لقسول رسول الله على اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها». قال عبد الملك: وحد ذلك ما لو التقت الحرتان كانت البيوت شاغلة عنه، وما فوق ذلك وأسفل فمباح.

قال: وقال مالك: أكره ما قرب جداً من فوق وأسفل. وبلغنا أن سعداً أخذ ثوب من فعل ذلك وفاسه، فكلم فيه فقال: لا أدع ما أعطانيه رسول الله(٦)، قال: وبلغنا أن عمر بن الخطاب قال لمولى لقدامة بن مظعون يدعى

⁽١) زيادة من (د)، (هـ) .

⁽٢) كذا في (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [آمن] .

⁽٣) رواه البخاري (١٠٤)، ومسلم في الحج (١٣٥٤/ ٤٤٦) .

⁽٤) وقع في المطبوع: [الفضل] وهو خطأ وسيأتي على الصواب كما أثبتناه .

⁽٥) إسناده حسن. رواه أحسد (١٦٩/١) ثنا حسين بن محسد ثنا الفيضيل ابن سليمان... فذكره؛ وروى مسلم في الحج (٤٥٩/١٣٦٣) بعضه .

⁽٦) رواه أحمد (١٦٨/١)، ومسلم في الحج (١٣٦٤/٤٦١) .

بسالم: إذا رأيت من يقطع من الشجر - يعني شجر المدينة - شيئًا فخذ فأسه. قال: وثوبه يا أميرالمؤمنين، قال: لا، ولكن فأسه .

قال أبو عمر: لم يختلف العلماء أنه لا يجوز أخذ فأس من اصطاد بالمدينة اليوم ولا ثوبه، وقد احتج بذلك من زعم أن تحريم صيدها منسوخ بذلك، وهذا ليس بشيء؛ لأن الحديث في ذلك عن سعد وعمر رضي الله عنهما ضعيف الإسناد، ولايحتج به؛ وقد ثبت تحريمها، من الطرق الصحاح، وليس في سقوط وجوب الجزاء على من اصطاد فيها ما يسقط تحريمها، لما قدمناه من الحجة في ذلك في باب ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب؛ وثم أشبعنا القول في هذه المسالة (۱). ولم يكن في شريعة إبراهيم جزاء صيد فيما قال أهل العلم، والنبي عليه إنما حرم المدينة كما حرم إبراهيم مكة، ووجوب الجزاء في صيد الحرم شيء ابتلى الله به هذه الأمة، ألا ترى إلى قوله عز وجل: ﴿ يا أيها الذين آمنوا، ليبلونكم الله بشيء من الصيد ﴾ - ولم يكن قبل ذلك والله أعلم؛ والصحابة فهموا المراد في تحريم صيد المدينة فتلقوه بالوجوب ذون جزاء، كذلك قال أبو هريرة، وزيد بن ثابت، وأبو سعيد.

ذكر إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي ولله حرم ما بين لابتي المدينة، وأنه حرم شجرها أن يعضد؛ قالت زينب: فكان أبو سعيد يضرب بنيه إذا صادوا فيها - ويرسل الصيد (٢).

قال: وحدثنا مسدد، قال حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال حدثنا عاصم الأحول، قال: قلت لأنس بن مالك: حرم رسول الله ﷺ المدينة؟ قال: نعم (٣).

⁽١) الحديث الآتي .

⁽٢) رواه البيهقي (٩/ ١٩٨) وفيه زينب بنت كعب قال ابن حجر: مقبولة .

⁽٣) رواه البخاري (٣٠٦)، ومسلم في الحج (١٣٣١/ ٤٦٤،٤٦٣) .

وقد قالت فرقة في صيد المدينة جزاء، واحتجوا بأنه حرم نبي كما مكة حرم نبي، واعتلوا بقوله إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها؛ والوجه المختار ما قدمنا ذكره، وهو قول مالك، والشافعي وأبي حنيفة، وأكثر أهل العلم والأصل أن الذمة بريئة، فلا يجب فيها شيء إلا بيقين.

وأما حرم المدينة وكم يبلغ من المسافة؟ ومعنى لابتسيها -وهما الحرتان؟ فقد مضى في كتابنا هذا في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب -والحمد لله .



(۳۰۹/۲) ۲- مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة قال: لو رأيت الظباء بالمدينة ترتع ماذعرتها، قال رسول الله ﷺ: « ما بين لابتيها حرام »(۱).

قال أبو عـمــر: لم يختلف رواة الموطأ في إسناده ولا متنه.

وفي هذا الحديث من الفقه تحريم المدينة، وإذا كانت حرامًا لم يجز فيها الاصطياد، ولا قطع الشجر، كهيئة مكة؛ إلا أنه لا جزاء فيه عند العلماء، كذلك قال مالك، والشافعي، وأصحابهما.

وقال أبو حنيفة: صيد المدينة غير محرم، وكذلك قطع شجرها. وهذا الحديث حجة عليه مع سائر ما في تحريم المدينة من الآثار. واحتج لأبي حنيفة بعض من ذهب مذهبه بحديث سعد بن أبي وقاص، عن النبي سلام أنه قال: لا من وجدتموه يصيد في حدود المدينة أو يقطع من شجرها فخذوا سلبه ١٠. وأخذ سعد سلب من فعل ذلك ٢٠). قال: وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يؤخذ سلب من صاد في المدينة، فدل ذلك على أنه منسوخ، قال: وقد يحتمل أن يكون معنى النهي عن صيد المدينة، وقطع شجرها؛ لأن الهجرة كانت إليها، فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها، ويدعو إلى ألفتها؛ كما روى عن نافع عن ابن عصر أن المنبي عليه عن هدم آطام المدينة، فإنها من زينة المدينة ، فإنها من زينة المدينة .

قال أبو عمر: ليس في هذا كله حجة، لأن حديث سعد ليس بالقوي، ولـو صح لم يكن في نسخ أخذ السلب مـا يسقط مـا صح من تحريم المدينة، وما تأوله في زينة المدينة فليس بشيء؛ لأن الصحابة تلقوا تحريم المدينة بغير هذا التأويل، وسعد قد عمل بما روى فأي نسخ ها هنا ؟

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٧٣)، ومسلم في الحج (١٣٧٢/ ٤٧١) وغيرهما .

⁽۲) رواه أحمــد (۱/ ۱۷۰)، وأبو داود (۲۰۳۸،۲۰۳۷) بمعناه، وتقدم الكلام عليــه قبل قليل .

⁽٣) رواه البزار [كشف الأستار (٢/٥٤)] .

وفي قول أبي هريرة وما ذعرتها ودليل على أنه لا يجوز ترويع الصيد في حرم المدينة، كما لا يجوز ترويعه في الحرم - والله أعلم. وكذلك نزع زيد بن ثابت من يد الرجل النهس^(۱) وهو طائر كان صاده بالمدينة، دليل على أن الصحابة فهموا مراد رسول الله عليه في تحريمه صيد المدينة، فلم يجيزوا فيها الاصطياد، ولا تملك ما يصطاد، ولذلك نزع زيد النهس وسرحه من يد صائده؛ يقال إن ذلك الرجل: شرحبيل بن سعيد (۲).

وقال ابن مهدي عن مالك حرم المدينة بريد في بريد - يعني من الشجر. قال: واللابتان هما الحرتان. وقال ابن حبيب: اللابة الحرة، وهي الأرض التي البست الحجارة السود الجرد، وجمع اللابة لابات، فإذا كثرت جدًا فهي لوب. قال: وتحريم النبي عليه ما بين لابتي المدينة، إنما يعني في الصيد، فأما في قطع الشجر، فبريد في بريد في دور المدينة كلها محرم، كذلك أخبرني مطرف عن مالك، وعمر بن عبد العزيز. فقول رسول الله عليه: ما بين لابتيها - يعني مالك، وعمر بن عبد العزيز. فقول رسول الله عليه: ما بين لابتيها - يعني حراتها الشرقية والغربية، وهي حرار أربع، لكن القبلية والجوفية متصلتان بها وقد ردها حسان بن ثابت إلى حرة واحدة لاتصالها فقال:

لنا حرة مأطورة بجبالها بنى العز فيها بيته فتأثلا

قال: وقوله مأطورة بجبالها - يعني معطوفة بجبالها لاستدارة الجبال بها، وإنما جبالها تلك الحجارة السود التي تسمى الحرار.

قال أبو عمر: وكذلك فسر ابن وهب ما بين لابتيها، قال: ما بين حرتيها، قال: ما بين حرتيها، قال: وهو قول مالك. قال ابن وهب وهذا الذي حرمه رسول الله عليها، إنما هو في قتل الصيد، قيل لابن وهب: فما حرمه فيها في قطع

⁽۱) النهس: بضم النون، وفتح الهاء، يقال: إنه الصرد؛ وقيل: إنه يشبه الصرد، وليس بالصرد، وهو أصغر منه، ويديم تحريك رأسه وذنبه ويصطاد العصافير ويأوى إلى المقابر؛ وقيل إنه اليمام.

⁽٢) الآثر أخرجـه مالك فى الموطأ (٢/ ٨٩٠) عن رجل ولم يسمـه؛ لأنه كان لا يرضى شرحبيل بن سعد فلذلك أبهمه .

الشجر؟ قال: حد ذلك بريد في بريد، بلغني ذلك عن عمر بن عبد العزيز (١).

وقال ابن نافع: اللابتان هما الحرتان، إحداهما التي ينزل بها الحاج إذا رجعوا من مكة - وهي بغربي المدينة، والأخرى مما يليها من شرقي المدينة، قال: فما بين هاتين الحرتين، حرام أن يصاد فيها طير، أو صيد. قال ابن نافع: وحرة أخرى مما يلي قبلة المدينة، وحرة رابعة من جهة الجوف، فما بين هذه الحرار كلها في الدور محرم أن يصاد فيها، ومن فعل ذلك أثم، ولم يكن عليه جزاء ما صاده كما يكون عليه في حرم مكة إذا صاد فيه.

وجملة مذهب مالك، والشافعي، في صيد المدينة، وقطع شجرها: إن ذلك مكروه لا جزاء فيه. وقال مالك لا يقتل الجراد في حرم المدينة وكان يكره أكل ماقتل الحلال من الصيد في حرم المدينة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: صيد المدينة غير محرم، وكذلك قطع شجرها، واحتج الطحاوي لهم بحديث أنس يا أبا عمير، مافعل النغير (٢) ؟ قال: فلم ينكر صيده وإمساكه.

قال أبو عمر: هذا قد يجوز أن يكون صيد في غير حرم المدينة، فلا حجة فيه (٣). واحتج أيضًا بحديث يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن عائشة: كان لرسول الله ﷺ، وحش، فإذا خرج لعب واشتد، وأقبل وأدبر،

⁽۱) وروى أبو داود (۲۰۳۱) من طريق سليمان بن كنانة مولى عشمان بن عفان أخبرنا عبد الله بن أبي سفيان عن عدى بن زيد قال: « حمى رسول الله - كل ناحية من المدينة بريدًا بريدًا، لا يخبط شجره ولا يعضد، إلا ما يساق به الجمل ، وعبد الله بن أبي سفيان لا يعرف حاله، وكذلك سليمان بن كنانة. ولمسلم في الحج (۲۳۲۲/ ٤٧٢) عن أبي هريرة قال: حرم رسول الله - عليه ما بين لابتي المدينة. . . . وجعل اثني عَشَرَ ميلا، حول المدينة حمى .

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٢٠٣)، ومسلم في الأدب (٢١٥٠/ ٣٠).

⁽٣) وهذا لا يرد على الحنفية؛ لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم. نعم يحتمل أن تكون قصة أبي عمير هذه قبل التحريم.

فإذا أحس برسول الله عَلَيْق، ربض، فلم يترمرم - كراهية أن يؤذيه (١). والقول - عندي - في هذا الحديث كالقول في حديث النغير - والله أعلم. قال إسماعيل بن إسحاق - بعد أن ذكر الآثار في تحريم ما بين لابتي المدينة، -: إني لأعجب ممن رد هذه الأحاديث، بحديث أنس يا أبا عمير، ما فعل النغير؟!

قال أبو عمر : قد زدنا هذا الباب بيانًا عند ذكر قوله وسلم في حديث مالك، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس: اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم مابين لابتيها. وليس في سقوط الجزاء عمن اصطاد بللدينة، دليل على سقوط تحريم صيدها؛ الا ترى إلى قول رسول الله وسلم: إني حرمت المدينة، كما حرم إبراهيم مكة، قال إسماعيل، وغيره: لم يبلغنا أنه كان في شريعة إبراهيم جزاء صيد، وظاهر الآية يدل على أنه أمر شرعه الله لهذه الأمة بقوله: ﴿ لا تقتلوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم الى قوله: ﴿ لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾. قال إسماعيل: حدثنا محمد بن أبي يحيى، عن بكر، قال: حدثنا الفضيل ابن سليمان، قال: حدثنا محمد بن أبي يحيى، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد ابن أبي وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله أبي إسحاق، عن عامر بن سعد ابن أبي وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله يكتين وبارك لهم في صاعهم ومدهم (٢).

* * *

⁽۱) رواه أحمــد (۲/ ۲۱۲، ۲۰۹،۱۵۰) من طريق مجاهد عــن عائشة، ومــجاهد لـم من عائشة .

⁽٢) تقدم .

(١٢٥/٢٤) ٣- مالك، عن يونس بن يوسف، عن عطاء بن يسار، عن أبي أيوب الأنصاري - أنه وجد غلمانًا قد ألجؤوا ثعلبًا إلى زاوية، فطردهم عنه.

قال مالك، لا أعلم إلا أنه قال: أني حرم رسول الله على يصنع هذا؟(١).

قال أبو عمر: قال التنيسي: في هذا الحديث عن مالك فيه: أفي حرم الله؟ وقال معن وغيره عن مالك فيه: أفي حرم رسول الله عليه كما قال يحيى.

وقد تقدم القول في تحريم المدينة وحدود حرمها في الصيد وغيره في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب من هذا الكتاب، وفي باب عمرو بن أبي عمرو أيضًا، ولم يختلف الرواة - فيما علمت عن مالك في اسم شيخه في هذا الحديث، وكلهم قال فيه: يونس بن يوسف، وقد قيل إنه غير ابن حماس وليس بشيء، وهو ابن حماس؛ وهذا يقضي لرواية معن، وأبي المصعب - بالصواب - والله أعلم -.

ولمالك عن يونس بن يوسف هذا حديث آخر في الموطأ في كتاب البيوع عن سعيد بن المسيب أن عمر مر بحاطب وهو يبيع زبيبًا في السوق.

* * *

⁽١) إسناده صحيح .

٤ - باب ما جاء في وباء المدينة

(۱۹./۲۲) ۱ – مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: لما قدم رسول الله على المدينة، وعك أبو بكر وبلال، قالت: فدخلت عليهما فقلت: يا أبت كيف تجدك؟ ويا بلال: كيف تجدك؟ قالت: فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول:

كـــل امرئ مصبح في أهلـــه والموت أدنى من شـراك نعلـه وكان بلال إذا أقلع عنه يرفع عقيرته ويقول:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد - وحولي إذخر وجليل وهل أردن يوما مياه مجنة وهل يبدون لي شامة وطفيل

قالت عائشة: فجئت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد، وصححها وبارك لنا في صاعها ومدها، وانقل حُمًّاها واجعلها في الجحفة»(١).

قال أبو عمر: وأما قوله: إذخر وجليل، فهما نبتان من الكلا طيبا الرائحة يكونان بمكة وأوديتها، لا يكادان يوجدان بغيرها؛ وشامة وطفيل جبلان بمكة، وقيل أحدهما بجدة، وقيل بوادي فغ (٢).

لم يختلف رواة الموطأ فيما علمت عن مالك في إسناد هذا الحديث ولا في متنه، ولم يذكر مالك فيه قول عامر بن فهيرة، وسائر رواة هشام يذكرونه عنه

⁽١) رواه البخاري (٣٩٢٦)، وفي المرضى من طرق عن مالك .

⁽٢) وقال الخطابي: «كنت أحسب أنهما جبلان حتى تثبت عندى أنهما عينان».

قال الفاكهي في أخبار مكة (٩٧/٥): فشامة وطفيل:جبلان خارجان عن مكة، على=

فيه بهذا الإسناد. وذكره مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد، قال: قالت عائشة: وكان عامر بن فهيرة يقول:

قد رأيت الموتَ قبــل ذوقـــــــه إن الجبان حتفه من فوقـــــه (١)

ورواه ابن عيينة ومحمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، فجعل الداخل على أبي بكر وبلال وعامر رسول الله ﷺ لا عائشة، وقد تابع مالكًا على روايته في ذلك سعيد بن عبد الرحمن [المخزومي](٢):

أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا علي بن محمد، قال حدثنا أحمد ابن داود، قال حدثنا سحنون، قال حدثنا ابن وهب، قال أخبرني سعيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة أنها قالت: «لما قدم رسول الله عليه المدينة وعك أبوبكر وبلال وعامر بن فهيرة، قالت: فدخلت عليهم وهم في بيت، فقلت: ياأبت، كيف تجدك؟ يا بلال، كيف تجدك؟ يا عامر كيف تجدك؟ فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول:

كل امرئ مصبح في أهلــــه والموت أدنى من شراك نعلــه ويقول عامر بن فهيرة:

قد ذقت طعم الموت قبل ذوقه إن الجبان حستفه من فوقه

⁼ نحو ثلاثين ميلاً من مكة . وقال المعلق على الكتاب نقلاً عن البلاذري في معالم مكة : هما جبلان مشهوران، يبعدان عن مكة حوالي (٩٠)كم في جنوبها الغربي ويمر سيل وادي البيضاء شمالها، وجنوبها وادي يلملم، ويقعان اليوم في ديار الجحادلة من بني شعبة من بني كنانة، فهي ديارهم قديماً وحديثاً، وهذان الجبلان يشرفان غرباً على خبتامجيرمة الذي يمتد إلى البحر، وإذا وقفت بسفح أحدهما من الغرب ترى السفن في البحر.

⁽١) الموطأ (٢/ ٨٩١) وهو منقطع .

⁽٢) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [التحرومي]، وهو سعيد بن عبد الرحمن الجمعى صدوق له أوهام، قال ابن عدى: « له غرائب حسان وأرجو أنها مستقيمة وإنما يهم في الشيء بعد الشيء، فيرفع موقوفًا ويصل مرسلاً لا عن تعمد ، ووثقه ابن معين وابن نمير وغيرهما وقال أبو حاتم: صالح، وقال أحمد: ليس به بأس وحديثه مقارب .

وكان بلال إذا أقلع عنه، يرفع عقيرته فيقول:

ألا ليت شعري - فذكر البيتين .

والحديث إلى آخره كرواية مالك سواء، إلا أنه ذكر فيه قول عامر بن فهيرة- كما ترى- وجعل الداخل عليهم عائشة.

وأما حديث ابن عيينة:

فحدثناه سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: لما دخل رسول الله على المي بكر يعوده، فقال: كيف أصحابه، قالت: فدخل رسول الله على أبي بكر يعوده، فقال: كيف تجدك يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر:

كل امرى مصبح في أهله والموت أدنى من شراك نعله

قالت: ودخل على عامر بن فهيرة فقال: كيف تجدك؟ فقال:

وجدت طعم الموت قبل ذوقــه إن الجبان حتفه من فوقــه

كالثور يحمى جلده بروقـــه(١)

قالت: ودخل على بلال فقال: كيف تجدك؟ فقال:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلــة بفخ وحولي إذخــر وجليــــل وربما قال سفيان بواد:

وهـل أردن يومًا مياه مجنـــة وهـل يبدون لي شامة وطفيـل

فقال رسول الله : « اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك، دعاك لأهل مكة، وأنا عبدك ورسولك، أدعوك لأهل المدينة بمثل ما دعاك إبراهيم لأهل مكة؛ اللهم بارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مدينتنا ». قال سفيان:

⁽١) الروق بالفتح: القرن .

وأراه قال: «وفي فرقنا، اللهم حببها إلينا ضعفي ما حببت إلينا مكة أو أشد وصححها، وانقل وباءها إلى خم أو الجحفة »(١).

هكذا قبال ابن عيينة في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ هو كبان الداخل على أبي بكر وعبلى بلال وعامر بن فهيرة يعودهم، وهبو كان المخاطب لهم، وشك في قول بلال في البيت الذي أنشده بفخ أو بواد.

وروى ابن إسحاق هذا الحديث عن عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عروة، عن عائشة - بمثل رواية ابن عيينة - سواء - في المعنى، إلا أنه قال بفخ من غير شك، ولم يقل بواد (٢).

قال الفاكهي: وفخ: الوادي الذي بأصل الثنية البيضاء إلى بلدح.

قال أبو عمر: وهو بقرب ذي طوى وإياه عنى الشاعر النميري حيث قال:

تضوع مسكًا بطن نعمان إن مشت مررن بفخ رائحات عشية

به زينب في نــسوة خفـــرات يلبين للرحـــمن معتمـــرات

ونعمان وادي عرفات. وقال آخر :

ومن حوار تقيات رعــــابيب

ماذا بفخ من الإشراق والطيب ومن

وأما قول ابن عيينة: وانقل وباءها إلى خم أو الجحفة شك، فإن خم أيضًا من الجحفة قريب.

وقال ابن إسحاق في حديثه: وانقل وباءها إلى مهيعة - وهي الجحفة.

وقد روى ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «رأيت في المنام امرأة سوداء ثائرة الشعر تفلة،

⁽۱) رواه الحميدي (۱/ ۱۰۹، ۱۱۰) .

 ⁽۲) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٦١/٤) من رواية أبي بكر بن إسحاق. ولكنه قال:
 بواد، ولم يقل: بفخ؟ .

أخرجت من المدينة فأسكنت مهيعة، فأولتها وباء المدينة ينقلها الله إلى مهيعة»(١).

وفي هذا الحديث بيان ما هو متعارف حتى الآن من تنكر البلدان على من لم يعرف هواها، ولم يغذ بمائها. وفيه عيادة الجلة السادة لإخوانهم ومواليهم الصالحين، وفي فضل العيادة آثار كثيرة قد وقعت في مواضعها من هذا الكتاب.

وفيه سؤال العليل عن حاله بكيف تجدك، وكيف أنت ونحو ذلك.

وفيه أن إشارة المريض إلى ذكر ما يجد ليس بشكوى، وإذا جاز استخبار العليل جاز إخباره عما به ومن رضي فلمه الأجر والرضى، ومن سخط فله السخط والبلوى.

وفيه إجازة إنشاد الشعر والتمثل به واستماعه، وإذا كان رسول الله ﷺ - يسمعه وأبو بكر ينشده، فهل للتقليد والاقتداء موضع أرفع من هذا؟ وما استنشده رسول الله ﷺ وأنشد بين يديه أكثر من أن يحصى، ولاينكر الشعر الحسن أحد من أولي العلم ولا من أولي النهى. قال الراجز:

ماذا بفخ من الإشراق والطيب ومن حــوار تقيات رعابيــب

وليس أحد من كبار الصحابة وأهل العلم وموضع القدوة إلا وقد قال الشعر وتمثل به، أو سمعه فرضيه؛ وذلك ما كان حكمة أو مباحًا من القول، ولم يكن فيه فحش ولاخنى، ولا لمسلم أذى؛ فإن كان ذلك فهو والمنشور من الكلام سواء، لا يحل سماعه ولا قوله.

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال حدثنا ابن الأعرابي، قال حدثنا الزعفراني، حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله عليه على المنبر يقول: «أصدق أو

⁽۱) اخرجه البخاری (۷۰۳۸)، واحمــد (۲/۷۰۱۱۷،۱۷،۱) من طرق عن موسی بن عقبة .

ومهيعة بفتح الميم، وسكون الهاء وفتح الياء التحتيه والعين المهملة .

أشعر كلمة قالتها العرب قول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل»(١)

وروينا من وجوه عن ابن سيرين - وكان من الورع بمنزلة ذهبت مثلاً - أنه أنشد شعراً، فقال له بعض جلسائه: مشلك ينشد السقعر يا أبا بكر؟ فقال: ويلك يا لكع، وهل الشعر، إلا كلام لا يخالف سائر الكلام إلا في القوافي، فحسنه حسن، وقبيحه قبيح. قال: وقد كانوا يتذاكرون الشعر، قال: وسمعت ابن عمر ينشد:

يحب الخمر من مال الندامي ويكره أن تفارقه الفلـــوس

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سعبد بن السكن، حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا البخاري، أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال أخبرني أبوبكر بن عبد الرحمن أن مروان بن الحكم أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أخبره أن أبي بن كعب أخبره أن رسول الله على قال: الأسود بن عبد يغوث أخبره أن أبي بن كعب أخبره أن رسول الله على قال: وقد كان لرسول الله على شعراء يناضلون عنه ويردون عنه الأذى، وهم: حسان بن ثابت، وكعب بن مالك، وعبد الله بن رواحة، وفيهم نزلت: ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾؛ لأنه لما نزلت: ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون، وأنهم يقولون مالا يفعلون جاءوا إلى رسول الله على فقالوا: يا رسول الله، قد أنزل الله هذا في الشعراء، فنزلت: ﴿ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً ﴾ فقال رسول الله على أن الشعر لايضر من آمن وعمل الله على أن الشعر لايضر من آمن وعمل

⁽١) رواه البخاري (٦١٤٧)، ومسلم في الشعر (٢٢٥٦/ ٢-٦) وغيرهما .

⁽۲) رواه البخاري (٦١٤٥)، وأبو داود (٥٠١٠)، وابن ماجه (٣٧٥٥) .

⁽٣) رواه ابن جرير (٩/ ٧٩)، وابن شيبه (١٧٨/٦) مرسلاً .

وقال ابن كثير في التفسير (٣/ ٣٥٤): (هذه السورة مكية فكيف يكون سبب نزول هذه الآيات شعراء الأنـصار؟ وفي ذلك نظر، ولم يتـقدم إلا مرسلات لا يعتمد عـليها،=

صالحًا وقال حقًا، وأنه كالكلام المنشور، يؤجر منه المرء على ما يــؤجر منه، ويكره له منه ما يكره منه – والله أعلم.

قال أبو عمر: وأما قوله ﷺ «لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحًا خير من أن يمتلئ شعرًا» (١). فأحسن ما قبل في تأويله - والله أعلم - : أنه الذي قد غلب الشعر عليه فامتلأ صدره منه دون علم سواه، ولا شيء من الذكر غيره بمن يخوض به في الباطل، ويسلك به مسالك لا تحمد له، كالمكثر من الهذر، واللغط، والعيبة، وقبيح القول، ولا يذكر الله كثيرًا؛ وهذا كله مما اجتمع العلماء على معنى ما قلت منه. ولهذا قلنا فيما روي عن ابن سيرين، والشعبي، ومن قال بقولهما من العلماء: الشعر كلام فحسنه حسن، وقبيحه قبيح - أنه قول صحيح - وبالله التوفيق.

وأما قول ه في حديث مالك: «فرفع بلال عقيرته». فمعناه: رفع بالشعر صوته كالمتغني به تـرنما، وأكثر ما تقـول العرب: رفع عقـيرته لمن رفع بالـغناء صوته (۲).

⁼والله أعلم ٤ .

وقال: «هذا الاستشناء يدخل فيه شعراء الأنسصار وغيرهم، حتى يدخسل فيه من كان متلبساً من شعراء الجاهسلية بذم الإسلام وأهلسه ثم تاب وأناب ورجع وأقلع وعمل صلحًا وذكر الله كثيراً في مقابلة ما تقدم من الكلام السيسى فإن الحسنات يذهبن السيئات، وامتدح الإسلام وأهله في مقابلة ما كان يذمه اهد.

وروى أبو داود (٥٠١٦)، والبسخارى فى الأدب المفرد بإسسناد حسن عن ابسن عباس قال: « والشعراء يتبعهم الغاوون » فنسسخ من ذلك واستثنى فقال: « إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرًا » .

⁽٢) قال الأصمعى: « أصله أن رجلاً انه قرت رجله فرفعها على الآخرى وجعل يصبح؛ فصار كل من رفع صوته يقال: رفع عقيرته، وإن لم يرفع رجله » . قال ثعلب: « وهذا من الأسماء التي استعملت على غير أصلها » .

وفي هذا الحديث دليل على أن رفع الصوت بإنشاد الشعر المباح، ألا ترى أن رسول الله على لم ينكر على بلال رفع عقيرت بالشعر، وكان بلال قد حمله على ذلك شدة تشوقه إلى وطنه، فجرى في ذلك على عادته؛ فلم ينكر رسول الله على عليه؛ وهذا الباب من الغناء قد أجازه العلماء، ووردت الآثار عن السلف بإجازته، وهو يسمى غناء الركبان، وغناء النصب، والحداء؛ هذه الأوجه من الغناء لا خلاف في جوازها بين العلماء.

روى ابن وهب عن أسامة، وعبد الله ابني زيد بن أسلم، عن أبيهما: زيد ابن أسلم، عن أبيهما: زيد ابن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: «الغناء من زاد الراكب، أو قال: زاد المسافر».

أخبرنا أحمد بن محمد، قال حدثنا أحمد بن الفضل، قال حدثنا محمد ابن جريس، قال حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، قال أخبرنا سفيان بن عينة، عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قال عمر: «نعم زاد الراكب الغناء نصبًا».

وأخبرنا أحمد، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا وهب بسن جرير، حدثني أبي، قال سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله ابن عبدالله، قال رأيت أسامة بن زيد مضطجعًا على باب حجرته - رافعًا عقيرته يتغنى؛ قال وحدثنا ابن بشار، أخبرنا أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، قال: قال ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز - أن محمد بن نوفل أخبره أنه رأى أسامة بن زيد واضعًا إحدى رجليه على الأخرى يتغنى النصب.

وروى شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عبد الله ابن عبد الله ابن عبد الله عتبة أن أباه أخبره أنه سمع عبد الله بن الأرقم رافعًا عقيـرته يتغنى - قال عبد الله بن عتيبة لا والله ما رأيت رجلاً أخشى لله من عبد الله بن الأرقم.

وقد ذكر أهل الأخبار أن عمر بن الخطاب أتى دار عبد السرحمن بن عوف فسمعه يتغنى بالركبانية:

وكيف ثوائي بالمدينة بعـــدما قضَى وطَرا منها جميل بن معمر

هكذا ذكر هذ الخبر الـزبير بن بكار، وذكره المبرد مقلوبًا: أن عبد الرحمس سمع ذلك من عمر، والصواب ما قاله الزبير – والله أعلم.

حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثني أبو السائب، حدثنا ابن إدريس، عن ابن جريج، قال: سألت عطاء عن الحداء، والشعر، والغناء؛ قال ابن إدريس يغني غناء الركبان، فقال لا بأس به مالم يكن فحشًا، وقد كان رسول الله علي يحدأ له في السفر. روي ذلك من حديث ابن مسعود وابن عباس.

وروى شعبة عن ثابت البناني عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ في مسير ومعهم حاد وسائق»(١).

حدثهم، قال حدثنا محمد قراءة مني عليه أن أحمد بن الفضل بن العباس حدثهم، قال حدثنا محمد بن جرير بن يزيد، قال حدثنا مجاهد بن موسى، قال أخبرنا يزيد، قال أخبرنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: كان البراء جيد الحداء، وكان حادي الرجال؛ وكان الجثمة يحدو بالنساء؛ فحدا ذات ليلة فأعنقت الإبل، فقال رسول الله على الله بن رواحة، أنجشة رويدا سوقك بالقوارير "(٢)، وقد حدا به على عبد الله بن رواحة، وعامر بن سنان، وجماعة؛ فهذا مما لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء إذا كان الشعر سالمًا من الفحش والخني.

وأما الغناء الذي كرهـ العلماء، فهذا الغناء بتقطيع حروف الهجاء، وإفساد وزن الشعر والتمطيط به طلبًا لـ للهو والطرب، وخروجًا عن مذاهب العرب؛ والمدليل على صحة ما ذكرنا: أن الذين أجازوا ما وصفنا من النصب والحداء هم كرهوا هذًا النوع من الغناء، وليس منهم من يأتي شيئًا، وهو ينهى عنه.

روى شعبة، وسفيان، عن الحكم، عين إبراهيم، قال: قال عبد الله بن مسعود: « الغناء ينبت النفاق في القلب »(٣).

⁽١) رواه البخاري (٦٠٠٩)، وأحمد (٣/ ١٧٢/ ٢٠٢) .

⁽۲) رواه البخاري (٦١٤٩)، ومسلم في الفضائل (٢٣٢٣/ ٧١،٧٠) .

⁽٣) رواه أبو داود (٤٩٢٧) عن ابن مسعود مرفوعاً. وإسناده ضعيف .

وروى ابن وهب عن سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، أنه سمع عبيدالله ابن عبدالله بن عمر يقول للقاسم بن محمد: كيف ترى في الغناء؟ فقال القاسم: هو باطل، قال: قد عرفت أنه باطل، فكيف ترى فيه؟ قال القاسم: أرأيت الباطل أين هو؟ قال: في النار، قال: فهو ذاك!

وروي من حديث أنس، وحديث عبد الرحمن بن عوف عن النبي رسي أنه قال: «معنى ما أقول لك صوتان ملعونان فاجران، أنهى عنهما: صوت مزمار، ورنة شيطان عند نغمة ونوح ورنة عند مصيبة، ولطم وجوه، وشق جيوب، (١)، فهذا ما أتى في كراهية النغناء، وقد أتى ما هو أثبت من هذا من جهة الإسناد في خصوص الرخصة في ذلك في الأعياد والأملاك خاصة.

روى ابن شهاب، وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة - أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان تغنيان في يوم عيد، أو في أيام منى - ويضربان بالدف - ورسول الله ﷺ يسمع ذلك ولا ينهاهما؛ فانتهرهما أبو بكر فقال رسول الله ﷺ: « دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد »(٢).

وفي كلام الوجهين آثار عن السلف كثيرة تركت ذكرها، لأن مدار الباب كله على ما أوردنا فيه - والله اسأله العصمة والتوفيق.

وقد رويت الرخصة في الألحان التي تعرفها العرب ورفع العقيرة بها دون الحان الأعاجم المكروهة عن جماعة من علماء السلف، لو ذكرناهم لطال الكتاب بذكرهم، وحسبك منهم بسعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين - وهما من يضرب المثل بهما!

ذكر وكيع محمد بن خلف، قال حدثني عبد الله بن سعد، قال حدثني الحسن بن علي بن منصور، قال أخبرني أبو عتاب، عن إبراهيم بن محمد بن العباس المطلبي - أن سعيد بن المسيب مر في بعض أزقة مكة، فسمع الأخضر الحدي يتغنى في دار العاصي بن وائل:

⁽١) ضعيف. رواه الترمذي(١٠٠٥) من حديث جابر وعن عبد الرحمن بن عوف بمعناه.

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٠٠، ٣٥٣٠)، ومسلم في صلاة العيدين (١٩،١٢،١٢،١٩١).

تضوع مسكا بطن نعمان إن مشت به زينب في نســوة خفرات فضرب سعيد برجله - وقال: هذا والله ما يلذ استماعه! ثم قال:

وليست كأخرى أوسعت جيب درعها وأبدت بنان الكف بالجمرات وعلت بنان المسك وحفا مرجلا على مثل بدر لاح في ظلمسات وقامت تسرائي يوم جمع فأفتنت برؤيتها من راح من عرفات قال: فكانوا يرون أن هذا الشعر لسعيد بن المسيب.

قال أبو عمر: يحفظ لسعيد أبيات كثيرة، وتمثل أيضًا بـأبيات لغيره كثيرة وليـس هذا في شعر النميري، والـذي حفظناه من شعر النميري ورويناه ليس فيه هذه الأبيات، فهي لسعيد - والله أعلم.

والنميري هذا ليس هو من بني نمير، إنما هو ثقفي، وهو محمد بن عبد الله نسب إلى جده.

وروى قتيبة بن سعيد، عن أبي بكسر بن شعيب بن الحجاب المعولي، عن أبيه قال: كنت عند ابن سيرين، فجاءه إنسان يسأله عن شيء من المشعر قبل صلاة العصر، فأنشده ابن سيرين:

كأن المدامــة والزنجبيـــل وريح الخزامى وذوب العسـل يـــعل به برد أنيابــــها إذا النجم وسط الــماء اعتـدل وقال: الله أكبر، ودخل في الصلاة.

وهذا الشعر أيضًا للنميري المذكور في زينب أخت الحجاج التي له فيها الشعر الثاني أوله:

ألا من لقلب معنى غلزل يحب المحلة أخت المحلل تراءت لنا يوم فرع الأرا ك بين العشاء وبين الأصل

كأن القرنفل والزنجـــــبيل

يعــل به بـرد أنيابهـا العتدل إذا ما صغا الكوكب المعتدل

وريح الخرامي وذوب العسل

وقد مضمى في مواضع من هــذا الكتاب في أمر اســتتار النســاء والحجاب، وفضائل المدنية ما يغنى عن تكريره في هذا الباب - والحمد لله .

* * *

(۱۷۹/۱٦) ٢- مالك، عن نعيم بن عبد الله المجمر، عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال »(١).

هكذا روى هذا الحديث عن مالك - جماعة رواة الموطأ وغيرهم، وقد روى فطر بن حماد بن واقد الصفار قال: دخلت أنا وأبي على مالك بن أنس، فقال له أبي: يا أبا عبد الله، أيهما أحب إليك: المقام ههنا أو بمكة؟ فقال: ههنا. وذلك أن الله اختارها لنبيه على من جميع بقاع الأرض؛ ثم قال: حدثنا نعيم بن عبد الله المجمر، عن أبي هريرة، أن رسول الله على قال: « من خرج - منها رغبة عنها، أبدلها الله من هو خير منه؛ وإنها لتنفي خبث الرجال، كما ينفى الكير خبث الحديد ». وهذا الحديث خطأ بهذا الإسناد، والصواب فيه ما في الموطأ.

وأما قوله أنقاب المدينة، فإنه أراد طرقها [وفجاجها] (٢)، والواحد نقب؛ ومن ذلك قول الله - عز وجل: ﴿ فنقبوا في البلاد ﴾ - أي جعلوا فيها طرقًا ومسالك [والمنقب والمثلب أيضًا الطريق] (٣). قال امرؤ القيس:

وقد نقبت في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب

والمنكب أيضًا السطريق مثل المنقب. وفي هذا الحديث دلسل على فسضل المدينة، إذ لا يدخلها السطاعون ولا الدجال، وأنه يطأ الأرض كلها، ويدخلها حاشى المدينة. ويروى في غيرها حديث حاشى مكة والمدينة. روي ذلك من حديث جابر وغيره.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال حدثنا محمد بن سابق، قال

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۸۸۰)، ومسلم في الحج (۱۳۷۹/ ۸۵) .

⁽٢) كذا في: (و) ووقع في المطبوع: [ومحاجها] .

⁽٣) زيادة من: (و) .

حدثنا إبراهيم ابن طهمان، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله على الله على خفقة من الدين، وإدبار من العلم؛ له أربعون ليلة يسيحها في الأرض، اليوم منها كالسنة، واليوم منها كالشهر، واليوم منها كالجمعة، ثم سائر أيامه كأيامكم هذه؛ وله حمار يركبه، عريض ما بين أذنيه أربعون ذراعًا؛ فيقول للناس: أنا ربكم – وهو أعور، وإن ربكم ليس بأعور؛ مكتوب بين عينيه كافر، يقرأه كل مؤمن: كاتب وغير كاتب، يرد كل ماء وسهل، إلا المدينة ومكة – [حرمهما](۱) الله عنه، وقامت الملائكة بأبوابهما » – وذكر الحديث (٢).

* * *

⁽١) كذا في (و) وهو الموافق لما في المسند ووقع في المطبوع: [حرسهما] .

⁽٢) رواه أحمد (٣/ ٣٧٦).

٥- باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة

(١٦٥/١) ١- مالك، عن إسماعيل بن أبي حكيم، أنه سمع عمر بن العزيز يقول: كان من آخر ما تكلم به رسول الله على أن قال: «قاتل الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يبقين دينان بأرض العرب».

قال أبو عمر: هكذا جاء هذاالحديث عن مالك في الموطآت كلها، مقطوعًا، وهو يتصل من وجوه حسان، عن النبي ﷺ، من حديث أبي هريرة، وعائشة، ومن حديث علي بن أبي طالب، وأسامة (١).

وأما عـمر بن عبد العـزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمـية بن عبد شمس، بن عبد مناف، بن قصى، فأشهر وأجل من أن يحتاج إلى ذكره.

حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا معاوية قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان الأنماطي، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن حبيب، قال: حدثنا الأوزاعي، قال أخبرني ابن شهاب، عن ابن المسيب سمع أبا هريرة يقول: «قال رسول الله عن أنها اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٢). ورواه مالك عن الزهري بهذا الإسناد، مثله.

حدثناه أحمد بن عبد الله بن محمد الباجي قال: حدثنا أبي قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا مالك بن عيسى، قال: حدثنا أبو داود سليمان بن سيف الحراني قال: حدثنا عشمان بن عمر، قال: أخبرنا مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: « لعن رسول الله عليه الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ».

⁽۱) حدیث علی: رواه ابن سعد (۲۸/۶)، وابن عساکر وفی إسناده مجهول. وحــدیث أسامــة بن زید: رواه أحــمد (۲۰۶/۵)، والطبــرانی(۱/۱۲۲/۱۲۶) وفي إسناده ضعف .

⁽۲) أخرجه البخارى (٤٣٧)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٣٠/٥٣٠) من طريق ابن شهاب .

وقد روى هذا الحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة، ذكره البزار قال: حدثنا عمرو بن علي قال: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، وقول ابن شهاب فيه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أولى بالصواب في الإسناد، إن شاء الله، وهو محفوظ من حديث عروة عن عائشة، أخبرنا عبيد بن محمد قال: حدثنا عبد الله ابن مسرور، قال: أخبرنا عيسى بن مسكين، قال: أخبرنا محمد بن سنجر قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: حدثنا شيبان عن هلال بن حميد، عن عروة عن عائشة، قالت قال رسول الله وي مرضه الذي لم يقم منه: « لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ». قالت: ولولا ذلك أبرز قبره، غير أنه خشي عليه أن يتخذ مسجداً(۱).

قال أبو عمر: هذا يحرم على المسلمين أن يتخذوا قبور الأنبياء والعلماء والصالحين مساجد، وقد احتج من لم ير الصلاة في المقبرة، ولم يجزها بهذا الحديث، وبقوله: « إن شرار الناس الذين يتخذون القبور

⁽١) أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم في المساجد (١٩/٥٢٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٢٧)، ومسلم في المساجد (١٦/٥٢٨).

مساجد»، وبقوله على: "صلوا في بيوتكم، ولا تجعلوها قبوراً» (١)، وهذه الآثار قد عارضها قوله على: "جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» وتلك فضيلة خص بها رسول الله على ولايجوز على فضائله النسخ، ولا الخصوص، ولا الاستثناء، وذلك جائز في غير فضائله، إذا كانت أمراً أو نهياً، أو في معنى الأمر والنهي، وبهذا يستبين عند تعارض الآثار في ذلك، أن الناسخ منها قوله على الأرض مسجداً وطهوراً»، وقوله لأبي وطهوراً».

أما ما ذكسره من عدم جواز النسخ في الفضائل فسصحيح، لأنها أخبار، والأخبار لا تنسخ، وإلا لزم من ذلك كون هذا الخبر كذباً.

أما الاستثناء فيمكن أن يرد على الخبـر سواء كان متصـلاً أم منفصلاً، ولا يلزم من ذلك محذور ، فعلى هذا فيجوز في فضائله- ﷺ _ التخصيص.

أما إن قيل: أن الحديث سيق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه.

قلنا: إنه مع التخصيص فالفضيلة قائمة حيث قد ثبت في حديث عمرو بن شعيب: أن من كان قبله - على المنازار من حديث ان من كان قبله - على المنازار من حديث ابن عباس: "ولم يكن من الأنبياء أحد يصلي حتى يبلغ محرابه". أما هو - على الأرض عدا ما خص، كالأرض المتنجسة.

فإن قيل: أن الاحتجاج بالأرض المتنجسة لا يرد لأن التنجس وصف طارئ، والاعتبار بما قبل ذلك.

قلنا: نفس الأمر بالنسبة لموضع المقبرة، وغيرها من المواضع التي خصها الدليل. ويدل على هذا جواز نش قبور المشركين واتخاذ مكانها مساجد. فإذا أزالت علمة المنع زال المنع. =

⁽۱) أخرجه البخارى (٤٣٢)، ومسلم في صلاة المافرين (٢٠٩،٢٠٨) من حديث ابن عمر .

⁽٢) متفق عليه من حديث جابر، ولمسلم نحوه من حديث حذيفة، وأبى هريرة، ولأحمد من حديث عسمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن عباس، وأبى موسى، وأبى ذر، وقال الحافظ: « أسانيدها حسان ». ولأحمد أيضًا من حديث أبى أمامة .

⁽٣) أخرجه البخارى (٣٤٢٥)، ومسلم في المساجد (٢،١/٥٢) بلفظ «حيثما أدركتك الصلاة فصل. فإنه مسجد».

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبان، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، أن النبي على قال: «لعن الله أقوامًا اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وسيأتي من هذا ذكر في باب مرسل زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، إن شاء الله(١).

وأما قوله في حديث مالك: « لا يبقين دينان بأرض العرب ».

فأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن يحيى ابن عمر بن على قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمر بن على قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا سمعت ابن سليمان الأحول، عن ابن أبي نجيح عن سعيد بن جبير (٢)، قال: سمعت ابن

= هذا: ومما ينبغي أن يعلم أن أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد كانت من آخر ما تكلم به - على الساجد (٢٣/٥٣٢) ما تكلم به - على المساجد (٢٣/٥٣٢) من حديث جندب قال: سمعت النبي على قبل أن يموت بخسس، وهو يقول . . . فذكر الحديث . فهذا يدلك على أنه من الأمر المحكم الذي لم ينسخ .

وقد روى أحمد (٢٢٢/٢) بإسناد صحيح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله على عن عروة تبوك قام من الليل يصلي، فاجتمع وراءه رجالٌ من أصحابه يحرسونه، حتى إذا صلى وانصرف إليهم، فقال لهم: لقد أعطيت الليلة خمساً، ما أعطيهم أحد قبلى: الحديث.

فهذا يدل على أنه متقدم على أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد، فكيف للمتقدم أن ينسخ المتأخر. وإنما الذي يصح هو الجمع فإن قيل أن حديث «جعلت لي الأرض مساجداً» قد ورد عن عدة من الصحابة غير حديث عمرو هذا، فلعله قد ورد أيضاً بعد أحاديث النهي. قلت: هذا لا يخفي ما فيه، وحتى وإن سلمنا بذلك فلا يخفي ما في القول بالنسخ والحالة كهذا.

- (١) انظر كتاب جامع الصلاة باب جامع الصلاة حديث رقم: (٥) وكتاب وقوت الصلاة باب رقم: (٤) حديث رقم (٢).
- (٢) رواه البخارى (٣٠٥٣)، ومسلم فى الوصية (٢٠/١٦٣٧) وغيرهما من طرق عن سفيان بن عينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير ولم يذكرا . " ابن أبى نجيح "، وقد ذكر المصنف هذا الحديث فى الاستذكار من نفس هذا الرجه، ولم يذكر فيه و ابن أبى نجيح " بين سليمان، وسعيد وأخرجه الحميدى (١/ ٢٤١) وعبد الرزاق (٣٦١/١٠) ولم يذكر فيه " ابن أبى نجيح " وفي رواية الحميدي وقع التصريح: بسماع سليمان من سعيد. فالأغلب أن ذكر "ابن أبي نجيج هنا خطأ" .

عباس يقول: يوم الخميس وما يوم الخميس؟ ثم بكى حتى بل دمعه الحصى، قلت يا أبا عباس، وما يوم الخميس؟ قال: « اشتد برسول الله على الوجع فقال: «ايتوني أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده»، فتنازعوا عنده، فقال: «لا ينبغي عندي التنازع، ذروني» وأمرهم بشلاث فقال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو مما كنت أجزيهم» والشالثة إما سكت عنها، يعني ابن عباس، وإما قالها، فنسيتها، يقوله سعيد بن جبير.

وذكر الحميدي وعبد الرزاق، عن سفيان بن عيينة بإسناد مثله.

أخبرنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين قال: حدثنا ابن سنجر قال: حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: إنه سمع عمر بن الخطاب يقول: إنه سمع النبي على يقول: « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب» (۱)، وذكره عبدالرزاق، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبدالله يقول أخبرني عمر بن الخطاب، أنه سمع جابر بن عبدالله يقول أخبرني عمر بن الخطاب، أنه سمع رسول الله يقول: «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع بها إلا مسلمًا ».

قال عبدالرزاق وأخبرنا معمر، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، قال: قال رسول الله على: « لا يجتمع بأرض العرب أو قال بأرض الحجاز دينان»، قال ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى وجد عليه الـ ثبت (٢)، قال الزهري فلذلك أجلاهم عمر، قال: وأخبرني ابن جريج عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، بمعنى حديث ابن المسيب، وحديث موسى بن عقبة أكمل، وفيه حتى أجلاهم عمر إلى تيماء، وأريحاء.

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح،

⁽۱) رواه مسلم فی الجهاد والسیر (۱۷۲۷/۱۳۲)، وأبو داود (۳۰۳۱،۳۰۳)، والترمذی (۱۲۰۷،۱۲۰۱)، وغیرهم من طرق عن أبی الزبیر .

⁽٢) تقدم .

حدثنا أبو بكر بن أبي شبية، حدثنا وكيع بن الجراح، عن إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرة، عن إسحاق بن سمرة، عن أبيه، عن أبي عبيدة ابن الجراح قال: آخر ما تكلم به رسول الله عليه أن قال: «اخرجوا اليهود من الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب»، هكذا قال وكيع فيما صح عندنا، من مسند ابن أبي شيبة، وخالفه سفيان بن عيينة، ويحيى القطان، وإسماعيل بن زكرياء وأبو أحمد الزبيري كلهم قال: مكان إسحاق بن سمرة: «سعد بن سمرة»(١).

قرأت على سعيد بن نصر أن قاسمًا حدثهم، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، الترمذي، قال: حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة قال: أخبرني إبراهيم بن ميمون، مولى آل سمرة، عن سعد بن سمرة، عن أبيه سمرة، عن أبي عبيدة بن الجراح، أن رسول الله على قال: الخرجوا يهود الحجاز»(٢).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، يعني القطان، عن إبراهيم ابن ميمون، قال حدثني سعد بن سمرة، ابن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة، قال: إن من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: « أخرجوا يهود الحجاز ونجران من جزيرة العرب، واعلموا أن شرار عباد الله الذين اتخذوا قبورهم مساجد».

أخبرنا قاسم بن محمد، قال أخبرنا خالد بن سعد، قال: أخبرنا أحمد بن عمرو بن منصور، أخبرنا محمد بن سنجر، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا

⁽۱) الحديث رواه أحمد (۱/ ۱۹٦) من طريق وكيع هكذا. وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة: « تفرد وكيع عن أبراهيم بقوله عن إسحاق بن سعد، ورواه يحيى القطان وأبو أحمد الزبيري عن إبراهيم عن سعد بن سمرة عن أبيه عن أبي عبيدة. ووقع في رواية أحمد التصريح بأن الرواى عن أبي عبيدة هو سمرة، وهو المعتمد. وكأن وكيعًا كنى إبراهيم بأبي إسحاق فوقع في روايته تغيير فإني لم أر الإسحاق بن سعد ترجمة » ا ه. .

⁽٢) إسناده صحيح. رواه أحمد (١/ ١٩٥)، والحميدي (١/ ٤٦)، والبيهقي (٩/ ٢٠٨).

إسماعيل بن زكرياء، عن إبراهيم بن ميمون، عن سعد بن سمرة ابن جندب، عن أبيه عن أبي عبيدة بن الجراح، قال: آخر ما تكلم به رسول الله، أن قال: « أخرجوا يهود الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب، وأن شرار الناس يتخذون القبور مساجد»، وذكره أحمد بن إبراهيم الدروقي عن أبي أحمد الزبيري بإسناده مثله سواء.

قال أبو عمر: قول من قال: «قبور أنبيائهم»، يقضي على قول من قال «القبور» في هذا الحديث، لأنه بيان مبهم، وتفسير مجمل، وأما قوله أرض العرب وجزيرة العرب، في هذا الحديث، فذكر ابن وهب عن مالك قال: أرض العرب مكة والمدينة واليمن، وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام عن الأصمعي قال: جزيرة العرب من أقصى عدن أبين إلى ريف العراق في الطول، وأما في العرض فمن جدة وما والاها من [ساحل](١) البحر إلى أطرار الشام، قال أبو عبيد، وقال أبو عبيدة جزيرة العرب ما بين حفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطول وأما في العرض فمن بير يبرين إلى منقطع السماوة.

قال أبو عمرو: أخبرنا بذلك كله أبو القاسم عبد الوارث بن سفيان وأبو عمرو أحمد بن محمد بن أحمد، قالا حدثنا محمد بن عيسى، وأخبرنا أبو القاسم [أحمد] أبن عمر بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي قال: حدثنا أحمد بن خالد قالا جميعًا: حدثنا علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد القاسم بن سلام في كتابه في شرح غريب الحديث وبجميع الشرح المذكور.

وقال يعقوب بن شيبة: حفر أبي موسى على منازل من البصرة، في طريق مكة، خمسة منازل أو ستة، وقال أحمد بن المعذل: حدثني يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري قال: قال مالك بن أنس: جزيرة العرب، المدينة ومكة واليمامة واليمن. قال: وقال المغيرة بن عبدالرحمن: جزيرة العرب المدينة ومكة

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [سائر] .

⁽٢) زيادة من (1) .

واليمن وقرياتها. وذكر الواقدي عن معاذ ابن محمد الأنصاري أنه حدثه عن أبي وجزة يزيد بن عبيد السعدي أنه سمعه يقول: القرى العربية الفرع وينبع، والمروة، ووادي القرى، والجار وخيبر قال: الواقدي: وكان أبو وجزة السعدي علمًا بذلك، قال أبو وجزة، وإنما سميت قرى عربية لأنها من بلاد العرب، وقال أحمد بن المعذل: حدثني بشر بن عمر، قال قلت لمالك إننا لنرجو أن تكون من جزيرة العرب يريد البصرة، لأنه لا يحول بيننا وبينكم نهر، فقال: ذلك، أن كان قومك تبوءوا الدار والإيمان.

قال أبو عمر - رضي الله عنه -: قال بعض أهل العلم: إنما سمى الحجاز حجازًا، لأنه حجز بين تهامة ونجد، وإنما قيل لبلاد العرب جزيرة، لإحاطة البحر والأنهار بها، من أقطارها [وأطرافها](١)، فصاروا فيها في مثل جزيرة من جزائر البحر.

* * *

⁽١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [وأطرارها] .

(٣٨٣/٦) ٢- مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله على قال: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»(١).

قال أبو عمر: في هذا الحديث إباحة الدعاء على أهل الكفر، وتحريم السجود على قبور الأنبياء؛ وفي معنى هذا أنه لا يحل السجود لغير الله عز وجل. ويحتمل الحديث أن لاتجعل قبور الأنبياء قبلة يصلى إليها، وكل ما احتمله الحديث في اللسان العربي فممنوع منه؛ لأنه إنما دعا على اليهود محذرًا لأمته - على أن يفعلوا فعلهم.

وقد زعم قوم أن في هذا الحديث ما يدل على كراهية الصلاة في المقبرة وإلى القبور، وليس في ذلك - عندي - حجة، وقد مضى القول في الصلاة إلى القبور في باب زيد بن أسلم في مرسلاته (٢)، وأتينا بآثار هذا الباب في باب زيد بن أسلم أيضًا عن عطاء بن يسار (٣)، فأغنى ذلك عن إعادة شيء من ذلك ها هنا - وبالله العصمة والتوفيق، لا شريك له.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٤٣٧)، ومسلم في المساجد (٥٣٠/ ٢٠).

⁽٢) انظر كتاب وقوت الصلاة باب رقم (٤) حديث رقم: (٢) .

⁽٣) أنظر باب جامع الصلاة حديث رقم (٥).

۱۳/۱۲) ۳- مالك، عن ابن شهاب، أن رسول الله على قال: لا يجتمع دينان في جزيرة العرب، قال مالك: قال ابن شهاب: ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين، أن رسول الله على ، قال: لا يجتمع دينان في جزيرة العرب، فأجلى يهود خيبر(۱).

قال أبو عمر: هذا الحديث يتصل من وجوه كثيرة، وقد ذكرناها في باب إسماعيل بن أبي حكيم من هذا الكتاب^(٢)، فأغنى عن إعادتها، وذكرناها في هذا الباب.

وروى معمر هذا الحديث عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله عليه: لا يجتمع بأرض العرب - أو قال بأرض الحجاز - دينان. قال: ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى وجد الشبت عليه قال الزهري: فلذلك أجلاهم عمر.

ذكره عبد الرزاق عن معمر، فجعله عن أبن شهاب، عن سعيد بن المسيب.

قال عبد السرزاق: وأخبرنا ابن جريج، قال: أخبسرني أبو الزبير، أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول: أخبرني عمسر بن الخطاب، أنه سمع رسول الله عليه يقول: «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدع فيها إلا مسلمًا»(٣).

وحدثني محمد بن إبراهيم، قال حدثنا أحمد بن مطرف، قال حدثنا سعيد بن عشمان، قال حدثنا أبو يعقوب الأيلي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن سليمان بن أبي مسلم الأحول، عن أبي نجيح (٤)، عن سعيد بن جبير، قال:

⁽١) رواه عبد الرزاق (٦/ ٥٣)، والبيهقي (٢٠٨/٩) وقد تقدم الكلام عليه .

⁽٢) انظر الحديث الأول من هذا الباب.

⁽٣) تقدم .

⁽٤) ذكر «أبى نجيح» هنا خطأ، وقد روى المصنف هذا الحديث من وجه آخر تقدم عن سفيان عن سليمان الأحول عن ابن أبى نجيح، وهو خطأ أيضا، وسبق التنبيه عليه هناك .

سمعت ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب – مختصراً من حديث فيه كلام غير هذا، قد ذكرناه في باب إسماعيل بن أبي حكيم من هذا الكتاب. وذكر أحمد بن المعذل قال: سمعت معن بن عيسى، عن مالك بن أنس: جزيرة العرب منبت العرب.

قال أحمد بن المعذل: وحدثني يعقوب بن محمد الزهري، قال: قال المغيرة بن عبد الرحمان : جزيرة العرب: مكة، والمدينة، واليمن، وقرياتها.

قال يعقوب: وقال مالك بن أنس: جزيرة العرب: مكة، ، والمدينة واليمامة، واليمن.

وذكرنا مقدار جزيرة العرب، وما في ذلك من الأقوال لأهل اللغة، وأهل الفقه، في باب إسماعيل بن أبي حكيم (١) بأكثر مما ذكرناه ههنا - والله المستعان.

أخبرنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قال حدثنا محمد بن سنجر، قال حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، قال أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله عليه يقول: « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب».

وحدثنا معيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، قال: حدثني إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرة، عن سعد بن سمرة، عن أبيه سمرة بن جندب، عن أبي عبيدة بن الجراح، أن رسول الله عليه قال: « أخرجوا يهود الحجاز ».

ورواه يحيى القطان، وأبو أحمد الزبيـري، وإسمـاعيل بن زكـرياء، عن إبراهيم ابن ميمون - بإسناده مثله.

وروى أبو عثمان سعيد بن داود الزنبري، عن مالك، عن زيد بن أسلم،

⁽١) انظر الحديث الأول من هذا الباب .

عن أبيه، أن عمر بن الخطاب حين أجلى يهود خيبر، قال له يهودي: أتخرجنا وقد أقرنا محمد؟ فقال له عمر: أتراني نسيت قوله: كأني بك وقد قلصت بك ناقـتك ليلة بعد ليلة! فـقال اليـهودي: إنما كانت هزيلة من أبي القاسم، قال عمر: كلا، والذي نفسي بيده لتخرجن.

وهذا الحديث قل من يرويه عن مالك.



(٢٢/ ٣٣) ١ – مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله على طلع له أحد فقال: « هذا جبل يحبنا ونحبه »(١).

قال أبو عمر: وهذا مرسل في الموطأ عند جماعة الرواة، وهو مسند [عند] (٢) مالك من حديثه عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك عن النبي وهو محفوظ من حديث أنس ومن حديث سويد بن النعمان الأنصاري.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال حدثنا عبيد الله ابن محمد العيشي، قال حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن جميل بن عبد الله عن أنس بن مالك أن النبي عليه قال: « أحد جبل يحبنا ونحبه، وإنه لعلى ترعة من ترع الجنة ».

وحدث ناخلف بن القاسم قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد بدمشق، قال حدثنا أبو زرعة، قال حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، قال أخبرنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري، قال أخبرني عقبة بن سويد الأنصاري أن أباه أخبره أنهم قفلوا مع رسول الله على من غزوة تبوك فلما قدمنا المدينة بدا لنا أحد، فقال رسول الله على « هذا جبل يحبنا ونحبه ».

قال أبو عمر: ذهب جماعة من أهل العلم إلى حمل هذا القول على الحقيقة، وقالوا: جائز أن يحبهم الجبل كما يحبونه، وعلى هذا حملوا كل ما جاء في القرآن وفي الحديث من مثل هذا نحو قوله - عز وجل: ﴿ فما بكت عليهم السماء والأرض ﴾ و ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾ و ﴿ يا جبال أوبي معه

⁽١) الموطأ (٢/ ٨٨٩)، وانظر الحديث الأول من باب (٣) ما جاء في تحريم المدينة.

⁽٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [عن] .

والطير﴾ - أي سبحي معه و ﴿ وجدارا يريد أن ينقض ﴾ ومثله في القرآن كثير.

وأما الحديث، ففيه ما لا يحصى من مثل هذا نحو ما روي أن البقاع لتتزين للمصلي، وأن البقاع لينادي بعضها بعضًا هـل مـر بك اليـوم ذاكـر لله.

وقال آخرون: همذا مجاز، يريد أنه جبل يحبنا أهله ونحبهم، وأضيف الحب إليالجبل لمعرفة المراد في ذلك عند المخاطبين، مثل قوله: ﴿وسئل المقرية﴾ - يريد أهلها، وقد ذكرنا هذا المعنى بدلائل المجاز فيه وما للعلماء من المذاهب في ذلك عند قوله ﷺ: اشتكت النار إلى ربها - في باب عبد الله بن يزيد وباب زيد بن أسلم والحمد لله.

٧- باب ما جاء في الطاعـوي

١ - مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن عباس: أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسرغ لقيه أمراء الأجناد: أبو عبيدة بن الجراح، وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام، قال ابن عباس: فقال عمر: ادع لي المهاجرين(١)، فدعاهم، فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا عليه(٢)، فقال بعضهم: قد خرجت لأمر، ولا نرى أن ترجع عنه. وقال بعضهم: معك بقية الناس، وأصحاب رسول الله على ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني. ثم قال: ادع لي الأنصار، فدعوتهم، فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم له(٣)، فلم يختلف عليه منهم رجلان(١)، فقالوا: نرى أن ترجع الناس(٥) ولا تقدمهم على هذا الوباء. فنادى عمر في الناس: إني مصبح على ظهر، فأصبحوا عليه فقال أبو عبيدة: فرارًا(٦) من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم، نفر من قدر الله، إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت بها(٧) واديًا له

⁽١) في الموطأ: ﴿ المهاجرين الأولين ﴾ .

⁽٢) في الموطأ: بدون (عليه) .

⁽٣) في الموطأ: بدون « له » .

⁽٤) في الموطأ: " إثنان " بدل " رجلان " .

⁽٦) في الموطأ (أفرارًا " بزيادة الهمزة .

⁽V) في الموطأ: بدون « بها » .

عدوتان: إحداهما خصبة (۱)، والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله. قال (۲): فجاء عبد الرحمن بن عوف، وكان غائبًا في بعض حاجاته (۳)، فقال: إن عندي من هذا علمًا، سمعت رسول الله على يقول: « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه الشرف فحمد الله عمر ثم انصرف (٥).

* عبد الحميد بن عبد الرحمن

وهو عبد الحميد، بن عبد الرحمن، بن زيد بن الخطاب، بن نفيل، مدني، ثقة، مشهور، ولي الكوفة لعمر بن عبد العزيز، ولما ولاه عمر بن عبد العزيز الكوفة ضم إليه أبا الزناد يستكتبه واستقضى عبد الحميد على الكوفة الشعبي أيام إمارته، وكان فاضلاً ناسكًا، روى عنه ابن شهاب، والحكم بن عتيبة، وابنه يزيد بن عبدالحميد، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وكان رحمه الله أعرج، وصاحب شرطته أعرج، فقال فيه الحكم بن عبدل الشاعر أبياتًا، منها قوله:

«وأميرنا وأمير شرطتنا معـــا لكليهما يا قومنا رجــــلان»

قال أبو عمر: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند أكثر الرواة.

ورواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير (٢)، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل،

⁽١) في الموطأ: « مخصبة » بدل « خصبة » .

⁽٢) في الموطأ: بدون « قال » .

⁽٣) في الموطأ: « حاجته » بدل « حاجاته » .

⁽٤) في الموطأ: بزيادة « قال » .

⁽٥) رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم في الطب (٩٨/٢٢١٩) وغيرهما .

⁽٦) إبراهيم بن عمر أبى الوزير وثقه غير واحـد، وقال ابن حجر: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: هو خال عبد الرحمن بن مهدى .

عن أبيه، عن ابن عباس، وليس في الموطأ عن أبيه (١).

ورواه ابن وهب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن [عن] عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن ابن عباس لم يقل عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن الحارث. ورواية يونس عن ابن شهاب، كما قال ابن وهب، وأظنه دخل عليه لفظ أحدهما في الآخر (٣).

ورواية صالح بن نصر لهذا الحديث كما روى ابن وهب(٤).

وأما عبد الحميد فقد تقدم القول فيه.

وأما عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل: فمشهور روى عنه ابن شهاب، أحاديث منها حديث الصدقة الحديث الطويل الذي فيه "إنما الصدقة أوساخ الناس» يرويه مالك، وصالح بن كيسان، وغيرهما، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عبد الله المعروف الحارث بن عبد المطلب، ويروى عبد الله بن عبد الله هذا أيضًا عن أبيه المعروف ببية (٢) قال: سألت في إمارة عثمان، وأصحاب رسول الله عليه متوافرون،

⁽١) وقال الدارقطني: زيادة «أبيه» في السنن خطأ .

⁽٢) كذا في: « أ » ووقع في المطبوع « ابن » والصواب كما أثبتناه.

وهكذا أخرجه مسلم في الطب (٩٩/٢٢١٩) من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب به، ولم يقل عبد الله بن عبد الله .

⁽٣) وقال الدارقطني: « أظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس ».

وقال ابن خزيمة: « قــول مالك ومن تابعه أصح ». وقد تابع مالك معــمر، وروايته عند مــلم .

⁽٤) وقد خالف هشام بسن سعد أصحاب بن شهاب، واضطراب فيه، وهشام له أوهام، ولم يكن بالحافظ .

⁽٥) رواه مسلم في الزكاة (٢ /١٧٠٢) من طريق مالك، ورواه أيضًا من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب، ولم يقل أيضًا فيه: عبد الله بن عبد الله .

⁽٦) ببة: بموحدتين مفتوحين الثانية مشددة، ومعناه الممتلئ البدن من النعمة .

عن صلاة الضحى، روى هذا الخبر أيضًا الزهري عنه عن أبيه.

وقد اختلف عليه فيه، فقيل: عن عبد الله عن أبيه، وقيل عن عبيد الله عن أبيه، والصواب فيه إن شاء الله، عبد الله. وكذلك قال عبد الكريم أبو أمية، ويزيد ابن أبي زياد، عنه في حديث صلاة الضحى.

فابن شهاب يروى عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث نفسه، ويروى عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عنه فاعلم.

وأما محمد بن عبد الله أخو عبد الله بن عبد الله هذا، فقد تقدم ذكره، في الباب قبل هذا⁽¹⁾، وأما أخوهما عبيد الله فمعروف أيضًا عند أهل الأثر، وأهل النسب، وله ابن يسمى العباس، ولهم عند أهل النسب أخوان: أحدهما الصلت بن عبد الله ابن الحارث بن نوفل، كان من رجال قريش، وكان عنده بنتان لعلى بن أبي طالب، قال العدوي: وكان فقيهًا.

قال أبو عمر: أظنه كان له حظ من العلم، ولا أحفظ له رواية. وعون ابن عبد الله بن الحارث، وابنه الحارث بن عون كان جوادًا وفيه يقول الشاعر:

« لـ و لا نـ دى الحـ ارث مـ ات الندى وانقطع المسؤول والسائل»

فأما قول الذهلي بأن ببه كان له ثلاثة بنين، فإنما أخذه من الأحاديث، ولم يطالع ما قاله أهل النسب، والله أعلم.

وفي هذا الحديث من المعاني خروج الخليفة إلى أعماله يطالعها، وينظر إليها، ويعرف أحوال أهلها. وكان عمر رضي الله عنه، قد خرج إلى الشام مرتين، في قول بعضهم، ومنهم من يقول: لم يخرج إلا مرة واحدة، وهي هذه والمعروف عند أهل السير أنه خرج إليها مرتين (٢).

⁽١) انظر كتاب الحجج باب ما جاء في التمتع حديث رقم: (١).

 ⁽۲) الذي عند أهل السير أنه خرج إلى الشام أربع مرات، الأولى: لما صالح

ذكر خليفة عن ابن الكلبي قال: لما صالح أبو عبيدة أهل حلب شخص وعلى مقدمته خالد بن الوليد فحاصرا أهل إيليا، فسألوه الصلح على أن يكون عصر هو يعطيهم ذلك، ويكتب لهم أمانًا، فكتب أبو عبيدة إلى عمر، فقدم عسمر فصالحهم، فأقام أيامًا، ثم شخص إلى المدينة، وذلك في سنة ست عشرة.

قال أبو عمر: وكان خروجه المذكور في هذا الحديث سنة سبع عشرة، قال خليفة ابن خياط، فيها خرج عمر بن الخطاب إلى الشام، واستخلف على المدينة زيد بن ثابت، وانصرف من سرغ، وبها الطاعون وقد تقدم في باب ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، في ذكر سرغ، ومعنى الطاعون، وأخبار في الفرار منه، ما يغني عن تكراره ها هنا(١).

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي. قال: حدثنا أبي: حدثنا عبد الله بن يونس: حدثنا بقي: حدثنا ابن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشر: حدثنا هشام بن سعد، قال: حدثني عروة بن رويم، عن القاسم، عن عبد الله ابن عمرو، قال جئت عمر حين قدم الشام، فوجدته قائلاً في خبائه، فانتظرته في فيء الخباء، فسمعته حين تضور من نومه، وهو يقول: اللهم اغفر لي رجوعي من غزوة سرغ، يعني حين رجع من أجل الوباء (٢).

وفيه استعمال الخليفة أمراء عددًا في موضع واحد لوجوه يصرفهم فيها، وكان عمر قد قسم السام على أربعة أمراء، تحت يد كل واحد منهم جند،

أهل إيلياء، وكان في سنة ست عشرة، وذهب سيف بن عـمر إلى أنه كان في
 سنة خمسة عشرة .

الثانية: لما حــاصر الروم أبا عبيدة بحــمص، فخرج عمر بنفــسه من المدينة لينصره، فبلغ الجايبة، وقيل: إنما بلغ سرغ. وكان في سنة سبع عشرة.

الثالثة: هي هذه. والسرابعة: بعد الطاعون لأجل قسم مسواريث من مات من المسلمين في هذا الطاعون .

⁽١) انظر الحديث الرابع من هذا الباب.

⁽۲) رواه ابن أبي شيبة (۱۳/۱۳) وقال ابن حجر في الفتح (۱۹۷/۱۰): اسنده جيد ۵ .

وناحية من الشام، منهم أبو عبيدة بن الجراح، وشرحبيل بن حسنة، ويزيد ابن أبي سفيان، وأحسب الرابع معاذ بن جبل، كل واحد منهم على ناحية من الشام ثم لم يمت عمر حتى جمع الشام لمعاوية، وقد استخلف زيد بن ثابت مرات على المدينة في خروجه إلى الحج، وما أظنه استخلف غير زيد بن ثابت قط في خروجه من المدينة، إلا ماحكى عن أبي المليح أن عمر استخلف خالاً له مرة واحدة على المدينة يقال له عبد الله.

وأما عماله في أقطار الأرض فكثير، وكان يعزل ويولي كثيرًا، لا حاجة بنا إلى ذكرهم ها هنا. وإنما ذكرنا هذا لما في الحديث من ذكر أمراء الأجناد، أبو عبيدة وأصحابه.

وفيه دليل على إباحة العمل والولاية، وأن لا بأس بها للصالحين والعلماء، إذا كان الخليفة فاضلاً عالمًا يأمر بالحق، ويعدل.

وفيه دليل على استعمال مشورة من يوثق بفهمه، وعقله، عند نزول الأمر المعضل.

وفيه دليل على أن المسألة إذا كان سبيلها الاجتهاد ووقع فيها الاختلاف لم يجز لأحد القائلين فيه عيب مخالفه، ولا الطعن عليه؛ لأنهم اختلفوا، وهم القدوة، فلم يعب أحد منهم على صاحبه اجتهاده، ولا وجد عليه في نفسه، إلى الله الشكوى وهو المستعان، على أمة نحن بين أظهرها، تستحل الأعراض، والدماء، إذا خولفت فيما تجيء به من الخطأ. وفيه دليل على أن المجتهد إذا قاده اجتهاده إلى شيء خالفه فيه صاحبه، لم يجز له الميل إلى قول صاحبه، إذا لم يبن موقع الصواب فيه، ولا قام له الدليل عليه.

وفيه دليل على أن الإمام والحاكم إذا نزلت به نازلة لا أصل لها في الكتاب ولافي السنة، كان عليه أن يجمع العلماء وذوي الرأي ويشاورهم، فإن لم يأت واحد منهم بدليل كتاب، ولا سنة غير اجتهاده كان عليه الميل إلى الأصلح والأخذ بما يراه.

وفيه دليل على أن الاختلاف لا يوجب حكمًا، وإنما يوجبه النظر، وإن الإجماع يوجب الحكم والعمل.

وفيه دليل على إثبات المناظرة والمجادلة عند الخلاف في النوازل والأحكام، ألا ترى إلى قول أبي عبيدة لعمر رحمهما الله تعالى؟ تفر من قدر الله، فقال: نعم، أفر من قدر الله إلى قدر الله، ثم قال له أرأيت فقايسه وناظره بما يشبه في مسألته.

وفيه دليل على أن الاختلاف إذا نزل وقام الحجاج، فالحجة والفلج بيد من أدلى بالسنة، إذا لم يكن من الكتاب نص لا يختلف في تأويله. وبهذا أمر الله عباده عند التنازع، أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه، فمن كان عنده من ذلك علم وجب الانقياد إليه.

وفيه دليل على أن الحديث يسمى علمًا، ويطلق ذلك عليه، ألا ترى إلى قول عبد الرحمن بن عوف؟ عندي من هذا علم. وفيه دليل على أن الخلق يجرون في قدر الله وعلمه، وأن أحدًا منهم أو شيئًا لا يخرج عن حكمه وإرادته، ومشيئته، لا شريك له.

وفيه أن العالم قد يوجد عند من هو في العلم دونه مالا يوجد منه عنده، لأنه معلوم أن موضع عمر من العلم، ومكانه من الفهم، ودنوه من رسول الله على المدخل والمخرج، فوق عبد الرحمان بن عوف، وقد كان في هذا الباب عند عبد الرحمن عنه عليه السلام ما جهله عمر.

وهذا واضح يغنى عن القول فيه.

وقد جهل محمد بن سيرين حديث رجوع عمر من أجل الطاعون.

ذكر ابن أبي شيبة قال: حدثنا أبو أسامة، عن ابن عون، عن محمد، قال: ذكر له أن عـمر رجع من الشام، حين سـمع بها وباء، فلم يعرف، وقال: إنما أخبر أن الصائفة (١) لا تخرج العام، فرجع.

⁽١) يعنى بالصائفة غزوة الروم، لأنهم كانوا يغزون صيفًا لمكان البرد والثلج .

وفيه أن القاضي والإمام والحاكم، لا ينفذ قضاء، ولا يفصله إلا عن مشورة من بحضرته ويصل إليه، ويقدر عليه، من علماء موضعه. وهذا مشهور من مذهب عمر رضي الله عنه.

ذكر سيف بن عمر، عن عبد الله بن المستورد. عن محمد بن سيرين قال: عهد عمر إلى القضاة أن لا يصرموا القضاء إلا عن مشورة، وعن ملا وتشاور، فإنه لم يبلغ من علم عالم أن يجتزىء به، حتى يجمع بين علمه، وعلم غيره، وتمثل:

خليلي ليس الرأي في صدر واحد أثيرًا على اليوم ما يرياني

قال سيف: وحدثنا سهل بن يوسف بن سهل بن مالك الأنصاري عن أبيه عن عبيد بن صخر بن لوذان الأنصاري قال: بعث رسول الله، على معاذ بن جبل معلمًا لأهل اليمن وحضرموت، قال: «يا معاذ! إنك تقدم على أهل كتاب، وإنهم سائلوك»، فذكر الحديث، وفيه: «ولا تقضين إلا بعلم وإن أشكل عليك أمر فسل، واستشر، فإن المستشير معان، والمستشار مؤتمن، وإن التبس عليك فقف، حتى تتبين، أو تكتب إليّ، ولا تصر من قضاء فيما لم تجده في كتاب الله أو سنتي إلا عن ملا»(١)، وذكر تمام الخبر.

وفيه دليل على عظيم ما كان عليه القوم من الإنصاف للعلم، والانقياد إليه، وكيف لايكون كذلك وهم خير الأمم.

وفيه دليل على استعمال خبر الواحد وقبوله، وإيجاب العمل به، وهذا هو أوضح، وأقوى ما نرى من جهة الآثار في قبول خبر الواحد، لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبمحضرهم، في أمر قد أشكل عليهم، فلم يقل لعبد

⁽۱) إسناده ضعيف. سهل بن يوسف، وأبوه مجهولان. قال ابن عبد البر: «لا يعرفان». الاستيعاب [هامش الإصابة (۲/ ۹۹)] .

[«]أما عبيد بن صخر فكان عمن بعث رسول الله عليه معاذ إلى اليمن». أسد الغابة (٥٤٢/٥) .

وقال ابن حجر في الإصابة: «ذكره البغوي وغيره في الصحابة، وقال ابن السكن: يقال له صحبة».

کتاب الجامسع

الرحمن بن عوف أنت واحد، والواحد لا يجب قبول خبره إنما يجب قبول خبره الكافة، ما أعظم ضلال من قال بهذا! والله عز وجل يقول: ﴿ إِن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾، وقُرئت فتثبتوا، فلو كان العدل إذا جاء بنبأ يتثبت في خبره ولم ينفذ، لاستوى الفاسق والعدل، وهذا خلاف القرآن قال الله عز وجل: ﴿ أَم نَجعل المتقين كالفجار ﴾.

والقول في خبر العدل من جهة النظر له موضع غير هذا. وما التوفيق إلا بالله.

وقد مضى في معنى الطاعون أخبار وتفسير في باب ابن شهاب عن عبد الله بن عاصر لا معنى لتكرارها ها هنا، والعرب تزعم أن الطاعون طعن من الشيطان، وتسميه أيضًا « رماح الجن » ولهم في ذلك أشعار، لم أذكرها؛ لأني على غير يقين منها. وقد روى أن عمرو بن العاص قام في الناس في طاعون عمواس بالشام، وقال إن هذا الطاعون قد ظهر، وإنما هو رجز من الشيطان، ففروا منه في هذه الشعاب، فأنكر ذلك عليه معاذ بن جبل.

⁽۱) إسناده ضعيف. الوليد بن محمد متروك وأحاديثه عن الزهرى مناكير، والزهرى لم يدرك تلك الواقعة؛ فهو منقطع .

⁽٢) صحيح. رواه أحمد (١٩٦/٤)، والطبراني (٧/ ٣٠٥).

اجعل فناء أمتي بالطعن والطاعون »، وقد ذكرنا هذا الخبر في مواضع من هذا الكتاب، وروينا عن ابن مسعود أنه قال الطاعون فتنة على المقيم والفار. أما الفار فيقول: فررت فنجوت، وأما المقيم فيقول: أقمت فمت، وكذبًا، فر من لم يجيء أجله. وأقام من جاء أجله.

وقد مضى القول في الفرار من الطاعون في باب ابن شهاب عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة والحمد لله.

(۲٤٩/١٢) ٢- مالك، عن محمد بن المنكدر، وعن سالم أبي النضر - مولى عمر بن [عبيد الله](۱) - عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد: ما سمعت من رسول الله على الطاعون؟ فقال أسامة: قال رسول الله على طائفة من بني إسرائيل، أو على من كان قبلكم، فإذا سمعتم به بأرض، فلا تدخلوا عليه، وإذا وقع بأرض - وأنتم بها - فلا تخرجوا فراراً منه »(۱).

قال مالك: قال أبو النضر: لا يخرجكم إلا فرار منه.

قال أبو عمر: هكذا قال يحيى في هذا الحديث: عامر بن سعد، عن أبيه، أنه سمعه يسأل أسامة. وتابعه على ذلك من رواة الموطأ جماعة، منهم: مطرف، وأبو مصعب، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ولا وجه لذكر أبيه في ذلك (٢)؛ لأن الحديث إنما هو لعامر بن سعد، عن أسامة بن زيد، سمعه منه؛ وكذلك رواه معن بن عيسى، وابن بكير، ومحمد بن الحسن، وجماعة سواهم، عن مالك - ولم يقولوا عن أبيه، وقد جوده القعنبي، فروى عن مالك - عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، أن أخبره أن أسامة بن زيد، أخبره، أن رسول الله على قال: «الطاعون رجز» وذكر الحديث لعامر، عن أسامة - لم يقل فيه عن أبيه، ولا ذكر أبا النضر مع

⁽١) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [عبداللَّه] وهو خطأ .

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٤٧٣)، ومسلم في الطب (٢٢١٨/ ٩٢) .

والذي هنا ذكره السيوطي عن ابن عبد البر أيضا .

⁽٤) ﴿ أَنْ أَحْبِرِهِ ﴾ زيادة لا داعي لها .

محمد بن المنكدر؛ وسائر رواة الموطأ يجمعون فيه عن مالك أبا النضر، ومحمد بن المنكدر جميعًا - كما روى يحيى.

وقد روى قوم هذا الحـديث عن عامر بن سعـد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهو- عندي – وهم، لا يصح – والله أعلم – ممن رواه كذلك.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد، حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن معمر، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه ذكر الطاعون فقال: «وجع أرسل على من كان قبلكم »(١) – الحديث.

وهذا مما حدث به معـمر بالعراق، وأهل الحديث يقـولون: إن ما حدث به معمر بالعراق من حفظه لم يقمه، وأخطأ في كثير منه.

والدليل على أن هذا مما أخطأ فيه - والله أعلم - ما حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أبن أبني العقب، قال: حدثنا أبن زرعة، قال حدثنا أبن اليمن، قال حدثنا شعيب بن أبني حمزة، عن الزهري، قال حدثني عامر بن سعد، أنه سمع أسامة بن زيد - وهو يحدث سعد بن أبني وقاص - أن النبني ذكر هذا الوجع - وساق الحديث بمعناه (٢)، وهذا هو الصحيح فيه لعامر، عن أسامة، لا عن أبيه - والله أعلم. وقد رواه يزيد بن الهادي، عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، عن أسامة - لا عن سعد.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المومن، قال: حدثنا محمد بن عثمان الصيدلاني، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال حدثنا عبد الله بن الهادي، عن قال حدثنا عبد الله بن أبي خازم، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله عليه الله عليه الله عند، عن الطاعون عند، فقال: ﴿ إنه رجس أو رجز، عذبت به أمة من الأمم،

⁽۱) وأخرجه مسلم فى الطب (٩٦/٢٢٨) من طريق عبـد الواحد بن زياد عن معمر عن الزهرى عن عامر بن سعد عن أسامة بن زيد .

⁽٢) رواه البخاري (٦٩٧٤) .

وقد بقيت منه بقايا؛ فإذا سمعتم به بأرض، فلا تدخلوا عليه، وإذا وقع بأرض - وأنتم فيه - فلا تفروا منه ». فقال محمد بن المنكدر: فحدثت هذا الحديث عمر ابن عبد العزيز، فقال: هكذا حدثنيه عامر بن سعد.

وقد رواه عبد الحميد بن جعفر، عن داود بن عامر بن سعد، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا وقع الطاعون بأرض- وأنتم بها- فلاتخرجوا منها، وإذا كان بغيرها - ولستم بها - فلا تدخلوها ». وهذا الإسناد ليس بحجة، لمخالفة الحفاظ لداود بن عامر(١) في ذلك.

وممن خالفه فيه ابن شهاب، ومحمد بن المنكدر، وعمرو بن دينار؛ وهؤلاء لانظير لهم في الحفظ والإتقان، وليس داود بن عامر ممن يلحق بهم.

وحدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، سمع عامر بن سعد قال: جاء رجل إلى سعد فسأله عن الطاعون، فقال أسامة: أنا أخبرك، سمعت رسول الله عليه يقول: ﴿ إذا هجم الطاعون - وأنتم بأرض فلا تخرجوا فرارا منه؛ وإذا سمعتم به بأرض، فلا تدخلوها (٢).

فإن قيل: قد رواه أبو حذيفة عن الثوري. عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، عن سعد، عن النبي رَهِي الله على الله الله الله الله الله الله الله وهو عندنا من حديث على بن عبد العزيز، عن أبي حذيفة: موسى بن مسعود كذلك، ولكنه خطأ وكان أبو حذيفة كثير الوهم والخطأ في حديثه عن المثوري، وقد ذكره ابن أبي شيبة، عن عبدالله بن نمير، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله وسلم المناه الله وسلم على من كان قبلكم » - الحديث (٣).

وهذا يشهد لما قلناه من خطأ أبى حذيفة، فإن قيل: إن أسد بن موسى

⁽١) وثقه مسلم والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات .

⁽٢) أخرجه مسلم في الطب (٩٥/٢٢١٨)، والترمذي (١٠٦٥).

⁽٣) أخرجه مسلم في الطب (٩٤/٢٢١٨) .

حدث بهذا الحديث عن ابن لهيعة، عن الأعرج عن أشعث بن إسحاق بن سعد ابن أبي وقاص، أن سعدًا كان إذا جاءه أسامة بن زيد لم يقربهما أحد. فجاء عامر بن سعد، فقعد إليهما، فقال أسامة: قال رسول الله على « إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فرارا». فقال سعد لأسامة: أنت سمعت هذا ؟ قال: نعم - مرتين، فقال سعد وأنا قد سمعته. قيل هذا حديث لايحتج به من ميز أقل شيء من طرق الأحاديث، لأنه خبر منقطع ضعيف، وابن لهيعة أكثر أهل العلم لا يقبلون شيئًا من حديثه، ومنهم من يقبل منه ما حدث به قبل احتراق كتبه، ولم يسمع من عدم أحدث به قبل احتراق كتبه، ولم يسمع من عدم أله العلم العمل المساعه (١٠).

وأما أسد ومثله، فإنما سمعوا منه بعد احتراق كتبه، وكان يملي من حفظه فيخطيء ويخلط؛ وليس بحجة عند جميعهم. وحديثه هذا أيضًا مع ضعفه منقطع، وأحاديث الحفاظ الثقات بخلافه.

حدثنا يوسف بن يزيد، قال، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال حدثنا يوسف بن يزيد، قال، حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا سفيان بن عينة، عن عمرو بن دينار، قال: سمعت [عامر](۲) بن سعد بن أبي وقاص، قال: جاء رجل إلى سعد فسأله عن الطاعون – وعنده أسامة بن زيد – فقال أسامة: أنا أخبرك، سمعت رسول الله عليه، يقول: « إن هذا الطاعون رجز أو

⁽۱) ابن لهيعة ضعفه غير واحد، أما من روى عنه قبل الاختلاط غير من ذكرهم ابن عبد البر، فهم: عبد الله بن يزيد المقرئ، كما في الميزان (۲/ ٤٨٢)، والسير (٨/ ٢٣) وإسحاق بن عيسى الميزان (٢/ ٤٧٧)، وبشر بن إسحاق ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٩٤)، حفص بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهرى التذهيب (٢/ ٤٢٠) عبد الرحمن بن مهدى مقدمة اللسان (١/ ١٠)، الوليد بن مزيد التذهيب (١/ ٢٣١) الليث بن سعد الفتح (٤/ ٣٤٥)، يحيى بن إسحاق السيلحيني، التذهيب .

⁽٢) كذا في 'ك'، ووقع في المطبوع: [عمرو] خطأ،والحديث أخرجه مسلم من طريق ابن عيينة.

عذاب، أرسل على من كان قبلكم، أو على طائفة من بني إسرائيل؛ فإذا وقع بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع وأنتم بها فلا تخرجوا منها فرارًا ».

ورواية أسد لهذا الحديث عن ابن عيينة بخلاف روايته له عن ابن لهيعة، دليل على ضبط أسد، فإن قيل أن أبا خالد الأحمر روى عن عكرمة بن خالد المخزومي، عن يحيى بن [سعد](۱)، عن أبيه، عن سعد، أنه سمع النبي عليه للخزومي، عن يحيى بن أصيب به من كان قبلكم ا(۲) - الحديث.

وفيه سماع سعد له من النبي على السبي السباد وهذا أيضًا حديث ضعيف الإسناد، ترده أحاديث الحفاظ؛ لأن سعدًا لو كان عنده فيه سماع من النبي الإسناد، تره أحتاج أن يسأل أسامة بن زيد عن ذلك في حديث مالك عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد – ما سمعت من رسول الله على – في الطاعون؟ وفي حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد يمقول لأبيه سعد بن أبي وقاص في حديث الطاعون: أنا أخبرك بذلك، فإن قيل: إن وكيع بن الجراح، روى عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، وأسامة بن زيد، وحذيفة، قالوا: قال رسول الله على: إن هذا الطاعون رجز – الحديث. قيل لقائل ذلك: هذا إسناد آخر غير إسناد عامر بن سعد، وهذا الإسناد أيضًا الصحيح فيه أن الحديث لإبراهيم بن سعد، عن أسامة بن زيد – وحده؛ كذلك روى شعبة، وأبو إسحاق الشيباني عن حبيب بن أبي زيد – وحده؛ كذلك رواه جماعة عن الثوري – وقد اضطرب فيه وكيع: فمرة رواه هكذا، ومرة جعله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه، وأسامة، [وخزيمة] (٣) بن هكذا، ومرة جعله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه، وأسامة، [وخزيمة] بن في قط شياب ثابت في ذلك، فسقط

⁽١) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع [سعيد] وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه .

⁽۲) رواه أحمد (۱/۱۷۳،۱۷۵،۱۷۳) من طريقين عن عكرمة بن خالد، وعكرمة ضعيف، ويحيى بن سعد ذكره البخارى في التاريخ ولم يذكره فيه جرحًا ولا تعديلاً.

⁽٣) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع [وحذيفة] وهو خطأ قطعاً .

⁽٤) رواه مسلم في الطب (٩٧/٢٢١٨)، وأحمد (١/ ١٨٢) من طريق وكيع بإسناده عن=

الاحتجاج بروايته فيه.

وأما حديث شعبة: فحدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقريء قال: حدثنا عبيد الله ابن محمد بن حبابة، قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال حدثنا علي بن الجعد، قال حدثنا شعبة، قال حدثنا حبيب بن أبي ثابت، قال: سمعت إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص – يقول: سمعت أسامة بن زيد يحدث سعدًا أنه سمع رسول الله عليه يقول: « إذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها ». قال حبيب: قلت لإبراهيم بن سعد، أنت سمعت أسامة يحدث سعدًا وهو جالس لا ينكره؟ قال: نعم (۱).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن جامع، قال حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا عمرو بن عون، قال: حدثنا خالد بن عبد الله، عن أبي إسحاق الشيباني، عن حبيب بن أبي ثابت، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أسامة قال: قال رسول الله عليه: "إن هذا الوجع رجز» - وذكر الحديث.

هذا ما يجيء على مذهب أهل الحديث في تهذيب إسناد هذا الخبر، على

⁼ سعد بن مالك وخزيمة بن ثابت وأسامة بن زيد .

ورواه الأعمش عن حبيب عن أبراهيم عن أسامة وسعد مرفوعًا، أخرجه مسلم.

⁽١) أخرجه البخاري (٥٧٢٨)، ومسلم في الطب (٢٢١٨/ ٩٧).

 ⁽۲) ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد (١/ ١٨٠، ١٨٠) بإسناد جيد عن سعيد بن السيب عن سعد بن أبى وقاص مرفوعًا قال: (إذا كان الطاعون بأرض فلا تهبطوا عليه، وإذا كان بأرض وأنتم بها فلا تفروا منه).

وهذا أولى من توهيم الثقات، ويحتمل أن يكون سعد تذكر الحديث لما حدثه به أسامة، أو نسبت الرواية إليه لتصديقه أسامة، أو يكون سعد كان يحدث به عن النبى - النبى - مرسلاً ولا يذكر أسامة بعد أن سمعه منه كما فعل ابن عباس فى حدث رما النسيئة . =

أنه قد يمكن أن يكون سعد قد سمع ما سمع أسامة منه (٢) ، ولكن الحكم ما ذكرنا - والله أعلم.

وأما قوله في هذا الحديث: «الطاعون رجز». فالطاعون معلوم وقد مضى في تفسير معناه - في باب ابن شهاب، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة (۱) - ما فيه كفاية، ومضت هناك أخبار في الطاعون حسان، لامعنى لذكر شيء منها معادًا ههنا.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا عيسى بن أبي ذكويه المعروف بالدعاث، قال حدثنا فروة بن أبي [المغراء] (٢)، قال حدثنا علي بن مسهر عن يوسف بن ميمون، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، عن عائشة قالت: قال رسول الله علي (فناء أمتي بالطعن والطاعون، قلت: الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: « غدة كغدة البعير تخرج في المراق، والآباط، من مات منه مات شهيدًا (٣) – وذكر تمام الخبر.

وأما الرجز فالعذاب، لا يختلف في ذلك أهل العلم باللسان من ذلك قوله ﴿ فَلَمَا كُشَفْنَا عَنْهُمُ الرَّجِنُ ﴾ وهو كثير. وقد يكون الرجس والسرجز سواء. والرجز السنجاسة، والسرجز أيضًا عبادة الأوثان، دليل ذلك قوله عنز وجل:

⁼ أما ذكر خزيمة بن ثابت فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سعد سمعه منه بعد ذلك فضمه إليها وسكت عنه أخرى .

وعمومًا فهذا من الاختلاف الذي لا يضر .

⁽١) يأتي بعد حديث .

⁽٢) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [المعزي]، والصواب، ﴿ أَبِي المَغْرَاءِ ﴾ .

⁽٣) إسناده ضعيف. يوسف بن ميمون ضعيف، وعطاء بن أبى رباح لم يسمع من ابن عمر .

ورواه أحمد (١٣٣/٦) ١٤٥، ١٤٥٠) من وجه آخر عن عائشة وإسناده صحيح.

وقال السهيثمس في المجمع (٣/٤/٢-٣١٥): « رواه أحمد والسطبراني فسى الأوسط والبزار، ورجال أحمد ثقات، وبقية الأسانيد حسان » .

﴿والرجز فاهجر﴾، ولا وجه لذكر الرجز، في هذا الحديث إلا العذاب، وكل ما ابتلي به الإنسان من الأوجاع والمحن والـشيب وغير ذلك فهو من العذاب، وقد قيل في الأدنى يوم بدر، وقال: ﴿ ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم في الدنيا ﴾. هذا كله وما أشبهه من العذاب − والله أعلم.

وأما قوله أرسل على بني إسرائيل، أو على من كان قبلكم، فالشك من المحدث: هل قبال رسول الله ﷺ: على بني إسرائيل - أو قال: أرسل على من قبلكم.

والمعنى - والله - أعلم أن الطاعون أول ما نزل في الأرض، فعلى طائفة من بنى إسرائيل قبلنا.

وأما نهيه عن القدوم عليه، وعن الفرار منه، فلئلا يلوم أحدهم بعد ذلك نفسه – إن مرض منه فسمات، أو يقول غيره لو لم يقدم عليه أو فر منه لنجا، ونحو هذا؛ فيلومون أنفسهم فيما لا لوم عليهم فيه، لأن الباقي والناهض لا يتجاوز أحد منهم أجله ولا يستأخر عنه؛ وفيه جاء النهي عن اللوم مطلقًا – يعني قولهم: لو كان كذا لم يكن كذا. ويقال: إنه ما فر أحد من الطاعون فنجا.

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال: أخبرنا عبد الله بن مسرور، حدثنا عيسى بن مسكين، حدثنا ابن سنجر، حدثنا عارم، حدثنا داود بن أبي الفرات، قال أخبرنا عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن عائشة، حدثته أنها سألت رسول الله على عن الطاعون، فأخبرها نبي الله على أنه كان عذابًا بعثه الله على من يشاء، فجعله الله رحمة للمؤمنين: فليس من عبد يقع الطاعون بأرض، فيثبت ولا يخرج، ويعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له، إلا كان له مثل أجر شهيد(١).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٧٣٤).

وقد ذكرنا أخبارًا في باب ابن شهاب عن عبد الله بن عامر - في الفرار عن الطاعون، لا وجه لتكريرها ههنا.

وفيه - عندي - والله أعلم - النهي عن ركوب الغرر، والمخاطرة بالنفس والمهجة؛ لأن الأغلب في الظاهر أن الأرض الوبيئة لا يكاد يسلم صاحبها من الوباء فيها إذا نزل بها. فنهوا عن هذا الظاهر؛ إذ الآجال والآلام مستورة عنهم. ومن هذا الباب أيضًا قوله: لا يحل الممرض على المصح، ثم قال عند حقيقة الأمر - : فمن أعدى الأول؟(١).

وأما قول أبي النضر في هذا الحديث: لا يخرجكم إلا فرارًا منه، وكذا قال يحيى وغيره عن مالك [عن أبي النضر: إلا فرارًا أو فرازً.

قال أبو عسمر: كذا هو عند بعض شيوخنا أو عند بعضهم إلا فرارً منه. وهو أصوب. وسيأتي القول فيه في باب أبي النضر - إن شاء الله تعالى.

* * *

⁽۱) يعنى ما رواه البخارى (۵۷۷،۵۷۷)، ومسلم فى الطب (۲۲۱/ ۱۰٤) من حديث أبى هريرة .

⁽٢) كذا في 'ك'، ووقع في المطبوع بدلاً مما بين المعقوفين: [فسيأتي] فقط.

(۱۸۳/۲۱) ۳- مالك، عن محمد بن المنكدر، وأبي النضر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله على قال: « الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل ».

مثل حديث محمد بن المنكدر - سواء؛ إلا أنَّ في حديث أبي النضر: « إذا وقع بأرض - وأنتم بها - فلا تخرجوا منها، لا يخرجكم إلا فراراً منه »(١).

قال أبو عـمــر: هكذا في الموطأ: إلا فرارًا - في حـديث أبي النضر، وقد جعله جماعة من أهل العلم لحنًا وغلطًا .

والوجه فيه عند أهل العربية أن دخول إلا في هذا الموضع، إنما هو لإيجاب بعض ما نفي بالجملة؛ كأنه قال: لاتخرجوا منها إذا لم يكن خروجكم إلا فرارًا، أي إذا كان خروجكم فرارًا، فلا تخرجوا؛ والنصب هنا بمعنى الحال لا بمعنى الاستثناء والله أعلم.

وفي ذلك إباحة الخروج ذلك الوقت من موضع الطاعون للسفر على الجاري من العادات إذا لم يكن القصد الفرار من الطاعون، وقد كان بعض شيوخنا وشيوخ شيوخنا يروونه في هذا الحديث: لا يخرجكم إلا فرار منه بالرفع، وهذا إن صح بمعنى قوله: فلا تخرجوا منها لا يخرجكم إلا فرار منه أي فلا تخرجوا منها الخروج الذي يخرجكموه إلا فرار منه؛ وقد كان بعض الشيوخ ممن رواه بالرفع يرويه: لا يخرجكم - إلا الإفرار منه - على المصدر؛ وهذا ينكره أهل النحو في مصدر الفرار؛ وأجازه [بعض] (٢) أهل اللغة - على لغة شاذة في الفرار - والله أعلم، وهذا المصدر خطأ عند أهل النحو واللغة، وغير معروف في الرواية. ورواه ابن بكير عن مالك، عن أبي النضر،

⁽١) مضى انظر الحديث السابق. فهو هو، وهو فى الموطأ حديث واحد لا اثنين كما هنا. وقد سبق .

⁽۲) زیادة من (د)، (هـ) .

عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أسامة بن ريد، عن النبي ﷺ مثل حديث ابن المنكدر؛ إلا أن في حديث أبي النضر: فإذا وقع بأرض - وأنتم بها، فلا تخرجوا منها إلا فرارًا منه، وهذا لا وجه له إلا أن يحمل على ما ذكرنا.

وروى القعنبي عن مالك حديث محمد بن المنكدر - وليس عنده حديث أبي النضر، وأكثر رواة الموطأ جمعوا في هذا الحديث عن مالك أبا النضر، ومحمد بن المنكدر جميعًا.

ورواه ابن أبي مريم وأبو مصعب عن مالك - كما رواه يحيى سواء عن محمد ابن المنكدر وأبي النضر - جميعًا، عن عامر بن سعد، عن أبيه، أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد؛ وقالا في آخره: قال أبو النضر: لايخرجكم إلا الفرار منه. - وهذا معناه كمعنى رواية يحيى سواء في رواية من رواه بالرفع، وهذا أبين بالألف واللام، والمعنى سواء - والله أعلم.

وأما ابن وهب فحوده: ذكر ابن وهب في الموطأ عن مالك، عن أبي النضر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص - أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد: أسمعت رسول الله على للكر الطاعون؟ فقال: نعم، فقال: [كيف](١) سمعته قال: سمعته يقول: «هو رجز سلط على بني إسرائيل أو على قوم، فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها - فلا تخرجوا فراراً

هكذا قال ابن وهب عن مالك في حديث أبي النضر – مفردًا: لا تخرجوا فرارًا منه، ولم يعطفه على حديث ابن المنكدر، بل ساقه عن مالك، عن أبي النضر من أوله إلى آخره؛ وقال في آخره: فلا تخرجوا فرارًا منه. – وهذا هو الصواب المعروف الذي لا إشكال فيه.

وقال ابن وهب أيضًا: أخبرني عمـرو بن الحرث - أن أبا النضر حدثه عن

⁽١) كذا في (حـ)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [كنت] .

عامر ابن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يخبر سعد بن أبي وقاص – وسأله عن الوجع – فقال أسامة: ذكر عند رسول الله على فقال: «هو رجز سلط على من قبلكم أو على بني إسرائيل، فإذا سمعتم به ببلدة، فلا تدخلوا عليه فيها، وإذا وقع – وأنتم بها – فلا يخرجنكم منها فراراً؛ أو قال منه فراراً ». ورواية ابن وهب صحيحة المعنى مجتمع عليها.

وفي هذا الحديث إباحة الحبر عن الأمم الماضية من بني إسرائيل -وغيرهم.

وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: ما زال رسول الله على يحدثنا عمن خلا من الأمم، حتى لو مرت عقاب فقلب جناحها [فسألتمونا عنها]^(۱)، لأخبرناكم. وقد مضى تفسير معنى الطاعون في مواضع من هذا الكتاب، فلا وجه لإعادة ذلك ههنا - والحمد لله.

* * *

⁽١) كذا في (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [فكانت – وفاتها] .

) \$- مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، أن عمر ابن الخطاب خرج إلى الشام، فلما جاء سرغ، بلغه أن الوباء قد وقع بالشام، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله على قال: « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه »، فرجع عمر من سرغ (۱).

* عبد الله بن عامــر

وهو عبد الله بن عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك بن ربيعة بن عامر بن سعد بن عبد الله بن الحارث بن رفيدة بن عتر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أقصى بن دعمي ابن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. أدرك أبا بكر وعمر والخلفاء وحفظ عنهم، ورأى النبي على وحفظ عنه أيضًا خبرًا واحدًا، وهو ما أخبرنا أبو محمد عبد الله ابن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال حدثنا يوسف بن عمر، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، قال: حدثنا أبو صالح عن الليث، عن ابن عبدان، عن مولى لعبد الله بن عامر، عن عبد الله بن عامر، قال: دعتني - أمي والنبي على عندنا، فأتيت عامر، عن عبد الله بن عامر، قال دعتني - أمي والنبي على عندنا، فأتيت فقال النبي على الله بن عامر، قال دعتني الله عن عبد الله بن عامر، قال دعتني الله عن عبد الله بن عامر، قال دعتني الله عن عبد الله بن عامر، قال دعتني الله والم تفعلي، كتبت عليك كذبة الله الله وقد ذكرناه في كتابنا في الصحابة وذكرنا أباه - والحمد لله.

قال أبو عمر: سرغ موضع بطريق الشام، قيل إنه وادي تبوك، وقيل بقرب تبوك، وقول بقرب تبوك، وقول في هذا الحديث وغيره: إن عمر بلغه - إذ بلغ سرغ متوجهًا إلى الشام - أن الوباء قد وقع بالشام، فإن المعنى عندهم: أن الوباء وقع بدمشق، وكانت أم الشام، وإليها كان مقصده. وروي عن مالك أنه سئل عن قول عمر: لبيت بركبة، أحب إلي من عشرة أبيات بالشام، فقال: إنما قال ذلك عمر حين وقع الوباء بالشام.

⁽١) أخرجه البخاري (٥٧٣٠)، ومسلم في الطب (٢٢١٩/ ١٠٠) وغيرهما .

⁽٢) رواه أبو داود (٤٩٩١)، وأحمد (٣/ ٤٤٧) .

وقد روي عن عمر: لأن أعمل عـشر خطايا بركبة، أحب إليّ من أن أعمل واحدة بمكة. وركبة واد من أودية الطائف.

ذكر أهل السير أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، واستخلف على المدينة زيد ابن ثابت، وذلك سنة سبع عشرة، فلما بلغ سرغ، أتاه الخبر عن الطاعون، فانصرف من سرغ.

قال أبو عمر: الوباء: الطاعون، وهو موت نازل شامل، لا يحل لأحد أن يفر من أرض نزل فيها إذا كان من ساكنيها، ولا أن يقدم عليه إذا كان خارجًا عن الأرض التي نزل بها، إيمانًا بالقدر، ودفعًا لملامة النفس. روينا من حديث عائشة أن رسول الله عليه قال: « فناء أمتي بالطعن والطاعون، قالت: الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال غدة كغدة البعير تخرج في المراق والآباط »(١). وقد ذكرنا هذا الخبر في باب عبد الله بن جبابر بن عتيك(٢). وروينا أن زيادًا كتب إلى معاوية أني قد ضبطت العراق بيميني - وشمالي فارغة، فأخبر بذلك عبد الله بن عمر، فقال: مروا العجائز يدعون الله عليه ففعلن، فخرج بأصبعه طاعون فمات منه. وروى من حديث جبابر وغيره عن النبي عليه أنه قبال: «الفار من الطاعون كالفار من الزحف، والصابر فيه كالصابر في الزحف »(١). وقد روي عن عمر أنه ندم على انصرافه من سرغ، على أنه انصرف عنه اتباعًا للسنة في حديث ابن عوف خوفًا أن يكون فارًا من القدر.

أخبرنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا ابن أبي دليم، قال: حدثنا ابن وضاح، حدثنا دحيم، قال حدثنا ابن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن عروة بن رويم، عن القاسم، عن عبد الله بن عمر قال: جئت عمر حين قدم من الشام، فوجدته نائمًا في خبائه، فقعدت فسمعته حين يثور من نومه يقول:

⁽١) تقدم .

⁽٢) أنظر كتاب الجنائز، باب النهى عن البكاء على الميت.

⁽٣) رواه أحسمه (٣/ ٣٦٤، ٣٥٢، ٣٦٠) وقال ابن حسجس في الفستح (١٩٨/١٠) سنده صالح للمتابعات .

كتاب الجامـــع

اللهم اغفر لي رجوعي من سرغ. قال عروة: فبلغنا أنه كتب إلى عامله بالشام: إذا سمعت بالطاعون قد وقع عندكم، فاكتب إلي حتى أخرج. قال: وحدثنا ضمرة، عن ابن شوذب، عن أبي التياح يزيد ابن حميد الضبعي، قال: قلت لمطرف بن الشخير ما تقول - رحمك الله - في الفرار من الطاعون؟ قال: هو القدر يخافونه وليس منه بد.

حدثنا محمد بن عبد الملك، حدثنا عبد الله بن مسرور، حدثنا عيسى بن مسكين، حدثنا محمد بن سنجر. وأخبرنا إبراهيم بن شاكر، حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، حدثنا أبو الحسن أحمد ابن عبد الرحيم، حدثنا عمرو بن ثور، قالا: حدثنا الفريابي محمد بن يوسف، قال حدثنا سفيان، عن ميسرة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿ أَلَم تَر إلَى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت ﴾ قال: كانوا أربعة آلاف خرجوا فراراً من الطاعون فماتوا، فدعا الله نبي من الأنبياء أن يحييهم حتى يعبدوه، فأحياهم الله. قال الفريابي، وحدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن عمرو بن دينار في هذه الآية قال: وقع الطاعون في قريتهم، فخرج أناس وبقي عمرو بن دينار في هذه الآية قال: وقع الطاعون في قريتهم، فخرج أناس وبقي أناس، ومن خرج أكثر عمن بقى، قال: فنجا الذين خرجوا، وهلك الذين أناس، ومن خرج أكثر عمن بقى، قال: فنجا الذين خرجوا، وهلك الذين أتواموا. فلما كانت الثانية، خرجوا بأجمعهم إلا قليلاً، فأماتهم الله ودوابهم ثم أحياهم، فرجعوا إلى بلدهم وقد توالدت ذريتهم. ذكر أبو حاتم عن الأصمعي قال: هرب بعض البصريين من الطاعون فركب حماراً له ومضى بأهله نحو قال: هسمع حاديًا يحدو خلفه:

لن يسبق الله على حمار ولا على ذى ميعة طيار أو يأتي الحتف على مقدار قد يصبح الله أمام السار

وذكر ابن قتيبة في المعارف أن ذلك النبي حزقميل بن بوذي. وقال المداثني يقال إنه قلما فر أحد من الطاعون فسلم من الموت.

قال أبو عمر: لم يبلغني أن أحدًا من حملة العلم فر من الطاعون، إلا ماذكر المدانني أن علي بن زيد بن جدعان، هرب من الطاعون إلى السيالة، فكان يجمع كل جمعة ويرجع، فكان إذا جمع صاحوا به: فر من الطاعون، فطعن فمات بالسيالة. قال: وهرب عمرو بن عبيد، ورباط بن محمد بن رباط إلى الرباطية، فقال إبراهيم بن على القعنبى:

ولما استفز المــوت كل مــكذب صبرت ولم يصبر رباط ولا عمرو

أخبرنا خلف بن القاسم، قال حدثنا الحسن بن رشيق، قال حدثنا يموت بن المزرع، قال: حدثنا الرياشي، قال حدثنا الأصمعي، قال: لما وقع الطاعون الجارف بالبصرة، فنى أهلها واستنع الناس من دفن موتاهم، فدخلت السباع البصرة على ريح الموت، وخلت سكة بني جرير من الناس، فلم يبق الله فيها سوى جارية، فسمعت صوت الذئب في سكتهم ليلاً، فأنشأت تقول:

الا أيها الذئب المنادي بسحرة إلى أنبئك الذي قد بدا ليا بدا ليي أني قد نعديت وإني بقية قوم ورثوني البواكيا وإني بلا شك سأتبع من مضى ويتبعني من بعد من كان تاليا

وذكر المدائني قال: وقع الطاعون بمصر في ولاية عبد العزير بن مروان إياها، فخرج هاربًا منه فنزل قرية من قرى الصعيد يقال لها سكر، فقدم عليه حين نزلها رسول لعبد الملك، فقال له عبد العزيز: ما اسمك؟ قال: طالب بن مدرك فقال: أوه ما أراني راجعًا إلى الفسطاط أبدًا! فمات في تلك القرية وذكر ابن أبي شيبة قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا هشام بن سعد، قال حدثني عروة بن [رويم](۱)، عن القاسم، عن عبد الله بن عمر، قال: جئت عمر حين قدم من الشام، فوجدته قائلاً في خبائه، فانتظرته في فيء الخباء، فسمعته حين تضور من نومه وهو يقول: اللهم اغفر لي رجوعي من سرغ عيني حين رجع من أجل الوباء.

⁽۱) كــذا في: (أ)، (د) ووقع في المطبـوع: [أبى رويح] وهو خطأ وهو عــروة بن رويم اللخمي انظر ترجمته في تهذيب الكمال .

قد تقدم هذا الخبر من غير هذا الطريق.

وقد ذكرنا الآثار المرفوعة في الطاعون في باب محمد بن المنكدر من كتابنا هذا (١) - والحمد لله. وهذا الحديث أبين من أن يحتاج إلى شرح وتفسير. وفيه قبول خبر الواحد. وفيه أيضًا رواية الكبير عمن دونه في العلم والمنزلة إذا كان ثقة. وفيه أنه قد يذهب عن العالم الحبر ما يوجد عند غيره من العلماء عمن ليس مثله، وكان عمر رحمه الله من العلم بموضع لا يوازيه أحد، قال عبد الله بن مسعود: لو وضع علم عمر في كفة، وعلم أهل الأرض في كفة، رجح علم عمر. ودليل ذلك أن رسول الله وسلم إلى أنه دخل الجنة فسقي بها لبنًا، فناول فضله عمر، فقيل له ما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال العلم. وأخباره في الفقه، أكثر من أن تحصى. وقد جلبنا الكثير منها في كتاب الصحابة. وفيه أيضًا أن الحجة لازمة بخبر الواحد العدل، وأن المرء يجب عليه الانقياد للسنة أيضًا أن الحجة لازمة بخبر الواحد العدل، وأن المرء يجب عليه الانقياد للسنة إذا ثبتت عنده من نقل الكافة كانت أو من نقل الآحاد العدول. وفيه سرعة ما كانوا عليه من الانقياد للعلم والاستعمال له - وبالله التوفيق.

* * *

⁽١) تقدم. انظر الحديث الثاني، والثالث من هذا الباب.

(١٥/١٠) ٥- مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمان بن عوف.

قال أبو عمر: معنى حديث عبد الرحمن بن عوف في الطاعون، أن رسول الله ﷺ قال: إذا سمعتم به بأرض، فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض – وأنتم بها – فلا تخرجوا فرارًا منه، فرجع عمر بن الخطاب من سرغ.

وقد ذكرنا هذا الحديث بتمامه فيما تقدم من كتابنا هذا، وذلك في باب ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة (۱)، وذكرنا ما فيه من المعاني في حديث ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن (۲). ورواية سالم لهذا الحديث، عن عبد الرحمان بن عوف، أو عن عمر بن الخطاب، لا تتصل (۳)، والحديث ثابت متصل صحيح من وجوه من حديث مالك وغيره، وسيأتي في موضع من كتابنا هذا – إن شاء الله.

وهكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة عن مالك - كما ذكرنا - عن ابن شهاب، عن سالم بهذا اللفظ - إلا بشر بن عمر، فإنه قال فيه عن مالك، عن ابن شهاب، أن سالم بن عبد الله، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، أخبراه أن عمر بن الخطاب حين خرج إلى الشام، إنما رجع بالناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن ابن عوف، أنه سمع رسول الله وسلح يقول: " إذا سمعتم به في أرض، فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا - فراراً منه "، فجمع بشر عن مالك الحديثين جميعاً ورفعهما، وليس حديث سالم مصرحاً بما وقع في شيء من الموطآت (٤)، وقد رواه يونس بن يزيد، ومحمد بن إسحاق، عن ابن شهاب، عن سالم وعبدالله ابن عامر جميعاً، أن عمر بن الخطاب، إنما عن ابن شهاب، عن سالم وعبدالله ابن عامر جميعاً، أن عمر بن الخطاب، إنما

⁽١) انظر الحديث السابق.

⁽٢) انظر الحديث الأول من هذا الباب .

⁽٣) وذلك لأن سالم لم يدرك القصة، ولا جده عمر، ولا عبد الرحمن بن عوف.

⁽٤) بشر بن عمر ثقة، وروايته هذه عن مالك أخرجها الدارقطني في الغرائب، وأخرجه أيضًا من رواية جويرية بن أسماء عن مالك بمعناه .

رجع بالناس من سرغ عن حديث عبدالرحمان بن عوف. هكذا قالا لم يذكراه مرفوعًا، ولا ساقا له متنًا على نحو ما قال مالك في حديث سالم هذا سواء.

وقد وهم في هذا الحديث أيضًا ابن أبي ذئب، فرواه عن ابن شهاب، عن سالم [بن] (١) عبد الله بن ربيعة، لم يتابع عليه، وإنما هـو عن ابن شهاب، عن سالم وعبد الله ابن عامر بن ربيعة جميعًا، [لا أن] (٢) سالًا، رواه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، وقول ابن أبي ذئب ذلك وهم غلط - إن صع ذلك عن ابن أبي ذئب أبي ذئب أبي ذئب عمر عنا بن شهاب جميعًا عن سالم، وعن عبد الله بن عامر وعند ابن شهاب في الطاعون أحاديث، منها: حديثه عن سالم هذا، وحديثه عن عامر بن ربيعة - على ما ذكرناه عنه - فيما مضى من كتابنا هذا، وحديثه عن عبد الحميد بن عبدالرحمان، وقد جاء في هوضعه من كتابنا هذا، لأنه من رواية مالك عنه أيضًا. ومنها حديثه عن عامر بن سعد، عن أسامة بن زيد، وليس هذا عند مالك عن ابن شهاب، وهو عنده عن محمد بن المنكدر وأبي النضر، وهذه كلها أحاديث متصلة صحاح ثابتة - والحمد لله (٤).

* * * * *

⁽١) كذا هو بالأصل: سالم بن عبد الله، وأيضاً عنـ د الطبراني من رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عامر بن ربيعة .

والأغلب أن هذا وهم، وأن الصواب هو: كما في رواية أحمد عن ابن أبي ذئب أيضاً عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله بن عامر لا «عن سالم بن عبد الله». كما أن الكلام يستقيم على هذه الصورة .

هذا: وقد ذكر الحافظ الحديث في أطراف المسند من رواية بن أبي ذئب على الجادة فقال: «عن الزهري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة». ولم يذكر سالماً.

⁽٢) كانت بالأصل ﴿ لأن ﴾ والصواب كما أثبتناه حتى يستقيم المعنى .

⁽٣) رواية ابن أبي ذئب أخرجها أحمد (١٩٣/١)، والطبراني (١/ ٣٠) كما قدمنا .

⁽٤) أنظر الأحاديث السابقة .





كتاب القيدر دار النجم عم القول والق

١_ باب النهي عن القول بالقدر

(۱۱/) 1- مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله عن أبي هريرة، أن رسول الله عن أبي قال: تحاج آدم وموسى، قال له موسى: أنت آدم الذي أغويت الناس، وأخرجتهم من الجنة؟ قال آدم: أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء، واصطفاه على الناس برسالته وبكلامه؟ قال: نعم، قال: افتلومني على أمر قد قدر على قبل أن أخلق»(۱)

قال أبو عمر: إلى ههنا انتهى حديث مالك عند جميع رواته لهذا الحديث، وزاد فيه ابسن عيينة عن أبي الزناد بإسناده: « قبل أن أخلق بأربعين سنة »(۲). وكذلك قال طاوس، عن أبي هريرة:

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن عمر، حدثنا علي بن حرب، حدثنا سفيان، عن عصرو، عن طاوس، سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله عليه الله عن عصرو، عن طاوس، سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله عليه الله أنت أبونا أخرجتنا من الجنة؛ قال أدم: يا موسى، أنت الذي اصطفاك الله بكلامه، وخط لك التوراة بيده؛ أتلومني على أصر قدره علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ "(٣) وهذا حديث صحيح على أمر قدره علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ "(٣) وهذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد، لا يختلفون في ثبوته، رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين؛ وروي من وجوه عن النبي عليه من رواية الثقات، الأثمة الأثبات.

⁽١) رواه مسلم في القدر (٢٦٥٢/ ١٤) .

⁽۲) رواه البخاری (۲۲۱۶) .

⁽٣) رواه أحمد (٢/ ٢٤٨)، والبخاري (٦٦١٤)، ومسلم في القدر (٢٦٥٢/ ١٣) .

حدثنا أحمد بن فتح بن عبد الله، حدثنا [أبو عمر وعثمان] (١) بن محمد بن إبراهيم، حدثنا أبو محمد عبد الله بن سلم المقدسي، حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لقي آدم موسى، فقال له موسى: أنت أبو الناس الذي أغويتهم وأخرجتهم من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي كلمك الله واصطفاك برسالته، فكيف تلومني على عمل كتب الله على أن أعمله قبل أن أخلق؟ قال: فحج آدم موسى (٢).

ورواه الزهري فاختلف أصحابه عليه في إسناده: فرواه إبراهيم بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة؛ ورواه عمر بن [سعد]⁽⁷⁾، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ ورواه معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة؛ ومنهم من يجعله عن معمر، عن أبي سلمة. عن أبي هريرة؛ ومنهم من يرويه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة - وكلهم يرفعه؛ وهي كلها صحاح، للقاء الزهري جماعة من أصحاب أبي هريرة .

وقد روي هذا الحديث عن عمر، عن النبي ﷺ مسندًا بأتم الفاظ، وأحسن سياقة .

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا علي بن محمد، قال حدثنا أحمد ابن داود، قال حدثنا سحنون، قال حدثنا عبد الله بن وهب، قال أخبرني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: « إن موسى – عليه السلام – قال: يارب، أبونا آدم أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم، فقال له: أنت آدم؟ قال: آدم: نعم، قال: أنت الذي

⁽١) كذا في (ب)، (هـ) ووقع في المطبوع: [أبو عمرو عثمان] أي إنما هما اثنان .

⁽۲) رواه أحمد (۲/ ۲۸۷)، والبخاری (۶۷۳۸)، ومسلم فی القدر (۲۲۵۲/ ۱۵) من طریق أیوب بن النجار عن یحیی بن أبی کثیر .

⁽٣) كذا في: (هـ) ووقع في المطبوع: [سعيد] ولعله عمر بن سعد بن أبي [وقاص] .

نفخ الله فيك من روحه، وعلمك الأسماء كلها، وأمر ملائكته فسجدوا لك؟ قال: نعم، قال: فما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ قال له آدم: ومن أنت؟ قال: أنا موسى، قال: أنت نبي بني إسرائيل الذي كلمك الله من وراء حجاب، لم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه؟ قال: نعم: قال: أما وجدت في كتاب الله الذي أنزل عليك: أن ذلك كان في كتاب الله قبل أن أخلق؟ قال: نعم، قال: أفتلومني في شيء سبق من الله فيه القضاء قبل؟ قال عند ذلك رسول الله قحج آدم موسى »(١)

في هذا الحديث من الفقه: إثبات الحجاج والمناظرة، وإباحة ذلك - إذا كان طلبًا للحق وظهوره؛ وقد أفردنا لهذا المعنى باب كاملاً أوضحناه فيه بالحجج والبرهان، والبسط والبيان؛ في كتابنا كتاب العلم، فأغنى ذلك عن إعادته ههنا(٢).

وفيه: إباحة التقرير والتعريض في معنى التوبيخ في درج الحجاج حتى تقر الحجة مقرها. وفيه: دليل على أن من علم وطالع العلوم، فالحجة له ألزم، وتوبيخه على الغفلة أعظم.

وفيه: إباحة مناظرة الصغير للكبير، والأصغر للأسن – إذا كان ذلك طلبًا للازدياد من العلم، وتقريرًا للحق وابتخاء له. وفيه: الأصل الجسيم الذي أجمع عليه أهل الحق، وهو أن الله – عز وجل – قد فرغ من أعمال العباد، فكل يجري فيما قدر له وسبق في علم الله تبارك اسمه.

وأما قوله: « أفتلومني على أمر قد قدر علي؟ » فهذا - عندي - مخصوص به آدم، لأن ذلك إنما كان منه ومن موسى - عليهما السلام - بعد أن تيب على آدم، وبعد أن تلقى من ربه كلمات تاب بها عليه؛ فحسن منه أن يقول ذلك لموسى، لأنه قد كان تيب عليه من ذلك الذنب؛ وهذا غير جائز أن يقوله اليوم أحد إذا أتى ما نهاه الله عنه، ويحتج بمثل هذا فيقول أتلومني على أن قتلت أو

⁽١) حسن. رواه أبو داود (٤٧٠٢) .

⁽٢) انظر جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٩ – ١٠٨) .

زنيت أو سرقت - وذلك قد سبق في علم الله وقدره علي قبل أن أخلق؟ هذا ما لا يسوغ لأحد أن يقوله، وقد اجتمعت الأمة أن من أتى ما يستحق الذم عليه فلا بأس بذمه، ولاحرج في لومه؛ ومن أتى ما يحمد له، فلا بأس بمدحه عليه وحمده؛ وقد حكى مالك عن يحيى بن سعيد - معنى ما ذكرنا: أن ذلك إنما كان من آدم - عليه السلام - بعد أن تيب عليه. ذكره ابن وهب عن مالك، وهذا صحيح؛ لأن روحه لم يجتمع بروح موسى ولم يلتقيا - والله أعلم - إلا بعد الوفاة، وبعد رفع أرواحهما في علين؛ فكان التقاؤهما كنحو التقاء نبينا - عنية من العراج من الأنبياء على ما جاء في الأثر الصحيح - وإن كان ذلك - عندي - لا يحتمل تكييفًا، وإنما فيه التسليم، لأنا لم نؤت من جنس هذا العلم إلا قليلاً.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، قال: سمعت أبا هريرة يحدث عن النبي عليه (۱). قال حماد: وأخبرنا حميد، عن الحسن، عن جندب، عن النبي عليه قال: « لقي آدم موسى، فحج آدم موسى الا).

قال أبو عمر: معنى حجه: غلبه وظهر عليه في الحج وفي ذلك دليل على فضل من أدلى عند التنازع بحجته.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا حماد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي الله قال: « لقي آدم موسى، فقال له

⁽١) حسن. أخرجه أحمد (٢/ ٤٦٤)، والنسائي في التفسير من الكبري (٦/ ٢٨٥).

⁽۲) أخرجه النسائى فى التفسيسر من الكبرى (٦/ ٣٩٤)، وأحسمد (٢/ ٤٦٤) من طريق حماد عن حسيد عن الحسن عن رجل – قال حماد: أظنه جندب بن عبد الله البجلى – عن النبى عليه – . والحسن لم يصح له سماع من جندب .

موسى: ياآدم، أنت الذي خلقك الله بيده، وأسكنك جنته، وأسجد لك ملائكته، ونفخ فيك من روحه؛ فعلت ما فعلت، فأخرجت ذريتك من الجنة؟ قال آدم: يا موسى، أنت الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وقربك نجيًا، وآتاك التوراة؛ فبكم تجد الذنب الذي عملته مكتوبًا علي قبل أن أخلق؟ قال: بأربعين سنة؛ قال: فلم تلومني؟ قال النبي على فحج آدم موسى – يقولها ثلاثًا »

قال أبو عسر: هذا الحديث من أوضح ما روي عن النبي ﷺ في إثبات القدر ودفع قول القدرية، وبالله التوفيق والعصمة.

وروي أن عمر بن عبد العريز كتب إلى الحسن البصري: إن الله لا يطالب خلقه بما قضى عليهم وقدر، ولكن يطالبهم بما نهاهم عنه وأمر؛ فطالب نفسك من حيث يطالبك ربك والسلام. ورويا أن الناس لما خاضوا في القدر بالبصرة، اجتمع مسلم ابن يسار، ورفيع أبو العالية، فقال أحدهما لصاحبه: تعال حتى ننظر فيما خاض الناس فيه [من](١) هذا الأمر؟ قال: فقعدا ففكرا، فاتفق رأيهما أنه يكفي المؤمن من هذا الأمر أن يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له، وأنه مجزى بعمله.

^{* * *}

⁽١) زيادة من (هـ) .

(٢/٦) ٢- مالك، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، أنه أخبره عن مسلم بن يسار الجهني، أن عصر بن الخطاب سئل عن هذه الآية: ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم، وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى ﴾ - الآية. فقال عصر بن الخطاب: سمعت رسول الله على يسأل عنها، فقال رسول الله على: «إن الله تبارك وتعالى خلق آدم، ثم مسمح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون؛ ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون. فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ قال: فقال رسول الله تغييد: «إن الله تبارك وتعالى إذا خلق العبد للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة؛ وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار حتى يموت على عمل أهل النار عمل من أعمال أهل النار، فيدخله به النار» (١٠).

* زيد بن أبى أنيسه الجزري

وهو زيد بن أبي أنيسة، يكنى أبا سعيد؛ اختلف في ولائه، فقيل إنه مولى زيد ابن الخطاب، أو لبني عدي، وقيل مولى لبني كلاب، وقيل غير ذلك مما يطول ذكره؛ وله يختلف أنه مولى، وقيل اسم أبي أنيسة زيد أيضًا - والله أعلم، فهو زيد ابن زيد؛ وكان زيد بن أبي أنيسة من سكان الرها من عمل الجنزيرة، ومات بالرها سنة خمس وعشرين ومائة - فيه ذكر الواقدي والطبري؛ وكان كثير الحديث، راوية للعلم، ثقة، صاحب سنة. روى عنه مالك والثوري وجهاعة من الجلة، وكان الشوري يثني عليه، ويدعو له كثيرًا بعد موته بالرحمة. وقال البخاري عن عمرو بن محمد الناقد، عن عمرو بن

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ٤٤-٤٥)، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥) وغيرهم. وقال الترمذي: « مسلم بن يسار لم يسمع من عمر » .

عشمان الكلابي، قال: مات زيد بن أبي أنيسة سنة أربع وعشرين ومائة، وهو ابن ست وثلاثين سنة؛ وقيل ولد زيد بن أبي أنيسة سنة إحدى وتسعين، وتوفي سنة أربع وعشرين، وقيل سنة خمس، وقيل سنة ست، وقيل سنة سبع، وقيل سنة ثمان وعشرين ومائة؛ وقيل توفى وهوابن بضع وأربعين. وقال محمد بن سعد: سمعت رجلاً من أهل حران يقول: مات سنة تسع عشرة ومائة.

قال أبو عمر: هو معدود في أهل الجزيرة: وهو رهاوي.

قال أبو عمر: هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسلم بن يسار هذا، لم يلق عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة (١)؛ وهو أيضًا مع هذا الإسناد لاتقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وقيل إنه مدني، وليس بمسلم بن يسار البصري.

حدثنا عبد الوارث بن سفیان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد ابن زهير، قال قرأت على يحيى بن معين حديث مالك هذا، عن زيد بن أبى أنيسة، فكتب بيده على مسلم بن يسار: لايعرف(٢).

أخبرنا أبو عبد الله عبيد بن محمد، ومحمد بن عبد الملك، قالا: حدثنا عبدالله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين؛ وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قالا جميعًا: حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك بن واقد، قال: حدثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم (٣)، عن زيد بعني ابن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة الأزدي.

⁽١) قال المزى: « وهـو الصحيح » أى زيادة نـعيم بن ربيعـة، ونعيم لم يوثـقه إلا بن حبان .

⁽٢) وثقه العجلي وابن حبان .

 ⁽٣) أبو عبد الرحيم الحرانى هو: خالد بن يزيد وثقه الذهبى وابن حجر، والراوى عنه
 ابن أخته - ثقة - وهو روايته .

وأخبرنسي عبد الرحمن بن يحيى، وأحمد بن فتح، وخلف بن القاسم، قال: حدثنا حمزة بن محمد، حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن وهب، قال: حدثني أبو عبد الرحيم، قال: وهب، قال: حدثني زيد - وهو ابن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب إذ جاءه رجل، فسسأله عن هذه الآية: ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم ﴿ قال: فقال عمر كنت عند النبي على إذ جاءه رجل فسأله عنها، فقال النبي على الله عنها، فقال النبي على الله عنها، فقال المعند؛ فقال لطائفة منهم: هؤلاء للجنة خلقتهم، وقال لطائفة: هؤلاء للنار خلقتهم؛ فمن خلقه الله للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يميته على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به المنار، استعمله بعمل أهل النار، عيميته على عمل أهل النار، فيدخله به النار» أله المنار» أله المنار

قال أبو عمر: زيادة من زاد في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن (٢). وجملة القول في هذا الحديث، أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن

⁽۱) رواه أبو داود (٤٠٠٤) من طريق عمر بن جُعثم القرشى عن زيد ابن أبى أنيسة، وعمر ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال ابن حجر: مقبول . وتابعه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوى، وهو ضعيف .

⁽٢) قد زادها أبو عبد الرحيم الحراني كسما هنا في التمهيد وهو ثقة، وتابعه عسمر بن جُعثم ويزيد بن سنان .

وذكر الدارقطنى فى العلل (٢/ ٢٢٢) أن قول من زاد فيه نعيم بن ربيعة أولى بالصواب. ورجح هذا أبو حاتم أيضًا .

وقال ابن كثير: « الظاهر أن الإمام مالكًا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمدًا لما جهل حال نعيم ولم يعرفه فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتبضيهم، ولهذا يرسل كثيرًا من المرفوعات ويقبطع كثيرًا من الموصولات، والله أعلم. اله. القسير (٢/ ٢٦٣).

يسار ونعميم بن ربيعة جميعًا، غير معروفين بحمل العلم؛ ولكن معنى هذا الحديث، قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها، من حديث عمر بن الخطاب وغيره جماعة يطول ذكرهم :

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن عثمان بن غياث، قال: حدثني عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، وحميد بن عبد الرحمن، لقيا عبد الله بن عمر، فذكرا له القدر وما يقولون فيه، فذكر الحديث عن أبيه عن النبي على بطوله. وقال في آخره: وسأله رجل من مزينة أو جهينة، فقال: "يا رسول الله ففيم نعمل في شيء قد خلاومضى، أو في شيء مستأنف الآن؟ فقال في شيء قد خلا ومضى، فقال الرجل أو بعض القوم: ففيم العمل؟ فقال: إن أهل الجنة ييسرون لعمل أهل الجنة، وإن أهل النار ييسرون لعمل أهل الجنة، وإن أهل النار ييسرون لعمل أهل الخاة، وإن أهل النار يوسرون لعمل أهل الجنة، وإن أهل النار العمل أهل النار "(۱)").

وروي هذا المعنى عن عمر عن النبي على من طرق، وعمن روى هذا المعنى في القدر عن النبي على على بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأبن عمر، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو سريحة الغفاري، وعبدالله بن مسعود، وعبد الله بن [عمرو] (٢)، وذو اللحية الكلابي، وعمران بن حصين، وعائشة، وأنس بن مالك، وسراقة بـن [جعشم] (٣)، وأبو موسى الأشعري، وعبادة بن الصامت؛ وأكثر أحاديث هؤلاء، لها طرق شتى.

حدثنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا جوير جعفر ابن محمد الفريابي، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن

⁽١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٦)، وبمعناه عند البخاري (٤٩٤٨) .

⁽۲) كذا في (أ)، (د) ووقع في المطبوع: [عمر] وهو خطأ ظاهر فقـد مر ذكر ابن عمر .

⁽٣) كذا في (1)، (د) ووقع في المطبوع: [جعثم] بالثاء وهو خطأ .

السلمي، عن علي ابن أبي طالب، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، قال: فأتى رسول الله على فقعد، وقعدنا حوله ومعه مخصرة، فنكس رأسه وجعل ينكت بمخصرته؛ ثم قال: «ما منكم من أحد من نفس منفوسة، إلا وقد كتب مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة »؛ فقال رجل: يا رسول الله أف لا نتكل على كتابنا، وندع العمل؟ فمن كان منا من أهل السعادة، فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاء، فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاء، فسيصير إلى عمل أهل الشقاء؟ فقال: «اعملوا، فكل ميسر لما خلق له؛ أما أهل السعادة، فييسرون لعمل أهل الشقاوة »؛ ثم قرأ: لعمل أهل الشقاوة »؛ ثم قرأ: ﴿ فأما من أعطى واتقى، وصدق بالحسنى، فسنيسره لليسرى، وأما من بخل واستغنى، وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ﴾(١).

حدث نا عبد الرحمن بن يحيى، وأحمد بن فتح، قالا: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا سليمان بن الحسن البصري بالبصرة، قال حدثنا عبيد الله بن معاذ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا سليمان بن حيان، عن يزيد الرشك، عن مطرف بن عبد الله، عن عمران بن حصين، قال: قال رجل: «يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال نعم، قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: كل ميسر لما خلق له ١٤٠٠.

قال حمزة: وهذا حديث صحيح، رواه جماعة عن يزيد الرشك، منهم شعبة ابن الحجاج، وعبد الوارث بن سعيد.

قال أبو عمر : وقد رواه حماد بن زيد أيضًا عن يزيد الرشك :

حدثناه عبدالوراث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين. قال قاسم: وحدثنا مضر بن

⁽۱) رواه البخاري (۱۳۲۲)، ومسلم في القدر (۲۲٤٧/ ۲،۲)، وأبو داود (۲۹۹۶) وغيرهم .

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٥٩٦)، ومسلم في القدر (٢٦٤٩/ ٩) .

محمد الأسدي، قال: حدثنا شيبان ابن فروخ الأيلي، قال: حدثنا عبد الوارث عن زييد، قال: قلت: «يا رسول عن زييد، قال: قلت: «يا رسول الله أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال نعم، قال ففيم يعمل العاملون؟ قال: كل ميسر لما خلق له ».

ورواه حجاج بن منهال، عن حماد بن [زيد](۱)، عن يزيد الضبعي - وهو يزيد الرشك:

حدثناه خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا حماد بن خالد، قال حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا يزيد الضبعي، عن مطرف - يعني ابن عبد الله بن الشخير، عن عمران بن حصين، قال: قيل: «يا رسول الله أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال نعم، قال ففيم العمل إذًا؟ قال: كل ميسر لما خلق له ».

وقد روي من حديث يحيى بن يعمر أيضًا عن عمران بن حصين، عن النبي عن النبي مثله:

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم، قال حدثنا عبد الله بن روح، قال حدثنا شبابة بن سوار، قال: حدثنا المغيرة بن مسلم، عن أبي عمر، عن يحيى بن يعمر، أنه كان مع عمران بن حصين، وأبي الأسود الدئلي في مسجد البصرة، فقال عمران: يا أبا الأسود، أرأيت ما يعمل العباد: يعملون فيما سبق في علم الله السابق، أو يستأنفون العمل؟ قال: لا، بل يعملون فيما سبق في علم الله، قال: أخشى أن يكون ذلك جورًا، قال: ﴿ لايسأل عما يفعل، وهم يُسألون ﴾ قال عمران: ثبتك الله، إنما أردت أن أحزرك أن رجلاً سأل النبي عليه عما سألتك، فقال رسول الله عليه كما قلت حدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا سعيد بن عشمان، وسعيد بن خمير، قالا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن

⁽١) كذا في (أ)، (د) ووقع في المطبوع: [يزيد] وهو خطأ ظاهر .

صالح، قال: حدثنا عثمان بن عسر، قال أخبرنا عزرة بن ثابت، عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر، عسن أبي الأسود الدئلي، قال: قال لي عمران بن حصين: «أرأيت مايعمل الناس ويكدحون فيه، أشيء قضى عليهم ومضى عليهم، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم عليهم، قال: فهل يكون شيء من ذلك قلت لا، بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم، قال: فهل يكون شيء من ذلك ظلمًا؟ قال: ففزعت من ذلك فزعًا شديدًا، وقلت: إنه ليس شيء إلا خلق الله وملك يده، فلا يسأل عما يفعل، وهم يسألون؛ فقال: سددك الله، إني والله ما سألتك إلا لأحزر عقلك، إن رجلاً من مزينة أتى النبي عليهم ومضى ما سألتك إلا لأحزر عقلك، إن رجلاً من مزينة أتى النبي عليهم ومضى عليهم؟ أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم، واتخذت عليهم به الحجة؟ قال: لا، بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم، واتخذت عليهم به الحجة؟ قال: لا، بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم، قال: فلم نعمل إذًا؟ قال: «من خلقه لا، بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم، قال: فلم نعمل إدًا؟ قال: «من خلقه الله لواحدة من المنزلتين، فهو يستعمل لها، وتصديق ذلك في كتاب الله:

قال أبو عمر: قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه، وأهل السنة مجتمعون على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها وترك المجادلة فيها، وبالله العصمة والتوفيق.

حدثنا محمد بن زكرياء، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال حدثنا أحمد بن بشار: بن خالد، قال: حدثنا مروان بن عبد الملك، قال: حدثنا محمد بن بشار: حدثنا وكيع ابن الجراح، حدثنا سفيان، عن محمد بن جحادة، عن قتادة، عن أبي السوار العدوي، عن الحسن بن علي، قال: « رفع الكتاب، وجف القلم، وأمور تقضى في كتاب قد خلا »؛ قال: وحدثنا مروان بن عبد الملك، قال: حدثنا أبو حاتم: قال حدثنا الأصمعي، قال حدثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه قال: أما والله لو كشف الغطاء ، لعلمت القدرية أن الله ليس بظلام للعبيد؛ قال: وحدثنا محمد بن بشار، قال حدثنا روح بن عبادة، قال حدثنا حبيب بن

⁽۱) أخرجه مسلم في القدر (۲۲۵۰/ ۱۰) .

الشهيد، عن محمد بن سيرين، قال: ما ينكر هؤلاء أن يكون الله عز وجل قد علمًا، فجعله كتابًا.

قال أبو عمر: قال الله عز وجل: ﴿ إِنَا كُلُ شَيَّء خُلَقَنَاه بَقَـدُر ﴾. وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين ﴾. فليس لأحد مشيئة تنفذ، إلا أن تنفذ منها مشيئة الله تعالى؛ وإنما يجرى الخلق فيما سبق من علم الله. والقدر سر الله لايدرك بجدال، ولايشفي منه مقال؛ والحجاج فيه مرتجة، لايفتح شيء منها إلا بكسر شيء وغلقه؛ وقد تظاهرت الآثار، وتواترت الأخبار فيه عن السلف الأخيار، الطيبين الأبرار، بالاستسلام والانقياد والإقرار؛ – بأن علم الله سابق، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد، ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾.

حدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، وسعيد بن خمير، قالا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا محمد بن زرعة الرعيني، قال: حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، قال: من الله تعالى التنزيل، وعلى رسوله التبليغ، وعلينا التسليم - وبالله التوفيق.

(۲۲/ ۲۳۱) ۳- مالك، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تحسكتم بهما: كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ »(۱)

قال أبو عسمسر: وهذا أيضًا محفوظ معروف مشهور عن النبي عَلَيْهُ عند أهل العلم شهرة يكاد يستخني بها عن الإسناد، وروي في ذلك من أخبار الأحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة، وعمرو بن عوف.

حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال حدثنا أحمد بن سليمان البغدادي، قال حدثنا البغوي، قال حدثنا صالح بن عمرو الضبي، قال حدثنا صالح بن موسى الطلحي، قال حدثنا عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: ﴿ إِنّي قد خلفت فيكم اثنتين لن تضلوا بعدهما أبداً كتاب الله، وسنتى ».

وحدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا أحمد بن سعيد، قال حدثنا محمد ابن إبراهيم الديبلي، قال حدثنا علي بن زيد الفرائضي، قال حدثنا الحنيني، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله على « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تحسكتم بهما: كتاب الله، وسنة نبيه على » .

وذكر أبو عيسى الترسذي، قال حدثنا عبد بن حميد، قال حدثنا محمد بن بشر العبدي، ويعلى بن عبيد، عن الحجاج بن دينار، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا

⁽۱) سبب ذكر الإمام مالك لهذا الحديث في كتاب القدر هو: أنه لما كان سبيل المعرفة في هذا الباب - أعنى باب القدر - التوقيف من الكتاب والسنة، دون محض القياس والعقل ناسب ذلك ذكر الأمر بالتمسك بهما، لأن من عدل عن التوقيف فيه صل وتاه في بحار الحيرة ولسم يبلغ شفاء العين، ولا ما يطمئن به القلب، ومن تمسك بالوحى فقد اعتصم، وهدي إلى صرط مستقيم.

الجدل »، ثم تلا رسول الله على ﴿ ما ضربوه لك إلا جدلاً، بل هم قوم خصمون ﴾. وهذا لفظ حديث مالك سواء، والكتاب والسنة قد هدي من تمسك بهما.

* * *

) ٤- مالك، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس اليماني أنه قال: أدركت ناسًا من أصحاب رسول الله على يقولون: كل شيء بقدر. قال طاوس: وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله على على شيء بقدر، حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز (١) المعالمة على العجز والكيس، أو الكيس والعجز (١) المعالمة العجز والكيس، أو الكيس والعجز (١) المعالمة العجز والكيس، أو الكيس والعجز (١) المعالمة العجز (١) المعالمة العجز والكيس، أو الكيس والعجز (١) المعالمة المعالمة العجز (١) المعالمة المعا

قال أبو عمر: هكذا رواه يحيى على الشك في تقديم إحدى اللفطتين، وتابعه ابن بكير وأبو المصعب؛ ورواه القعنبي وابن وهب موقوقًا لم يريدوا على قوله عن طاوس: أدركت ناسًا من أصحاب رسول الله على يقولون كل شيء بقدر، وأكثر الرواة ذكروا الزيادة عن ابن عمر عن النبي على ووى يحيى، إلا أن منهم من لم يشك ورواه على القطع، وهو حديث ثابت لا يجيء إلا من هذا الوجه؛ فإن صح أن الشك من ابن عمر، أو ممن هو دونه، ففيه دليل على مراعاة الإتيان بألفاظ النبي على رتبتها، وأظن هذا من ورع ابن عمر - رحمه الله.

والذي عليه العلماء استجازة الإتيان بالمعاني دون الألفاظ لمن يعرف المعنى، روى ذلك عن جماعة منهم منصوصًا، ومن تأمل حديث ابن شهاب ومثله، واختلاف أصحابهم عليهم في متون الأحاديث، بان له ما قلنا - وبالله توفيقنا.

وفي هذا الحديث أدل الدلائل وأوضحها على أن الشر والخير كل من عند الله، وهو خالقهما لاشريك له، ولا إله غيره؛ لأن العجز شر، ولو كان خيراً ما استعاذ منه رسول الله على أن رسول الله على قد استعاذ من الكسل والعجز والجبن والدين، ومحال أن يستعيذ من الخير، وفي قول الله عز وجل: ﴿ قُلُ أُعُودُ برب الفلق من شر ما خلق ﴾، كفاية لمن وفق، وقال عز وجل: ﴿ يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴾

وروى مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار أنه قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته: إن الله هو الهادي والفاتس(٢)

⁽١) أخرجه مسلم في القدر (٢٦٥٥/ ١٨)، وأحمد (٢/ ١١٠) .

⁽٢) الموطأ (٢/ ٩٠٠) وإسناده صحيح .

وفيما أجاز لنا أبو ذر عبد بن أحد الهروي قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن وهب السقطي بالبصرة، قال: حدثنا أبو زيد خالد بن [النضر](۱)، قال: حدثنا علي بن حرب أبو الحسن الموصلي، قال: حدثنا خالد بن يزيد العدوي(۲)، قال حدثني عبد العزيز بن أبي رواد، قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: كنت عند ابن عباس فأتاه رجل فقال: أرأيت من حرمني الهدى، وأورثني الضلالة والردى أتراه أحسن إليّ أو ظلمني؟ فقال ابن عباس: ﴿ إِن كَانَ الهدى شيئًا كانَ لك عنده، فمنعكه فقد ظلمك، وإن كان الهدى له يؤتيه من يشاء، فما ظلمك شيئًا، ولا تجالسني بعده ﴾ .

وقد روي أن غيلان القدري، وقف بربيعة بن أبي عبد الرحمن فقال له: يا أبا عثمان، أرأيت الذي منعني الهدى، ومنحني الردى، أحسن إلي أم أساء؟ فقال ربيعة: إن كان منعك شيئًا هو لك، فقد ظلمك، وإن كان فضله يؤتيه من يشاء، فما ظلمك شيئًا، وإنما أخذه ربيعة من قول ابن عباس هذا - والله أعلم.

﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾. ﴿ ولا يظلم الناسَ شيئًا، ولكن الناسَ انفسهم يظلمون ﴾. و ﴿ لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون ﴾ .

ذكر عبد الرزاق عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن العباس أنه قال له رجل: يا أبا العباس، إن ناسًا يقولون: إن الشرَّ ليس بقدر. فقال: بيننا وبين أهل القدر هذه الآية: ﴿ سيقول الذين أشركوا، لو شاء الله ما أشركنا ﴾ - الآية كلها حتى بلغ ﴿ فلو شاء لهداكم أجمعين ﴾ .

وقـال غيـلان القـدري لربيعـة: أنت الذي تزعم أن الله يحب أن يعـصى؟ قال:وأنت تزعم أن الله يعصى قسرًا.

⁽١) كذا في (أ)، (د) ووقع في المطبوع: [النصر] بالصاد المهملة .

⁽۲) ضعیف. کذبه بحیی بن معین وابو حاتم

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا حمزة بن محمد، حدثنا أحمد بن شعيب، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أنس، أن نبي الله ﷺ قال: « اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والمبخل والجبن، والهرم وعذاب القبر، وفتنة المحيا والممات ».

قال: وأخبرنا أحمد بن شعيب، أخبرنا أحمد بن سليمان، قال حدثنا محاضر، قال حدثنا عاصم الأحول، عن عبد الله بن الحارث، عن زيد بن أرقم، قال: ألا أعلمكم ما كان رسول الله عليه يعلمنا: « اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والبخل والجبن، والهرم وعذاب القبر، اللهم آت أنفسنا تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من قلب لا يخشع، ومن نفس لاتشبع ، وعلم لا ينفع، ودعوة لا يستجاب لها »(١).

وذكر الحسن بن على الحلواني، قال حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال حدثنا إدريس بن وهب بن منبه، عن أبيه قال: نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر، أكفهم عنه، وأجهل الناس به. أنطقهم فيه.

وروى إسماعيل القاضي قال: حدثنا نصر بن علي، قال: حدثثا الأصمعي، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أشهد أن الله يضل ويهدي، فإن قيل لي فسر، قلت أغن عني نفسك. قال الحسن بن علي الحلواني: أملى علي علي بن المديني قال: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن القدر، فقال لي: كل شيء بقدر، والطاعة بقدر، والمعصية بقدر.

قال: وقد أعظم الفرية من قال: إن المعاصي ليست بقدر. قال: وقال لي عبدالرحمن بن مهدي: العلم والقدر والكتاب سواء، ثم عرضت كلام عبد الرحمن هذا على يحيى بن سعيد فقال لم يبق بعد هذا قليل ولا كثير.

قال أبو عــمــــر: روي عن النبي ﷺ من حديث ابن مـسعود: رواه أبو

⁽١) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء (٢٧٢٢/ ٧٢).

وائل وغيره عنه أنه قال: « إذا ذكر القدر، فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم، فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم، فأمسكوا، (١).

* * *

⁽۱) أخرجه الطبراني (۱۰/ ۱۶۳–۲۶۳) من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع عن الأعمش عن أبي وائـل عن ابن مسعـود به، وقد حـسن ابن حجر إسناده فـي الفتح (۱۱/ ۱۸۲)؛ ،ولكن مسهـر بن عبد الملك ضعيف. وقال الحـافظ في التقريب: ولين الحديث » .

وللطبراني (٢/ ٩٦) مثله من حديث ثوبان، وفيه يزيد بن ربيعة متروك.



٧- باب جامع ما جاء في أهل القدر

(١٦٠/ ١٦٥) ١- مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله على قال: « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح، فإنما لها ما قدر لها »(١)

قال أبو عمر: في هذا الخبر من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضرتها لتنفرد به، فإنما لها ما سبق به القدر عليها، لا ينقصها طلاق ضرتها شيئًا مما جرى به القدر لها ولا يزيدها.

وقال الأخفش: كأنه يريد أن تفرغ صحفة تلك من خير الزوج وتأخذه هي وحدها.

قال أبو عمر: وهذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم والسنة، وفيه أن المرء لا يناله إلا ما قدر له.

قال الله - عز وجل -: ﴿ قُلُ لَنْ يُصِيبُنَا إِلَّا مَا كُتُبُ اللَّهُ لَنَا ﴾. والأمر في هذا واضح لمن هداه الله - والحمد لله.

وفقه هذا الحديث: أنه لا يجوز لامرأة ولا لوليها أن يشترط في عقد نكاحها طلاق غيرها، ولهذا الحديث وشبهه استدل جماعة من العلماء بأن شرط المرأة على الرجل عند عقد نكاحها: أنها إنما تنكحه على أن كل من يتزوجها عليها من النساء فهي طالق - شرط باطل، وعقد نكاحها على ذلك فاسد يفسخ قبل الدخول؛ لأنه شرط فاسد دخل في الصداق المستحل به الفرج ففسد، لأنه طابق النهى.

ومن أهل العلم من يسرى الشسرط بساطلاً في ذلك كسله، والنكساح ثابت صحيح؛ وهذا هو الوجه المختار، وعليسه أكثر علماء الحسجاز؛ وهم مع ذلك يكرهونها، ويكرهون عقد النكاح عليها؛ وحجتهم حديث هذا الباب وما كان

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۲۰۱)، وأبو داود (۲۱۷٦) .

مثله، وحديث عائشة في قصة بريرة يقتضي في مثل هذا جواز العقود وبطلان الشروط، وهو أولى ما اعتمد عليه في هذا الباب؛ ومن أراد أن يصح له هذا الشرط المكروه عند أصحابنا عقده بيمين، فيلزمه الحنث في تلك اليمين بالطلاق أو بما حلف به؛ وليس من أفعال الأبرار ولا من مناكح السلف الأخيار - استباحة النكاح بالأيمان المكروهة ومخالفة السنة .

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال حدثنا ابن الأعرابي، قال حدثنا سعدان بن نصر، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي ليلى، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي - رضي الله عنه - قال: شرط الله قبل شرطها(١).

قال أبو عمر : يقول إن الله قد أباح ما ترومون المنع منه.

ومنهم من يرى أن الشرط صحيح، لحديث عقبة بن عامر. عن النبي ﷺ الحق الشروط أن يوفى به: ما استحللتم به الفروج ".

حدثناه عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، أخبرنا أبو داود، حدثنا عيسى بن حماد المصري، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، عن رسول الله على قال: « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج »(٢). وهذا حديث [وإن](٣) كان صحيحًا، فإن معناه والله أعلم- أحق الشروط أن يوفى به من الشروط الجائزة ما استحللت به الفروج، فهو أحق ما وفى به المرء ، وأولى ما وقف عنده- والله أعلم.

وقد روى الشاميون في هذا عن عمر :

⁽١) إسناده ضعيف. عباد بن عبدالله الأسدى ضعفه ابن المديني، وقال البخارى: فيه نظر.

⁽۲) أخرجه البخاري (۵۱۵۱)، ومسلم في النكاح (۱٤۱۸/ ٦٣)، والترمذي (۲۱۲۷)، وغيرهم .

⁽٣) كذا في (ب)، (حـ)، (هـ) ووقع في المطبوع: [إن] .

ما حدثناه محمد بن عبد الملك، قال حدثنا ابن الأعرابي، قال حدثنا سعدان بن نصر، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن يزيد بن [يزيد بن](۱) جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: شهدت عمر يسأل عنه، فقال: لها دارها، فإن مقاطع الحقوق عند الشروط(۲)، قال سعدان: وحدثنا سفيان، عن عمرو، عن أبي الشعثاء، قال: هو بما استحل من فرجها.

قال أبو عسر: معنى حديث عمر وقول أبي السعثاء: هو فيمن نكح امرأة وشرط لها أن لا يخرجها من دارها، ونحو هذا مذهب سعد بن أبي وقاص أيضًا.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا [الحسن بن أحمد بن يزيد] (٢)، حدثنا أبو سعيد بن الاعرابي، حدثنا ابن أبي الدنيا، حدثنا العباس بن طالب، حدثنا أبو إسحاق الطالقاني (٤)، عن ابن المبارك، عن داود بن قيس، قال: حدثتني أمي (٥) - وكانت مولاة نافع بن عتبة بن أبي وقاص - قالت: رأيت سعدًا زوج ابنته رجلاً من أهل الشام، وشرط لها أن لا يخرجها؛ فأرادت أن تخرج معه، فنهاها سعد وكره خروجها، فأبت إلا أن تخرج؛ فقال سعد: اللهم لا تبلغها ما تريد، فأدركها الموت في الطريق فقالت:

تذكرت من يبكي علي فلم أجد من الناس إلا أعبدي وولائدي وإلى هذا المعنى ذهب الليث بن سعد، وطائفة إلى أن الشرط لازم،

⁽١) زيادة من: (ب) ، (هـ) .

⁽۲) أخرجه ابن أبى شيبة وقد اختلفت الروايات عن عمر فى هذا، فذكر ابن حجر فى الفتح (٩/ ١٢٦) عن عبيد بسن السباق: أن رجلاً تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها، فارتفعوا إلى عمر؛ فوضع الشرط، وقال: المرأة مع زوجها ١ . قال ابن حجر: رواه ابن وهب بإسناد جيد .

⁽٣) كذا في: (هـ) ووقع في المطبوع: [الحسين بن أحمد بن بزاذ] .

⁽٤) ثقة، وقال إبراهيم بن عبد الرحمن الدارمي: روى عن ابن المبارك أحاديث غرائب.

⁽٥) لا تعرف .

والوجـه المختـار عندنا مـا ذكـرنا؛ وقد روي عن عـمـر بن الخطاب من رواية المدنيين خلاف ما تقدم عنه من رواية الشاميين:

حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا الفضل بن الحباب أبو خليفة، حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا الليث بسن سعد، حدثنا كثير بن فرقد، عن عبيد بن السباق، أن رجلاً شرط عليه في امرأته عند عقدة النكاح ألا يخرجها من دارها - ولم يذكر عتقًا ولاطلاقًا؛ فأراد بها بلداً آخر، فخاصمته إلى عمر بن الخطاب فقضى عمر أن تتبع زوجها، وأنه لاشرط لها(١).

قال: وحدثنا الليث، حدثنا توبة ابن النصر الحضرمي، أن عمر بن عبد العزيز كتب في ذلك بمثل ذلك(٢).

قال أبو عمر: قد قال رسول الله على « المسلمون عند شروطهم ، إلا شرط أحل حرامًا ، أو حرم حلالاً » (٢) . وقال : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » (٤) ، - يعني في حكم الله ؛ كما قال : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ يعني حكم ه وقضاء ، ، فكل شرط ليس في حكم الله وحكم رسوله جوازه ، فهو باطل . وهذا أصح ما في هذا الباب ، والله الموفق للصواب .

والكلام في شروط النكاح وما يلزم منها وما لا يلزم عند العلماء، موضع غير هذا. وأما قوله: لتستفرغ صحفتها - فكلام عربي، مجاز، ومعناه: لتنفرد بزوجها - فاعلمه، لا وجه له غيره.

⁽۱) إسناده صحيح. وذكره الحافظ في الفتح (۹/ ۱۲٦) وقال: رواه ابن وهب بإسناد جيد عن عبيد بن السباق .

⁽٢) إسناده صحيح .

⁽٣) أخرجه الترمذى (١٣٥٢) وغيره من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وكثير ضعيف .

وأخــرجــه أبو داود (٣٥٩٤)، والحاكِم (٢/ ٤٩)، والــبيــهــقى (٦/ ٧٩)، من حديث أبى هريرة مرفوعًا ولفظه: ٩ الصلــح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حرمًا أو حرم حلالً، والمسلمون على شروطهم ،، وإسناده صالح .

⁽٤) تقدم .

(٢٣/ ٧٨) ٢- مالك، عن يزيد بن زياد. عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال معاوية ابن أبي سفيان - وهو على المنبر: أيها الناس، لا مانع لما أعطى الله، ولا معطي لما منع الله، ولا ينفع ذا الجد منه الجد؛ من يرد الله به خيراً يفقه في الدين، ثم قال: سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله على هذه الأعواد(١).

قال أبو عـمــر: وهذا حديث مسند صحيح - وإن كان ظاهره في هذا الإسناد الانقطاع، وقد سمع ذلك محمد بن كعب من معاوية، ذكر ذلك بعض رواة مالك عن مالك؛ وهو محفوظ أيضًا من غير طريق مالك.

وأما محمد بن كعب: فأحد العلماء الفضلاء الثقات، ومن التابعين بالمدينة، وكان من أعلمهم بتأويل القرآن وأقرئهم له، ويكنى أبا حمزة، توفي سنة عشرين ومائة وهو ابن ثمان وسبعين سنة، وقد قيل: توفي سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة - هذا قول الواقدي وغيره.

وقال أبو معشر، وأبو نعيم: مات محمد بن كعب القرظي سنة ثمان ومائة، وهو محمد بن كعب بن حبان بن سليمان بن أسد القرظي من قريظة حلفاء الأوس، وقد روى القاسم بن محمد، عن محمد بن كعب القرظي، وحسبك بذلك جلالة له، وقد سمع هذا الحديث ابن عجلان من محمد بن كعب القرظي.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد، قال حدثنا مسدد، قال حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي قال: كان معاوية يخطب بالمدينة يقول: تعلمن أيها الناس أنه لا مانع لما أعطى الله، ولا معطي لما منع الله، ولا ينفع ذا

⁽۱) صحیح. رواه أحمد (۶/ ۹۸،۹۷،۹۵،۹۳،۹۲) من طرق عـن محمد بن كعب. وله أيضًا (۶/ ۱۰۱،۹۳) من طـريق زياد بن أبي زياد، وزيــد بن أبي عـــــــاب كلاهما عن معاوية .

الجد منه الجد، من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين، سمعت هذه الأحرف من رسول الله عَلَيْ على هذه الأعواد^(١).

لم تختلف الرواية - والله أعلم - في هذا الحديث عن محمد بن كعب، عن معاوية أنه سمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ وهي رواية أهل المدينة؛ وأما أهل العراق، فيروون أن المغيرة بن شعبة كتب بهذا الحديث إلى معاوية - فالله أعلم .

وقد يجوز أن يكون قوله: من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين سمعه معاوية من رسول الله على المنار إليه، لأن ذلك ليس في حديث المغيرة، وسائره في حديث المغيرة؛ وعلى هذا التخريج تصح الأحاديث في ذلك، لأنها منقولة بأسانيد صحاح - والحمد لله .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدثنا المخبرة، قال أخبرني عبدة ابن أبي لبابة أن ورادًا مولى المغيرة بن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية - كتب ذلك الكتاب له وراد -: إني سمعت رسول الله على يقول حين يسلم: « لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد »، قال وراد: ثم قدمت بعد ذلك على معاوية، فسم عنه على المنبر يأمر الناس بذلك القول ويعلمهموه (١٠).

⁽١) وقع التصريح بسماع محمد بن كعب لهذا الحديث من معاوية عند أحمد من طريق يعلي، ومحمد بن فضيل قالا حدثنا عثمان بن حكيم قال سمعت محمد بن كعب قال سمعت معاوية، وكذلك من طريق ابن عجلان عنه .

وسماع محمد بن كعب من معاوية غير مدفوع، فقد سمع من كعب بن عجرة، وكعب توفي سنة أحدى وخمسين قبل معاوية بتسع سنين .

 ⁽۲) أخرجه البخارى (۱۲۱۵)، ومسلم فى المساجد ومواضع الصلاة (۹۳ / ۱۳۷ ،
 ۱۳۸) .

قال أحمد بن حنل: وحدثنا روح، قال حدثنا ابن عون، قال أنبأني أبو سعيد، قال أنبأني وراد كاتب المغيرة بن شعبة، قال كتب معاوية إلى المغيرة أن اكتب إلي بشيء حفظته من رسول الله عليه فقال: كان إذا صلى ففرغ، قال: « لا إله إلا الله، قال: وأظنه قال: وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولامعطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد ».

قال أبو عمر: أبو سعيد هذا أظنه الحسن البصري - والله أعلم، قال أحمد بن حنبل، وحدثنا علي بن عاصم، قال حدثنا المغيرة، قال حدثنا عامر الشعبي عن وراد كاتب المغيرة، قال: كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة: اكتب إلي بما سمعت من رسول الله على فدعاني المغيرة قال: فكتب إليه: إني سمعت رسول الله على السميلة قال: لا إله إلا الله وحده لاشريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولامعطي لما منعت، ولاينفع ذا الجد منك الجد، وسمعته ينهى عن قيل وقال، وعن كثرة السؤال، وإضاعة المال، وعن وأد البنات، وعقوق الأمهات، ومنع وهات(۱).

قال: وحدثنا علي بن عاصم، قـال اخبرنا [الجريري](٢)، عن عبدة، عن وراد، عن المغيرة، عن النبي ﷺ مثله، إلا أنه لم يذكر وأد البنات.

قال: وحدثنا محمد بن جعفر، قال حدثنا شعبة، عن منصور، قال: سمعت المسيب بن رافع يحدث عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة، أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قال: « لا إله إلا الله، وحده لاشريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد ».

⁽١) أخرجه البخاري (٢٤٠٨،١٤٧٧)، ومسلم في الأقضية (٥٩٣/ ١٤،١٢) .

⁽٢) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع [الحريري] بالحاء وهو خطأ وهو سعيد الجريري.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ويعيش بن سعيد، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا مضر بن محمد، قال حدثنا هناد بن السري، قال حدثنا عبدة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن المغيرة بن شعبة، قال: كان رسول الله عليه إذا سلم من الصلاة، قال: « اللهم لك الحمد لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولاينفع ذا الجد منك الجد » .

قال أبو عمر: أما قوله: لاينفع ذا الجد منك الجد، فالرواية فيه بفتح الجيم، لم أعلم عن مالك في ذلك خلافًا، وقد روي بكسر الجيم؛ فأما الجد بفتح الجيم فهو الحظ، وهو الذي يقال له: البخت عند العامة. يقولون: بخت فلان خير من بخت فلان. والعرب تقول: جد فلان أحظى من جد فلان، ومنه قولهم: اسع بجد لابكد.

وقال الشاعر: وبالجد يسعى المرء لا بالتقلب

وقال أبو عبيد: المعنى في هذا الحديث: ولاينفع ذا الغنى منك غناه، إنما ينفعه طاعتك والعمل بما يقرب منك. واحتج بقول النبي عَلَيْ الله قمت على باب الجنة فإذا عامة من دخلها الفقراء، وإذا أصحاب الجد محبوسون ا(۱) ميريد أصحاب الغنى في الدنيا محبوسون يومنذ، وقال: هو منزلة قوله: ﴿ لا ينفع مال ولابنون إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ وبمنزلة قوله: ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحًا ﴾.

وقال غير أبي عبيد في تأويل هذا الحديث نحو قول أبي عبيد وزاد قال: الجد في هذا الموضع الحظ على ما قدمنا ذكره. قال: ومعنى هذا الحديث: لاينفع ذا الحظ منك الحظ، وإنما ينفعه العمل بطاعتك، قال: وهو مأخوذ من قول العرب لفلان جد في هذا الأمر أي حظ، واستشهد بقول امريء القيس:

الا يا لهف نفسي إثـر قــوم هم كانوا الشفاء فلـم يصابوا

⁽۱) رواه البخاری (۱۹۲ °)، ومسلم فی الرقــاق (۲۷۳۱ / ۹۲) من حدیث أسامة بن زید .

أبيهـــم وبالأشقـين ما كان العقـــاب

وقاهم جدهم ببنــي أبيهـــم أراد وقاهم حظهم.

وقال أخطل:

لا جـد إلا صغير بعد محتقــر

أعطاكم الله جدًا تنصرون بـــه وقال غـره:

إنما عيش من ترى بالجدود

عش بجد و لايضرك نـوك وقال آخر:

وك مسا لقيت جسدا

عش بجد ولا يصرك النّــ وقال أحمد بن حميد:

ومن يطل حرصه يطل تعبه

بالجد أجدى على امرى طلب

وقال ابن دريد - عفا الله عنه -:

يحطك الجهل إذا الجدعلا

لا يرفع اللب بلا جدولا

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال حدثنا [أبو الحسين](١) عبد الباقي بن [قانع](٢) القاضي ببغداد، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن سعيد، قال حدثنا أبو غسان مالك ابن سعد، قال حدثنا روح بن عبادة، قال حدثنا شعبة، قال سمعت قتادة وسماك ابن حرب وأبان بن تغلب ينشدون هذا البيت:

فلو شاء ربي كنت عمرو بن مرثد

اري کل ذي جد ينــو. بــجد.

وقال بعض أهل هذا العصر:

قوم كثيــــر بلا عقــــل ولا أدب

لاتشــرهن إلى دنيــــا تملكهــا ولا تقل إنني أبصـــرت ما جهلوا

من الإدارة فسي مسر ومنقلب

⁽١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع : [الحسن] وهو خطأ .

⁽٢) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع : [نافع] وهو خطأ .

فبالجدود هـم نالوا الذي ملكوا وأيسر الجد يجـزي كـل ممتنع وإن تأملت أحوال الذين مـضوا

قال أبو عمر: ومن روى هذا الحديث بكسر الجيم، قال: الجد الاجتهاد، والمعنى أنه لا ينفع ذا الاجتهاد في طلب الرزق اجتهاده، وإنما يأتيه ما قدر له، وليس يرزق الناس على قدر اجتهادهم ولكن الله يعطي من يشاء ويمنع، فلا مانع لما أعطى، ولامعطي لما منع، وهذا وجه حسن، والقول الأول أكثر. وقول أبي عبيد في هذا الباب حسن أيضًا - وبالله التوفيق.

حدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا عبد الله بن محمد القاضي الخصيبي، قال حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن [الفريابي](١) وأحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني، قالا حدثنا علي بن حكيم الأودي، قال أخبرنا شريك، عن أبي عمر، عن أبي جحيفة، قال: تذاكروا الجدود عند رسول الله على فقال بعضهم: جدي في الغنم، وقال بعضهم جدي في الخيل. وقال بعضهم: جدي في الإبل؛ وحضرت الصلاة فصلى بهم رسول الله على فلما رفع رأسه من الركوع، قال: « سمع الله لمن مده، ربنا ولك الحمد مل السموات ومل الأرض ومل ما شئت من شيء بعد لاينفع ذا الجد منك الجد - يرفع بها صوته ١٥٢).

* * *

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: الفرياني] بالنون وهو خطأ .

⁽۲) أخرجه ابن ماجه (۸۷۹) وإسناده ضعيف. ولمسلم في الصلاة (۲۷۷/ ۲۰۵) من حديث أبي سعيد قال: كان رسول الله - على إذا رفع رأسه من الركوع قال: د ربنا لك الحدمد مل السماوات والأرض، ومل ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد ». وله مثله من حديث ابن عباس، وأخرجه أيضا النسائي .

(۲۲/ ۲٤) ٣- مالك أنه بلغه أنه كان يقال: الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي، الذي لا يعجل شيء أناه وقدره، حسبي الله وكفى، سمع الله لمن دعا، ليس وراء الله [منتهى](١).

قال أبو عسر: هكذا روى يحيى هذا الخبر: شيء أناه - بتخفيف يعجل من الفعل الرباعي وشيء رفعًا في موضع الفاعل، وإناه مكسور الهمزة مقصور في موضع المفعول وقدره كذلك اسم في موضع المفعول؛ وتابع يحيى على هذه الرواية جماعة من رواة الموطأ، وروته طائفة، منهم: القعنبي عن مالك أنه بلغه أنه كان يقال: « الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي، الذي لم يعجل شيئًا أناه وقدره " فجعل لم في موضع لا، ويعجل مثقل وشيئًا مفعول يعجل أناءه عدود مفتوح الهمزة، وقدره فعل مثقل .

فالمعنى في رواية يحيى: الحمد لله الذي لايتقدم شيء وقته، أي الحمد لله الذي من حكمه وحكمت وقضائه أن لايتقدم شيء وقته وحينه الذي قدر له؛ ولا يكون شيء قبل الوقت الذي قدر له وقت، وأناء الشيء وقته وغايته؛ قال الله - عز وجل -: ﴿ غير ناظرين إناه ﴾ أي وقته.

والمعنى في رواية القعنبي ومن تابعه: الحمد لله الذي لم يعجل شيئًا سبق في علمه تأخره، ولانقض شيئًا من قضائه وقدره؛ أي كل ما سبق في اللوح المحفوظ يكون كما قضاه وقدره، أي ما أخره فهو مؤخر أبدًا لايعجل ولاينقض ما أبرم من قضائه وقدره؛ وكذلك لايبدو له فيوخر ما قضى بتعجيله، ولايجرى خلقه إلا بما سبق في قضائه وقدره، لاشريك له؛ والمعنى كله في الروايتين جميعًا واحد في أن الخلق كله يجري على ماسبق من علمه وقضائه وقدره، لايبدل القول لديه، ولابد من المصير إليه؛ لاإله إلا هو العزيز الحكيم، وآنيت: أخرت. قال رسول الله ﷺ للذي أتى فتخطى رقاب الناس وهو يخطب في الجمعة: «آنيت وآذيت» (۲): أي أخرت المجيء، وآذيت الناس بالتخطي .

⁽١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [مرمى] وانظر الموطأ (٢/ ٩٠١) .

⁽٢) حسن. أخرجه أحمد (٤/ ١٨٨، ١٩٠) وغيره.

قال الشاعر:

أو الشعرى فطال بي الأناء

وآنيت العشاء إلى سهيل

حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال حدثنا علي بن محمد بن أحمد بن لؤلؤ البغدادي، قال حدثنا أبو عمرو سهل بن [يونس](۱)، قال حدثنا أحمد بن عبدة، قال حدثنا أبو توبة نعيم بن مورع بن توبة العنبري، قال حدثني محمد بن سلمة المخزومي، عن أبيه، عن جده، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: قال رسول الله عليه: " يا عبد الرحمن، ألا أعلمك عوذة كان إبراهيم يعوذ بها ابنيه إسماعيل وإسحاق، وأنا أعوذ بها الحسن والحسين؟ " قال: قلت بلى يارسول الله، قال: "كفى بسمع الله واعيًا لمن دعا، [لا](١) مرمى وراء أمر الله لرام رمى "(١).

وأخبرنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، حدثنا ابن سنجر، حدثنا إسماعيل بن أبان الوراق، حدثنا محمد بن يعلى، حدثنا أبو توبة بن مورع العنبري، عن محمد بن خالد المخزومي، عن أبيه، عن جده، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: قال رسول الله على محمد.

أخبرني أبو عبد الله محمد بن خليفة - رحمه الله - قراءة مني عليه، قال حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين، قال حدثنا جعفر بن محمد [الفريابي](٤)، قال حدثنا منجاب بن الحرث، قال أخبرنا علي بن مسهر، عن محمد بن

⁽١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع: [موسى] .

⁽٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [ألا] .

⁽٣) رواه البزار (١٠٥٣) وقد حرف في المطبوع منه لفظه عما هنا .

وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٨٨): " فيه نبعيم بن مورع وهو ضعيف ". قلت: نعيم بن مورع متهم بسرقة الحديث ومحمد بن سلمة المخزومي مجهول، وكذا أبوه وجده.

⁽٤) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع: [الفرياني] خطأ .

عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله؛ قال: أخبرني عبد الرحمن ابن عوف، قال: "أخذ رسول الله على النخل الذي فيه ابنه إبراهيم، فوجده يجود بنفسه، فأخذه فوضعه في حجره، ثم قال: "يا إبراهيم ما نملك لك من الله شيئًا، وذرفت عيناه؛ قلت: تبكي يا رسول الله، أو لم تنه عن البكاء؟ قال: ما نهيت عنه، ولكني نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين: صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير شيطان، وصوت عند مصيبة خمش وجوه، وشق جيوب، ورنة الشيطان، وهذه رحمة، ومن لايرحم لا يُرحم، يا إبراهيم لولا أنه أمر حق، ووعد صدق، وأنها سبيل مأتية، وأن آخرنا سيلحق بأولنا، لحزنا عليك حيزنًا أشد من هذا، وإنا بك مأتية، وأن آخرنا سيلحق بأولنا، لحزنا عليك حيزنًا أشد من هذا، وإنا بك لمحزونون؛ تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول ما يسخط الرب الله الم

* *, *

⁽۱) أخرجه التسرمذي (۱۰۰۵) مختصـرًا من طريق ابن أبي ليلي، وهو ردىء الحفظ كثير الخطأ خاصة في عطاء .

(٢٤/ ٤٣٤) ٤- مالك أنه بلغه أنه كان يقال إن أحدًا لن يموت حتى يستكمل رزقه، فأجملوا في الطلب(١).

قال أبو عمر : وهذا لايكون رأيًا، وإنما هو توقيف ممن يجب التسليم له ولايدرك بالرأي مثله. وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه حسان [كلها](٢).

وقد ذكر الحلواني: حدثنا محمد بن عيسى، قال حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى ابن عتيق، قال: كان محمد بن سيرين - إذا قال: كان يقال - لم نشك أنه عن النبي علية.

قال أبو عـمــر: وكذلك كان مالك - إن شاء الله.

وأما الحديث المسند في ذلك، فحدثنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد، حدثنا محمد بن فطيس، حدثنا عبيد بن عبد الرحمن بدمياط، حدثني أبي، حدثنا عبد المجيد بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، قال رسول الله عليه الله عليه المحادة المحدكم لن يموت حتى يستوفي رزقه، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، خذوا ما حل ودعوا ما حرم الاما.

حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا إبراهيم بن موسى بن جميل، حدثنا عبد الله حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا إبراهيم بن موسى بن جميل، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا، قال حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، حدثنا سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد الساعدي، قال: قال رسول الله عليه: أجملوا في طلب الدنيا، فكل ميسر لما كتب الله له منها 10(3).

⁽١) الموطأ (٢/ ٩٠١).

⁽٢) زيادة في (ب)..

⁽٣) صحيح. أخرجه ابن ماجه (٢١٤٤)، وابن حبان (٨/ ٣٢)، والحاكم (٢/ ٤) وغيرهم .

⁽٤) صحيح. أخرجه ابن ماجه (٢١٤٢)، والحاكم (٣/٢)، والبيهقي (٥/ ٢٦٤) .

وحدثني أحمد، وسعيد، وعبد الوارث، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا ابن أبي الدنيا، قال حدثنا هاشم بن القاسم، قال حدثنا أبو اليمان الحمصي، حدثنا عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، عن رسول الله عليه أنه قال: « نفث روح القدس في روعي: إن أحدكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس وأجملوا في الطب، ولا يحملنكم استبطاء الرزق على أن تطلبوه بمعصية الله، فإن الله لا ينال فضله بمعصيته (١).

ومن حديث ابن وهب، عن عمرو بن الحرث - أنه أخبره عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله عن المحمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله عن الله تستبطئوا الرزق، فإنه لم يكن أحد ليموت حتى يبلغ آخر رزق هو له، فأجملوا في الطلب في أخذ الحلال وترك الحرام ».

وروي مثل هذا أيضًا من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ من وجوه عن ابن مسعود^(٢).

[أخبرنا أبو محمد قاسم بن محمد بن قاسم بن عباس قال حدثنا خالد بن سعد قال حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور صاحب صلاة كبيرة حدثنا محمد بن سنجر قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث بن سعد قال حدثنا خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي أميه الثقفي عن يونس بن كثير عن ابن مسعود أن رسول الله عليه قال ليس من عمل يتقرب إلى الله إلا

⁽۱) إسناده ضعيف. رواه الطبراني (۸/ ۱۹۶) من طريق عفير بن معدان، وعفير ضعيف، قال النساني: • ليس بثقة » .

⁽۲) رواه البيهقى فى شعب الإيمان (۷/ ۲۹۹)، والبغوى فى شرح السنة (۱۶/ ۳۰۵) من طريق إسماعيــل بن أبى خالد عن زبيد وعبد الله الملك بن عمــير عن عبد الله، ورجاله ثقات ولكنه مرسل .

وللحاكم (٢/ ٤) من وجه آخر إلا أنه معضل، وللطبواني (1 / ٢٦٦) معناه وفيه خالد بن ينزيد العمرى كُذبه أبو حاتم، وقال ابن حبان: « يروى الموضوعات عن الأثبات » .

قد أمرتكم به ولا عمل يقرب من النار إلا قد نهيتكم عنه فلا يستبطأن أحدكم رزقه فإن جبريل قد ألقى في روعي أن أحدكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه فاتقوا الله أيها الناس وأجملوا في الطلب فإن استبطاء أحدكم رزقه فلا يطلبه بمعصيه الله فإن الله ينال فضله بمعصيته .

وروى أبو عبيد القاسم بن سلام عن هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد الأيامي عن من حدثه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ إِن روح القدس نفث في روعي أن نفسًا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب](١).

وروي من حديث يزيد بن أبي مريم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله ومعناه، فأخذ أبو العتاهية هذا المعنى فقال:

أقسلب طسرفي مسرة بسعد مرة

لأعلم ما في الناس والقلب ينقلب

فلم أر حـــظًا كالقنــوع لأهلـــه

وأن يجمل الإنسان ما عاش في الطلب

[وروى ابن لهيعة عن عياش بن عباس عن]^(۱) مالك بن عبادة الغافقي، قال: مر رسول الله ﷺ بعبد الله بن مسعود فقال: « يا عبد الله، لايكثر همك، ما يقدر يكن، وما ترزق يأتك » .

وفيهما أجاز لنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي - قال: حدثنا بشر بن أبي الحسن المزني - إملاء، قال: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد الرحمن السامي، قال حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، قال حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، قال حدثنا أبان بن إسحاق، قال حدثنا الصباح بن محمد بن

⁽١) زيادة في (ب) .

⁽٢) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع مكانها:[ومن حديث] ولعل هذا من اختلاف النسخ.

أبي حازم، عن مرة الهمداني - أن عبد الله بن مسعود حدثه أنه سمع نبي اللهوالمسلم الله تبارك وتعالى قسم بينكم أخلاقكم، كما قسم بينكم أرزاقكم، وأن الله تبارك وتعالى قسم بينكم أرزاقكم، وأن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لايحب، ولايعطي الدين إلا من يحب؛ فمن أعطاه الله الدين فقد أحبه، لايسلم عبد حتى يسلم قلبه ولسانه؛ ولايؤمن جار حتى يأمن جاره بوائقه. قلنا: يا نبي الله، فما بوائقه؟ قال: غشمه ولايؤمن جار حتى يأمن حرام فينفق منه فيبارك له فيه، ولايتصدق به فيتقبل وظلمه، ولا يكسب مالاً من حرام فينفق منه فيبارك له فيه، ولايتصدق به فيتقبل منه؛ إن الله لا يحو السيء بالسيء، ولكن يمحو السيء بالحسن، إن الخبيث لا يحو الخبيث. وهذا حديث حسن الألفاظ ضعيف الإسناد(١)، وأكثره من قول علي رضي الله عنه.

[حدثنا سلمة بن سعيد قال حدثنا علي بن عمر الحافظ قال حدثنا محمد بن أحمد الفروي قال حدثنا محمد بن مسلم بن ماهك قل سمعت علي بن الحسين ابن علي يحدث عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ: «من رضي بالقليل من الرزق رضى الله منه بالقليل من العمل وانتظار الفرج من الله عبادة».

وروى حرب بن شريح عن يزيل بن أبي مريم عن أبيه أبي مريم واسمه مالك قال حجم عن النبي رسي الله فقال: « إنها البلغة اجملوا في الطلب فإنه ليس لعبد إلا ماكتب له ولن يزهد عبد حتى يأتبه ما كتب له من الدنيا وهي راغمة »] (٢).

* * * * *

⁽١) من أجل الصباح بن محمد، قال العقيلي: في حديثه وهم، ويرفع الموقوف، وأفرط فيه ابن حبان ونسبه إلى الوضع .

⁽٢) زيادة من: (ب) .





فهرس الجزء الرابع عشر

الموضوع رقم الصفحة

كتاب الحدود

١- باب ما جاء في الرجم

	الحديث الاول : وفيه قصة رجم النبي ﷺ ليهودي ويهودية ووجود آية الرجم
٧	في التوراة أيضًا
١.	اختلاف أهل العلم في أهل الذَّمة إذا ترافعوا إلينا في خصوماتهم
	الحديث الثاني: فيه قصة الرجل الذي اعترف على نفسه بالزنا وإعراض النبي ﷺ
۲۱.	عنه ثلاث مرات حتى أكثر عليه فرجمه
7 7	ذكر الفوائد الفقهية المستخرجة من الحديث
44	الحديث الثالث: يا هزال لو سترته برداءك لكان خيرًا لك
	الحديث الرابع: أن رجلًا اعترف على نفسه بالزنا وشهد أربع مرات ،
٣٣	فأمر به رسول الله ﷺ فرجم
٣٧	اختلاف الفقهاء أيضًا في رجوع المقر بالزنا
	الحديث الخامس: في قصة المرأة التي جاءت إلى رسول الله ﷺ وهي حامل
	فاعترفت على نفسها بالزنا فأجلها رسول الله ﷺ حتى أرضعت ولدها
٤.	ثم أمر بها فرُجمت
٤.	ترجمة أبي عرفة يعقوب بن زيد
٤٣	اختلاف العلماء في صلاة الإمام على من أمر بقتله في قصاص أو حد
٤٤	A

20	اختلاف الفقهاء في انتظار المرأة التي وجب عليها الرجم إلى أن تفطم ولدها
	الحديث السادس: في قصة العسيف الذي زنى بامرأة رجل فأراد أبوه أن يفديه
	منه بمال فرد ذلك النبي ﷺ وجلد العسيف وغربه لأنه لم يحصن
٤٨	ورجم المرأة بعد اعترافها
٤٩	اختلاف أصحاب ابن شهاب في رواية الحديث
01	ذكر ما في الحديث من ضروب العلم
٥٧	اختلاف الفقهاء في معنى الإحصان
	الاختلاف في التغريب
٠,	هل على النساء تغريب
	إذا أقر بالزنى بامرأة بعينها وجحدت هي
77	ما يؤخذ من الحديث من الفوائد
	الحديث السابع: فيه دعاء عمر بقبضه، ووصيته للناس وتحذيره من ترك الناس
	لآية الرجم، وذكره للآية التي كانوا يقرأونها ، ورجم النبي ﷺ
7 2	ورجم من بعده
7 £	الكلام على سماع ابن المسيب من عمر رضي الله عنه
77	هل يعد الحمل إذا ظهر بالمرأة مثل الشهود
	٧- باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا
	الحديث الأول: من أصاب من هذه القاذورة شيئًا فليستتر بستر اللَّه فإنه من يبد
۷١	لنا صفحته نقم عليه كتاب الله
٧٣	اختلاف الفقهاء في رجوع المقر بالحد بعد إقراره قبل أن يُقام عليه الحد
	أي الحدود أشد ضربًا
	المواضع التي تضرب من الإنسان في الحدود

۸•	ما ورد في الستر على الآخرين وعلى النفس
	٣- باب جامع ما جاء في حد الزنا
	الحديث الأول: إن زنت الأمة فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها،
٨٥	ثم إن زنت فأجلدوها، ثم بيعوها ولو بضفير
۸۸	الكلام على معنى الإحصان
۸٩	هل على الأمة حد، وكم حدها
	٤- باب ما يجب فيه القطع
90	الحديث الأول: أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم
۹۸	اختلاف الآثار في ثمن المجن
١	من أين يتم القطع
	الحديث الثاني: لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل، فإذا أواه المراح
1.7	أو الجرين فالقطع فيما بلغ ثمن المجن
١.٥	الحديث الثالث: القطع في ربع دينار فصاعدًا
	٥- باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان
	الحديث الأول: أن صفوان بن أمية أتى بسارق للنبي ﷺ فأمر به النبي ﷺ
	أن تقطع يده فلم يرد صفوان هذا وأراد أن يتصدق عليه بما سرق ،
1 - 9	فقال له النبي ﷺ: ﴿ فَهَلَا قَبَلَ أَنْ تَأْتَيْنِي بِهِ ﴾
1.9	ترجمة صفوان بن عبد الله بن صفوان
111	الكلام على اتصال الحديث
1.1 &	اختلاف العلماء في السارق من غير حرز
110	معنى الحرزا

ختلاف الفقهاء فالسارق يوهب له المسروق بعد رفعه للحاكم
٦- باب ما لا قطع فيه
لحديث الأول: لا قطع في ثمر ولا في كثر
ذكر اختلاف الفقهاء في هذا الباب
ما جاء في تأويل حديث الباب
كتاب الأشربة
۱ – باب ما ينهى أن ينبذ فيه
الحديث الأول: نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت
الحديث الثاني : نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت
٧- باب ما يكره أن ينبذ جميعًا
الحديث الأول: نهى أن ينبذ البسر والرطب جميعًا والتمر والزبيب جميعًا ٣٥
ذكر روايات الصحابة رضي الله عنهم للحديث
أقاويل العلماء في الباب
الحديث الثاني: نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعًا والزهور والرطب جميعًا ٤١
۳- باب تحريم الحنمر
الحديث الأول: كل شراب أسكر فهو حرام
الحديث الثاني: نهى عن الغبيراء وهي الأسكركة
الحديث الثالث: من شرب الخمر في الدنيا - فلم يتب منها - حرمها
ه الآخة • الآخة
الكلام على لبس الحرير ١٥
الحديث الرابع: كل مسكر خمر وكل مسكر حرام

			4	4
الخد	65	جامع	باب	- 2
	Con			-

	¥- باب جامع تحريم الخمر
	الحديث الأول: أن رجلًا أهـــدى للنبي ﷺ راوية خمـر فأخبره بتحريمها
	وسار الرجل رجل آخر يبيعها فقال له ﷺ: إن الذي حرم شربها
107	حرم ييعها وأراقها
107	ترجمة عبد الرحمن بن وعلة
١٦.	الكلام على تخليل الخمر
	الحديث الثاني: وفيه كسر بعض الصحابة رضي الله عنه لجرار الخمر بعد نزول
177	الأمر بتحريمها
177	شرح كلمة الخمر
١٧٨	عدم جواز تخليل الخمر
	كتاب العقول
• • • •	١- باب ذكر العقل
	الحديث الأول: في كتاب النبي ﷺ لعمرو بن حزم في العقول وديات النفس
110	والأنف والمأمومة والعين واليد والسن والإصبع
۱۸۸	ذكر ما في الحديث من الفقه
19.	مقدار الدية من الورق
198	اختلاف الفقهاء في أسنان دية الخطأ
197	أنواع الديات عند الفقهاء
۲.۲	الكلام على دية الأنف
۲.0	عقل المأمومة والموضحة
	دية العين
	11. Nr1.

٧- باب عقل الجنين

	<u> </u>
	الحديث الأول: أن امرأتين رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها فقضي
Y 1 Y	رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة
	الحديث الثاني: قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي
	غرم: كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك
**.	بطل فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان
277	أحكام ديات الجنين
777	كيفية ميراث الغرة في الجنين
**	الكلام على كراهية السجع
	٣– باب ما جاء في ميراث العقل والتغليط فيه
	الحديث الأول: كتب رسول الله ﷺ إلى الضحاك بن قيس أن يورث امرأة
771	أشيم الضبابي من دية زوجها
٢٣٦	الحديث الثاني: ليس لقاتل شيء - يعني من ميراث أو دية من قتله
227	هل يقاد الأب بابنه
7 2 7	هل يرث القاتل الخطأ
	كتاب القسامة
	١- باب تبرئة أهل الدم من القسامة
	الحديث الأول: قصة قتل عبد اللَّه بن سهل عند اليهود وطلب النبي ﷺ
	من أهله أن يحلفوا على من قتله أو يقبلوا أن يحلف لهم اليهود ،
7 2 7	ثم دفعه الدية لأهله من عنده
7 £ A	ترجمة أبي ليلي الأنصراي

	الحديث الثاني: أتحلفوا خمسين يمينًا وتستحقون دم صاحبكم فقالوا: لم نشهد
	ولم نحضر. قال: فتبرئكم يهود بخمسين يمينًا، فقالوا: كيف نقبل
101	أيمان قوم كفار – فوداه رسول الله ﷺ من عنده
700	من يبدأ بالإيمان المدعيين أم المدعى عليهم
1.57	أقوال الفقهاء في الباب
,	كتاب الجامع
٠	١- باب الدعاء للمدينة وأهلها
	الحديث الأول: اللهم بارك في مكيالهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم -
۲۷۳	يعني أهل المدينة
	الحديث الثاني: اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا
	وبارك لنا في مدنا – ودعوة النبي ﷺ للمدينة بمثل دعاء إبراهيم
770	عليه السلام لمكة ، وإعطاءه أول الثمر لأصغر وليد يراه
	٣- باب ما جاء في سكني المدينة
	الحديث الأول: لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعًا
779	أو شهيدًا يوم القيامة
779	ترجمة قطن بن وهب
7.4.7	الحديث الثاني: إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها
7.7	- 11 1 21/11
440	شرح لفظة : « تنفي خبثها وينصع طيبها »
	الحديث الثالث: أمرت بقرية تأكل القرى يقولون: يثرب وهي المدينة
7 A Å	تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد

79.	الحديث الرابع: لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيرًا منها
	الحديث الخامس: تفتح اليمن فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم
	والمدينة خير لهم لو كانوا يعملون ، وتفتح الشام فيأتي قوم يبسون
	فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ،
	وتفتح العراق فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم
797	والمدينة خير لهم لو كان يعلمون
	الحديث السادس: لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب
	أو الذئب فيغذى على بعض سواري المسجد أو على المنبر ، قالوا :
790	فلمن تكون الثمار ذلك الزمان ، فقال : للعوافي
	٣– باب ما جاء في تحريم المدينة
	الحديث الأول: هذا جبل يحبنا ونحبه – يعني جبل أُحد – ، اللهم إن إبراهيم
499	حرم مكة وإني أحرم ما بين لابتها
499	ترجمة عمرو بن أبي عمرو
۲۰۱	الكلام على تحريم المدينة
۲۰٦	الحديث الثاني: ما بين لابتيها حرام
	 ٤ - باب ما جاء في وباء المدينة
	الحديث الأول: فيه وعك أبي بكر وبلال بعد ما قدما المدينة أخذتهما الحمي
	وقول النبي ﷺ : ﴿ اللَّهُمْ حَبِّبُهَا إِلَيْنَا كَحَبَّنَا مَكَّةً أُو أَشْدُ وصَحَّحُهَا ،
۳۱۱	وبارك لنا في صاعها ومدها ، وانقل حماها واجعلها في الجحفة »
	ما في الحديث من فوائد
	الكلام على حكم الشعر
	الكلام على الغناء

٣٢٣	الحديث الثاني: على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال
	٥– باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة
	الحديث الأول: قاتل اللَّه اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين
270	دينان بأرض العرب
۳۲۸	الكلام على حكم الصلاة في المقبرة
٣٢٨	شرح لفظة: « لا يبقين دينان بأرض العرب ،
441	إسناد ابن عبد البر لكتاب أبي عبيد شرح غريب الحديث
٣٣٣	الحديث الثاني: قاتل اللَّه اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد
772	الحديث الثالث: لا يجتمع دينان في جزيرة العرب، وإجلاء عمر ﴿ لليهود
	٦- باب جامع ما جاء في أمر المدينة
٣٣٧	الحديث الأول: قال النبي ﷺ: هذا جبل يحبنا ونحبه - يعني جبل أحد
	٧- باب ما جاء في الطعون
	الحديث الأول: قصة رجوع عمر ﷺ:
	إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها
٣٤.	فلا تخرجوا فرارًا منه
٣٤.	ترجمة عبد الحميد بن عبد الرحمن
٣٤١	ترجمة عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل
٣٤٢	ذكر ما في الحديث من المعاني
	الحديث الثاني: الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل - فإذا سمعتم
	به بأرض فلا تدخلوا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا
729	فرارًا منه

الكلام على روايات الحديث
شرح معنى : ﴿ الطاعون رجز ﴾
الحديث الثالث: كمثل سابقه المحديث الثالث: كمثل سابقه
الحديث الرابع: رجوع عمر من سرغ عن طاعون الشام وإخبار ابن عوف
له بنهي النبي ﷺ عن القدوم عليه أو الفرار منه
الحديث الخامس: أن عمر إنما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف ٣٦٦
كتاب القدر
١- باب النهي عن القول بالقدر
الحديث الأول: تحاج آدم وموسى وقول آدم له: افتلومني على أمر قد قدر عليَّ
قبل أن أُخلق
ما في الحديث من الفقه
الحديث الثاني : في تفسير آية : ﴿ وَإِذْ لَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيَّ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ
وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِكُمٌّ قَالُواْ بِلَيْ﴾ وفيه سبق الكتاب
بأهل الجنة ، وأهل النار
ترجمة زيد بن أبي أنيسة
الحديث الثالث: تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما:
كتاب اللَّه وسنة نبيه
الحديث الرابع: كل شيء بقدر حتى العجز والكيس
٧- باب جامع ما جاء في أهل القدر
الحديث الأول: لا تسأل المرأة طلاق أُختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح،
فإنما لها ما قدر لها

	الحديث الثاني : لا مانع لما أعطى اللَّه ولا معطي لما منع اللَّه ولا ينفع ذا الجد
790	منه الجد، من يرد اللَّه به خيرًا يفقهه في الدين
790	ترجمة محمد بن كعب
	الحديث الثالث: الحمد للَّه الذي خلق كل شيء كما ينبغي الذي لا يعجل
	شيء أناه وقدره ، حسبي الله وكفي سمع الله لمن دعا ليس
٤٠١	وراء اللَّه منتهي
٤٠٤	الحديث الرابع: إن أحدًا لن يموت حتى يستكمل رزقه فأجملوا في الطلب